

صندوق النقد الدولي

# أفاق الاقتصاد العالمي

الحرب تُحدث انتكاسة  
في التعافي العالمي



أبريل  
٢٠٢٢

صندوق النقد الدولي

# آفاق الاقتصاد العالمي

الحرب تُحدثُ انتكاسة  
في التعافي العالمي



إبريل  
٢٠٢٢

©2022 International Monetary Fund  
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت،  
صندوق النقد الدولي  
الجمع التصويري: شركة AGS, An RR Donnelley Company

#### Cataloging-in-Publication Data

#### Joint Bank-Fund Library

الاسم: صندوق النقد الدولي  
العنوان: آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)  
العناوين الأخرى: آفاق الاقتصاد العالمي | دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي) | دراسات  
استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية.  
الوصف: واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي ١٩٨٠ | يصدر مرتين في السنة | بعض الأعداد  
لها أسماء مواضيعية | بدأ إصداره بعدد مايو ١٩٨٠. | ١٩٨١-١٩٨٤: دراسة عرضية/  
صندوق النقد الدولي، 0251-6365 | ١٩٨٦- : دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية  
والمالية العالمية، 0256-6877.  
Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)  
Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—  
Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. |  
International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.  
Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 978-1-61635-942-3 (English Paper)  
979-8-40020-735-8 (Arabic paper)

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر  
مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من  
تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ١١ إبريل ٢٠٢٢.  
والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر  
المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠٢٢. آفاق الاقتصاد العالمي:  
الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي. واشنطن العاصمة، إبريل.

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية  
إدارة الخدمات المؤسسية والمنشآت، صندوق النقد الدولي

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس  
أو البريد، إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services  
P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.  
هاتف: 623-7430 (202) فاكس: 623-7201 (202)  
بريد إلكتروني: publications@imf.org  
إنترنت: www.imfbookstore.org  
www.elibrary.imf.org

ح

## الافتراضات والأعراف المتبعة

ي

## مزيد من المعلومات

ك

## البيانات

ل

## تمهيد

م

## تقديم

ع

## ملخص واف

١

## الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

١

الحرب تبطئ وتيرة التعافي

١

حالة التشتت والهشاشة الراهنة تبطئ مسار النمو خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣

٤

تعديل التوقعات

٨

الانعكاسات الدولية للحرب في أوكرانيا

١١

توقعات باستمرار ارتفاع معدلات التضخم لفترة أطول

١٣

تزايد أسعار الفائدة: الانعكاسات على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

١٥

تراجع التباطؤ الاقتصادي على المدى المتوسط، وندوب حادة متوقعة

١٧

مخاطر كبيرة في اتجاه التطورات السلبية

٢٠

السياسات اللازمة لدعم التعافي وتحسين آفاق الأجل المتوسط

٢٥

إطار السيناريو

٢٧

الإطار ١-١: معضلة تشديد أسواق العمل - أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

٢٩

الإطار ٢-١: محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة

٣١

تقرير خاص: التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري

٤٣

المراجع

٤٥

## الفصل ٢: دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

٤٥

مقدمة

٤٧

الرفع المالي في القطاع الخاص أثناء الجائحة

٥١

الدين الخاص والدورة الاقتصادية

٥٦

آثار السياسات المعاكسة للاتجاهات الدورية وسط ارتفاع الدين الخاص

٥٨

النتائج المستخلصة وانعكاسات السياسات

٦٠

الإطار ١-٢: عدم المساواة واستدامة الدين العام

٦٢

الإطار ٢-٢: ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي

٦٤

المراجع

٦٧

## الفصل ٣: سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي

٦٧

مقدمة

٧١

الخصائص البيئية للوظائف: تعاريف وحقائق مبسطة

٧٣

الخصائص البيئية للانتقال بين الوظائف

٧٥

أسواق العمل والسياسات البيئية: التحليل التجريبي والتحليل القائم على نموذج

٨٠

الاستنتاجات

٨٣

الإطار ٣-١: جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة

الإطار ٣-٢: هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟  
المراجع

## ٨٧ الفصل ٤: التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة

٨٧ مقدمة  
٩٠ محركات التجارة أثناء الجائحة  
٩١ التداعيات الدولية الناشئة عن سياسات احتواء الجائحة  
٩٣ صلابة سلاسل القيمة العالمية  
٩٩ الانعكاسات على مستوى السياسات  
١٠١ الإطار ٤-١: آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة  
١٠٣ الإطار ٤-٢: تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن  
١٠٤ الإطار ٤-٣: تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا  
١٠٥ المراجع

## ١٠٩ الملحق الإحصائي

١٠٩ الافتراضات  
١٠٩ ما الجديد  
١١٠ البيانات والأعراف المتبعة  
١١١ الملحوظات القطرية  
١١٣ تصنيف البلدان  
١١٣ الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقاً لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي  
الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢١  
١١٥ الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية  
١١٦ الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي  
١١٦ الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير  
١١٧ الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل  
١١٨ الجدول واو - الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات  
١٢٠ جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية  
١٢١ الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة قائمة بالجدول  
١٣٦ الناتج (الجدول ألف ١ - ألف ٤)  
١٣٧ التضخم (الجدول ألف ٥ - ألف ٧)  
١٤٤ السياسات المالية (الجدول ألف ٨)  
١٤٩ التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)  
١٥٠ معاملات الحساب الجاري (الجدول ألف ١٠ - ألف ١٢)  
١٥٢ ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول ألف ١٣)  
١٥٩ تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)  
١٦٣ السيناريو الأساسي للمدى المتوسط (الجدول ألف ١٥)

## ١٦٧ آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

## ١٧٧ مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٢

### الجدول

٦ الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي  
٨ الجدول ٢-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي استناداً إلى أوزان أسعار الصرف السوقية  
جدول المرفق ١-١-١ الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين  
٣٧ ورصيد الحساب الجاري والبطالة

٣٨	جدول المرفق ١-١-٢ اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٩	جدول المرفق ١-١-٣ اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٠	جدول المرفق ١-١-٤ إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤١	جدول المرفق ١-١-٥ اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٢	جدول المرفق ١-١-٦ ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي

## الأشكال البيانية

٢	الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي
٢	الشكل البياني ٢-١: اتجاهات التضخم
٣	الشكل البياني ٣-١: الأوضاع النقدية والمالية
٣	الشكل البياني ٤-١: موقف سياسة المالية العامة، ٢٠٢٠-٢٠٢٣
٤	الشكل البياني ٥-١: حالات الوفاة المؤكدة الجديدة بسبب فيروس كوفيد-١٩
٨	الشكل البياني ٦-١: الأسعار الدولية للحبوب
٩	الشكل البياني ٧-١: الكثافة النفطية العالمية ونصيب الإيرادات النفطية
٩	الشكل البياني ٨-١: الانكشاف التجاري لروسيا وأوكرانيا، ٢٠٢٠
١٠	الشكل البياني ٩-١: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ٢٠١٨
١٠	الشكل البياني ١٠-١: نسبة انكشافات البنوك تجاه روسيا إلى مجموع الأصول، نهاية سبتمبر ٢٠٢١
١١	الشكل البياني ١١-١: التغيير في دوافع التضخم
١٢	الشكل البياني ١٢-١: التضخم الأساسي مقابل الطلب المحلي الخاص
١٣	الشكل البياني ١٣-١: تضخم السلع والخدمات
١٣	الشكل البياني ١٤-١: التغيير في توقعات التضخم: يناير ٢٠٢١ - يناير ٢٠٢٢
١٤	الشكل البياني ١٥-١: فروق العائد على السندات السيادية في النقطة الحرجة
١٤	الشكل البياني ١٦-١: مواطن الضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١٦	الشكل البياني ١٧-١: آفاق الأجل المتوسط - الناتج والتوظيف
١٦	الشكل البياني ١٨-١: إجمالي الناتج المحلي الممكن
١٧	الشكل البياني ١٩-١: الارتباط بين تعديل توقعات الناتج ومعدلات التلقيح
١٧	الشكل البياني ٢٠-١: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي
١٨	الشكل البياني ٢١-١: نسبة البلدان التي شهدت توترات حادة
٢١	الشكل البياني ٢٢-١: أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية
٢٣	الشكل البياني ٢٣-١: الدين الخارجي العام، حسب البلد الدائن
٢٤	الشكل البياني ٢٤-١: التغيير في حجم الانبعاثات في ٢٠٢٣ مقابل ٢٠٢١ حسب سيناريو المساهمات المحددة وطنيا وسيناريو الاحترار العالمي
٢٦	الشكل البياني ١ في السيناريو: سيناريو التطورات المعاكسة
٢٧	الشكل البياني ١-١-١: معدل التوظيف وضيق سوق العمل
٢٨	الشكل البياني ٢-١-١: معدلات التعطل
٢٨	الشكل البياني ١-١-٣: نمو الأجور وضيق سوق العمل عبر القطاعات في الولايات المتحدة
٢٩	الشكل البياني ١-٢-١: تقديرات الأسعار المحايدة منذ ١٩٨٠
٣٠	الشكل البياني ٢-٢-١: العوامل المؤثرة على الأسعار المحايدة
٣١	الشكل البياني ١-١-١: تطورات أسواق السلع الأولية
٣٢	الشكل البياني ١-١-٢: مخزون الغاز وسعر الغاز في أوروبا

- ٣٣ الشكل البياني ١-١ ت خ-٣: استثمارات النفط والغاز كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي
- ٣٣ الشكل البياني ١-١ ت خ-٤: المرونة السعرية للإنفاق الرأسمالي العالمي على النفط والغاز
- ٣٤ الشكل البياني ١-١ ت خ-٥: مؤشرات سياسات المناخ وتحول قطاع الطاقة
- ٣٥ الشكل البياني ١-١ ت خ-٦: الإنفاق الرأسمالي على النفط والغاز - سيناريوهات الواقع المضاد
- ٣٥ الشكل البياني ١-١ ت خ-٧: سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية: ارتفاع (انخفاض) أسعار النفط بسبب سياسات العرض (الطلب)
- الشكل البياني ١-١ ت خ-٨: الإنتاج في المناطق عالية التكلفة: ضغوط في سيناريو الطلب وعدم يقين في سيناريو العرض
- ٤٦ الشكل البياني ١-٢: تصاعد الدين الخاص بوتيرة سريعة
- ٤٨ الشكل البياني ٢-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الميزانيات العمومية للأسر المعيشية
- ٤٨ الشكل البياني ٢-٣: علاقة الارتباط بين عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل
- ٤٩ الشكل البياني ٢-٤: التغيير في نسبة الدين إلى الدخل حسب الشريحة العشرية للدخل في ٢٠٢٠
- ٥٠ الشكل البياني ٢-٥: تباين تأثير جائحة كوفيد-١٩ على نمو إيرادات الشركات غير المالية
- ٥٠ الشكل البياني ٢-٦: التعرض لمخاطر الالتزامات الاحتمالية يقترن بضمانات الائتمان (سيناريو ٥٠٪)
- ٥١ الشكل البياني ٢-٧: تباين الآثار على الميزانيات العمومية للشركات غير المالية
- ٥٢ الشكل البياني ٢-٨: تركيز مواطن تعرض الشركات غير المالية للمخاطر
- الشكل البياني ٢-٩: استجابات الاستهلاك والاستثمار للائتمان المفرط في قطاع الأسر المعيشية وقطاع الشركات غير المالية
- ٥٣ الشكل البياني ٢-١٠: مركز المالية العامة والرفع المالي
- ٥٤ الشكل البياني ٢-١١: الاقتصادات المتقدمة: عدم المساواة في توزيع الثروة والحد من الرفع المالي
- ٥٥ الشكل البياني ٢-١٢: دور الشركات المعرضة للمخاطر
- ٥٦ الشكل البياني ٢-١٣: دور أطر الإعسار الفعالة
- ٥٧ الشكل البياني ٢-١٤: حساسية الناتج تجاه ضبط أوضاع المالية العامة كدالة للدين الخاص
- ٥٨ الشكل البياني ٢-١٥: آثار تشديد السياسة الكلية على الأسر والشركات المتباينة
- الشكل البياني ٢-١٦: تأثير عدم المساواة في توزيع الدخل على مستوى الديون التي يمكن الاستمرار في تحملها
- ٦٠ الشكل البياني ٢-١-٢: تقويم الديون
- ٦١ الشكل البياني ٢-٢-١: المدخرات حسب فئة الدخل
- ٦٢ الشكل البياني ٢-٢-٢: استيعاب المدخرات التراكمية
- ٦٣ الشكل البياني ٣-١: تطور متوسط كثافة انبعاثات الكربون
- ٦٨ الشكل البياني ٣-٢: توزيع المهن كثيفة الخضرة وكثيفة التلوث وتطورها عبر البلدان وانبعثات الكربون للعامل
- ٧٢ الشكل البياني ٣-٣: الفروق بين القطاعات في توزيع درجات كثافة الخضرة والتلوث والانبعاثات في الوظائف
- ٧٣ الشكل البياني ٣-٤: الخصائص البيئية للوظائف حسب خصائص العاملين
- ٧٤ الشكل البياني ٣-٥: الدخل والخصائص البيئية للوظائف
- ٧٤ الشكل البياني ٣-٦: معدلات الانتقال بين الوظائف والخصائص البيئية للوظائف السابقة
- ٧٥ الشكل البياني ٣-٧: الاحتمالية السنوية لتحول المنتقلين بين الوظائف إلى وظيفة كثيفة الخضرة أو حيادية
- ٧٦ الشكل البياني ٣-٨: الآثار التقديرية لصرامة السياسات البيئية
- ٧٧ الشكل البياني ٣-٩: الآثار التقديرية لصرامة السياسات البيئية مرهونة بخصائص سوق العمل
- الشكل البياني ٣-١٠: عمليات محاكاة نموذج التحول الاقتصادي الأخضر مع مجموعة تدابير شاملة على صعيد السياسات في اقتصاد متقدم
- ٧٩ الشكل البياني ٣-١١: عمليات محاكاة نموذج التحول الاقتصادي الأخضر مع مجموعة تدابير شاملة على صعيد السياسات في اقتصاد سوق صاعدة
- ٨٠

٨٣	الشكل البياني ٣-١-١: التوزيع الجغرافي لكثافات الخُصرة والتلوث عبر المقاطعات الأمريكية
٨٤	الشكل البياني ٣-٢-١: التطور القطري المقارن لمعدلات التعيين في وظائف خضراء وإعلانات الوظائف
٨٨	الشكل البياني ٤-١: حجم الواردات العالمية وصرامة إجراءات الإغلاق العام
٨٨	الشكل البياني ٤-٢: أنماط التجارة في الفترات المحيطة بنوبات الركود العالمي: أحجام واردات السلع والخدمات
٨٨	الشكل البياني ٤-٣: واردات الخدمات التجارية حسب القطاعات الرئيسية
٨٨	الشكل البياني ٤-٤: تقلب التجارة في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية مقابل القطاعات غير كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية في بداية الجائحة
٩٠	الشكل البياني ٤-٥: متوسط أخطاء التنبؤ بنمو الواردات المحسوب استناداً إلى نموذج الطلب على الواردات
٩١	الشكل البياني ٤-٦: العوامل المرتبطة بأخطاء التنبؤ في عام ٢٠٢٠ التي تحسب استناداً إلى نموذج الطلب
٩٢	الشكل البياني ٤-٧: التغير في الواردات ومدى صرامة إجراءات الإغلاق العام في البلدان الشريكة
٩٣	الشكل البياني ٤-٨: شبه مرونة مؤشر أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية لفيروس كوفيد-١٩
٩٣	الشكل البياني ٤-٩: التغيرات في الحصص السوقية للمناطق من المنتجات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية
٩٤	الشكل البياني ٤-١٠: مجال تنوع مصادر المدخلات الوسيطة
٩٧	الشكل البياني ٤-١١: المكاسب الناتجة عن التنوع عقب انقطاع سلاسل الإمداد في بلد من كبار الموردين
٩٧	الشكل البياني ٤-١٢: المكاسب الناتجة عن التنوع في ظل الصدمات التي تتعرض لها الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
٩٧	الشكل البياني ٤-١٣: المكاسب الناتجة عن قابلية الإحلال عقب انقطاع سلاسل الإمداد في بلد من كبار الموردين
٩٨	الشكل البياني ٤-١٤: مؤشر الحواجز غير الجمركية
٩٨	الشكل البياني ٤-١٥: التجارة العالمية في السلع وضغوط سلاسل الإمداد
١٠١	الشكل البياني ٤-١٦-٢: تأخير الموردين الأجانب والإنتاج والتسليم في الولايات المتحدة
١٠٢	الشكل البياني ٤-١٦-٣: تجارة السيارات وأشباه الموصلات
١٠٣	الشكل البياني ٤-١٦-١: استجابة نمو الواردات الثنائية لإجراءات الإغلاق العام في البلدان المصدرة
١٠٤	الشكل البياني ٤-٣-١: تأثير التركيز في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد، والأتمتة، والمخزونات على تكيف التجارة



# الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ إلى ٢٢ مارس ٢٠٢٢، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف ١ في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ١٠٦,٨٣ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٢ و ٩٢,٦٣ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٣؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٠,٩٪ في ٢٠٢٢ و ٢,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و-٠,٧٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٠٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,٠٪ في ٢٠٢٢ و ٠,١٪ في ٢٠٢٣ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٢,٦٪ في ٢٠٢٢ و ٣,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٠,٤٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٦٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,٣٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٤٪ في ٢٠٢٣ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ٨ إبريل ٢٠٢٢.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- ... للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- - فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢١-٢٠٢٢ أو يناير-يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢١/٢٠٢٢، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- «مليار» تعني ألف مليون، بينما «تريليون» تعني ألف مليار.
- «نقاط الأساس» تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢١ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.
- ما الجديد في هذه المطبوعة:
- بالنسبة لإكوادور، تُستبعد توقعات القطاع المالي من النشر خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ بسبب المناقشات الجارية في إطار مراجعة البرنامج.
- تم إدراج التنبؤات الخاصة بإثيوبيا في هذا العدد، بعد حذفها في السابق بسبب درجة عدم اليقين الكبيرة غير المعتادة.
- وتُعرض البيانات والتنبؤات المالية الخاصة بفيجي في هذا العدد على أساس السنة المالية.
- وبالنسبة لتونس، تُستبعد التوقعات من النشر خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ بسبب المناقشات الفنية الجارية تمهيداً لإجراء مفاوضات محتملة حول البرنامج.
- وبالنسبة لأوكرانيا، تم حذف جميع التوقعات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ ما عدا إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بسبب درجة عدم اليقين الكبيرة غير المعتادة. وتعتبر توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن الفترة حتى نهاية ٢٠٢٢.

## الافتراضات والأعراف المتبعة

- وأعدت فنزويلا تقويم عملتها في ١ أكتوبر ٢٠٢١ بحيث أصبح المليون بوليفار سوبيرانو يساوي بوليفار رقمي واحد.
- وبدءاً من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تستند افتراضات أسعار الفائدة إلى عائد السندات الحكومية ذات أجل ثلاث سنوات و١٠ سنوات، بدلا من سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن. راجع أعلاه للاطلاع على المزيد من التفاصيل. وتُتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:
- ما لم ترد إشارة للمصدر في الجداول والأشكال البيانية، تكون البيانات مستقاة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي.
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أي من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.
- ولا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد»، حسب استخدامهما في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويغطي هذان المصطلحان أيضا، حسب استخدامهما في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

## التصحیحات والتنقيحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حدائتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

## الطباعات المطبوعة والرقمية

### الطباعات المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي: [imfbk.st/512000](http://imfbk.st/512000)

### الطباعات الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: <http://www.elibrary.imf.org/APR22WEO>

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: ([www.imf.org/publications/WEO](http://www.imf.org/publications/WEO))، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



## حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: [www.imf.org/external/terms.htm](http://www.imf.org/external/terms.htm)

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من دقتها ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية ([www.elibrary.imf.org](http://www.elibrary.imf.org)) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت ([www.imf.org](http://www.imf.org)). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

وللاطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: ([www.imf.org/external/terms.htm](http://www.imf.org/external/terms.htm)).

ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تُقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division  
Research Department  
International Monetary Fund  
700 19th Street, NW  
Washington, DC 20431, USA  
فاكس: (202) 623-6343

عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: [www.imf.org/weoforum](http://www.imf.org/weoforum)

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق - وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي - بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير-أوليفيه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد مالهار نابار، رئيس قسم بإدارة البحوث. وأشرف السيد شخار أيار، رئيس قسم في إدارة البحوث ورئيس فرقة عمل الصندوق المعنية بالتداعيات، على إعداد الفصل الرابع.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم سيلفيا ألبريزيو، وهورهيه ألفاريث، وفيليب باريت، وجون بلودورن، وكريستيان بوغمانز، وسونالي داس، ونيلز-جاكوب هانسن، وكريستوفر كوخ، وتوه كوان، وتينغ لان، ودافيد مالاكرينو، وعادل محمد، وجون-مارك ناتال، وضياء نور الدين، وأندريا بيسكاتوري، وأندريا بريسبيتيرو، وإيرفين بريفتي، وغلين شير، وإيبي شيباتا، ومارتن شتومر، ومارينا منديز تافاريس، ونيكو فاليكس، وفيليب وينغندر.

ومن المساهمين الآخرين إيتاي آغور، وكيان ألن، وغافين أسدوريان، وسريجونى بانرجي، وإيريك بانغ، وكاثرينا بيرغانت، وريتشيل بريزير، وماريا بروسيفيتش، ودييغو سيرديرو، وشان تشن، ويانيف كوهين، وبابلو غونزاليس دومينغيز، ودونغ وينشوان، وأنجيلا إسبيريتو، وسيدارث كوثاري، ورببيكا آياسو، وفرانثيسكو غريغولي، وجين جين هي، ويويو هوانغ، وبنجامين هانت، وبيوشا كوت، وكريستينا كوليريس، وأندراس كومارومي، وسيدارث كوثاري، وإدوارد لوريتو، وجونغ جين لي، ودانييل لي، وأندريه ليفشينكو، ويانغ ليو، وروي مانو، وسوزانا مورسولا، ويوسف ناظر، وسافانا نيومان، وأن دين مين نغوين، وسينثيا نيانشاما نياكري، وإيموري أوكس، وميرتو أويكونومو، وكريس باباجورجيو، وإلسا بيرتسيغيل، وكلاريتا فيليبس، وكارلو بيزينيللي، وجوزيف بلاتزر، ورفاييل بورتيو، وإفجينيا بوغاتشيفا، ويايوان كي، وماكس روزيكي، وماريكا سانتورو، وألكسندر سولاكي، وفيليب ستوكو، ونور طوق، وروبن تيتس، ونيكولاس تونغ، وبولين ويو، ويارو زو، وهانا ليهينغ يانغ، وجياكي زاو، كانران زينغ، وبريان زو.

وتولى جوزيف بروكوبيو من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بمساعدة كل من لوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، ومايكل هاروب، ونانسي موريسون، وهارولد ميدينا وشركة "TalentMEDIA Services".

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ١١ إبريل ٢٠٢٢. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

## شهادات

آفاق الاقتصاد العالمي تدهورا ملحوظا منذ صدور أحدث تنبؤاتنا في عدد يناير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وقد توقعنا آنذاك تحسن وتيرة التعافي العالمي اعتبارا من الربع الثاني من العام عقب تداعيات سلالة «أوميكرون» المتحورة التي لم تدم طويلا. ولكن الآفاق تدهورت منذ ذلك الحين، وهو ما يرجع أساسا إلى الغزو الروسي لأوكرانيا — الذي تسبب في أزمة إنسانية فادحة في أوروبا الشرقية — والعقوبات الهادفة إلى الضغط على روسيا لإنهاء العمليات العدائية.

وبينما تتكشف تطورات الأزمة، كان الاقتصاد العالمي بصدد تصحيح أوضاعه ولكنه لم يكن قد تعافى بشكل كامل من جائحة كوفيد-١٩، وتباعدت مسارات التعافي الاقتصادي بصورة ملحوظة بين الاقتصادات المتقدمة من ناحية واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ناحية أخرى. وعلاوة على الحرب، فرضت الصين تدابير الإغلاق العام على نحو متواتر في مناطق واسعة — شملت عددا من المراكز الصناعية الرئيسية — مما أدى أيضا إلى تباطؤ النشاط فيها، وقد يتسبب في اختناقات جديدة في سلاسل الإمداد العالمية. كذلك ساهم تزايد الضغوط السعوية لفترة مطولة واتساع نطاقها في تشديد السياسة النقدية في بلدان عديدة. وقد ازدادت بحدة المخاطر الكلية المحيطة بالآفاق الاقتصادية وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر تعقيدا من أي وقت مضى.

وبخلاف تداعيتها الإنسانية المباشرة، ستؤدي الحرب إلى انتكاسة حادة في التعافي العالمي، مما سيؤدي إلى إبطاء النمو وزيادة التضخم مجددا. وحسب التوقعات الواردة بهذا التقرير، يبلغ النمو العالمي ٣,٦٪ في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ — وهو ما يمثل تراجعاً قدره ٠,٨ نقطة مئوية و ٠,٢ نقطة مئوية عن تنبؤات يناير، على الترتيب. ويعكس هذا التراجع في جزء كبير منه الآثار المباشرة للحرب على روسيا وأوكرانيا والتداعيات العالمية.

ويتوقع أن تشهد روسيا وأوكرانيا انكماشا كبيرا في مستويات إجمالي الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢٢. ويعد الانهيار الحاد في أوكرانيا نتيجة مباشرة للغزو وتدمير البنية التحتية ونزوح مواطنيها. وفي روسيا، يأتي هذا الانخفاض الحاد انعكاسا لتأثير العقوبات وقطع العلاقات التجارية، وانهيار أنشطة الوساطة المالية المحلية، وفقدان الثقة.

ونشهد في الوقت الحالي انتشارا بعيدا وواسعا للآثار الاقتصادية للحرب — كانتشار الموجات الارتجاجية من بؤرة الزلزال — من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة

والروابط المالية خصوصا. ونظرا لأن روسيا تعد من أكبر موردي النفط والغاز والمعادن، وكذلك القمح والذرة إلى جانب أوكرانيا، أدى التراجع الحالي والمرتبب في إمدادات هذه السلع الأولية إلى ارتفاع حاد في أسعارها. ويقع التأثير الأكبر لهذا التراجع على أوروبا، والقوقاز وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء. وسيؤثر ارتفاع أسعار الغذاء والوقود تأثيرا سلبيا على الأسر الأقل دخلا على مستوى العالم — بما في ذلك في الأمريكتين وآسيا.

وكما يرد بالتفصيل في الفصل الأول، تؤدي الحرب إلى تفاقم سلسلة من صدمات الإمداد التي لحقت بالاقتصاد العالمي أثناء الجائحة، وتنشأ عنها بالتالي نوبات إضافية من العجز تتجاوز قطاعي الطاقة والزراعة إلى قطاعات أخرى. ومن خلال سلاسل الإمداد العالمية شديدة التداخل، يمكن أن تتصاعد انقطاعات الإنتاج في بلد ما لتطول العالم سريعا. فالشركات في روسيا وأوكرانيا تقوم بتوريد أنواع خاصة من المدخلات، وقد أدى نقص البعض منها إلى تداعيات بالفعل على شركات تصنيع السيارات في أوروبا. وترتبط بعض البلدان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بروابط مباشرة مهمة مع روسيا من خلال التجارة والتحويلات. ويتوقع تراجع النشاط في هذه الاقتصادات. كذلك سيؤدي نزوح أكثر من ٤ ملايين مواطن أوكراني إلى البلدان المجاورة، ولا سيما بولندا، إلى جانب رومانيا ومولدوفا وهنغاريا أيضا، إلى تفاقم الضغوط الاقتصادية في المنطقة.

وحتى قبل بداية الحرب، كانت اقتصادات عديدة قد شهدت ارتفاعا حادا في معدلات التضخم بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الأولية واختلالات العرض والطلب الناجمة عن الجائحة. كذلك تعرضت البنوك المركزية في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك المركزية في أمريكا اللاتينية، إلى ضغوط قبل الحرب، مما أدى بها إلى تشديد سياساتها النقدية في وقت مبكر. وسيساهم نقص الإمدادات نتيجة الحرب في تفاقم هذه الضغوط، ولا سيما من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والمعادن والغذاء. ورغم أنه يتوقع انحسار هذه الاختناقات في نهاية المطاف مع استجابة مستويات الإنتاج في قطاعات أخرى لارتفاع الأسعار وتشغيل طاقات إنتاجية جديدة، يتوقع استمرار عجز الإمدادات في بعض القطاعات حتى عام ٢٠٢٣. ونتيجة لذلك، يتوقع حاليا أن تظل معدلات التضخم مرتفعة لفترة أطول مقارنة بتنبؤاتنا السابقة، وذلك في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

مرتفعة للتكيف مع الأوضاع الجديدة وتراجع في مستويات الكفاءة على المدى الطويل بسبب إعادة تصميم سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج. وتفرض الحرب تحديات كبيرة أيضاً أمام الإطار القائم على القواعد الذي ساهم في تنظيم العلاقات الدولية والاقتصادية على مدار السبعين عاماً الماضية.

ونظراً للطبيعة غير المسبوقة لتلك الصدمة، تحيط بهذه التوقعات درجة كبيرة من عدم اليقين تتجاوز الحدود المعتادة. فمن الممكن أن يزداد تباطؤ النمو على نحو ملحوظ بينما يتجاوز التضخم المعدلات المتوقعة إذا ما طالت العقوبات الهادفة إلى إنهاء الحرب مجموعة أكبر من صادرات الطاقة وغيرها في روسيا. وترد هذه الاحتمالات على نحو أكثر تفصيلاً في «إطار السيناريو» الوارد في الفصل الأول. علاوة على ذلك، فإن الجائحة لا تزال مستمرة. وقد يؤدي استمرار انتشار الفيروس إلى ظهور سلالات أكثر فتكاً بمقدورها مقاومة التطعيمات أو المناعة المكتسبة من الإصابات السابقة، مما قد تنشأ عنه موجة جديدة من تدابير الإغلاق العام وانقطاعات الإنتاج.

وفي ظل هذه الأوضاع الصعبة التي يخيم عليها عدم اليقين، يصبح للسياسات الوطنية الفعالة والجهود متعددة الأطراف أهمية أكبر في تشكيل النتائج الاقتصادية. وسيكون على البنوك المركزية إجراء تصحيحات أكثر حدة في سياساتها النقدية في حالة بدء انحراف التوقعات التضخمية عن الأهداف التي حددتها البنوك المركزية على المدى المتوسط أو الطويل أو استمرار الارتفاع المزمع في مستويات التضخم الأساسي. ونتيجة لتشديد سياسات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع أسعار الفائدة في هذه البلدان، يمكن أن تواجه اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خروج المزيد من رؤوس الأموال وتراجعا أكبر في قيمة عملاتها، مما قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية. وللمحد من مخاطر التصحيحات المربكة، سيتعين على البنوك المركزية الإفصاح بوضوح عن دوافع التضخم وإعلان إرشادات استشرافية حول آفاق السياسة النقدية، وسن تدابير تكميلية — عند اللزوم — لإدارة التدفقات الرأسمالية في ضوء الرؤية المؤسسية المنقحة للصندوق بشأن تدفقات رأس المال.

ووفقاً لعدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي، سيتعين على عدة اقتصادات ضبط أرصدها المالية، غير أنه ينبغي ألا يحول ذلك دون توفير دعم حكومي موجه للاجئين المهجرين بسبب الصراع، والأسر التي تعاني من ضيق المعيشة بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والفئات المتأثرة بالجائحة. وينبغي الاستمرار في إيلاء الأولوية للإنفاق الاجتماعي والصحي بوجه عام. ويمكن تنفيذ هذه المبادرات المالية من خلال إطار متوسط الأجل يتضمن مسارا واضحا وموثوقا نحو استقرار الدين العام، وهو ما قد يساعد أيضاً في إتاحة الحيز اللازم لتقديم الدعم الضروري.

وأصبح التضخم شاغلا أساسيا في العديد من البلدان. ففي عدد من الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية، سجل التضخم ارتفاعا غير مسبوق فيما يزيد على ٤٠ عاماً في ظل تشديد أسواق العمل. وهناك احتمال متزايد بأن تنفلت توقعات التضخم عن الركيزة المستهدفة لها، مما سيؤدي بالبنوك المركزية إلى تشديد سياساتها على نحو أكثر حدة. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى زيادة ملحوظة في خطر اندلاع الاضطرابات الاجتماعية.

وفي أعقاب الغزو مباشرة، شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية زيادة ملحوظة في التدفقات الرأسمالية الخارجة، مما أدى إلى تشديد الأوضاع المالية بالنسبة للمقترضين المعرضين للخطر ومستوردي السلع الأولية على أساس صاف، وفرض ضغوط خافضة لقيم العملات في معظم البلدان المعرضة للمخاطر. وقد تمت إعادة التسعير على نحو متوازن في معظم الحالات. غير أن عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي يلقي الضوء على عدد من مخاطر الهشاشة المالية. فقد تتعرض مجموعة أكبر من اقتصادات الأسواق الصاعدة لضغوط في حالة تسارع وتيرة التشديد النقدي العالمي مجدداً، ولا سيما في الولايات المتحدة، أو بدء موجة أكثر حدة من إعادة التسعير في الأسواق المالية، مما سيلقي عبئاً أكبر على الآفاق العالمية.

وعلى صعيد المالية العامة، أدى الإنفاق الضروري المرتبط بجائحة كوفيد-١٩ إلى تآكل الحيز المتاح من خلال سياسة المالية العامة بالفعل في كثير من البلدان. وسجلت مستويات الدين ارتفاعاً ملحوظاً، وكان من المتوقع سحب الدعم المالي الاستثنائي خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وستساهم الحرب وزيادة الوشيك في أسعار الفائدة العالمية إلى تقليص الحيز المالي بدرجة أكبر في العديد من البلدان، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط والغذاء. ويشير التحليل الوارد في الفصل الثاني إلى ارتفاع مستويات الرفح المالي في قطاعي الشركات غير المالية والأسر في العديد من البلدان خلال الجائحة، حيث ساعدت حكومات عديدة في ضمان استمرار توافر الائتمان طوال الأزمة. وقد تنشأ عن ذلك مواطن ضعف في أسواق الائتمان مستقبلاً مع ارتفاع أسعار الفائدة وعلاوات المخاطر، مما سيؤثر بالتالي على الاستقرار المالي. كذلك أدت الحرب إلى زيادة احتمالات تجزؤ الاقتصاد العالمي بشكل دائم إلى كتل جغرافية-سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطي خاصة بها. وستنشأ عن هذا التحول الحاد تكاليف

الصحية والاجتماعية والإنمائية. ويتضمن الإطار المشترك الذي وضعته مجموعة العشرين لمعالجة الديون إرشادات حول إعادة الهيكلة، وإن كان لم يتم تنفيذه حتى الآن. ويعد غياب إطار فعال وسريع بمثابة صدع في النظام المالي العالمي. وينبغي أيضا التركيز بوجه خاص على الاستقرار الكلي للنظام الاقتصادي العالمي للتأكد من عدم تفكك الإطار القائم على القواعد الذي ساهم في تحرير مئات الملايين من براثن الفقر.

وتجدر الإشارة إلى وجود تفاعلات معقدة بين هذه المخاطر والسياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل. فارتفاع أسعار الفائدة والحاجة إلى حماية الفئات السكانية المعرضة للمخاطر من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وزيادة الإنفاق الأمني جميعها عوامل تزداد معها صعوبة الحفاظ على استدامة المالية العامة. ويؤدي تآكل الحيز المالي بدوره إلى زيادة صعوبة الاستثمار في التحول المناخي، في حين أن إرجاء التعامل مع أزمة المناخ يجعل الاقتصادات أكثر عرضة لمخاطر صدمات أسعار السلع الأولية، مما يؤدي إلى تضخم الأسعار وزعزعة الاستقرار الاقتصادي. وتساهم حالة التشتت الجغرافي-السياسي في اشتداد وطأة هذه المفاضلات من خلال زيادة خطر الصراع والتقلبات الاقتصادية وخفض الكفاءة ككل.

وفي غضون أسابيع قليلة، شهد العالم مجددا صدمة كبيرة نتجت عنها تحولات حادة. فبمجرد أن بدأت ملامح التعافي الدائم من الانهيار الاقتصادي العالمي الناجم عن الجائحة تلوح في الأفق، خلفت الحرب احتمالات واقعية للغاية تنذر بالقضاء على جانب كبير من المكاسب التي أمكن تحقيقها مؤخرا. وهناك قائمة طويلة من التحديات تقتضي اتخاذ تدابير ملائمة ومنسقة على مستوى السياسات الوطنية ومتعددة الأطراف للحيلولة دون تدهور النتائج وتحسين الأفاق الاقتصادية للجميع.

بيير-أوليفييه غورينشا

المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث

وحتى وإن انصب تركيز صناعات السياسات على التخفيف من آثار الحرب والجائحة، سيتعين مواصلة الاهتمام بالأهداف الأطول أجلا. ويتضمن ذلك تزويد العمالة بمهارات جديدة لمواكبة التحول الرقمي الجاري مع تسهيل التحول اللازم في سوق العمل للوصول بمستوى صافي الانبعاثات إلى الصفر، وهو ما يناقشه الفصل الثالث من هذا التقرير. وللمساعدة في التعجيل بالتحول الأخضر، يمكن تصميم نهج شامل يجمع بين تسعير الكربون والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتعويض الفئات المتضررة من هذا التحول. وتتضمن الأهداف الأخرى طويلة المدى تحسين صلابة سلاسل الإمداد العالمية وفقا لما ترد مناقشته في الفصل الرابع. ويوضح التحليل الوارد في هذا الفصل أن سياسات إعادة توطين الأنشطة يمكن أن تجعل الاقتصادات أكثر عرضة لانقطاعات الإمداد، وليس العكس.

ولا يزال التعاون متعدد الأطراف عاملا أساسيا لدعم هذه الأهداف. وتتمثل إحدى الأولويات الملحة في إيجاد حل سلمي للحرب. وعلى صعيد المناخ، يتعين سد الفجوة بين المطامح المعلنة والتحركات الفعلية على مستوى السياسات. وسيكون من الضروري وضع حد أدنى دولي لسعر الكربون حسب مستويات الدخل في مختلف البلدان وإطلاق مبادرات تمويلية متعددة الأطراف لتنسيق الجهود الوطنية الهادفة للحد من مخاطر أحداث المناخ الكارثية. ومن المهم أيضا ضمان قدرة جميع البلدان على الوصول العادل إلى مجموعة شاملة من وسائل التصدي لكوفيد-19 — الاختبارات والعلاجات والتطعيمات — لاحتواء الفيروس، فضلا عن الحاجة إلى التصدي لقضايا الصحة العالمية الأخرى ذات الأولوية.

كذلك ينبغي أن يضمن صناعات السياسات فعالية شبكة الأمان المالي العالمية في مساعدة الاقتصادات المعرضة للمخاطر في التكيف مع رفع أسعار الفائدة في مواجهة التضخم. وبالنسبة لبعض الاقتصادات، سيعني ذلك ضمان الحصول على سيولة كافية للتغلب على صعوبات إعادة التمويل على المدى القصير. غير أنه سيتعين على اقتصادات أخرى تصميم نهج شامل لإعادة هيكلة الدين السيادي لتحرير الموارد اللازمة للإنفاق الضروري على الاحتياجات



الطاقة من أي عقوبات إضافية يتم فرضها على روسيا (بالرغم من أن السيناريو الأساسي يراعي تأثير قرار البلدان الأوروبية بالاستغناء عن الطاقة الروسية وقرارات الحظر المعلنة حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢)، وانحسار الآثار الصحية والاقتصادية للجائحة على مدار عام ٢٠٢٢. وستظل مستويات التوظيف والنتاج دون اتجاهات ما قبل الجائحة عموماً حتى نهاية ٢٠٢٦، مع استثناءات قليلة. ويتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ندوباً أشد وطأة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة — وهو ما يعكس محدودية الدعم المتاح من خلال السياسات وتباطؤ معدلات التطعيم عموماً — فضلاً عن استمرار مستويات الناتج المنخفضة مقارنة باتجاهات ما قبل الجائحة حتى نهاية فترة التنبؤات. وتحيط بهذه التنبؤات درجة استثنائية من عدم اليقين، وتخيم مخاطر التطورات السلبية على الآفاق — بما في ذلك نتيجة احتمالية تفاقم الحرب، وتصعيد العقوبات على روسيا، وزيادة حدة حالة التباطؤ التي تشهدها الصين عن المتوقع في الوقت الذي يفرض فيه متحور أوميكرون ضغوطاً على استراتيجية «صفر كوفيد» الصارمة التي تنتهجها البلاد، وتفشي الجائحة مجدداً في حالة ظهور سلالة أشد ضراوة من الفيروس. علاوة على ذلك، أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة احتمالات اتساع دائرة التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، مما سيكون له تأثير سلبي أكبر على الآفاق.

ويتوقع أن تظل مستويات التضخم مرتفعة لفترة أطول مقارنة بالتنبؤات السابقة، وهو ما يرجع إلى زيادة أسعار السلع الأولية واتساع نطاق الضغوط السعرية بسبب الحرب. وخلال عام ٢٠٢٢، من المتوقع وصول معدلات التضخم إلى ٥,٧٪ في الاقتصادات المتقدمة و٨,٧٪ في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية — وهو ما يمثل زيادة قدرها ١,٨ نقطة مئوية و٢,٨ نقطة مئوية عن توقعات يناير. وبالرغم من أن السيناريو الأساسي يتوقع تسوية اختلالات العرض والطلب تدريجياً وتحسناً محدوداً في عرض العمالة، مما سيساهم في خفض تضخم الأسعار في نهاية المطاف، تحيط بالآفاق درجة من عدم اليقين كما أشرنا آنفاً. فقد تتدهور الأوضاع بدرجة ملحوظة، حيث يمكن أن يؤدي تفاقم اختلالات العرض والطلب — بما في ذلك الناجمة عن الحرب — واستمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى زيادة مزمناً في مستويات التضخم وارتفاع توقعات التضخم والأجور. وفي حال ظهور بوادر على ارتفاع التضخم

نشأت عن الحرب في أوكرانيا أزمة إنسانية مفرجة تتطلب حلاً سلبياً. وستؤدي الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الصراع إلى تباطؤ ملحوظ في النمو العالمي خلال عام ٢٠٢٢. ويرجح بدرجة كبيرة أن تسجل أوكرانيا تراجعاً حاداً ثنائياً الرقم في مستويات إجمالي الناتج المحلي وأن تشهد روسيا انكماشاً حاداً، فضلاً عن انتشار التداعيات العالمية من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة والقنوات المالية. وبينما تساهم الحرب في تراجع النمو، ينشأ عنها أيضاً المزيد من التضخم. فقد شهدت أسعار الوقود والغذاء زيادة سريعة وقع تأثيرها الأكبر على الفئات السكانية الضعيفة — لا سيما في البلدان منخفضة الدخل. ومع زيادة مستويات التضخم، سيكون من الصعب على البنوك المركزية المفاضلة بين احتواء الضغوط السعرية وحماية النمو. ويتوقع ارتفاع أسعار الفائدة مع زيادة تشديد سياسات البنوك المركزية، مما سيفرض ضغوطاً على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وعلاوة على ذلك، تعاني بلدان عديدة من ضيق الحيز المتاح من خلال سياسة المالية العامة للتخفيف من تداعيات الحرب على اقتصاداتها. وقد أدى الغزو إلى حالة من التشتت الاقتصادي مع قيام بلدان عديدة بقطع علاقاتها التجارية مع روسيا، كما يخاطر بانحراف التعافي عن مساره في مرحلة ما بعد الجائحة. ويشكل أيضاً تهديداً للأطر القائمة على القواعد التي سهلت تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي وساعدت في تحرير الملايين من براثن الفقر. علاوة على ذلك، يساهم الصراع في تفاقم الضغوط الاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وبالرغم من أن أجزاء كثيرة من العالم تتخطى حالياً على ما يبدو المرحلة الحرجة من أزمة كوفيد-١٩، لا تزال معدلات الوفاة مرتفعة، ولا سيما بين المواطنين الذين لم يحصلوا على التطعيمات. كذلك ستؤدي الإغلاقات العامة الأخيرة في عدد من المراكز الصناعية والتجارية الرئيسية في الصين إلى تفاقم انقطاعات الإمدادات في بلدان أخرى.

ويتوقع تباطؤ النمو العالمي من ٦,١٪ تقريباً في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٦٪ في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. وهو ما يعني تراجع التوقعات بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية و٠,٢ نقطة مئوية لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ مقارنة بعدد يناير من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وفيما بعد عام ٢٠٢٣، تشير التنبؤات إلى تراجع النمو العالمي إلى حوالي ٣,٣٪ على المدى المتوسط. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه التنبؤات تفترض عدم تجاوز الصراع حدود أوكرانيا، واستثناء قطاع

من أي وقت مضى لتداعيات ارتفاع أسعار الفائدة. وينبغي ألا تمنع الحاجة إلى الضبط المالي الحكومات من إيلاء الأولوية لأوجه الإنفاق المهمة مع توفير دعم موجه للمستحقين من الفئات المعرضة للمخاطر — بما في ذلك اللاجئين والفئات المتأثرة بارتفاع أسعار السلع الأولية والجائحة. وفي حالة فرض قيود على السياسة النقدية على المستوى المحلي — من خلال تطبيق حد أدنى فعلي لأسعار الفائدة أو في الاتحادات النقدية — قد يكون من الضروري توسيع نطاق الدعم المقدم من خلال سياسة المالية العامة في حدود الحيز المتاح، وذلك حسب حدة التراجع في حجم الطلب الكلي. غير أن سبل تقديم هذا الدعم ينبغي أن تراعي عدم مفاومة اختلالات العرض والطلب والضغط السعري الحالية. وفي حالة ضيق الحيز المالي، يجب أن تسلك الحكومات مسارا صعبا بين الضبط المالي وإيلاء الأولوية لأوجه الصرف الضرورية. ومن الموضوعات ذات الصلة التي يناقشها الفصل الثاني ضرورة تيقظ السلطات لمواطن انكشاف القطاع الخاص تجاه مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.

• **الإعداد لاققتصاد الغد:** بخلاف التحديات الملحة الناجمة عن الحرب والجائحة، ينبغي ألا يغفل صناع السياسات عن الأهداف الأطول أجلا. واتضح خلال الاضطرابات الناتجة عن الجائحة وجود عدد من وسائل العمل المبتكرة والمنتجة. وينبغي أن تسعى الحكومات إلى الاستفادة قدر الإمكان من التغيرات الهيكلية الإيجابية، وتشجيع التحول الرقمي وتزويد العمالة بمجموعة من الأدوات والمهارات الجديدة لمواجهة هذه التحديات. ومن شأن تسعير الكربون وإصلاح دعم الوقود الأحفوري المساعدة أيضا في التحول إلى وسائل إنتاج أقل تلويثا للبيئة وأقل عرضة بالتالي للمخاطر الناتجة عن أسعار الوقود الأحفوري — وهو أمر أكثر أهمية من أي وقت مضى في ضوء تداعيات الحرب على سوق الطاقة العالمية. كذلك يتطلب التحول إلى الطاقة الخضراء إعادة توزيع العمالة في سوق العمل عبر المهن والقطاعات. ويناقش الفصل الثالث السياسات التي من شأنها تيسير هذا التحول في سوق العمل.

ولا يزال العمل متعدد الأطراف مطلباً ضرورياً للاستجابة للأزمة الإنسانية، ومنع استمرار حالة التشتت الاقتصادي، والحفاظ على مستويات السيولة العالمية، وإدارة المديونية الحرجة، والتصدي لتغير المناخ، والقضاء على الجائحة. وتذكرنا التداعيات السلبية الناتجة عن الصراع الجغرافي السياسي الحالي بأهمية التعاون العالمي، بداية من تلبية الاحتياجات الملحة لتدفقات اللاجئين الناجمة عن الحرب وحتى إعادة بناء أوكرانيا في نهاية المطاف وما سيتطلبه

على المدى المتوسط، ستكون هناك حاجة إلى ردود فعل أسرع من المتوقع حاليا من جانب البنوك المركزية — مما سيؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وانكشاف مواطن الضعف في مراكز الدين، ولا سيما في الأسواق الصاعدة.

وأفضت الحرب في أوكرانيا إلى مفاضلات أكثر تعقيدا على مستوى السياسات، لا سيما المفاضلة بين التصدي للتضخم وحماية التعافي، وبين دعم الفئات الضعيفة وإعادة بناء هوامش الأمان المالي.

• **التصدي للتضخم:** بالرغم من أن دوافع التضخم تخرج عن نطاق سيطرة البنوك المركزية في العديد من الحالات (الحرب والعقوبات والجائحة وانقطاعات سلاسل الإمداد)، يزداد نطاق الضغوط السعرية اتساعا بمرور الوقت. وستفاوت حجم انتقال آثار الصدمة الناتجة عن الحرب عبر البلدان حسب الروابط التجارية والمالية، ومدى الانكشاف لارتفاع أسعار السلع الأولية، وقوة الموجة التضخمية التي سبقت الحرب. وسيؤدي ذلك بدوره إلى اختلاف الاستجابة للملائمة للسياسة النقدية عبر الاقتصادات. ففي بعض البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، أصبحت الضغوط التضخمية أكثر قوة وأوسع نطاقا حتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا — بسبب قوة دعم السياسات. وفي بلدان أخرى، يكتسب الوقود وغيره من السلع الأولية المتأثرة بالحرب أهمية كبيرة في سلة الاستهلاك المحلي، مما يمكن أن يؤدي إلى ضغوط سعرية أوسع نطاقا وأطول أجلا. وفي الحالتين، سيكون من الملائم تشديد السياسة النقدية لكسر الحلقة بين ارتفاع الأسعار وما ينشأ عنه من ارتفاع في الأجور والتوقعات التضخمية، والحلقة بين الأجور والتوقعات التضخمية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وفي البلدان التي تشتد فيها وطأة الآثار المدمرة الناتجة عن الحرب، ستزداد صعوبة المفاضلة بين حماية النمو واحتواء التضخم. وينبغي أن تواصل البنوك المركزية متابعتها اليقظة لتأثير الضغوط السعرية على توقعات التضخم والإفصاح بوضوح عن آفاق التضخم والسياسة النقدية. ويقتضي الحفاظ على مصداقية أطر السياسات اتباع نهج واضح وقائم على البيانات في تعديل المشورة الاستشرافية بشأن موقف السياسة النقدية — بما في ذلك خفض الميزانيات العمومية للبنوك المركزية التي سجلت ارتفاعات غير مسبوقه ومسار أسعار الفائدة الأساسية.

• **سياسة المالية العامة في ظل أسعار الفائدة المتزايدة وأزمة تكلفة المعيشة:** ينبغي أن تتحدد سياسات المالية العامة في ضوء حجم الانكشاف للحرب ووضع الجائحة وقوة التعافي. وعقب التوسع المالي الضخم واللازم في العديد من البلدان أثناء الجائحة، سجلت مستويات الدين ارتفاعات غير مسبوقه وأصبحت الحكومات أكثر انكشافا

المتقدمة إحراز تقدم حقيقي تجاه الالتزام بتعهداتها المعلنة خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المناخ في دورته السادسة والعشرين. وعلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن تطمح بدورها إلى خفض الانبعاثات. وبينما لا تزال الجائحة مستمرة، يتعين على الحكومات استخدام جميع الأدوات المتاحة لها لمكافحة الفيروس، من خلال الالتزام بمعدلات التطعيم المستهدفة وضمان عدالة الحصول على الاختبارات والعلاج.

ذلك من جهود حثيثة. وفي الوقت الذي تعاني فيه البلدان من ارتفاع التقلبات، وضغوط الإنفاق الناتجة عن احتياجات الاستجابة الإنسانية، وزيادة تشديد أوضاع الأسواق المالية، سيواجه بعضها ضغوطا مالية على الأرجح. وتوفر المؤسسات متعددة الأطراف شبكة أمان أساسية من خلال إتاحة السيولة الطارئة ومنع انتشار الأزمات. وفي حالة عدم كفاية دعم السيولة المتاحة، يتعين العمل على إعادة هيكلة الديون بصورة منظمة. وعلى صعيد المناخ، يتعين على البلدان

## الآفاق والسياسات العالمية

### الحرب تبطئ وتيرة التعافي

نشأت عن الحرب في أوكرانيا أزمة إنسانية مفرجة يمكن أن تؤدي إلى تداعيات حادة ما لم يتم التوصل إلى حل سريع وسلمي. ويتوقع تباطؤ النمو العالمي بدرجة ملحوظة خلال عام ٢٠٢٢، وهو ما يرجع أساساً إلى تبعات الحرب. وحسب التوقعات، تسجل أوكرانيا تراجعاً حاداً ثنائي الرقم في مستويات إجمالي الناتج المحلي بسبب القتال. ومن المتوقع أن تشهد روسيا انكماشاً شديداً بسبب العقوبات وقرارات البلدان الأوروبية بتخفيض واردات الطاقة. ويتوقع انتشار التكلفة الاقتصادية للحرب في مختلف أنحاء العالم من خلال أسواق السلع الأولية والتجارة، ومن خلال الروابط المالية ولكن بدرجة أقل. ويتسبب ما تشهده أسعار الوقود والغذاء بالفعل من ارتفاع في تداعيات عالمية يقع تأثيرها الأكبر على الفئات السكانية الضعيفة — ولا سيما في البلدان منخفضة الدخل.

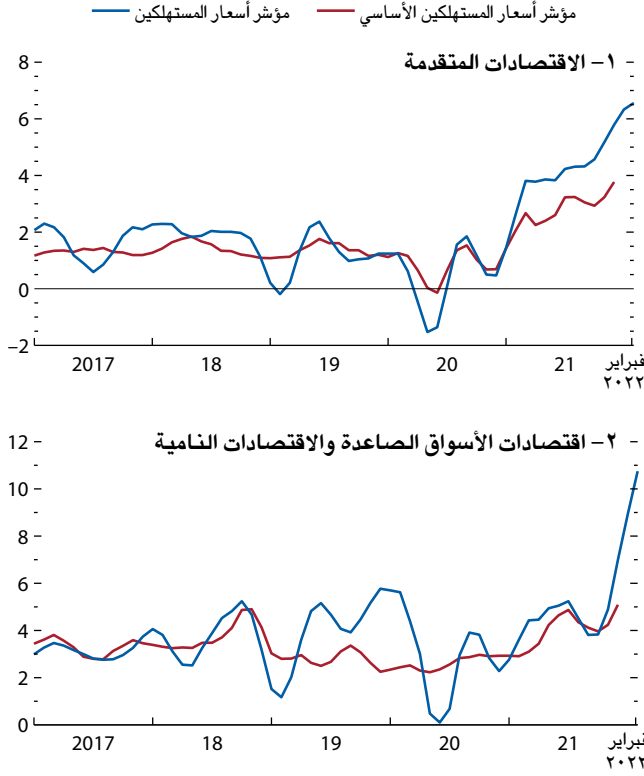
وستؤدي الحرب في أوكرانيا إلى تعاضم القوى الاقتصادية التي تشكل بالفعل مسار التعافي العالمي من الجائحة. فقد تسببت الحرب في زيادة أسعار السلع الأولية مجدداً وتفاقم انقطاعات الإمداد، مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات التضخم. وحتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، اتسع نطاق الضغوط السعرية، مما دفع البنوك المركزية إلى تشديد السياسات النقدية وإعلان موقف أكثر صرامة مستقبلاً. ونتيجة لذلك، سجلت أسعار الفائدة ارتفاعاً حاداً وازدادت تقلبات أسعار الأصول منذ بداية عام ٢٠٢٢ — مما أثر على الميزانيات العمومية لقطاعي الأسر والشركات، والاستثمار. كذلك أدت احتمالية ارتفاع تكلفة الاقتراض إلى زيادة تكلفة الاستثمار في تقديم الدعم من خلال المالية العامة. وتجري هذه التغييرات بسرعة أكبر مما كان متوقفاً في السابق في وقت تعين فيه على أجزاء عديدة من الاقتصاد العالمي — ولا سيما البلدان ذات معدلات التطعيم المتدنية — مجابهة ضغوط مستمرة على نظم الرعاية الصحية بسبب الجائحة. كذلك ساهمت الحرب في تفاقم مستويات عدم اليقين المرتفعة بالفعل بشأن الآفاق العالمية. وبالرغم من أن بلدانا كثيرة تتخطى حالياً على ما يبدو المرحلة الحرجة من الجائحة، يمكن أن يؤدي ظهور سلالات جديدة إلى موجات إضافية من الإصابات والمزيد من الانقطاعات. ويمكن أن تزداد الضغوط التضخمية عن المتوقع، مما سيتطلب بالتالي استجابة أكثر جرأة على صعيد السياسات. وستلقي الأوضاع المالية الأكثر تشدداً ضوءاً قوياً على مواطن الضعف في مراكز الدين بين المقترضين من الكيانات السيادية والشركات، مما قد يؤدي إلى المزيد من حالات المديونية الحرجة. علاوة على ذلك، وفي ظل استمرار تشديد السياسات تجاه قطاع العقارات وإمكانية التوسع في فرض تدابير الإغلاق العام كجزء من

استراتيجية «صفر كوفيد» الصارمة، قد يشهد اقتصاد الصين تباطؤاً أكبر من المتوقع حالياً — مما ستكون له تبعات على آسيا وغيرها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انتكاسة إضافية في مسار التعافي، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وكلما ازداد ضيق الحيز المتاح من خلال السياسات، يمكن أن تتفاقم الندوب، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث يتوقع تراجع مستويات الناتج في السيناريو الأساسي على المدى المتوسط بنسبة ٦٪ تقريباً عن توقعات ما قبل الجائحة. والأهم من ذلك أن التوترات الجغرافية-السياسية تهدد الأطر القائمة على القواعد التي نظمت العلاقات الاقتصادية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. فالعقوبات الحالية التي تم فرضها بهدف الضغط على روسيا لإنهاء الحرب تؤدي بالفعل إلى قطع الروابط المالية والتجارية بين روسيا وغيرها من البلدان، مما ستنشأ عنه تداعيات بعيدة المدى. كذلك فإن تصاعد حدة الاستقطاب العالمي يعوق التعاون اللازم لتحقيق الرخاء على المدى الطويل. ويمكن أن يتضمن ذلك انحراف خطة مواجهة تغير المناخ العاجلة عن مسارها وتقويض الجهود متعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز أطر تسوية الديون والتكامل التجاري ومبادرات تجنب الجوائح المستقبلية. ويستهل هذا الفصل بمناقشة آفاق النمو العالمي قبل إلقاء الضوء على قنوات انتقال تداعيات الحرب في أوكرانيا، وآفاق التضخم المتوقعة، وانعكاسات أسعار الفائدة المتزايدة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ثم يتطرق النقاش لاحقاً إلى المخاطر المهددة للآفاق والسياسات اللازمة لتحسين الآفاق العالمية المتوقعة.

### حالة التشتت والهشاشة الراهنة تبطئ مسار النمو خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣

أدت الحرب في أوكرانيا إلى خسائر فادحة في الأرواح نتيجة أزمة اللاجئين الأكبر على الإطلاق التي شهدتها أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، كما أحدثت انتكاسة حادة في مسار التعافي العالمي. وعقب التعافي القوي الذي شهده عام ٢٠٢١، تعكس المؤشرات قصيرة الأجل تباطؤاً في النشاط العالمي (انظر الشكل البياني ١-١). وحسب التقديرات، يتراجع النمو العالمي من ٦,١٪ عام ٢٠٢١ إلى ٣,٦٪ خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ — وهو ما يمثل تراجعاً قدره ٠,٨ نقطة مئوية و٠,٢ نقطة مئوية في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فيتوقع أن تؤدي الحرب الدائرة في أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا إلى انخفاض النمو العالمي في عام ٢٠٢٢ من خلال الآثار المباشرة على البلدين والتداعيات

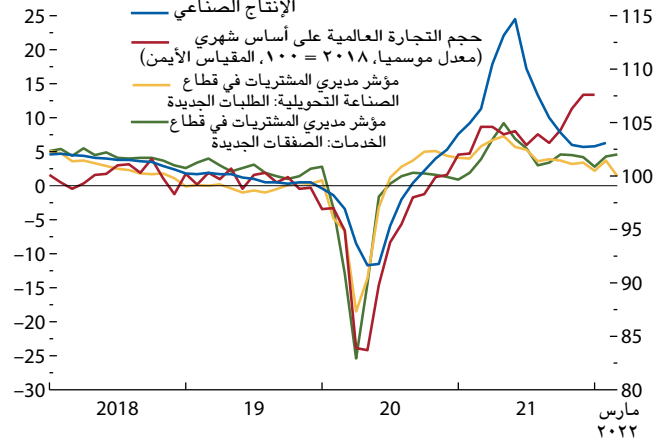
الشكل البياني ١-٢: اتجاهات التضخم (متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغيير السنوي %)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: معدلات التضخم المتوسطة حسب مجموعة الاقتصادات عبارة عن متوسطات مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقيس على أساس تعادل القوى الشرائية. وتشمل مجموعة الاقتصادات المتقدمة النمسا وبلجيكا وكندا وسويسرا والجمهورية التشيكية وألمانيا والدانمرك وإسبانيا وإستونيا وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة واليونان ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وليتوانيا وكسمبرغ ولافتيا وهولندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والسويد وتايوان والولايات المتحدة. وتشمل مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بلغاريا والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وهنغاريا وإندونيسيا والهند والمكسيك وماليزيا وبيرو والفلبين وبولندا ورومانيا وروسيا وتايلاند وتركيا وجنوب إفريقيا.

من تقرير الاستقرار المالي العالمي للاطلاع على المزيد من المناقشات في هذا الشأن). وعلى مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تم تشديد السياسات في عدد من البنوك المركزية أيضا، إضافة إلى البنوك التي قامت بذلك بالفعل في عام ٢٠٢١. وتُستثنى الصين من هذا الاتجاه، حيث لا يزال التضخم منخفضا وقام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة الأساسية في يناير ٢٠٢٢ لدعم التعافي. وساهمت توقعات تشديد السياسات والمخاوف بشأن الحرب في إحداث تقلبات بالأسواق المالية وإعادة تسعير المخاطر (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وتحديدا، أدت الحرب والعقوبات المرتبطة بها إلى تشديد الأوضاع المالية العالمية، وإضعاف الرغبة في المخاطرة، وخروج التدفقات المالية نتيجة هروب المستثمرين بحثا عن الجودة. وفي روسيا، أدت العقوبات وتقويض أنشطة الوساطة المالية المحلية إلى ارتفاع كبير في فروق العائد على السندات السيادية وأسعار مبادلات الإعسار الائتماني.

الشكل البياني ١-١: مؤشرات النشاط العالمي (متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر)



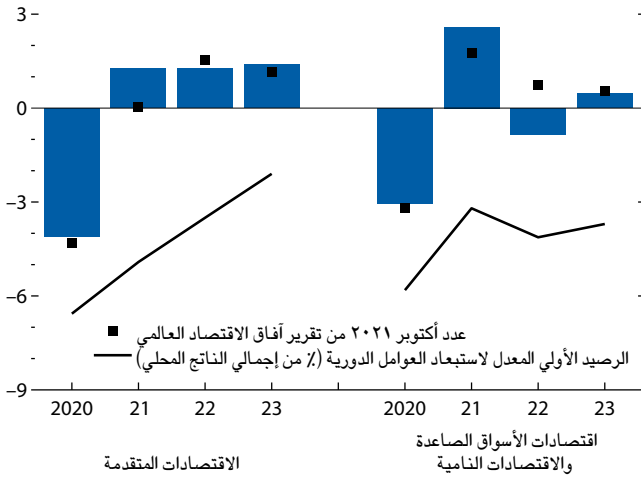
المصادر: مكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Markit Economics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعبر وحدات الإنتاج الصناعي عن التغيير السنوي بالنسبة المئوية. وتعكس وحدات مؤشر مديري المشتريات مقدار الانحراف عن ٥٠. فإذا زاد/تراجع المؤشر عن ٥٠، دل ذلك على التوسع/الانكماش.

العالمية. وتأتي هذه الصدمة في الوقت الذي كان فيه التهديد الناجم عن سلالة «أوميكرون» المتحورة قد بدأ في الانحسار على ما يبدو، حيث نجحت أجزاء كثيرة من العالم في تخطي المرحلة الحرجة من الجائحة.

#### خمس قوى أساسية تشكل الآفاق العالمية على المدى القريب:

- **الحرب في أوكرانيا — ستكون للغزو وما نتج عنه من فرض عقوبات على روسيا تبعات مهمة على الاقتصاد العالمي.** وتفترض تنبؤات السيناريو الأساسي عدم تجاوز الصراع حدود أوكرانيا، وعدم تشديد العقوبات على روسيا (إلى جانب الخطط الأوروبية لوقف الاعتماد على الطاقة الروسية) التي تم الإعلان عنها حتى ٣١ مارس واستمرار فرض تلك العقوبات طوال فترة التنبؤات. وستكون للصراع والعقوبات آثار مباشرة على أوكرانيا وروسيا وبيلاروس. ولكن التداعيات الدولية من خلال الأسعار العالمية للسلع الأولية، والروابط التجارية والمالية، وعرض العمالة، والتبعات الإنسانية ستساهم في نشر هذه الآثار على نطاق أوسع — ولا سيما في أوروبا.
- **التشديد النقدي وتقلبات الأسواق المالية — حتى قبل وقوع الحرب، كانت معدلات التضخم قد سجلت ارتفاعا ملحوظا (الشكل البياني ١-٢)، مما أدى بالعديد من البنوك المركزية إلى تشديد السياسات النقدية.** وساهم ذلك في ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية سريعا عبر الجهات السيادية المقترضة في الاقتصادات المتقدمة. وخلال الشهر القادما، يُتوقع بوجه عام ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية مجددا، إلى جانب بدء تقليص الميزانيات العمومية للبنوك المركزية التي سجلت ارتفاعات قياسية غير مسبوق، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢

الشكل البياني ١-٤: موقف سياسة المالية العامة، ٢٠٢٠-٢٠٢٣ (التغير في رصيد المالية العامة الأولي الهيكلي، % من إجمالي الناتج المحلي الممكن)



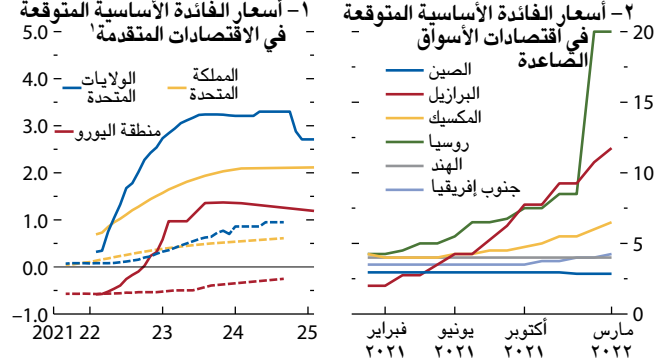
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الرصيد المعدل لاستبعاد العوامل الدورية هو الرصيد الحكومي العامة معدلا لاستبعاد العوامل الدورية الاقتصادية. والرصيد الهيكلي هو الرصيد المعدل لاستبعاد العوامل الدورية بعد تصحيحه لمراعاة مجموعة أكبر من العوامل غير الدورية، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية. وتم حساب الأرصدة الأولية الموضحة بطرح دخل الفائدة وإضافة مصروفات الفائدة إلى المجموعتين.

تحديات متزايدة بسبب الحاجة إلى إعادة بناء الهوامش الوقائية. ويتوقع عموما تراجع الدعم المالي في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ — ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة — في ظل إلغاء التدابير الطارئة التي استهدفت التخفيف من آثار الجائحة (الشكل البياني ١-٤)، راجع أيضا عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي للاطلاع على المزيد من المناقشات حول تطور طبيعة التدابير المالية خلال المرحلة الحرجة من الجائحة والتعافي اللاحق).

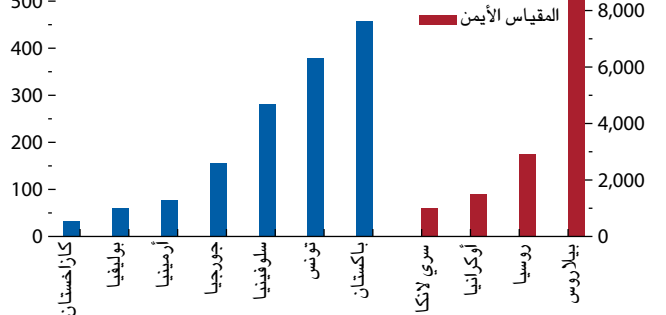
• **التباطؤ في الصين** — تنشأ عن تباطؤ النمو في الاقتصاد الصيني تبعات أوسع نطاقا في آسيا والبلدان المصدرة للسلع الأولية. وفي ظل ظهور سلالات جديدة أكثر قدرة على الانتشار وتطبيق استراتيجية «صفر كوفيد»، يتوقع فرض تدابير الإغلاق على نحو أكثر تواترا، مما سيؤثر على الاستهلاك الخاص في الصين. علاوة على ذلك، لا يزال قطاع الاستثمار العقاري متباطئا بسبب استمرار الموقف المتشدد تجاه شركات التطوير العقاري التي تعتمد على الرفع المالي الفائق.

• **الجائحة وإمكانية الوصول إلى اللقاحات** — أدى نقص العمالة والقيود المفروضة على حرية الحركة إلى تفاقم الانقطاعات والاختناقات في سلاسل الإمداد في أوائل عام ٢٠٢٢، مما ساهم في إعاقة النشاط وزيادة التضخم. وبدأت القيود في الانحسار مع انقضاء ذروة موجة «أوميكرون» وتراجع أعداد الوفيات الأسبوعية نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد (الشكل البياني ١-٥). ويبدو أن خطر المرض الشديد أو الوفاة أقل في حالة الإصابة بسلاسل «أوميكرون» الأكثر شيوعا مقارنة بالسلاسل الأخرى — ولا سيما بالنسبة للحاصلين على اللقاح والجرعة التنشيطية.

الشكل البياني ١-٣: الأوضاع النقدية والمالية (ما لم يذكر خلاف ذلك)



٣- التغير في فروق العائد على السندات السيادية المدرجة في مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي منذ ٢٣ فبراير ٢٠٢٢ (التغير بنقاط الأساس)



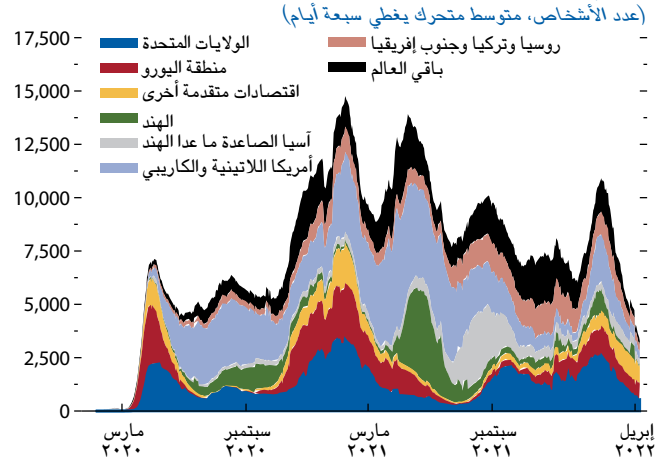
المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومؤسسة Refinitiv Datastream، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الخطوط المتقطعة في اللوحة ١ تشير إلى عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. البيانات في اللوحة ٣ حسب الوضع في ٨ إبريل ٢٠٢٢. تستند التوقعات إلى العقود المستقبلية لأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومتوسط سعر الفائدة على القروض بين البنوك الليلة واحدة بالجنيه الإسترليني في المملكة المتحدة، وسعر الفائدة قصير الأجل لليورو على العقود الآجلة في منطقة اليورو. تم تحديث البيانات في ٨ إبريل ٢٠٢١.

وبالمثل، ارتفعت فروق العائد على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة بالمنطقة، إلى جانب القوقاز وآسيا الوسطى وشمال إفريقيا (الشكل البياني ١-٣). وفي أوائل شهر مارس، شهدت الأسواق الصاعدة خروجاً كبيراً وسريعا للتدفقات الرأسمالية على غرار ما شهدناه في بداية الجائحة، وإن تركزت في عدد قليل من الاقتصادات. غير أن الأوضاع استقرت منذ منتصف مارس، إذ ساعد دخول التدفقات الرأسمالية بوتيرة مستمرة رغم بطئها في تعويض حوالي ربع الخسائر الأولية. وبوجه عام، اختلف تعامل الأسواق حتى الآن مع سندات الأسواق الصاعدة حسب القرب الجغرافي من روسيا وأوكرانيا والروابط التجارية مع البلدين وحجم الانكشاف للسلع الأولية المستوردة منهما.

• **سحب الدعم المالي** — أدى ارتفاع النفقات الضرورية المرتبطة بجائحة كوفيد وتراجع الإيرادات الضريبية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى تآكل الحيز المتاح من خلال السياسات في بلدان عديدة. وفي مواجهة الارتفاع المستمر في تكاليف الاقتراض، أصبحت الحكومات تواجه

## الشكل البياني ١-٥: حالات الوفاة المؤكدة الجديدة بسبب فيروس كوفيد-١٩



المصادر: الموقع الإلكتروني Our World in Data، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات حسب الوضع في ٨ إبريل ٢٠٢٢. تصنيفات الاقتصادات حسب المجموعات والمناطق مستمدة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. تشمل الاقتصادات المتقدمة الأخرى أستراليا وكندا وسويسرا والجمهورية التشيكية والدانمرك والمملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وأيسلندا وإسرائيل واليابان وكوريا ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة والنرويج ونيوزيلندا وبنغلاديش وسان مارينو والسويد وتايوان.

إن انتهت الحرب سريعا، ستنشأ عن خسائر الأرواح ودمار رأس المال المادي وهروب المواطنين معوقات حادة أمام النشاط الاقتصادي لسنوات عديدة قادمة.

**روسيا:** سيتعرض الاقتصاد الروسي لتداعيات حادة نتيجة العقوبات التجارية والمالية المشددة — بما في ذلك خسارة امتيازات المراسلة المصرفية وفقدان قدرة عدد من البنوك على استخدام نظام مدفوعات «سويفت» ومصادرة الأصول المودعة لدى البنوك المركزية — والحظر الذي فرضه عدد من الاقتصادات الكبرى على النفط والغاز الروسيين. كذلك سيتضح على المدى المتوسط تأثير الخطط التي أعلنها كبار المستهلكين للاستغناء عن الطاقة الروسية. وتجنبنا لهروب رأس المال، قام البنك المركزي الروسي برفع سعر الفائدة وفرض ضوابط رأسمالية واسعة النطاق. وبالرغم من ذلك، اضطرت الأسواق المالية، مع تراجع الروبل بحوالي ٦٠٪، قبل اقترابه مجددا من مستويات ما قبل الغزو في الأسابيع الأخيرة، وارتفاع فروق العائد على السندات السيادية بأكثر من ٢٥٠٠ نقطة أساس، وتعليق العمل مؤقتا في أسواق الأسهم. وأدى انسحاب الشركات الأجنبية إلى تعثر العديد من القطاعات، بما في ذلك الطيران والتمويل والبرمجيات والزراعة. ولا تزال الأفاق قاتمة بالتالي. علاوة على ذلك، سيؤدي قطع علاقات الوساطة المالية وفقدان ثقة المستثمرين إلى تراجع حاد في مستويات الاستثمار والاستهلاك بالقطاع الخاص لن يعوضه الإنفاق المالي الإجمالي. وتشير تنبؤات السيناريو الأساسي إلى انكماش حاد في عام ٢٠٢٢، حيث يتراجع إجمالي الناتج المحلي بحوالي ٨,٥٪، مسجلا انخفاضا إضافيا بنسبة ٢,٣٪ تقريبا في عام ٢٠٢٣.

وستشهد **أوروبا الصاعدة والنامية**، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا، انكماشاً في مستويات إجمالي الناتج المحلي قدره ٢,٩٪ تقريبا عام ٢٠٢٢ قبل أن ترتفع بنسبة ١,٣٪ عام ٢٠٢٣. وتتمثل أهم دوافع الانكماش في تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على الطلب المحلي والانقطاعات التجارية، ولا سيما بالنسبة لدول البلطيق التي ستشهد تراجعا في مستويات الطلب الخارجي بالتزامن مع الانكماش الاقتصادي في روسيا. ويتوقع أن تفرض تدفقات اللاجئين ضغوطا كبيرة ومباشرة على الخدمات الاجتماعية، غير أن زيادة حجم القوة العاملة يمكن أن يساعد في نهاية المطاف على زيادة النمو والإيرادات الضريبية على المدى المتوسط.

**أوروبا المتقدمة:** يمثل تزايد الأسعار العالمية للطاقة وأمن الطاقة القناة الرئيسية التي تنتقل من خلالها تداعيات الحرب في أوكرانيا والعقوبات على روسيا إلى اقتصاد منطقة اليورو. فنظرا لأن معظم البلدان الأوروبية تستورد الطاقة على أساس صاف، يمثل ارتفاع الأسعار العالمية صدمة سلبية بالنسبة لمعدلات التبادل التجاري، مما يؤدي إلى تراجع الناتج وارتفاع التضخم. وكان لانقطاعات سلاسل الإمداد تأثير سلبي أيضا على بعض الصناعات — بما في ذلك قطاع السيارات — كما فرضت الحرب والعقوبات معوقات إضافية على إنتاج المدخلات الأساسية. ونتيجة لذلك، تم خفض توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,٨٪ (أي أقل من توقعات يناير بمقدار ١,١ نقطة مئوية)، مع تركيز الانخفاضات الأكبر على الإطلاق في الاقتصادات التي تمتلك قطاعات صناعية كبيرة نسبيا وتعتمد بدرجة أكبر على واردات الطاقة من روسيا،

ويفترض السيناريو الأساسي بدء انحسار الآثار الصحية والاقتصادية للفيروس في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ وتراجع أعداد المرضى الذين يحتاجون إلى الرعاية بالمستشفيات وأعداد الوفيات في معظم البلدان مع نهاية العام. ومن الافتراضات المهمة المتضمنة في السيناريو الأساسي عدم تحول الفيروس إلى سلالات جديدة تستوجب فرض المزيد من القيود (راجع القسم بعنوان «مخاطر كبيرة في اتجاه التطورات السلبية» في هذا الفصل). كذلك يفترض السيناريو الأساسي أن معظم البلدان لن تنجح في إيصال الجرعة الكاملة من اللقاح إلى ٧٠٪ من سكانها حسب المستهدف لعام ٢٠٢٢. ونظرا لنقص اللقاحات في البلدان منخفضة الدخل، يراعي السيناريو الأساسي إمكانية تفشي الفيروس مجددا، ولكنه يفترض أن التأثير سيكون أقل مقارنة بالموجات السابقة. فقد تطورت تدابير التكيف مع الجائحة، وأصبحت العلاجات الفعالة متاحة بسهولة أكبر، وازدادت المناعة بسبب التعرض للإصابة في السابق أو الحصول على اللقاح. وتستند التنبؤات إلى المعلومات المتاحة حتى ٣١ مارس ٢٠٢٢.

## تعديل التوقعات

**أوكرانيا:** بالرغم من عدم إمكانية الحصول على مقاييس دقيقة لحجم الأضرار التي أصابت الاقتصاد الأوكراني، ستؤدي الحرب إلى انكماش حاد للغاية، إذ يتوقع أن يسجل الاقتصاد الأوكراني انكماشاً بنسبة ٣٥٪ في ٢٠٢٢. <sup>١</sup> وحتى

<sup>١</sup> يتسق ذلك عموما مع الشواهد التي تعرضها دراسة Novta and Pugacheva (2021) حول الصراعات الأكثر حدة.

التعافي الضعيف في معدلات التوظيف بالمناطق الحضرية. ويساهم تطبيق تدابير الإغلاق مؤخرا في مراكز الصناعة التحويلية والتجارة الرئيسية مثل شنتشن وشنغهاي في تفاقم انقطاعات الإمداد على الأرجح في بلدان أخرى داخل المنطقة وخارجها. علاوة على ذلك، سجل نمو الاستثمار العقاري تباطؤا ملحوظا. ويتوقع أيضا تراجع الطلب الخارجي بسبب الحرب في أوكرانيا. وبالرغم من التأثير الموزن الجزئي نتيجة تطبيق سياسات أكثر دعما للاقتصاد الكلي، تساهم هذه العوامل في تراجع التوقعات بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية خلال عام ٢٠٢٢. وبالنسبة للمنطقة بوجه أعم، فإن محدودية الروابط التجارية المباشرة مع روسيا وأوكرانيا تعني أن السبيل الوحيد لانتقال التداعيات هو قناة أسعار السلع الأولية والآثار غير المباشرة الناتجة عن تراجع الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين، مثل منطقة اليورو. وبناء على ذلك، يتوقع تدهور المراكز الخارجية بوجه عام — ولا سيما في البلدان المستوردة للنفط على أساس صاف. وتتضمن البلدان التي تشهد انخفاضا ملحوظا في تنبؤات عام ٢٠٢٢ اليابان (٠,٩ نقطة مئوية) والهند (٠,٨ نقطة مئوية). وهو ما يعكس جزئيا تراجع الطلب المحلي — بسبب التأثير السلبي لارتفاع أسعار النفط على الاستهلاك الخاص والاستثمار — والأعباء الناجمة عن انخفاض صافي الصادرات.

**الولايات المتحدة وكندا:** ترتبط أمريكا وكندا بروابط اقتصادية محدودة مع روسيا. وهناك عوامل أخرى أيضا ذات تأثير كبير على الآفاق المتوقعة في الاقتصاديين. وكانت تنبؤات الولايات المتحدة قد تم تخفيضها بالفعل في يناير. وهو ما يعكس بدرجة كبيرة عدم الموافقة على حزمة السياسات المالية الهادفة إلى «إعادة البناء بصورة أفضل» واستمرار انقطاعات سلاسل الإمداد. ويعكس التخفيض الإضافي في تنبؤات عام ٢٠٢٢ بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية في الجولة الحالية سحب الدعم النقدي بأسرع مما كان متوقعا في السابق — نظرا لتشدد السياسات لكبح جماح التضخم — وتأثير تراجع النمو لدى الشركاء التجاريين نتيجة الانقطاعات الناجمة عن الحرب. كذلك تم تخفيض تنبؤات كندا بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية نتيجة سحب الدعم المتاح من خلال السياسات وضعف الطلب الخارجي من الولايات المتحدة اللذين يفوق تأثيرهما التحسن الناتج عن معدلات التبادل التجاري المواتية.

**أمريكا اللاتينية والكاريبي:** في ظل ضعف الروابط المباشرة مع أوروبا، يتوقع أن تكون المنطقة أكثر تأثرا بالتضخم وتشدد السياسات. وقد استجابت البرازيل لارتفاع التضخم بزيادة أسعار الفائدة بمقدار ٩٧٥ نقطة أساس على مدار العام الماضي، مما سيكون له تأثير سلبي على الطلب المحلي. وتشهد المكسيك أوضاعا مماثلة، ولكن بدرجة أقل. كذلك يؤثر تخفيض التنبؤات في الولايات المتحدة والصين تأثيرا سلبيا على الآفاق المتوقعة لدى الشركاء التجاريين في المنطقة. ويتوقع تراجع النمو الكلي للمنطقة إلى ٢,٥٪ خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

وفي ظل الأوضاع الدولية المتقلبة، تكتنف التنبؤات الكمية درجة من عدم اليقين تفوق المعتاد. غير أن بعض القنوات التي سينتقل من خلالها تأثير الحرب والعقوبات المصاحبة لها إلى الاقتصاد العالمي تبدو واضحة نسبيا حتى وإن كان من الصعب تقييم حجمها. وتستكشف الأقسام التالية هذه القنوات ببعض التفصيل.

مثل ألمانيا وإيطاليا. وتمت زيادة الدعم المتاح من خلال المالية العامة عبر منطقة اليورو، مما ساهم في موازنة الآثار السلبية على النشاط جزئيا. ففي المملكة المتحدة، تم تخفيض توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ بنقطة مئوية واحدة — حيث يتوقع تراجع الاستهلاك عن المتوقع نتيجة التضخم الذي أدى إلى تآكل الدخل الحقيقي المتاح، بينما يتوقع انخفاض الاستثمار بسبب زيادة تشديد الأوضاع المالية.

**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقوقاز وآسيا الوسطى:** تعد البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى منكشفة بدرجة كبيرة لأسعار الغذاء العالمية، ولا سيما أسعار القمح التي يتوقع أن تظل مرتفعة طوال العام وحتى بداية عام ٢٠٢٣. وفي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ستؤدي التداعيات الناجمة عن تشديد الأوضاع المالية العالمية، وتراجع السياحة، وتداعيات الطلب الثانوية (من أوروبا على سبيل المثال) إلى كبح النمو أيضا، ولا سيما في البلدان المستوردة للنفط. وفي البلدان المصدرة للنفط، قد تنشأ بعض المكاسب الموزنة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري. فعلى سبيل المثال، تم رفع تنبؤات المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٢٢ بمقدار ٢,٨ نقطة مئوية، مما يعكس زيادة إنتاج النفط حسب اتفاقية أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بالإضافة إلى روسيا ومجموعة أخرى من البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك)، كما ساهم ارتفاع النمو عن المتوقع في القطاع غير النفطي في تعزيز هذا الاتجاه. وترتبط بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بروابط وثيقة مع روسيا من خلال التجارة والتحويلات والمعاملات المالية، فضلا عن انكشافها الكبير لأسعار السلع الأولية، وستشهد بالتالي تراجعا ملحوظا في توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي، مع تركيز الجانب الأكبر من تلك الآثار السلبية في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط. كذلك يمكن أن تفرض الاضطرابات الاجتماعية العالقة (في كازاخستان والسودان على سبيل المثال) عبئا على الاستثمار والنمو. ويتوقع بوجه عام نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٤,٦٪ عام ٢٠٢٢ في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

**إفريقيا جنوب الصحراء:** في إفريقيا جنوب الصحراء، تمثل أسعار الغذاء أيضا القناة الأهم على الإطلاق لانتقال التداعيات، ولكن بصورة مختلفة قليلا. فالقمح من العناصر الأقل أهمية في الحمية الغذائية، ولكن الغذاء يمثل عموما نسبة أكبر من الاستهلاك. وسيكون لارتفاع أسعار الغذاء تأثير سلبي على القوة الشرائية للمستهلكين — ولا سيما الأسر منخفضة الدخل — وعلى الطلب المحلي. كذلك تؤثر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية على الآفاق، ولا سيما في غرب إفريقيا. غير أن زيادة أسعار النفط قد ساهمت في رفع توقعات النمو في بلدان المنطقة المصدرة للنفط، مثل نيجيريا. ويتوقع بوجه عام أن يسجل النمو ٣,٨٪ في إفريقيا جنوب الصحراء خلال عام ٢٠٢٢.

**آسيا:** لا تزال التطورات التي تشهدها الصين تهيمن على آفاق آسيا، ولا سيما آسيا الصاعدة. فكما أشرنا آنفا، أدى ظهور سلالات أكثر قدرة على الانتشار وتنفيذ استراتيجية «صفر-كوفيد» الصارمة في الصين إلى فرض القيود على حرية الحركة مجددا وتطبيق تدابير الإغلاق في مناطق معينة، مما كان له آثار سلبية على الاستهلاك الخاص، في ظل



## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي

### الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		توقعات		٢٠٢١			
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣				
	١,٣-	٠,٠	٠,٨-	٠,٢-	٣,٦	٣,٦	٦,١	<b>الناتج العالمي</b>
	١,٢-	٠,٢	٠,٦-	٠,٢-	٢,٤	٣,٣	٥,٢	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
	١,٥-	٠,١	٠,٣-	٠,٣-	٢,٣	٣,٧	٥,٧	الولايات المتحدة
	١,٥-	٠,٣	١,١-	٠,٢-	٢,٣	٢,٨	٥,٣	منطقة اليورو
	٢,٥-	١,١	١,٧-	٠,٢	٢,٧	٢,١	٢,٨	ألمانيا
	١,٥-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٤-	١,٤	٢,٩	٧,٠	فرنسا
	١,٩-	٠,١	١,٥-	٠,٥-	١,٧	٢,٣	٦,٦	إيطاليا
	١,٦-	٠,٧	١,٠-	٠,٥-	٢,٣	٤,٨	٥,١	إسبانيا
	٠,٨-	٠,٩	٠,٩-	٠,٥	٢,٣	٢,٤	١,٦	اليابان
	١,٣-	٠,٧-	١,٠-	١,١-	١,٢	٣,٧	٧,٤	المملكة المتحدة
	١,٠-	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٢,٨	٣,٩	٤,٦	كندا
	٠,٦-	٠,١	٠,٥-	٠,١	٣,٠	٣,١	٥,٠	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
	١,٣-	٠,٢-	١,٠-	٠,٣-	٤,٤	٣,٨	٦,٨	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
	٠,٩-	٠,١-	٠,٥-	٠,٢-	٥,٦	٥,٤	٧,٣	آسيا الصاعدة والنامية
	١,٢-	٠,٢	٠,٤-	٠,١-	٥,١	٤,٤	٨,١	الصين
	٠,٣-	٠,٣	٠,٨-	٠,٢-	٦,٩	٨,٢	٨,٩	الهند <sup>٣</sup>
	٠,٥-	٠,١	٠,٣-	٠,١	٥,٩	٥,٣	٣,٤	بلدان آسيان-٥ <sup>٤</sup>
	٦,٥-	١,٦-	٦,٤-	١,٦-	١,٣	٢,٩-	٦,٧	أوروبا الصاعدة والنامية
	١١,٤-	٤,٣-	١١,٣-	٤,٤-	٢,٣-	٨,٥-	٤,٧	روسيا
	٠,٥-	٠,٠	٠,١	٠,١	٢,٥	٢,٥	٦,٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	٠,٧-	٠,٦	٠,٥-	٠,٢-	١,٤	٠,٨	٤,٦	البرازيل
	٢,٧-	٠,٣	٠,٨-	٠,٢-	٢,٥	٢,٠	٤,٨	المكسيك
	٠,٥	٠,١	٠,٣	٠,١	٣,٧	٤,٦	٥,٧	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
	٢,٨	٠,٨	٢,٨	٠,٨	٣,٦	٧,٦	٣,٢	المملكة العربية السعودية
	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٤,٠	٣,٨	٤,٥	إفريقيا جنوب الصحراء
	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٣,١	٣,٤	٣,٦	نيجيريا
	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٤	١,٩	٤,٩	جنوب إفريقيا
	١,٢-	٠,٠	٠,٧-	٠,٣-	٣,١	٣,٥	٥,٨	للتذكيرة
	١,٥-	٠,٢	١,١-	٠,٣-	٢,٥	٢,٩	٥,٤	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
	٠,٩	٠,١	٠,٦	٠,٢	٣,٦	٥,٠	٥,٨	الاتحاد الأوروبي
	١,٣-	٠,٣-	١,٠-	٠,٣-	٤,٣	٣,٨	٧,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
	٠,٧-	٠,١	٠,٧-	٠,١-	٥,٤	٤,٦	٤,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
	١,٧-	٠,١-	١,٠-	٠,٥-	٤,٤	٥,٠	١٠,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
	١,٢-	٠,٤	٠,٢-	٠,٠	٤,٥	٦,١	٩,٥	<b>حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)</b>
	٣,٢-	٠,٩-	١,٧-	٠,٩-	٤,٨	٣,٩	١١,٨	الواردات
	١,٦-	٠,٧	١,١-	٠,٠	٤,٧	٥,٠	٨,٦	الاقتصادات المتقدمة
	١,٧-	١,٤-	١,٧-	١,٥-	٣,٦	٤,١	١٢,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
	٥٦,٥	٨,٣-	٤٢,٨	٥,٥-	١٣,٣-	٥٤,٧	٦٧,٣	<b>أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)</b>
	١٢,٣	١,٠-	٨,٣	٠,٦-	٢,٥-	١١,٤	٢٦,٨	النفط <sup>٥</sup>
	٣,٤	٠,٦	١,٨	٠,٤	٢,٥	٥,٧	٣,١	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
	٣,٨	٢,٢	٢,٨	١,٨	٦,٥	٨,٧	٥,٩	<b>أسعار المستهلكين</b>
								الاقتصادات المتقدمة
								اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٦</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٧ فبراير ٢٠٢٢ إلى ٧ مارس ٢٠٢٢. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. مجملات البيانات ربع السنوية معدلة موسمياً.

<sup>١</sup> الأغراض قياس الاختلافات، يتم تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وتقرير يناير ٢٠٢٢ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، والتنبؤات في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

<sup>٢</sup> باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو. <sup>٣</sup> بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية ويستند إجمالي الناتج المحلي اعتباراً من عام ٢٠١١ وما بعده إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق، مع اعتبار السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ سنة الأساس.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)  
(التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

من ربع عام رابع إلى آخر <sup>١</sup>				على أساس سنوي مقارن				
توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	
٣,٥	٢,٥	٤,٦	٠,٣-	٣,٦	٣,٦	٦,١	٣,١-	<b>الناتج العالمي</b>
٢,٥	٢,٥	٤,٧	٢,٧-	٢,٤	٣,٣	٥,٢	٤,٥-	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١,٧	٢,٨	٥,٦	٢,٣-	٢,٣	٣,٧	٥,٧	٣,٤-	الولايات المتحدة
٢,٣	١,٨	٤,٦	٤,٣-	٢,٣	٢,٨	٥,٣	٦,٤-	منطقة اليورو
٢,٥	٢,٤	١,٨	٢,٩-	٢,٧	٢,١	٢,٨	٤,٦-	ألمانيا
١,٥	٠,٩	٥,٤	٤,٣-	١,٤	٢,٩	٧,٠	٨,٠-	فرنسا
٢,٢	٠,٥	٦,٢	٦,١-	١,٧	٢,٣	٦,٦	٩,٠-	إيطاليا
٤,٥	٢,٣	٥,٥	٨,٨-	٣,٣	٤,٨	٥,١	١٠,٨-	إسبانيا
٠,٨	٣,٥	٠,٤	٠,٨-	٢,٣	٢,٤	١,٦	٤,٥-	اليابان
١,٥	١,١	٦,٦	٦,٣-	١,٢	٣,٧	٧,٤	٩,٣-	المملكة المتحدة
٢,٢	٣,٥	٣,٣	٣,١-	٢,٨	٣,٩	٤,٦	٥,٢-	كندا
٢,٨	٢,٥	٤,٥	٠,٤-	٣,٠	٣,١	٥,٠	١,٨-	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٤,٩	٢,٥	٤,٤	١,٧	٤,٤	٣,٨	٦,٨	٢,٠-	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٥,٨	٤,٤	٤,٢	٣,٧	٥,٦	٥,٤	٧,٣	٠,٨-	آسيا الصاعدة والنامية
٤,٧	٤,٨	٣,٥	٦,٤	٥,١	٤,٤	٨,١	٢,٢	الصين
٩,٠	٢,٧	٥,٦	١,٥	٦,٩	٨,٢	٨,٩	٦,٦-	الهند <sup>٣</sup>
٥,٣	٥,١	٤,٥	٢,٥-	٥,٩	٥,٣	٣,٤	٣,٤-	بلدان آسيان-٥ <sup>٤</sup>
٣,٣	٦,٠-	٦,٣	٠,٠	١,٣	٢,٩-	٦,٧	١,٨-	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٣	١٤,١-	٥,٠	١,٧-	٢,٣-	٨,٥-	٤,٧	٢,٧-	روسيا
٢,٥	١,٦	٣,٨	٣,٢-	٢,٥	٢,٥	٦,٨	٧,٠-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٩	٠,٨	١,٦	١,٠-	١,٤	٠,٨	٤,٦	٣,٩-	البرازيل
١,٩	٣,٣	١,١	٤,٤-	٢,٥	٢,٠	٤,٨	٨,٢-	المكسيك
...	...	...	...	٣,٧	٤,٦	٥,٧	٢,٩-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٣,٦	٦,٩	٦,٧	٣,٨-	٣,٦	٧,٦	٣,٢	٤,١-	المملكة العربية السعودية
...	...	...	...	٤,٠	٣,٨	٤,٥	١,٧-	إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٣	٢,١	٢,٤	٠,٢-	٣,١	٣,٤	٣,٦	١,٨-	نيجيريا
١,١	٢,٣	١,٨	٣,٤-	١,٤	١,٩	٤,٩	٦,٤-	جنوب إفريقيا
٢,٩	٢,٦	٤,٥	٠,٩-	٣,١	٣,٥	٥,٨	٣,٥-	للتذكيرة
٢,٧	١,٨	٥,٠	٤,١-	٢,٥	٢,٩	٥,٤	٥,٩-	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق
...	...	...	...	٣,٦	٥,٠	٥,٨	٣,٣-	الاتحاد الأوروبي
٤,٩	٢,٤	٤,٥	١,٨	٤,٣	٣,٨	٧,٠	٢,٢-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	...	...	...	٥,٤	٤,٦	٤,٠	٠,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
...	...	...	...	٤,٤	٥,٠	١٠,١	٧,٩-	البلدان النامية منخفضة الدخل
...	...	...	...	٤,٤	٥,٠	١٠,١	٧,٩-	<b>حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)</b>
...	...	...	...	٤,٥	٦,١	٩,٥	٨,٧-	الواردات
...	...	...	...	٤,٥	٦,١	٩,٥	٨,٧-	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	...	٤,٨	٣,٩	١١,٨	٧,٩-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	...	...	...	٤,٧	٥,٠	٨,٦	٩,١-	الصادرات
...	...	...	...	٤,٧	٥,٠	٨,٦	٩,١-	الاقتصادات المتقدمة
...	...	...	...	٣,٦	٤,١	١٢,٣	٤,٨-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١١,٦-	٢٨,٦	٧٩,٢	٢٧,٦-	١٣,٣-	٥٤,٧	٦٧,٣	٣٢,٧-	<b>أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)</b>
٢,٥-	٩,٤	١٧,٣	١٥,٤	٢,٥-	١١,٤	٢٦,٨	٦,٨	النفط <sup>٥</sup>
...	...	...	...	٢,٥-	١١,٤	٢٦,٨	٦,٨	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٢,٢	٤,٨	٤,٩	٠,٤	٢,٥	٥,٧	٣,١	٠,٧	<b>أسعار المستهلكين</b>
٥,٣	٨,٨	٦,٠	٣,٣	٦,٥	٨,٧	٥,٩	٥,٢	الاقتصادات المتقدمة <sup>٦</sup>
...	...	...	...	٦,٥	٨,٧	٥,٩	٥,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٧</sup>

<sup>٤</sup> إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.  
<sup>٥</sup> متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل ٦٩,٠٧ دولار في ٢٠٢١، ويبلغ السعر المفترض حسب أسواق العقود المستقبلية ١٠٦,٨٣ دولار في ٢٠٢٢ و ٩٢,٦٣ دولار في ٢٠٢٣.  
<sup>٦</sup> فيما يلي معدلات التضخم لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ على الترتيب: ٥,٣٪ و ٢,٣٪ في منطقة اليورو، و ١,٠٪ و ٠,٨٪ في اليابان، و ٧,٧٪ و ٢,٩٪ في الولايات المتحدة.  
<sup>٧</sup> ما عدا فنزويلا. راجع الملحوظات القطرية الخاصة بفنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٨</sup> بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٠٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات مقيسا بأوزان تعادل القوى الشرائية.

الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي استناداً إلى أوزان أسعار الصرف السوقية (التغير %)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٢ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		توقعات		٢٠٢١		
	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٣			
٠,٠	١,٢-	٠,٣-	٠,٧-	٣,١	٣,٥	٥,٨	الناتج العالمي
٠,٢	١,٢-	٠,٢-	٠,٦-	٢,٣	٣,٣	٥,١	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣-	١,٢-	٠,٣-	٠,٨-	٤,٢	٣,٨	٦,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,١-	١,٠-	٠,٢-	٠,٥-	٥,٤	٥,٠	٧,٤	آسيا الصاعدة والنامية
٢,١-	٥,٨-	٢,١-	٥,٦-	٠,٨	٢,١-	٦,٤	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,١-	٠,٦-	٠,١-	٠,٢	٢,٤	٢,٤	٦,٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٠	٠,٧	٠,٢	٠,٥	٣,٤	٤,٦	٥,١	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٣,٩	٣,٨	٤,٥	إفريقيا جنوب الصحراء
							للتذكيرة
٠,٢	١,٥-	٠,٢-	١,١-	٢,٤	٢,٨	٥,٣	الاتحاد الأوروبي
٠,١	٠,٩	٠,٢	٠,٧	٣,٢	٤,٨	٥,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٣-	١,٣-	٠,٣-	٠,٨-	٤,٢	٣,٧	٧,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٠,١-	٠,٦-	٠,١-	٠,٦-	٥,٣	٤,٦	٤,٠	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب معدلات النمو الإجمالية كمتوسط مرجح، ويتمثل الوزن الترجيحي المستخدم في متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي خلال الأعوام الثلاثة السابقة. الأغراض قياس الاختلافات، يتم تقريب الأرقام في تنبؤات التقرير الحالي وتقرير يناير ٢٠٢٢ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، والتنبؤات في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي».

صراعات إقليمية أيضاً إلى ارتفاع حاد في أسعار الوقود الأحفوري. وتبع ذلك آنذاك عدة سنوات من التضخم الكبير والنمو المنخفض. وتثير هذه التجربة التي شهدتها تلك الحقبة مخاوف «الكساد التضخمي» في ظل الأوضاع الحالية — ويشير هذا المصطلح عادة إلى تراجع النمو (الكساد) وارتفاع التضخم خلال فترة ما. غير أن هناك اختلافات مهمة تميز الظروف الحالية (الشكل البياني ١-٧). فحجم صدمة أسعار النفط أقل حتى الآن، كما أن الاقتصاد أقل اعتماداً على النفط

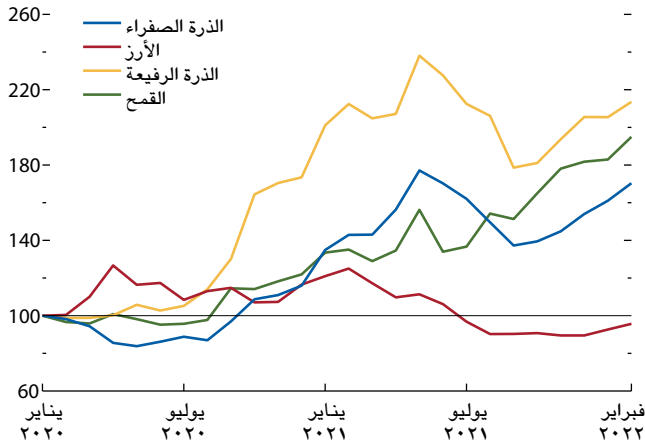
## الانعكاسات الدولية للحرب في أوكرانيا

يُتوقع أن تنشأ عن الحرب الجارية في أوكرانيا والعقوبات على روسيا تداعيات اقتصادية هائلة من خلال خمس قنوات في الأساس.

**أسواق السلع الأولية العالمية:** ستؤدي انقطاعات الإنتاج المرتبطة بالحرب والعقوبات والقصور الشديد في القدرة على الوصول إلى نظم المدفوعات عبر الحدود إلى اضطراب التدفقات التجارية، ولا سيما الطاقة والغذاء. ولا يتوقف حجم هذه التغيرات على تراجع الصادرات نتيجة الصراع والعقوبات فحسب، بل على مدى مرونة قوى العرض والطلب العالمية أيضاً. فبالرغم من الارتفاع الحاد في سعر النفط، فإن الطاقة الفائضة في البلدان الأخرى واحتياطيات البترول المفرج عنها تعني على الأرجح أنه سيتمكن احتواء هذه الارتفاعات على المدى المتوسط، وعلى العكس، تعد البنية التحتية اللازمة لنقل الغاز غير مرنة نسبياً (فخطوط الأنابيب أكثر أهمية بالنسبة للغاز مقارنة بالنفط على سبيل المثال)، مما سيؤدي إلى صعوبة أكبر في تكييف العرض العالمي، وزيادة احتمالية ارتفاع الأسعار لفترة أطول بالتالي. ويرجع ارتفاع أسعار السلع الأولية الزراعية مجدداً — ولا سيما القمح (تمثل روسيا وأوكرانيا معا ما يقرب من ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية)، وكذلك الذرة ولكن بدرجة أقل. وستؤدي هذه التغيرات إلى زيادة أسعار الأغذية الأساسية المرتفعة بالفعل (الشكل البياني ١-٦)، كما تعني أن انقطاع الصادرات الروسية قد تنشأ عنه أرباح استثنائية في البلدان الأخرى المصدرة للسلع الأولية.

ويعيد الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية إلى الأذهان الارتفاعات التي شهدتها سبعينات القرن الماضي عندما أدت

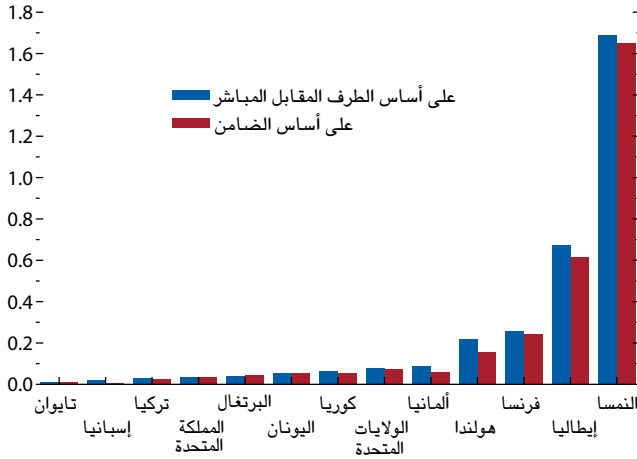
### الشكل البياني ١-٦: الأسعار الدولية للحبوب (بالدولار الأمريكي، المؤشر، يناير ٢٠٢٠ = ١٠٠)



المصادر: صندوق النقد الدولي، نظام أسعار السلع الأولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.



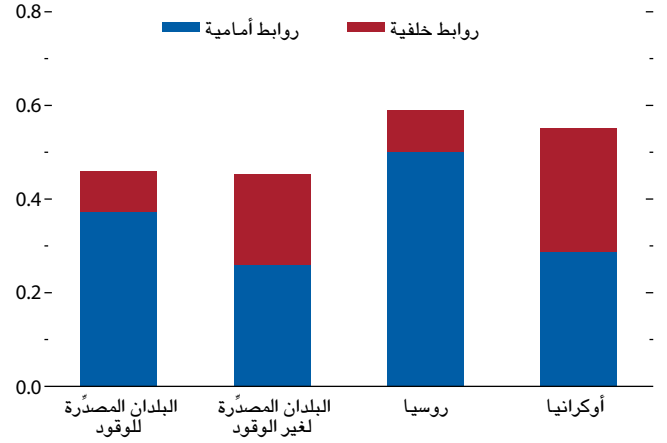
الشكل البياني ١-١٠: نسبة انكشافات البنوك تجاه روسيا إلى مجموع الأصول، نهاية سبتمبر ٢٠٢١ (%)



المصادر: الإحصاءات المصرفية الموحدة الصادرة عن بنك التسويات الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: المطالبات على أساس الطرف المقابل المباشر تُعزى إلى البلد والقطاع التابعة له المؤسسة التي تم إقراض الأموال لها. أما المطالبات على أساس الضامن، فتُعزى إلى البلد والقطاع التابعة لهما المؤسسة الضامنة للمطالبات (بلد الشركة الأم في حالة المطالبات على الفروع). يوضح الشكل البياني البلدان التي يزيد عدد مطالباتها على أساس الطرف المقابل المباشر على ٠.٠٨٥٪.

الشكل البياني ١-٩: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ٢٠١٨ (على أساس حصة الصادرات)



المصادر: قاعدة بيانات Eora لسلاسل القيمة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي حاصل جمع الروابط الخلفية والأمامية. وتقيس الروابط الخلفية المدخلات الوسيطة المستوردة المستخدمة في توليد الإنتاج لأغراض التصدير. وتقيس الروابط الأمامية صادرات السلع الوسيطة المستخدمة كمدخلات في إنتاج صادرات البلدان الأخرى. راجع دراسة (2019) Casella and others للاطلاع على التفاصيل المنهجية.

عدد من البلدان تراجعاً في التحويلات الوافدة من روسيا، ولا سيما في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

#### انتشار التداعيات من خلال شبكات الإنتاج عبر الحدود:

يتخطى اندماج روسيا وأوكرانيا في سلاسل القيمة العالمية الروابط السلعية المعتادة (الشكل البياني ١-٩). لذلك فإن الانقطاعات في قطاعات الإنتاج الرئيسية يمكن أن تتجاوز الشركاء التجاريين الثنائيين. فعلى سبيل المثال، يتركز إنتاج غاز النيون — وهو من مدخلات صناعة شرائح السيليكون — في روسيا وأوكرانيا. وسيؤدي انقطاع الإنتاج إلى تفاقم العجز في شرائح السيليكون الذي تسبب بالفعل في اختناقات في العمليات المتممة للإنتاج في قطاعي السيارات والإلكترونيات. كذلك تؤثر الحرب على إنتاج السيارات عالمياً بطرق أخرى: فالانقطاعات في إنتاج نظم الكابلات الإلكترونية في أوكرانيا أدت بالفعل إلى إغلاق مصانع السيارات في ألمانيا. وسيؤدي العجز المطول في المعادن المستوردة من روسيا، مثل البلاديوم والنيكل، إلى زيادة تكلفة البنود التي تشتمل على محولات حفازة وبطاريات. وسيؤثر انقطاع صادرات أسمدة البوتاس من بيلاروس على إنتاج الغذاء في بلدان أخرى، مما سيؤدي إلى تصاعد حدة ارتفاع أسعار الغذاء. والفرصة محدودة على المدى القريب أمام المنتجين في القطاعات المتممة للإنتاج لإحلال مدخلات بديلة. لذلك فإن الصدمة الأولية في أوكرانيا وروسيا وبيلاروس يمكن أن تتصاعد سريعاً عبر القطاعات والحدود بما يؤدي إلى تفاقم آثار الحرب على النشاط العالمي. وتحديداً، يمكن أن يكون لانقطاع الإمدادات تأثير أوسع نطاقاً من خلال تراجع الطلب في قطاعات أخرى إذا ما قامت الشركات المتضررة بتخفيض طلبيات المدخلات التكميلية من الموردين الآخرين. وأخيراً،

فإن مخاطر السمعة ومشاعر الاستهجان والشجب من جانب المستثمرين والعملاء قد تدفع الشركات إلى تجنب المعاملات التجارية مع أطراف مقابلة من روسيا، حتى في القطاعات غير المتأثرة بالعقوبات مباشرة — مما يؤدي إلى قطع المزيد من روابط الإنتاج عبر الحدود.

**الأسواق المالية:** أدت العقوبات إلى ضغوط مالية مباشرة على الشركات المستحقة عليها مدفوعات عن شحنات واردة مؤخراً أو التي تمتلك أصولاً مالية بالخارج. وبخلاف ذلك، ساهمت العقوبات أيضاً في تفاقم التحديات التشغيلية أمام عمل الأسواق وزيادة التقلبات. وازدادت مخاطر الأطراف المقابلة ومخاطر التعثر في سداد الدين السيادي. غير أنه يبدو أن الروابط المالية المباشرة بين روسيا والاقتصادات الكبرى الأخرى محدودة نسبياً ومركزة في عدد قليل من البلدان التي يقع معظمها في أوروبا. ومن بين هذه البلدان تعد البنوك في النمسا وإيطاليا الأكثر انكشافاً لأطراف مقابلة في روسيا (الشكل البياني ١-١٠). ويسهل إدارة انكشافات البنوك الأوروبية تجاه روسيا على ما يبدو أيضاً نظراً لأن جزءاً كبيراً من الانكشاف المباشر للبنوك الأوروبية يكون من خلال شركات تابعة روسية ممولة محلياً. وبوجه أعم، يمكن أن يؤدي تصاعد حالة عدم اليقين السياسي على نطاق أوسع إلى نوبة أكثر حدة من إعادة تسعير المخاطر من جانب المستثمرين. وسيؤثر ذلك على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الأرجح، ولا سيما الاقتصادات ذات مستويات الدين الخارجي المرتفعة. وهناك المزيد من

يناير). ولكن على غرار آفاق النمو، تكتنف توقعات التضخم درجة كبيرة من عدم اليقين.

وفيما يلي أهم العوامل التي تساهم في تشكيل آفاق التضخم في السيناريو الأساسي.

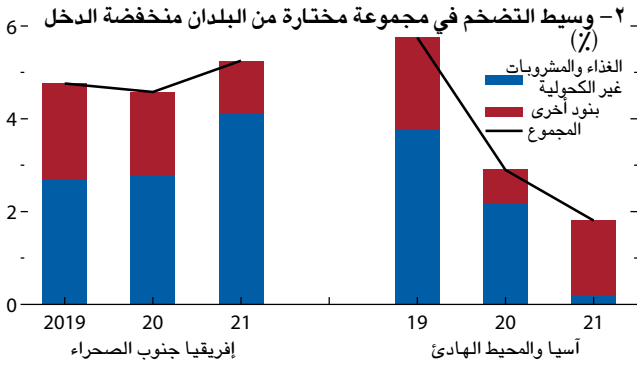
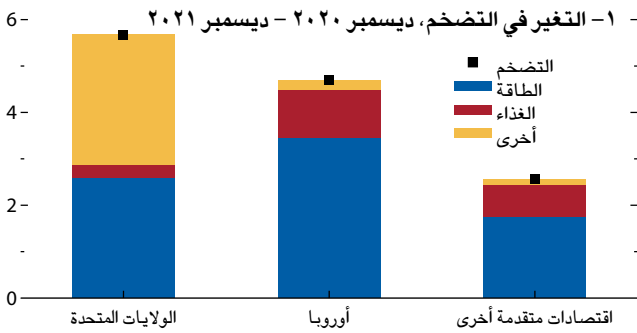
أدت الحرب في أوكرانيا إلى تصاعد حدة ارتفاع أسعار السلع الأولية. وكانت أسعار الطاقة والغذاء من العوامل الرئيسية المساهمة في التضخم الكلي خلال عام ٢٠٢١، ولكن بدرجات مختلفة عبر المناطق (الشكل البياني ١-١١). وأدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز — نتيجة تشديد القيود على إمدادات الوقود الأحفوري عقب سنوات من تراجع الاستثمارات (راجع التقرير الخاص حول السلع الأولية في هذا الفصل) وعدم اليقين الجغرافي-السياسي — إلى زيادة ملحوظة في تكلفة الطاقة. وكانت هذه الزيادات هي الدافع الرئيسي وراء التضخم الكلي في أوروبا، وفي الولايات المتحدة أيضا ولكن بدرجة أقل. وفي معظم اقتصادات الأسواق

التعقيدات، مثل سحب الأصول الروسية من مؤشرات الأسهم والسندات العالمية، والزيادة — الحادة — في التقلبات والانقطاعات في أسواق السلع الأولية، التي تشير إلى تحديات على المدى الأطول في الأسواق المالية، بما في ذلك زيادة حالة التشتت الراهنة.

**التداعيات الإنسانية:** لاذت أعداد كبيرة للغاية من اللاجئين بالهرب من الحرب بالفعل، وهناك كثيرون آخرون قد يحذون حذوهم. وحسب التقارير الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي وكالة الأمم المتحدة المعنية باللاجئين، غادر أوكرانيا ما يزيد على ٤,٥ مليون لاجئ منذ ٢٤ فبراير، ووصل نصفهم إلى بولندا، ويُتوقع هروب عدد أكبر كثيرا. وعلى المدى القصير، سيؤدي وفود اللاجئين إلى فرض ضغوط على الخدمات المحلية، بما في ذلك المساكن والرعاية الصحية. وعلى المدى الأطول، سترتب على انتشار أعداد كبيرة من اللاجئين عبر الاتحاد الأوروبي تداعيات اجتماعية واقتصادية مهمة، مما سيزيد من عرض العمالة ولكنه سيؤدي في الوقت نفسه إلى تأجج مشاعر العداء ضد المهاجرين.

**استجابة السياسات:** سيتوقف انتقال الآثار الاقتصادية الدولية للحرب والعقوبات أيضا على السياسات في البلدان غير المعنية بشكل مباشر. فأي قرار بزيادة إمدادات النفط والغاز أو الإفراج عن احتياطات الطاقة قد يؤدي إلى تصاعد الضغوط السعرية. ومن شأن التوسع في تقديم الدعم المالي في أوروبا أن يساعد على تعويض انكماش الطلب (راجع الإطار ٢-١ في عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي). علاوة على ذلك، فإن استجابة البنوك المركزية، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، ستساهم أيضا في تشكيل التأثير الاقتصادي للحرب. وسيكون على العديد من البنوك المركزية الموازنة بين زيادة التضخم (بسبب ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الأولية وانقطاع الإمدادات) وانخفاض مستويات النشاط (بسبب تراجع التجارة وتصاعد حالة عدم اليقين).

الشكل البياني ١-١١: التغير في دوافع التضخم (بالنقاط المئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

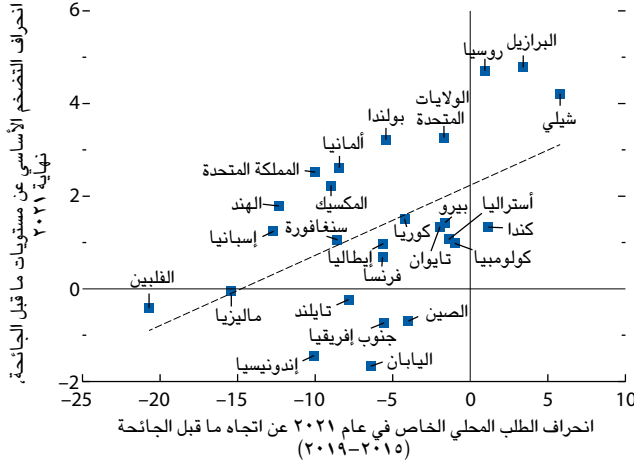


المصادر: Haver Analytics مؤسسة: وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يشير «التغير في التضخم» إلى التغير في نمو مؤشر أسعار المستهلكين على أساس سنوي مقارنة من ديسمبر ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢١. وتعكس الأعمدة المجزأة مساهمة كل عنصر في هذا التغير. وتتوافر بيانات هذه العناصر في جميع البلدان التي تغطيها العينة. وتشمل هذه البلدان ٢٦ بلداً أوروبياً وبلدين آخرين من مجموعة الاقتصادات المتقدمة. وتستخدم أوزان تعادل القوى الشرائية لأغراض التجميع. وتوضح اللوحة ٢ وسيط التضخم ومساهمات الغذاء والبنود الأخرى في ١٧ بلداً من البلدان منخفضة الدخل و١٣ بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء و٤ بلدان في آسيا والمحيط الهادئ. وتُقدّر معدلات التضخم على أساس ١٢ شهراً في نهاية العام.

## توقعات باستمرار ارتفاع معدلات التضخم لفترة أطول

**تنبؤات التضخم:** في ظل تداعيات الحرب في أوكرانيا واتساع دائرة الضغوط السعرية، يُتوقع أن تظل معدلات التضخم مرتفعة لفترة أطول مقارنة بالتنبؤات السابقة. وسيكون للصراع تأثير مطول على أسعار السلع الأولية على الأرجح، حيث يؤثر على أسعار النفط والغاز بصورة أكثر حدة عام ٢٠٢٢ وعلى أسعار الغذاء لفترة طويلة من عام ٢٠٢٣ (بسبب التأثير المتأخر لمحاصيل عام ٢٠٢٢). وبالنسبة لعام ٢٠٢٢، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٥,٧٪ في الاقتصادات المتقدمة و٨,٧٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — وهو ما يمثل زيادة عن توقعات عدد يناير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قدرها ١,٨ نقطة مئوية و٢,٨ نقطة مئوية. وخلال عام ٢٠٢٣، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم ٢,٥٪ في مجموعة الاقتصادات المتقدمة و٦,٥٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (زيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية و١,٨ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات

الشكل البياني ١-١٢: التضخم الأساسي مقابل الطلب المحلي الخاص (%)



المصدر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يقصد بالتضخم الأساسي التضخم الكلي في أسعار المستهلكين ما عدا الغذاء والطاقة. ويُقصد بالطلب المحلي الخاص الاستهلاك الخاص مضافاً إليه إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص (أو مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت في حالة عدم توافر بيانات عن القطاع الخاص). متوسط البيانات المتاحة لعام ٢٠٢١.

الطاقة وكذلك المدخلات الرئيسية في الصناعات التحويلية، مثل المعادن والغازات النادرة.

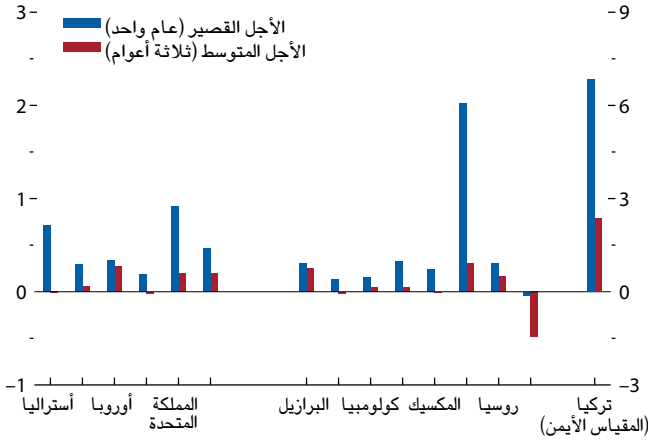
**التحول من السلع إلى الخدمات لإعادة موازنة الطلب:** أدت القيود التي فرضتها الجائحة إلى المزيد من الانقطاعات في الخدمات القائمة على المخالطة المباشرة بين الأفراد، مما ساهم في تحول الإنفاق نحو السلع. وتزامن ذلك مع اختناقات العرض، مما فرض ضغوطاً على أسعار السلع (الشكل البياني ١-١٣). ورغم بدء تعافي معدل تضخم الخدمات في عام ٢٠٢١، فإن عودة أنماط الإنفاق إلى مستويات ما قبل الجائحة لم تتم بشكل كامل حتى الآن، ولا يزال تضخم السلع مستمرا بصورة ملحوظة في معظم البلدان. وفي حالة انحسار الجائحة، سيرتفع الطلب على الخدمات، ويُفترض عودة سلة الاستهلاك الكلي إلى أوضاع ما قبل الجائحة.

**ولا تزال زيادة عرض العمالة محدودة.** فقد شهدت أسواق العمل تشديدا ملحوظا في بعض الاقتصادات المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة أيضا (ولكن بدرجة أقل) (راجع الإطار ١-١). ويعني تراجع عرض العمالة — ولا سيما في القطاعات كثيفة الاعتماد على المخالطة المباشرة بين الأفراد — أن نمو الأجور الاسمية قد ارتفع سريعا. غير أن الأجور الحقيقية تراجعت عموما بسبب ارتفاع تضخم أسعار المستهلكين بوتيرة أسرع مقارنة بالأجور الاسمية. وفي الوقت نفسه، لا تزال معدلات المشاركة في القوة العاملة أقل عموما عن مستويات ما قبل الجائحة في الاقتصادات المتقدمة. ويبدو أن هذه التطورات مرتبطة جزئيا بتردد العمال في العودة إلى العمل (أو عدم قدرتهم على ذلك) في ظل استمرار الجائحة وحالات التقاعد المبكر قبل السن القانونية.

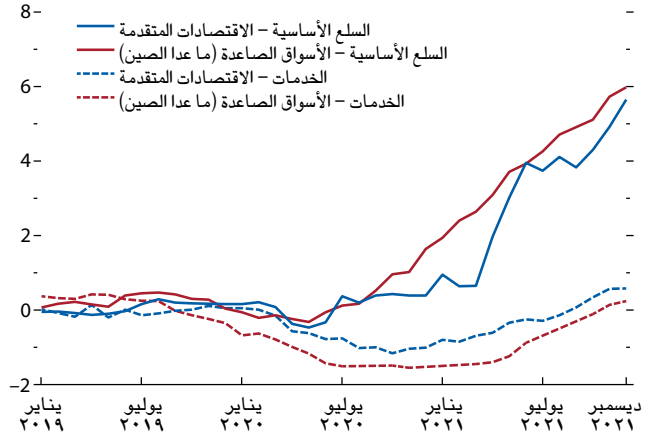
الصاعدة والاقتصادات النامية، كان لارتفاع أسعار الغذاء دور كبير أيضا، حيث أثرت أحوال الطقس المعاكسة على المحاصيل وأدت أسعار النفط والغاز المتزايدة إلى ارتفاع تكلفة الأسمدة. ويختلف تأثير ارتفاع أسعار السلع الغذائية الدولية عبر البلدان حسب نصيب الغذاء من سلة استهلاك الأسر وأنواع الغذاء المستهلكة. وتعد الأسر في البلدان منخفضة الدخل منكشفة بوجه خاص للتغيرات في أسعار الحبوب الأساسية، حيث تتركز الحمية الغذائية غالبا في نوع واحد فقط من الحبوب. وقد شهدت البلدان منخفضة الدخل التي يمثل القمح والذرة الصفراء والذرة الرفيعة جزءا كبيرا من حميتها الغذائية (ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء) تضخما مدفوعا بالكامل تقريبا بأسعار الغذاء المتزايدة. كذلك شهد عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تأثيرا مماثلا نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. وستساهم الحرب في أوكرانيا والعقوبات على روسيا وبييلاروس في تعظيم هذا الأثر، مما سيؤدي إلى انقطاع إمدادات الغذاء والمدخلات الزراعية، مثل سماد البوتاس. ولكن في آسيا، أدى تراجع سعر الأرز إلى تخفيف الأعباء الناجمة عن ارتفاع تكلفة المعيشة عن كاهل المستهلكين في البلدان منخفضة الدخل. وخلال الفترة القادمة، يُتوقع استمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية طوال عام ٢٠٢٢ قبل تراجعها إلى حد ما في عام ٢٠٢٣. وتشير أسواق العقود المستقبلية إلى أن أسعار النفط والغاز ستتمو سريعا خلال عام ٢٠٢٢ (٥٥٪ و١٤٧٪ على الترتيب) لتتراجع لاحقا عام ٢٠٢٣ مع تصحيح مسار العرض. وبالمثل، يُتوقع أن تشهد أسعار الغذاء تضخما كبيرا (حوالي ١٤٪) عام ٢٠٢٢، قبل أن تسجل تراجعا طفيفا خلال عام ٢٠٢٣. وقد ساهمت الحرب في تفاقم حالة عدم اليقين بشأن هذه التنبؤات، وستشهد أسعار السلع الأولية تقلبات على الأرجح خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

**اختلال قوى الطلب والعرض الكلية:** سجل الطلب نموا سريعا عام ٢٠٢١، وهو ما يرجع جزئيا إلى دعم السياسات. وفي الوقت نفسه، أدت مجموعة من الاختناقات إلى كبح العرض، بما في ذلك إغلاق المصانع بسبب تفشي الجائحة، والقيود المفروضة على الموانئ، وازدحام ممرات الشحن، ونقص الحاويات، وعجز العمالة بسبب إجراءات الحجر والتحويلات المحتملة في التفضيلات ومسؤولية رعاية أفراد الأسرة (راجع الإطار ١-١). ونتيجة لذلك، تجاوز التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار الغذاء والطاقة، مستويات ما قبل الجائحة عبر معظم الاقتصادات، مسجلا أعلى زيادة في الاقتصادات التي شهدت معدلات التعافي الأقوى على الإطلاق (الشكل البياني ١-١٢). وخلال عام ٢٠٢٢، يُتوقع انخفاض الطلب نتيجة تراجع وتيرة التعافي وسحب الدعم الاستثنائي واسع النطاق الذي أتاحتها السياسات. وبينما يُتوقع عموما تراجع حدة اختناقات العرض مع استجابة مستويات الإنتاج لارتفاع الأسعار، سيؤدي فرض تدابير الإغلاق في الصين مجددا بسبب استراتيجية «صفر-كوفيد»، واندلاع الحرب في أوكرانيا، وتطبيق العقوبات على روسيا إلى انقطاعات مطولة في بعض القطاعات خلال عام ٢٠٢٣ على الأرجح. ويُتوقع أن يؤدي ذلك إلى تفاقم عجز إمدادات

الشكل البياني ١-١٤: التغير في توقعات التضخم: يناير ٢٠٢١ - يناير ٢٠٢٢ (بالنقاط المئوية)



الشكل البياني ١-١٣: تضخم السلع والخدمات (الانحراف عن متوسطات ما قبل كوفيد-١٩، %)



المصادر: Haver Analytics مؤسسة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعبير الخطوط عن الفرق بين التغير بالنسبة المئوية على أساس سنوي مقارنة في مؤشرات الأسعار كل شهر والمتوسط الملاحظ خلال ٢٠١٨ و٢٠١٩ في كل قطاع. وتُستثنى الطاقة والأغذية من السلع الأساسية. وتستخدم أوزان تعادل القوى الشرائية لأغراض التجميع. وتتضمن الاقتصادات المتقدمة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان وكوريا وكندا وأستراليا. وتتضمن الأسواق الصاعدة إندونيسيا وماليزيا والبرازيل والمكسيك وكولومبيا وشيلي وروسيا وجنوب إفريقيا.

المصادر: مؤسسة Consensus Economics، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ويمكن أن يؤدي مزيج من هذه العوامل إلى ارتفاع التضخم مقارنة بالتنبؤات الواردة في السيناريو الأساسي. وتكتنف تنبؤات التضخم درجة كبيرة من عدم اليقين الناتجة أساسا عن الحرب والجائحة وانعكاساتهما على أسعار السلع الأولية ومدخلات الإنتاج. كذلك قد يؤدي استمرار انقطاعات الإمداد بسبب الحرب المتواصلة أو تجدد انتشار الجائحة إلى زيادة تكلفة المدخلات الوسيطة مجددا. وعلى خلفية ارتفاع التضخم، يمكن أن يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأولية إلى زيادة توقعات التضخم على المدى المتوسط — ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي ظل تشديد أوضاع سوق العمل، يمكن أن يتسارع نمو الأجور الاسمية بحيث يقترب من معدل تضخم أسعار المستهلكين، حيث يسعى العمال إلى زيادة أجورهم (ويحصلون على أجور أعلى بالفعل) لمواجهة ارتفاع تكلفة المعيشة. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط التضخمية واتساع نطاقها.

### تزايد أسعار الفائدة: الانعكاسات على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

نشأت عن زيادة أسعار الفائدة الأساسية على السندات السيادية قبل الحرب في أوكرانيا ضغوط بالفعل على المقترضين في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد ميزت الأسواق حتى الآن بين

وفي بعض الحالات أيضا، يعود العمال إلى عملهم ولكنهم يعملون عدد ساعات أقل. ويفترض السيناريو الأساسي أن عرض العمالة سيزداد تدريجيا خلال عام ٢٠٢٢ مع انحسار الأزمات الصحية، والحد من القيود المفروضة على رعاية أفراد الأسرة، وتراجع المدخرات. غير أن التأثير الكلي على عرض العمالة يتوقع أن يكون محدودا، ولن يؤدي على الأرجح إلى الحد بصورة ملحوظة من ارتفاع الأجور الاسمية.

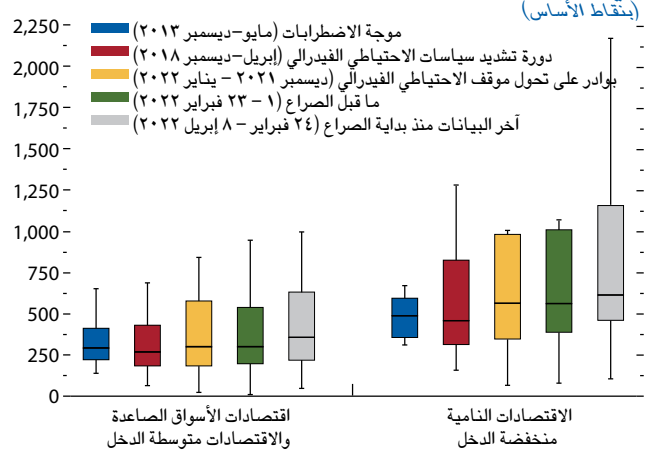
ولا تزال توقعات التضخم ثابتة بصورة معقولة حول الركيزة المستهدفة على المدى الأطول رغم ارتفاعها بالفعل على المدى القريب. ففي الاقتصادات المتقدمة، سجلت توقعات التضخم ارتفاعا ملحوظا على المدى القريب، بينما أمكن احتواء الضغوط على المدى الأطول بدرجة أكبر عموما (رغم تزايدها إلى حد ما في الأسابيع الأخيرة). وشهدت الأسواق الصاعدة نمطا مماثلا قبل بداية الحرب في أوكرانيا، مع وجود تفاوتات كبيرة عبر البلدان (الشكل البياني ١-١٤). وتشير البيانات إلى أن تشديد سياسات البنوك المركزية والتحول في لغة التصريحات الصادرة عنها في الشهور الأخيرة ينظر إليهما باعتبارهما إجراءين كافيين للسيطرة على التضخم على المدى المتوسط. وفي حالة استمرار ثبات التوقعات على المدى المتوسط في ظل تطورات الصراع الحالي، يُفترض تكيف أوضاع الأسعار والأجور مع التغيرات في أسعار السلع الأولية واختلالات العرض والطلب ومستويات عرض العمالة الموضحة في هذا الفصل. وسيساهم ذلك في تخفيف الضغوط التضخمية، وإن كان من المتوقع أن تظل معدلات التضخم مرتفعة لفترة أطول مقارنة بالتنبؤات السابقة.



الاقتصادات المتقدمة. وعادة ما كانت البلدان ذات مستويات الدين الأعلى والاحتياجات التمويلية الكلية الأكبر معرضة لضغوط أكثر حدة في تلك الفترات. وفي هذه البلدان، يعكس ارتفاع العوائد المحلية طويلة الأجل في معظمه زيادة علاوة المخاطر فضلا عن تأثير زيادة أسعار الفائدة الأساسية المحلية. وبقدر ما كان ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية يعكس زيادة قوة الطلب الاسمي لدى الشركاء التجاريين من الاقتصادات المتقدمة، بقدر ما تكون البلدان ذات الروابط التجارية الأقوى مع الاقتصادات المتقدمة أقل انكشافا.

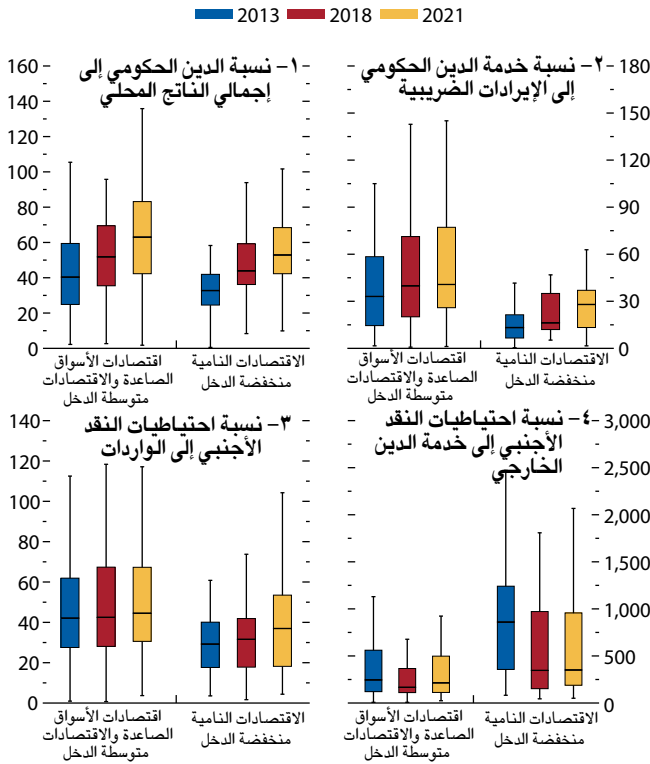
وفي ظل مستويات الدين القياسية الناجمة عن الجائحة، أصبحت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أكثر عرضة لمخاطر الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة في هذه الفترة. وحسبما جاء في الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الراصد المالي، ودراسة Gaspar, Medas, and Perrelli (2021)، أدت الجائحة إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الدين السيادي. ويشير الشكل البياني ١-١٦ إلى ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في وسيط

### الشكل البياني ١-١٥: فروق العائد على السندات السيادية في النقطة الحرجة



المصدر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.; وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعبر الإطار عن الربيع الأعلى والوسيط والربيع الأدنى. وتعتبر الخطوط عن القيمة العليا والقيمة الدنيا على مسافة ١,٥ ضعف نصف المدى الربيعي من الربيع الأعلى والربيع الأدنى على الترتيب.

### الشكل البياني ١-١٦: مواطن الضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعبر الإطار عن الربيع الأعلى والوسيط والربيع الأدنى. وتعتبر الخطوط عن القيمة العليا والقيمة الدنيا على مسافة ١,٥ ضعف نصف المدى الربيعي من الربيع الأعلى والربيع الأدنى على الترتيب. وتشير الواردات وخدمة الدين الخارجي إلى العام التالي.

البلدان المنكشفة بشكل مباشر وغير مباشر للصراع. وسجلت فروق العائد على السندات السيادية وأسعار مبادلات الإعمار الائتماني الارتفاع الأكبر على الإطلاق في بيلاروس وروسيا وأوكرانيا، وشهدت زيادة أقل في اقتصادات أخرى بالمنطقة، مثل هنغاريا وبولندا. ويمكن أن يؤدي الاتجاه العام نحو البحث عن الاستثمارات المأمونة إلى فرض ضغوط على الاقتصادات أيضا. وبوجه أعم، كان متوسط الفروق قبل الحرب — مماثلا لمستواه في دورات التشديد السابقة، سواء في عام ٢٠١٨ أو أثناء الاضطرابات التي شهدها عام ٢٠١٣. وارتفعت الفروق إلى حد ما عموما منذ ذلك الحين (الشكل البياني ١-١٥). ومقارنة بالفترات السابقة، يوجد أيضا تمييز أكبر عبر المقترضين، مع زيادة تشتت الفروق في الوقت الحالي عنه في ٢٠١٣ أو ٢٠١٨. ويعكس ذلك تباين الظروف عبر البلدان، بما في ذلك حجم تراكم الدين الخاص والخصوم الاحتمالية (راجع الفصل الثاني، والرابط بين الجهات السيادية والبنوك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يبحثه الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

وتشير الفترات السابقة إلى أن الارتفاع السريع في أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يساهم في تشديد الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فقد اقترن التشديد المفاجئ، ولا سيما في الولايات المتحدة، بانعكاس مسار التدفقات الرأسمالية من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. واتساع فروق العائد، وتراجع قيم العملات، وتشديد الأوضاع المالية الخارجية (راجع الفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد تباينت الآثار عبر البلدان حسب حجم انكشافات الدين والروابط التجارية مع

على المدى الأطول. أولاً، سيؤدي تهجير المواطنين وتدمير رأس المال المادي في أوكرانيا إلى تراجع كبير في النشاط لبعض الوقت مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب. وفي بلدان أخرى، يمكن أن تؤدي العقوبات إلى تفكك روابط التجارة وسلاسل الإمداد بشكل دائم، مما يؤدي بالتالي إلى تراجع الإنتاجية والكفاءة. وينطبق ذلك على روسيا خصوصاً، حيث يُتوقع أن يظل الناتج دون توقعات ما قبل الحرب على المدى المتوسط. ويُرجح أن تتحقق الندوب الناجمة عن الجائحة من خلال عدة قنوات أخرى — بما في ذلك إفلاس الشركات، وخسائر الإنتاجية، وتراجع وتيرة مراكمة رأس المال بسبب المعوقات المفروضة على الاستثمار، وتباطؤ نمو القوة العاملة، وانخفاض رأس المال البشري بسبب إغلاق المدارس (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

ويُتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تباطؤاً ملحوظاً في مستويات الناتج. ومن المتوقع أن يبلغ الناتج في الولايات المتحدة مساره الاتجاهي في مرحلة ما قبل الجائحة مع حلول عام ٢٠٢٢. وفي الاقتصادات المتقدمة الأخرى، تتقلص الفجوة مقارنة باتجاهات ما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-١٧) — غير أن التراجع الإضافي الناجم عن الحرب يمكن أن يؤدي إلى إبطاء هذه العملية في أوروبا. ويُتوقع أن تؤدي الجائحة إلى ندوب أكثر حدة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب تراجع رأس المال البشري والاستثمارات بدرجة أكبر نسبياً، فضلاً عن تدني القدرة على التكيف مع متطلبات العمل من بعد ومحدودية الدعم المتاح من خلال السياسات وتباطؤ معدلات التلقيح عموماً في هذه الاقتصادات مقارنة بغيرها (الشكل البياني ١-١٨). وفي تلك الاقتصادات، يُتوقع أن تظل مستويات النشاط الاقتصادي والتوظيف دون اتجاهات ما قبل الجائحة على مدار فترة التوقعات. ويشير نمط تعديل التنبؤات عموماً إلى أن الجائحة تسببت في صدمة مؤقتة نسبياً في الاقتصادات المتقدمة، بينما كانت الصدمة أطول أجلاً نسبياً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتشهد المجموعتان أوضاعاً دورية مماثلة، وهو ما يتضح من خلال مقارنة تطور فجوات الناتج (ويُفسر ذلك جزئياً تزايد الضغوط التضخمية في المجموعتين كما أشرنا آنفاً).

وسيتوقف الحد من الندوب على استجابة سياسات الاستثمار العام والصحة والتعليم، ومسار الحرب في أوكرانيا أيضاً. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، لا يعكس رفع توقعات الناتج الممكن في الآونة الأخيرة إعادة تقييم التأثير الدائم للجائحة فحسب، ولكنه يعكس أيضاً النتائج المتوقعة لبرامج استثمارات البنية التحتية العامة في الولايات المتحدة وصناديق الجيل القادم للاتحاد الأوروبي. وقد تساهم هذه المبادرات في زيادة الإنتاجية على المدى المتوسط من خلال تطوير البنية التحتية والتكيف مع التكنولوجيا — بما في ذلك في سياق التحول إلى الطاقة الخضراء. ويفترض ذلك عدم انحراف تلك الخطط عن مسارها بشكل حاد بسبب الحرب

اقتصادات الأسواق الصاعدة متوسطة الدخل إلى ٦٠٪ عام ٢٠٢١ مقابل ٤٠٪ خلال نوبة الاضطرابات التي شهدتها عام ٢٠١٣. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل التي غالباً ما تكون أقل قدرة على تحمل الدين، أصبح وسيط الدين في الوقت الحالي ضعف مستواه تقريباً عام ٢٠١٣. وفي ظل التوقعات بارتفاع تكلفة الاقتراض، يمكن أن ترتفع مصروفات الفائدة بصورة ملحوظة، مما سيفرض ضغوطاً على الموازنات الوطنية وسيزيد من صعوبة خدمة الدين.

**ولا يزال مستوى الاحتياطات الوقائية الخارجية قوياً، مع وجود تفاوتات عبر مختلف المقاييس.** فمقارنة بالمعايير القياسية — مثل نسبة الواردات — تبدو احتياطات النقد الأجنبي لدى الأسواق الصاعدة قوية نسبياً، حيث تتجاوز مستواها سواء خلال فترة الاضطرابات في عام ٢٠١٣ أو دورة التشديد في عام ٢٠١٨. ويبدو هذا الاختلاف واضحاً للغاية في حالة البلدان النامية منخفضة الدخل، حيث سجلت نسبة الاحتياطات إلى الواردات الارتفاع الأكبر على الإطلاق بالقيمة النسبية — وهو ما يعكس جزئياً تخصيص حقوق السحب الخاصة عام ٢٠٢١. ولكن مقارنة بخدمة الدين الخارجي، تحسن مستوى الاحتياطات قليلاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة متوسطة الدخل خلال العقد الماضي، وتدهور في المقابل في البلدان النامية منخفضة الدخل.

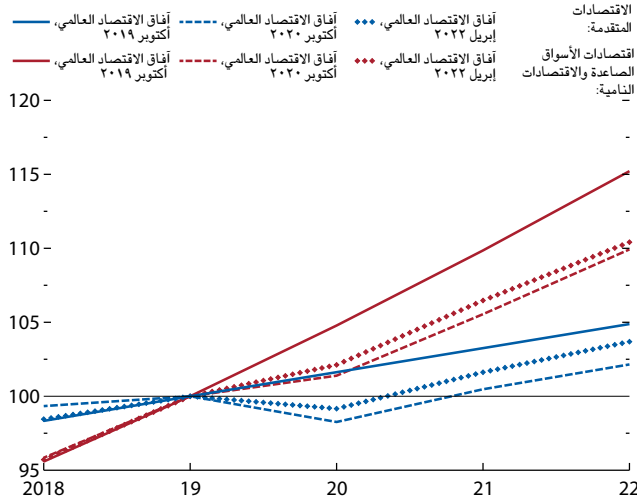
**وهناك اختلافات رئيسية مقارنة بالفترات السابقة تساهم في تفاقم مواطن الخطر الحالية في الأسواق الصاعدة.** فقد بدأت دورة التشديد الحالية في وقت تعاني فيه نسبة أكبر من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ضغوط بالغة بالفعل. فقد أصبحت ٦٠٪ من البلدان النامية منخفضة الدخل إما في حالة مديونية حرجة بالفعل أو معرضة لمخاطر شديدة تهدد ببلوغها. علاوة على ذلك، تزامنت هذه الفترات السابقة عموماً مع مرحلة كان يُتوقع خلالها للأسواق الصاعدة الكبرى — ولا سيما الصين — تحقيق معدلات نمو مرتفعة ذات انعكاسات إيجابية على المدى المتوسط. وعلى العكس، تأتي فترة التشديد الحالية في ظل درجة أكبر من عدم اليقين بشأن توقعات الأجل المتوسط وزيادة تباطؤ النمو الممكن مقارنة بالفترات السابقة، ولا سيما في الأسواق الصاعدة الكبرى، مثل الصين. وتعني الاضطرابات الجغرافية-السياسية الراهنة أن الأوضاع الخارجية الكلية أكثر صعوبة للغاية في الوقت الحالي. ويزداد خطر القلاقل الاجتماعية المحلية نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار الغذاء والطاقة (راجع الفقرة أدناه بشأن تصاعد الاضطرابات الاجتماعية). وقد تساهم جميع هذه العوامل في زيادة حساسية الأصول في هذه الاقتصادات تجاه تراجع معنويات المستثمرين.

## تراجع التباطؤ الاقتصادي على المدى المتوسط، وندوب حادة متوقعة

بخلاف خسائر الناتج على المدى القصير، من المرجح أن تترك الجائحة والصراعات الجغرافية-السياسية بصمة دائمة

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي

الشكل البياني ١-١٨: إجمالي الناتج المحلي الممكن (المؤشر، ٢٠١٩ = ١٠٠)



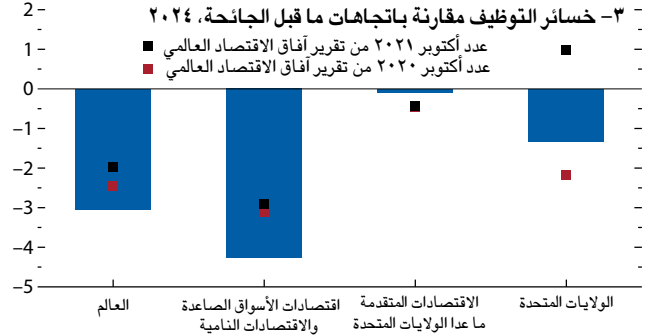
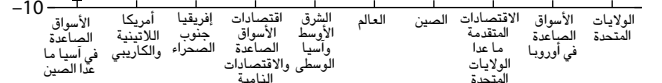
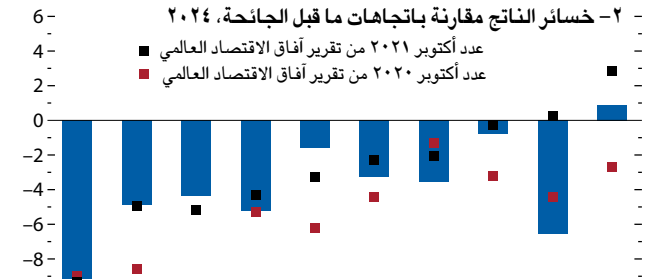
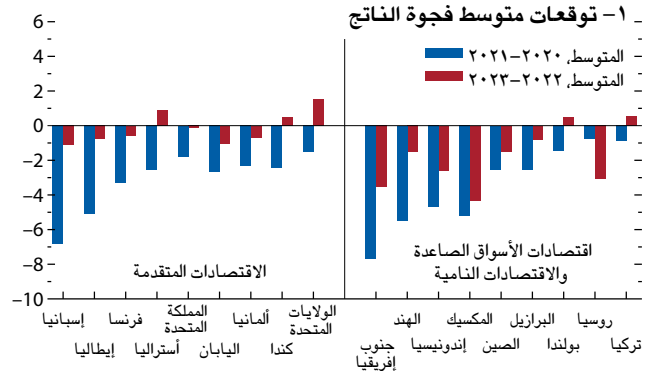
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الممكن حسب قيم ٢٠١٩. ويعكس كل خط التوقعات الواردة في عدد سابق من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

واستمرار القدرة على احتواء جزء كبير من الندوب الناجمة عن الصراعات بحيث لا تتجاوز حدود البلدان المتأثرة مباشرة بتلك الصراعات. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نجد أن استجابة الاستثمارات العامة أقل وصعوبة التصدي لخسائر التعلم أكبر نسبياً، مما يعني أن زيادة توقعات الناتج الممكن ستكون محدودة. وتجدر الإشارة إلى أن تحسن معدلات التلقيح ترتبت عليه زيادة في توقعات الناتج أيضاً على مدار فترة التنبؤات (الشكل البياني ١-١٩). ويؤكد هذا النمط على أهمية مواصلة سياسات التخفيف من الجائحة.

## تراجع نمو التجارة، وتقلص الاختلالات الخارجية على المدى المتوسط

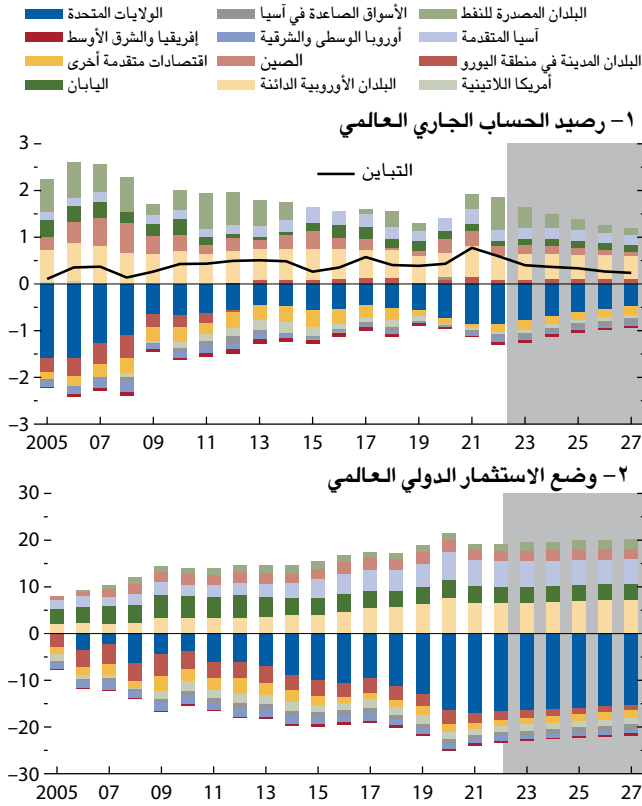
**التجارة العالمية:** انعكاساً للتباطؤ الهائل في النشاط بوجه عام، يُتوقع تراجع نمو التجارة العالمية بدرجة ملحوظة خلال عام ٢٠٢٢. كذلك تشير التوقعات إلى تراجع الطلب العالمي على السلع بسبب الحرب في ظل سحب دعم السياسات الاستثنائية وإعادة توازن الطلب تجاه الخدمات. غير أنه يُتوقع استمرار تباطؤ تجارة الخدمات عبر الحدود — ولا سيما السياحة — بسبب الحرب والآثار المطولة للجائحة. وبوجه عام، يُتوقع حسب التقديرات تباطؤ نمو التجارة العالمية من ١,١٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٥٪ عام ٢٠٢٢، ثم إلى ٤,٤٪ عام ٢٠٢٣ (وهو ما يمثل انخفاضاً قدره نقطة مئوية واحدة و٥,٥ نقطة مئوية عن تنبؤات يناير). وعلى المدى المتوسط، يُتوقع تراجع نمو التجارة إلى حوالي ٣,٥٪.

الشكل البياني ١-١٧: آفاق الأجل المتوسط - الناتج والتوظيف (%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: فجوة الناتج في اللوحة ١ هي الفرق بين إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والممكن كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن. والناتج في اللوحة ٢ هو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وخسائر الأجل المتوسط في اللوحتين ٢ و٣ هي الفرق في تنبؤات المتغير المذكور (لعام ٢٠٢٤) مقارنة بعدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. وتضم عينة البلدان في اللوحة ٣ البلدان ذات توقعات التوظيف المماثلة في العديدين المذكورين. وتُستبعد الصين والهند من إجمالي التوظيف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بسبب اختلاف تعريف التوظيف عبر أعداد التقرير.

الشكل البياني ١-٢٠: الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي  
(% من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



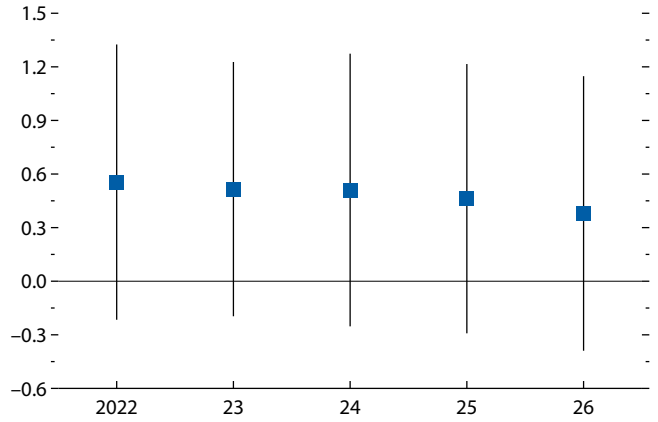
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: آسيا المتقدمة = منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية، وإفريقيا والشرق الأوسط = جمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا ولبنان والمغرب وجنوب إفريقيا والسودان وتنزانيا وتونس، وأوروبا الوسطى والشرقية = بيلاروس وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وتركيا وأوكرانيا، وآسيا الصاعدة = الهند وإندونيسيا وباكستان والفلبين وتايلاند وفييت نام، والبلدان الأوروبية الدائنة = النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا، والبلدان المدينة في منطقة اليورو = قبرص واليونان وإيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وسلوفينيا، وأمريكا اللاتينية = الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأوروغواي، والبلدان المصدرة للنفط = الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا، والاقتصادات المتقدمة الأخرى = أستراليا وكندا وفرنسا وأيسلندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

في النشاط العالمي — مما أدى إلى زيادة مقام هذه النسبة — وتغيرات التقييم. غير أنه يُتوقع أن يظل حجم الأصول والخصوم الخارجية قريبا من أعلى مستوياته على الإطلاق، مما يشكل خطرا على الاقتصادات المدينة والدائنة على حد سواء (راجع تقرير القطاع الخارجي لعام ٢٠٢١).

مخاطر كبيرة في اتجاه التطورات السلبية

يميل ميزان المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد نحو كفة التطورات السلبية. وبالرغم من أن التسوية السريعة للحرب

الشكل البياني ١-١٩: الارتباط بين تعديل توقعات الناتج ومعدلات التلقيح  
(بالنقاط المئوية)



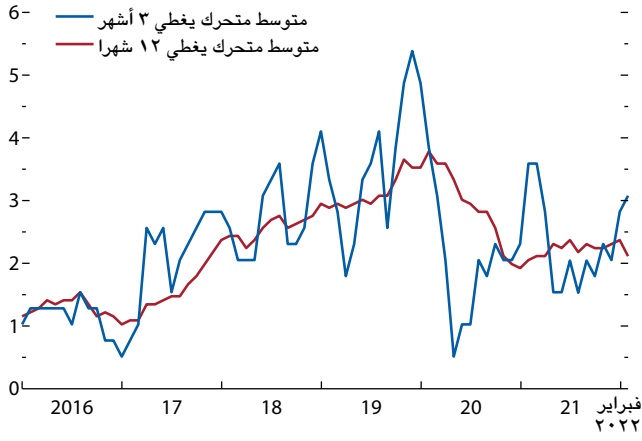
المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإجراءات المالية الوطنية المتخذة استجابة لجانحة كوفيد-١٩؛ والموقع الإلكتروني Our World in Data؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: يوضح الشكل البياني التقديرات بالنقاط وفترات الثقة بنسبة ٩٠٪ (التي تنطوي على أخطاء معيارية نتيجة اختلاف التباين) لمعاملات نموذج مقطعي قطري مقارنة بـ ٢٠٢١ من (غير المرجح) لتعديلات التنبؤات في مختلف النطاقات الزمنية منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على مجموعة من المتغيرات التفسيرية (الدعم المالي والتلقيح وعدد الحالات) والأثار الإقليمية الثابتة. ويقصد بالدعم المالي الإنفاق الإضافي والإيرادات الضائعة ودعم السيولة استجابة لجانحة كوفيد-١٩ خلال الفترة من ٥ يونيو ٢٠٢١ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠٢١ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتمثل اللقاحات والحالات الفرق في النسبة التراكمية للسكان الذين حصلوا على الجرعة الكاملة من اللقاح أو الذين تم تشخيصهم بكوفيد-١٩، على الترتيب، خلال الفترة بين ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ و٨ إبريل ٢٠٢٢. وتم توحيد قيمة المتغيرات التفسيرية بحيث يساوي متوسطها صفرا وانحرافها المعياري وحدة واحدة.

ارتفعت أرصدة الحساب الجاري العالمية — أي حاصل

جمع الفوائض ومستويات العجز المطلقة الوطنية — للعام الثاني على التوالي في عام ٢٠٢١، وهو ما يرجع أساسا إلى عدد من العوامل المرتبطة بالجائحة. وتتضمن هذه العوامل استمرار ارتفاع صادرات المعدات الطبية والإلكترونيات المستخدمة لأغراض العمل من المنزل في ظل استحكام قبضة الجائحة وانتشار ممارسات العمل من بعد في معظم الأحيان. وعبر مختلف المناطق، يعكس ارتفاع الأرصدة زيادة العجز في الولايات المتحدة — وهو ما يرجع جزئيا إلى الدعم الكبير والمستمر من المالية العامة — وزيادة الفائض لدى الشركاء التجاريين الأساسيين، ولا سيما الصين ومنطقة اليورو. كذلك ساعد الانتعاش القوي لأسعار النفط خلال عام ٢٠٢١ على زيادة الفوائض الخارجية لدى المصدرين والعجز لدى المستوردين. ويُتوقع أن تظل أرصدة الحساب الجاري مرتفعة في المدى القريب، مع تراجعها لاحقا (الشكل البياني ١-٢٠، اللوحة ١)، وإن كان المسار المستقبلي غير مؤكد بسبب آثار الحرب، ومسار الجائحة، وما يرتبط بذلك من آثار على أسعار السلع الأولية وأنماط التجارة.

المراكز العالمية للدائنين والمدينين: تراجعت الأصول والخصوم الخارجية إلى حد ما في عام ٢٠٢١ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، لتقترب من مستويات عام ٢٠١٩ (الشكل البياني ١-٢٠، اللوحة ٢). ويعكس ذلك التعافي

الشكل البياني ١-٢١: نسبة البلدان التي شهدت توترات حادة (%)



المصدر: دراسة Barrett and others (2020).

ملحوظة: يستدل على وجود اضطرابات اجتماعية من الزيادة الاستثنائية في استخدام المصطلحات المتعلقة بالاحتجاجات وأعمال الشغب وغيرها من صور القلاقل المدنية في التغطية الإعلامية لبلد ما. ويوضح الشكل البياني المتوسط المتحرك أحادي الجانب لنسبة البلدان التي تشهد اضطرابات اجتماعية خلال ٣ أشهر و١٢ شهرا.

الإنسانية. فبالرغم من أن البلدان المضيفة استجابت بكرم بالغ، يمكن أن تتجاوز تدفقات اللاجئين الضخمة حجم الدعم المحلي المقدم. وستتصاعد هذه الضغوط في حالة انتشار الصراع أو استمراره. وعلى المدى الأطول، قد تؤدي تدفقات اللاجئين الضخمة إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والاضطرابات القائمة بالفعل.

• **تفشي الجائحة مجددا:** بالرغم من تحسن الأوضاع، يمكن أن يتحول مسار الجائحة إلى الأسوأ — كما حدث في الصين وغيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤخرا من تزايد أعداد الحالات. وقد اتضح في نهاية المطاف أن سلالة أوميكرون المتحورة الأصلية أقل حدة نسبيا من حيث شدة المرض في الحالات التي حصلت على اللقاح بالفعل، ولكن من المبكر للغاية تقييم خطر السلالات الفرعية. فقد تنشأ تداعيات هائلة في حالة ظهور متحور أكثر شراسة له قدرة أوميكرون على التغلب على المناعة ولكنه أكثر فتكا.

• **زيادة التباطؤ في الصين:** تمثل استقالة حالة الهبوط التي تشهدها الصين أحد المخاطر الملحة الأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى انكشاف مواطن الضعف الهيكلي، مثل ارتفاع الخصوم الحكومية المحلية، وحجم الرفع المالي في قطاع التطوير العقاري، ومديونية قطاع الأسر، وهشاشة الجهاز المصرفي. ويؤدي هذا السيناريو أيضا إلى تراجع الطلب على الصادرات من العديد من البلدان متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل في المنطقة، كما يمكن أن يساهم — حال استمرار فرض تدابير الإغلاق لفترة أطول — في انقطاع إمدادات السلع عن باقي العالم. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي مزيج السلالات الأكثر قدرة

في أوكرانيا قد تساهم في تحسين مستويات الثقة، وتخفيف الضغوط في أسواق السلع الأولية، والحد من اختناقات العرض، يرجح تباطؤ النمو مجددا وارتفاع التضخم عن المتوقع. وبوجه عام، تعد المخاطر مرتفعة، والأوضاع مماثلة عموما لبداية الجائحة — حيث تتشكل الآفاق في ضوء مزيج من العوامل غير المسبوقة، وتتفاعل العناصر الفردية بصورة يصعب توقعها بطبيعة الحال. والكثير من المخاطر التي سيتم تناولها لاحقا يمثل في الأساس انعكاسا لتركز القوى التي يتضمنها السيناريو الأساسي بالفعل. علاوة على ذلك، يمكن أن يساهم تحقق مخاطر الأجل القريب في التعجيل بتحقيق مخاطر الأجل المتوسط وزيادة صعوبة التصدي للتحديات الأطول أجلا. ونوضح أدناه عددا من المخاطر السلبية الأبرز على الإطلاق:

• يمكن أن يساهم **تفاقم الحرب** في تصاعد الآثار المباشرة وغير المباشرة المتضمنة في السيناريو الأساسي. وتتضمن هذه الآثار في الأساس اشتداد تبعات الأزمة الإنسانية في أوكرانيا وتدفقات اللاجئين إلى البلدان المجاورة. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تشديد العقوبات إلى قطع المزيد من الروابط التجارية — بما في ذلك روابط الطاقة المهمة بين روسيا وأوروبا — مما سيكون له تأثير سلبي بالغ على الاستثمارات عبر الحدود. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى المزيد من انقطاعات العرض، والارتفاعات السعرية العالمية، والتقلبات في أسواق السلع الأولية، وتراجع الناتج الإقليمي والعالمي مجددا (راجع إطار السيناريو). وبالرغم من أن المطالبات الأجنبية المباشرة على المؤسسات الروسية تبدو محدودة، سيؤثر التعثر في أداء الالتزامات على الميزانيات العمومية بالخارج، وربما يكشف النقاب عن انكشافات غير مباشرة في أجزاء أخرى من النظام المالي، وستكون له تبعات معاكسة تتجاوز الشركاء المباشرين. ويتضمن ذلك احتمالية إعادة تسعير مخاطر الأسواق الصاعدة بصورة حادة مجددا (راجع أدناه). كذلك ازداد خطر انتهاكات الأمن السيبراني، مما يحتمل معه تقويض البنية التحتية الأساسية وعلاقات الوساطة المالية.

• **تصاعد التوترات الاجتماعية:** تراجعت التوترات بصورة حادة أثناء الجائحة، ولكنها تجددت في السنوات الأخيرة، وإن كانت لم تبلغ ذروة ما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-٢١). وأدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة احتمالية اتساع دائرة التوترات الاجتماعية على المدى القريب من خلال قنوات رئيسيتين. وتتمثل أولى هاتين القنوات في الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للوقود والغذاء مجددا — وهو ما يمثل مصدر قلق كبير في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات الحيز المالي المحدود التي تعتمد بدرجة كبيرة على واردات الطاقة والغذاء في استهلاكها الأساسي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة ممارسات احتزان السلع الأولية، وتشديد ضوابط التصدير والقيود المحلية — مما سيكون له تأثير سلبي حاد على انقطاعات العرض والأسعار والتوترات الاجتماعية. وتتمثل القناة الثانية في التداعيات الأطول أجلا للأزمة

الإنتاج إلى تكتلات منفصلة قد ينشأ عنه تجزئة الأصول الاحتياطية العالمية وظهور نظم دفع بديلة عبر الحدود ي. كذلك فإن انقطاع العلاقات الدولية يمكن أيضا أن يساهم في تفويض الثقة والتعاون اللازمين للتصدي للتحديات الهيكلية على المدى الطويل، بما في ذلك تغير المناخ، وتسوية الديون، والحوافز التجارية. وإذا ما تحقق هذا الخطر، سيعاني الاقتصاد العالمي على الأرجح من خلال التحول غير المتوقع إلى واقع سياسي جديد يتسم بالتقلبات المالية وتذبذب أسعار السلع الأولية واختلال الإنتاج والتجارة.

• **حالة الطوارئ المناخية الراهنة:** بالرغم من اتخاذ بعض الخطوات على مسار التحول الأخضر، هناك احتمال كبير بأن تتجاوز الانبعاثات العالمية — بمستوياتها الحالية — درجات الحرارة المستهدفة في اتفاقية باريس مع نهاية القرن الحالي، مما سيؤدي إلى تغيرات مناخية كارثية (بما في ذلك انهيار الطبقات الجليدية وحوادث تغيرات مفاجئة في حركة دوران المحيطات وبعض الأحداث المتطرفة والارتفاع الحاد في مستويات الاحترار، وجميعها احتمالات ضعيفة ولكن لا يمكن تجاهلها). وقد بدأت آثار الاحترار تتضح بالفعل، حيث أصبحت نوبات الجفاف وحرائق الغابات والفيضانات والأعاصير الضخمة أكثر تواترا وحدة. وغالبا ما تكون الفئات الأقل قدرة على تخفيف تداعيات هذه الأحداث هي الأكثر انكشافا لها. ويمكن أن تؤدي السياسات الهادفة إلى تعجيل التحول الأخضر — حسب طبيعة تنفيذها — إلى آثار تضخمية على المدى القريب (راجع التقرير الخاص عن السلع الأولية) — مما قد يساهم في تراجع دعم جدول أعمال السياسات المناخية المهمة. كذلك فإن التأثير الكلي على التضخم سيتوقف على ما إذا كان تسعير الكربون مقترنا بخفض ضرائب العمل (على سبيل المثال، كجزء من التحول إلى ضريبة الوقود الأحفوري دون التأثير على الموازنة). وفي الوقت نفسه، ستكون للحرب في أوكرانيا انعكاسات مهمة على تحول نظام الطاقة على المدى القصير، ويمكن أن يؤدي عجز إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها بسبب الحرب إلى زيادة الاعتماد على أنواع الوقود الأحفوري الأكثر تلويثا للبيئة، كالفحم، كحل مؤقت. ولكن على المدى الأطول، يمكن أن تساهم تداعيات الصراع والدوافع الاستراتيجية لاستقلال الطاقة إلى تعجيل وتيرة الاستثمار في الطاقة المتجددة. غير أن التوترات الجغرافية-السياسية الحالية تهدد بانحراف مسار التعاون العالمي اللازم لتنظيم التحول في مجال الطاقة.

**الارتباط بين المخاطر والآفاق المتوقعة:** يمكن للمخاطر التي يتركز تأثيرها المباشر على آفاق الأجل القصير (كمعدلات التضخم وأسعار الفائدة على سبيل المثال) أن يكون لها تأثير تراكمي على المدى الأطول (كتقويض جدول أعمال المناخ وملاءة المالية العامة، على الترتيب). علاوة

على الانتشار وسياسة صفر-كوفيد الصارمة إلى فرض قيود مستمرة على النشاط الاقتصادي وزيادة حالة عدم اليقين. ويمكن أن تؤثر زيادة الانقطاعات على الأنشطة التجارية الرئيسية، بما في ذلك من خلال إغلاق الموانئ.

• **تزايد توقعات التضخم على المدى المتوسط:** ظلت التوقعات التضخمية ثابتة بدرجة معقولة في معظم الاقتصادات أثناء الجائحة. ورغم الارتفاعات الأخيرة، تتوقع الأسواق تراجع التضخم على المدى المتوسط بفضل استجابة البنوك المركزية حول العالم. وقد سجلت معدلات التضخم المتوقعة زيادة هائلة في عدد قليل فقط من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية حتى الآن. ولكن في ظل ارتفاع معدلات التضخم بالفعل وتزايد أسعار الطاقة والغذاء، يمكن ارتفاع توقعات التضخم على نطاق أوسع، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة إضافية في الأسعار. علاوة على ذلك، لا يزال نمو الأجور الاسمية دون مستوى تضخم الأسعار في معظم البلدان، مما قد يؤدي إلى تحقق زيادات الأجور المكبوتة وتفاقم الضغوط السعيرية الكلية بالتالي. وحسب هذا السيناريو، سيتعين أن تكون استجابة السياسة النقدية أكثر تشددا من المتوقع حاليا، مما سيؤثر سلبا على الآفاق المتوقعة.

• **ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انتشار حالات المديونية الحرجة:** أدت الجائحة إلى مستويات غير مسبقة من الدين العام حول العالم. ومع ارتفاع أسعار الفائدة، سيفرض ذلك ضغوطا على الموازنات العامة، وستكون هناك حاجة إلى الاختيار بين بدائل صعبة لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. نظرا لأن ضغوط الإنفاق الاجتماعي، والأمني أحيانا، قد تظل كبيرة. ويتطلب التحول الناجح إرساء أطر مالية تتسم بالمصداقية. وفي حالة فشل جهود التصحيح وانهيار مصداقية هذه الأطر، قد تنشأ أزمة ثقة تخرج على إثرها التدفقات الرأسمالية — من الأسواق الصاعدة خصوصا — وتترتب عليها أزمات دين متزامنة. وتزداد هذه الاحتمالية بدرجة كبيرة في حالة استجابة السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة بقوة أكبر من المتوقع للضغوط التضخمية. بوجه أعم، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تصحيحات مرتبكة في أسعار الأصول المغالي فيها حاليا، بما في ذلك المساكن.

• **تدهور أوسع نطاقا في الأوضاع الجغرافية-السياسية:** على المدى الأطول، تهدد الحرب في أوكرانيا بزعزعة استقرار الأطر القائمة على القواعد التي نظمت العلاقات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تؤدي زيادة الاستقطاب الدولي، أو اتساع دائرة الصراع، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وفرض معوقات أمام التكامل الاقتصادي العالمي اللازم لتحقيق الرخاء على المدى الطويل. وقد تتراجع وتيرة التبادل التكنولوجي، كما يمكن أن تتوحد شبكات الإنتاج والمعايير التكنولوجية في صورة تكتلات منفصلة، مما يمكن معه انعكاس مسار مكاسب الرفاهية المحققة من العولمة إذا ما أقرت البلدان المزيد من السياسات الحمائية. ومن الممكن أيضا إعادة تنظيم النظام النقدي الدولي: فانقسام عمليات

الفائدة. وسيكون قرار التشديد أكثر صعوبة في البلدان التي تشهد آثارا سلبية أكثر وضوحا للحرب مع استمرار ارتفاع التضخم في الوقت نفسه — ولا سيما في أوروبا. وفي تلك الحالات، ينبغي معايرة وتيرة تشديد السياسات حسب حدة تداعيات الحرب على النشاط، كما ينبغي أن تعكس الإرشادات الاستشرافية استعدادا لتعديل موقف السياسة النقدية في ضوء البيانات على نحو يضمن الحفاظ على مصداقية أطر استهداف التضخم.

وستكون التوقعات التضخمية بادرة مهمة على هذه المصدقية. لذلك فإن انحراف التوقعات التضخمية نحو الارتفاع مؤخرا يمثل مصدر قلق بالرغم من تركيزها عموما في المدى القصير نسبيا (الشكل البياني ١-١٤). ويتعين أن تظل التوقعات ثابتة تماما على المدى الأطول لضمان مصداقية أطر السياسات. وفي البلدان التي شهدت زيادة أكثر حدة في التوقعات، ينبغي أن تعبر البنوك المركزية بوضوح عن أهمية استقرار التضخم كجزء من أهدافها، واتخاذ الإجراءات الداعمة على مستوى السياسات عند الضرورة. وقد اتخذت البنوك المركزية في عدد من الأسواق الصاعدة إجراءات مشددة بالفعل للتغلب على الضغوط السعريّة، بينما بدأ البعض الآخر لتوه في التحرك. ورغم ذلك، يمكن أن يؤدي تشديد سياسات البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى تراجع قيمة العملة في الأسواق الصاعدة، وبالتالي إلى زيادة التوقعات التضخمية، مما يتطلب زيادة أسعار الفائدة الأساسية مجددا.

**ومن القضايا المهمة على المدى المتوسط نقطة استقرار أسعار الفائدة في مرحلة ما بعد الجائحة.** فحتى مع الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة الأساسية في ظل آفاق التضخم المتوقعة، يرجح أن تسجل أسعار الفائدة الحقيقية قصيرة الأجل معدلات سالبة في نهاية عام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-٢٢). وأمام ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقه على مدار عدة عقود ماضية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو، فإن السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو إلى أي مدى يتعين زيادة أسعار الفائدة الأساسية لتثبيت التضخم. وفي الفترات السابقة، كان تشديد السياسات لفترات طويلة أمرا لازما للسيطرة على التضخم. فعلى سبيل المثال، وخلال فترة تراجع التضخم التي شهدتها الولايات المتحدة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٢، تجاوز سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية التضخم الكلي في أسعار المستهلكين لفترة طويلة بعد أن بدأت الضغوط السعريّة في الانحسار<sup>٢</sup>. وليس من الواضح بعد حاليا ما إذا كان من الضروري أن تظل أسعار الفائدة الحقيقية موجبة ولأي فترة (أي عندما يتجاوز سعر الفائدة الأساسي معدل التضخم المتوقع). وفي

<sup>٢</sup> ارتفع التضخم الكلي السنوي في أسعار المستهلكين بالولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٠، حيث بلغ في ذروته ١٤٪، بينما بلغ سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية ذروته في النصف الأول من عام ١٩٨١ مسجلا ١٩٪. وتراجع التضخم في الولايات المتحدة إلى ٣٪ بحلول عام ١٩٨٣، في حين ظل سعر الفائدة الفعلي الحقيقي على الأموال الفيدرالية موجبا لفترة طويلة استمرت حتى النصف الثاني من الثمانينات.

على ذلك، فإن الجهود الهادفة إلى دعم المجموعات الضعيفة وتخفيف تداعيات الحرب من شأنها تقليص الحيز المتاح للتأمين ضد المخاطر التي تتركز في الأجل المتوسط بالدرجة الأكبر، مثل التغيرات المناخية الكارثية.

## السياسات اللازمة لدعم التعافي وتحسين آفاق الأجل المتوسط

أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة صعوبة المفاضلة بين السياسات: الاختيار بين مكافحة التضخم وحماية مسار التعافي من الجائحة، وبين دعم الفئات المتأثرة بتزايد تكلفة المعيشة وإعادة بناء الهوامش المالية الوقائية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الجائحة مستمرة، والقضايا الهيكلية، مثل عدم المساواة وتغير المناخ، دون حل. ويفرض ارتفاع مستويات الدين العام قيودا حادة على الحيز المتاح للاستجابة. كذلك تشكل الحرب في أوكرانيا تحديات جديدة أمام السياسات متعددة الأطراف — أكثرها إلحاحا الأزمة الإنسانية المتصاعدة في المنطقة. كيف ينبغي أن يستجيب صناع السياسات إذن؟

**مكافحة التضخم:** كما أشير آنفا، يعكس التضخم العالمي إلى حد ما اختلالات العرض والطلب التي اشتدت حديثا خلال مرحلة التعافي العام الماضي كنتيجة جزئية لدعم السياسات. غير أن بعض العوامل المساهمة في ارتفاع التضخم تتجاوز إلى حد كبير مجال سيطرة البنوك المركزية. لا سيما وأن صدمات الإمداد العالمية — مثل الحرب في أوكرانيا — هي المحرك لأسعار الطاقة والغذاء. وينبغي أن تراقب السلطات النقدية بحرص انتقال آثار الأسعار الدولية المتزايدة إلى توقعات التضخم المحلية لمعايرة استجاباتها على هذا الأساس. وفي بعض البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، اشتدت الضغوط التضخمية بدرجة ملحوظة واتسع نطاقها حتى قبل الغزو الروسي لأوكرانيا — نتيجة دعم السياسات القوي. وفي بلدان أخرى، تشغل السلع الأولية من الوقود وغيرها التي أثرت عليها الحرب نصيبا كبيرا من سلة الاستهلاك المحلي، مما يمكن أن يؤدي إلى اتساع دائرة الضغوط السعريّة واستمرارها لفترة أطول. وفي كلتا الحالتين، سيكون من الملائم تشديد السياسة النقدية لكبح دورة ارتفاع الأسعار التي تساهم في زيادة الأجور والتوقعات التضخمية التي تؤدي بدورها إلى زيادة الأسعار.

وينبغي أن تواصل البنوك المركزية صياغة المسار المتوقع للسياسات بوضوح وتعديل موقف السياسة النقدية في ضوء البيانات المتاحة. وسيتفاوت حجم انتقال آثار الصدمة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا عبر البلدان حسب طبيعة الروابط التجارية والمالية، ومدى الانكشاف لارتفاع أسعار السلع الأولية، وقوة الموجة التضخمية التي سبقت الحرب. وسيؤدي ذلك بدوره إلى اختلاف الاستجابة الملائمة للسياسة النقدية عبر الاقتصادات. وفي الولايات المتحدة — حيث يُتوقع أن تكون الآثار المباشرة للحرب معتدلة، وتتسع دائرة الضغوط التضخمية، ويتواصل تشديد أسواق العمل، وتنمو الأجور الاسمية بقوة — يُتوقع استمرار دورة ارتفاع أسعار

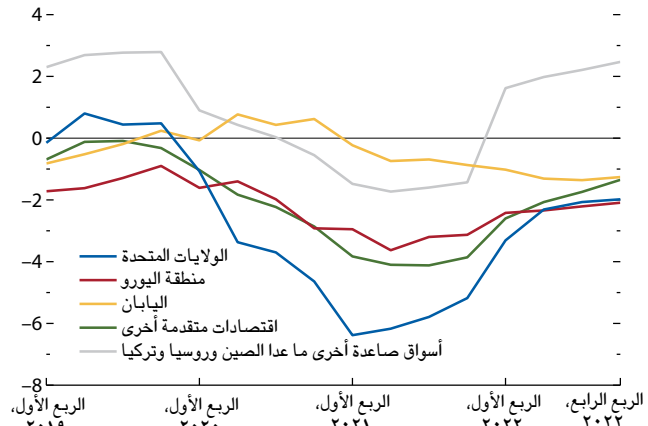
اتساق قيم العملات. ومن شأن مرونة سعر الصرف أن تساعد عموماً على امتصاص الصدمات. ولكن في الاقتصادات التي تعاني من ضحالة أسواق الصرف الأجنبي، يمكن أن يهدد الانعكاس المفاجئ في مسار التدفقات الرأسمالية استقرار النظام المالي. وقد يتعين التدخل في سوق الصرف الأجنبي في تلك الاقتصادات لتمهيد الأوضاع السوقية غير المنظمة، وربما كان هناك ما يبرر اتخاذ تدابير مؤقتة لإدارة التدفقات الرأسمالية في مواجهة الأزمات الوشيكة — لكن ذلك ينبغي ألا يكون بديلاً عن التصحيح اللازم للسياسة الاقتصادية الكلية.

**دعم الفئات الضعيفة مع الحفاظ على سلامة المالية العامة:** ينبغي أن تتحدد سياسات المالية العامة في ضوء حجم الانكشاف للحرب ووضع الجائحة وقوة التعافي. وعقب التوسع المالي الضخم واللازم في العديد من البلدان أثناء الجائحة، سجلت مستويات الدين ارتفاعات غير مسبوقة. وينبغي ألا تمنع الحاجة إلى الضبط المالي الحكومات من إيلاء الأولوية للإنفاق بهدف حماية الفئات السكانية الضعيفة المتضررة من الحرب في أوكرانيا والجائحة ومساعدتها.

وفي البلدان التي تواجه زيادات سعرية كبيرة، يمكن استخدام الدعم الموجه للدخل للتخفيف من الضغوط على موازنات قطاع الأسر. ولكن على غرار التحويلات المرتبطة بالجائحة، ينبغي تصميم هذا الدعم على نحو يسمح بتخفيف العبء عن كاهل الفئات الأكثر ضعفاً قدر الإمكان وبتكلفة أقل (على سبيل المثال، من خلال قياس السعة المالية ومنع الدعم تدريجياً عن الأسر التي يزيد دخلها عن حد أقصى معين). وفي البلدان المضيفة لتدفقات اللاجئين، ينبغي توفير تمويل كافٍ للمساعدة في دمج هؤلاء اللاجئين من خلال تقديم دعم قوي متعدد الأطراف (راجع الفقرة أدناه التي تتناول كيفية تنسيق الاستجابة للأزمة الإنسانية). وعلى صعيد الصحة، ينبغي الاستمرار في حماية التمويل اللازم لإنتاج اللقاحات وتوزيعها، والحملات الهادفة إلى التشجيع على تلقي اللقاح وإجراء الاختبارات والحصول على العلاج. كذلك يتعين توجيه التحويلات المرتبطة بالجائحة بدقة أكبر نحو مستحقيها.

وحيثما تنحسر الجائحة، يمكن سحب تدابير الدعم السابقة تدريجياً لاستعادة الحيز المالي. غير أن الشركات المتضررة من الانقطاعات الناجمة عن الحرب (بما في ذلك عجز المدخلات أو تراجع التمويل التجاري المتاح) قد تحتاج إلى دعم مؤقت وموجه في صورة ضمانات ائتمانية أو تحويلات. ولكن من الضروري توجيه هذه التدابير إلى الشركات المتضررة التي تتوفر لديها مقومات البقاء على المدى المتوسط، وإلا ستعوق هذه المبادرات إعادة توزيع الموارد على النحو اللازم لتحقيق التعافي. وواقع الأمر أن مستقبل ما بعد الجائحة سيتطلب على الأرجح إعادة توزيع العمالة عبر القطاعات (راجع الفصل ٣ للاطلاع على أحد الجوانب ذات الصلة، وهو تحول نظام الطاقة). وينبغي تصميم سياسات دعم سوق العمل والدخل على نحو يضمن توافر شبكة أمان للعمالة خلال هذه الفترة الانتقالية دون فرض معوقات على نمو مستويات التوظيف مستقبلاً. وينبغي أن تظل برامج التدريب ودعم التوظيف وغيرها من البرامج التي تساهم في تحقيق التوافق

الشكل البياني ١-٢٢: أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية (٧)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُقدر توقعات منطقة اليورو باستخدام توقعات ١٦ بلداً من منطقة اليورو. وتشمل الاقتصادات المتقدمة الأخرى والأسواق الصاعدة الأخرى ١٢ اقتصادات و١٠ اقتصادات على الترتيب.

نهاية المطاف، سيتوقف حجم الزيادة في أسعار الفائدة بدرجة كبيرة على السعر المحايد في مرحلة ما بعد الجائحة. ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، اعتُبر أن أسعار الفائدة المحايدة قريبة للغاية من مستوى الصفر، مما أدى إلى تقييد الحيز المتاح من خلال السياسة النقدية (التقليدية). ويتوقف مستواها المستقبلي على التطورات الهيكلية التي تؤثر على مستويات الادخار والاستثمار التي تشهد حالة من عدم الاستقرار حالياً (الإطار ١-٢). ونظراً لحالة عدم اليقين الكبيرة بشأن مسار السياسات فيما بعد ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ينبغي أن تعبر البنوك المركزية بوضوح عن منظورها بشأن الأسعار المحايدة في مرحلة ما بعد الجائحة، واستعدادها، إذا لزم الأمر، لرفع أسعار الفائدة الأساسية عن هذا المؤشر المعياري لفترة أطول حسبما يلزم لخفض التضخم إلى مستوياته المستهدفة — أي إعطاء فكرة واضحة إلى حد ما للأسواق عن الحد الأقصى المحتمل لزيادة أسعار الفائدة.

**الاستعداد لتشديد الأوضاع المالية وتداعيات التقلبات الجغرافية-السياسية:** ينبغي أن تتحرك الجهات التنظيمية مبكراً لتشديد مجموعة مختارة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية تستهدف جيوب مواطني الضعف الكبيرة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وهذا أمر مهم للغاية بسبب تشديد مسار السياسة النقدية وحالة عدم اليقين الكبيرة بشأن الأوضاع الجغرافية-السياسية، مما يزيد من احتمالات إعادة تسعير المخاطر على نحو مفاجئ ويؤدي بالتالي إلى إبراز مواطني الضعف تلك. وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى تعزيز أطر الملاءة في بعض الحالات، بما في ذلك من خلال زيادة الاعتماد على آليات فض النزاعات خارج ساحات المحاكم لتعجيل الإجراءات. وينبغي للمقترضين من الأسواق الصاعدة خفض مخاطر تجديد الديون على المدى القريب من خلال مدّ آجال الدين متى أمكن ذلك واحتواء تراكمات عدم



جني ثمار التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن الضروري أيضا تزويد العاملين بأدوات ومهارات جديدة للسماح لهم بالمشاركة في الاقتصاد الرقمي. وقد أدت الجائحة إلى انقطاع العديد من الأطفال حول العالم عن الدراسة، غير أن البلدان منخفضة الدخل هي الأكثر تضررا حيث توجد صعوبة أكبر في توفير بدائل التعلم عبر الإنترنت. وما لم يتم التحرك لتعويض خسائر التعلم تلك، سيحدث ذلك انتكاسة في مستويات التعليم العالمية ستؤثر على الإنتاجية والدخل والنمو لسنوات عديدة. وعلى المدى القصير، لن يتيح خفض التعريفات الجمركية والحوافز توزيع الموارد الإنتاجية بكفاءة أكبر فحسب، بل قد يساعد أيضا في تخفيف اختناقات الإمداد والضغوط التضخمية. وتكتسب هذه التدابير أهمية أكبر في ظل الانقطاعات المطولة المحتملة في التجارة وإعادة تصميم سلاسل الإمداد في أعقاب الحرب في أوكرانيا.

**مواجهة حالة الطوارئ المناخية:** أبرزت الأحداث الجغرافية-السياسية الأخيرة الحاجة إلى نهج منسق لمواصلة العمل على إحلال الطاقة المتجددة وغيرها من مصادر الطاقة منخفضة الكربون محل الوقود الأحفوري. ووفقا للوكالة الدولية للطاقة، يتعين زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة بثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٠ لتعجيل خفض الكربون في قطاع الطاقة واعتماد مستخدمي الطاقة النهائيين على الكهرباء. وعلى المدى المتوسط، هناك حاجة إلى تغيير سياسة المالية العامة تدريجيا — ولا سيما من خلال تسعير الكربون (أو آليات ماثلة) وإصلاح دعم الوقود الأحفوري لإحداث التحول المنشود في الاستثمار الخاص. وينبغي تنفيذ سياسات داعمة كأداة مكملة للتسعير، كدعم الطاقة المتجددة، والاستثمارات العامة في البنية التحتية التمكينية مثل الشبكات الذكية، ونظم الرسوم والتخفيضات لتعزيز الحوافز دون زيادة تكلفة الطاقة ورفع معدلات التضخم. ويمكن استخدام جانب من الإيرادات في تمويل التدابير الانتقالية (كتقديم تعويضات موجهة للمتضررين) وضمان التأييد. غير أن الإصلاحات في ظل ارتفاع أسعار الطاقة قد تحظى بنصيب أقل من القبول المجتمعي، لكن الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للوقود الأحفوري يؤكد على الحاجة إلى تحول الاقتصادات نحو مصادر أنظف للطاقة وأقل تأثرا بتقلبات الأسعار الدولية. ويتعين تجنب توفير إعانات دعم دائمة على الكربون والوقود (أو تخفيض الضرائب) بسبب الزيادات السعرية قصيرة الأجل.

**التعاون متعدد الأطراف:** نظرا لأن العديد من التحديات على صعيد السياسات هي تحديات دولية ومشاركة، يعد التعاون الدولي والوكالات متعددة الأطراف أداة ضرورية في هذا الصدد. وفيما يلي بعض المهام الرئيسية:

- **تنسيق الاستجابة للأزمة الإنسانية:** يتطلب حجم تدفقات اللاجئين من أوكرانيا استجابة منسقة. ونظرا لزيادة الأعباء على البلدان المجاورة — ولا سيما على المدى القصير — يتعين تقديم المساعدة من المؤسسات

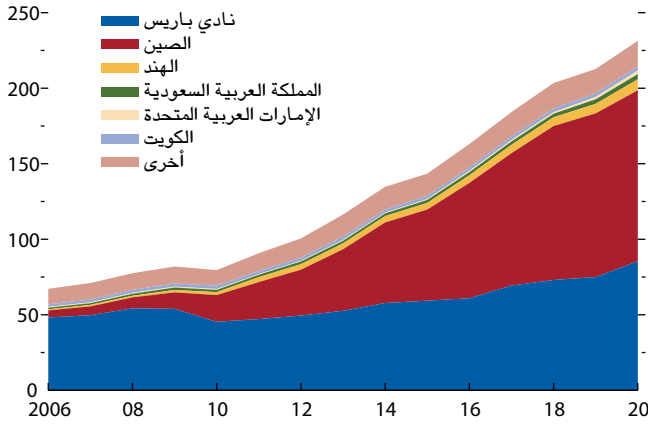
بين مهارات العمالة والشركات من الأولويات، إلى جانب ضرورة تقديم دعم عام محدود ومؤقت للعمالة المسرحة. وستكون القدرة على تمويل هذه المبادرات في حدود الحيز المالي المتاح. ومن شأن تدابير تعبئة الإيرادات والمصروفات أن تساعد في التخفيف من هذه المعوقات — توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الامتثال، وتخفيض إعانات الدعم واسعة النطاق والمصروفات الجارية، وتعزيز الإدارة المالية العامة. لذلك سيتعين على المزيد من البلدان وضع خطط تتسم بالمصداقية للحفاظ على استقرار مواردها المالية على المدى المتوسط (راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي). وسيساهم ذلك أيضا في إتاحة الحيز اللازم لأوجه الإنفاق ذات الأولوية على المدى القريب — ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تواجه زيادة محتملة في تكلفة الاقتراض في ظل تشديد السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة. ويمكن المساعدة في تحقيق الضبط المالي المنشود من خلال وضع أطر مالية تقوم على قواعد مبسطة للتشجيع على بقاء الدين في حدود مستدامة وتتسم في الوقت نفسه بالمرونة الكافية لإدارة الصدمات (بما في ذلك من خلال تضمين هذه الأطر شروط انسحاب واضحة).

وفي حالة فرض قيود على السياسة النقدية على المستوى المحلي — من خلال تطبيق حد أدنى فعلي لأسعار الفائدة أو في الاتحادات النقدية على سبيل المثال — قد يكون من الضروري توسيع نطاق الدعم المقدم من خلال سياسة المالية العامة في حدود الحيز المتاح، وذلك حسب حدة التراجع في حجم الطلب الكلي. غير أن سبل تقديم هذا الدعم ينبغي أن تراعي عدم مفاومة اختلالات العرض والطلب والضغوط السعرية الحالية.

**السياسات الصحية والتأهب:** يواصل فيروس كوفيد-١٩ تطوره وقد يستمر تواجده على المدى الطويل. ويتمثل خط الدفاع الأفضل على الإطلاق في ضمان وصول كل بلد على نحو عادل إلى مجموعة شاملة من أدوات التصدي لكوفيد باستخدام اللقاحات والاختبارات والعلاجات. غير أن هناك تفاوتات مستمرة في مدى توافر العديد من أدوات التصدي للجائحة. فأكثر من ١٠٠ بلد ليست على المسار الصحيح بعد لبلوغ هدف تلقيح ٧٠٪ من مواطنيها في منتصف عام ٢٠٢٢ وفق مقترح الصندوق بشأن الجائحة، فضلا عن أوجه عدم المساواة الماثلة في توفير الاختبارات والعلاجات. وقد شهدت الشهور الأخيرة زيادة هائلة في إمدادات اللقاح، مما يعني أن الطاقة الاستيعابية للبلدان هي الحاجز الرئيسي أمام توفير اللقاحات. ويتطلب التطوير المستمر لمجموعة واسعة من أدوات التصدي في ظل تطور الفيروس مواصلة الاستثمار في البحث الطبي وترصد المرض والنظم الصحية التي تصل إلى كل شبر في كل مجتمع.

**الاستفادة من التغيرات الهيكلية الإيجابية:** يعد التغيير الهيكلية ضروريا للبلدان التي تسعى إلى النمو في أعقاب الجائحة. وسيتيح تحسين الاتصالات الرقمية للشركات

الشكل البياني ١-٢٣: الدين الخارجي العام، حسب البلد الدائن (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصدر: إحصاءات الدين الدولية الصادرة عن البنك الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني الدين العام والدين المضمون من القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين. ويضم نادي باريس أستراليا والنمسا وبيلاروس والبرازيل وكندا وسويسرا وألمانيا والاندرك وإسبانيا وفنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وهولندا والنرويج وروسيا والسويد والولايات المتحدة.

ومعظمها من الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ١-٢٤). بل إن الفجوة أكبر على صعيد عمل السياسات، حيث يتعين صياغة عدة سياسات للوصول بالسعر العالمي للكربون إلى ٧٥ دولارا أمريكيا على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠ لاحتواء الاحترار في حدود درجتين مؤبوتين — وزيادة هذا السعر لاحتواء الاحترار في حدود ١,٥ درجة مئوية. ومن الممكن توسيع نطاق الطموح والجهود لتقليل هذه الفجوات على نحو عادل من خلال تحقيق أقصى خفض ممكن في حجم الانبعاثات في الاقتصادات المتقدمة وزيادة الالتزامات من جانب اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وستكون هناك حاجة على الأرجح إلى النظم القائمة على التنسيق الدولي، مثل وضع حد أدنى لسعر الكربون بين كبار مصدري الانبعاثات، ومبادرات التمويل المناخي متعددة الأطراف، للتصدي للتنافسية وأوجه عدم اليقين بشأن السياسات التي تعوق التحركات أحادية الجانب.<sup>٢</sup>

توفير السلع العالمية في مجال الصحة العامة: في الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى إلغاء تدابير الاستجابة الطارئة للجائحة تدريجيا، ينبغي معاودة التركيز على أولويات الصحة العالمية الأخرى التي تراجع الاهتمام بها خلال العامين الماضيين. فالعالم ينبغي ألا يجد نفسه أمام

<sup>٢</sup> راجع دراسة Parry, Black, and Roaf (2021) للاطلاع على مقترح الحد الأدنى الدولي لسعر الكربون. وراجع أيضا دراسة Chateau, Jau-motte, and Schwerhoff (تصدر قريبا) التي تشير إلى أن هذا المقترح يساعد في زيادة الخفض في الانبعاثات العالمية وتقاسم الأعباء بشكل أفضل بين البلدان (على أساس سعر موحد للكربون) مع التصدي لانعكاسات التنافسية.

الأوروبية ومتعددة الأطراف على السواء. ويتضمن ذلك المساعدات الطارئة وتوفير التمويل اللازم لدعم الموازنات لتيسير دمج المهاجرين حال عدم قدرتهم على العودة إلى بلدهم. وبمجرد انتهاء الحرب، ستكون هناك حاجة إلى تنسيق الجهود الدولية لدعم أعمال إعادة الإعمار في أوكرانيا.

الحفاظ على سيولة النظام المالي العالمي: يعد التعاون الدولي مطلباً أساسياً لإدارة دورة التشديد النقدي القادمة. وسيتيح الحصول على السيولة الطارئة دعماً كبيراً في مواجهة التداعيات المالية الدولية. وأثناء الجائحة، كانت أدوات التمويل السريع والتسهيلات الائتمانية بمثابة شريان حياة للعديد من الاقتصادات، كما ساهم تخصيص حقوق السحب الخاصة الجديد في دعم الاحتياطات. ومع انحسار الجائحة، ستستمر تسهيلات الصندوق في التصدي للاختلالات، والمساعدة في بناء مسارات تصحيح موثوقة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتهيئة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو مستمر وشامل للجميع على المدى المتوسط. وينبغي أن تتأهب البنوك المركزية لتفعيل خطوط المبادلة الطارئة حسبما يلزم للحد من خطر اكتناز السيولة بالعملة الأجنبية وسحب الودائع في الخارج.

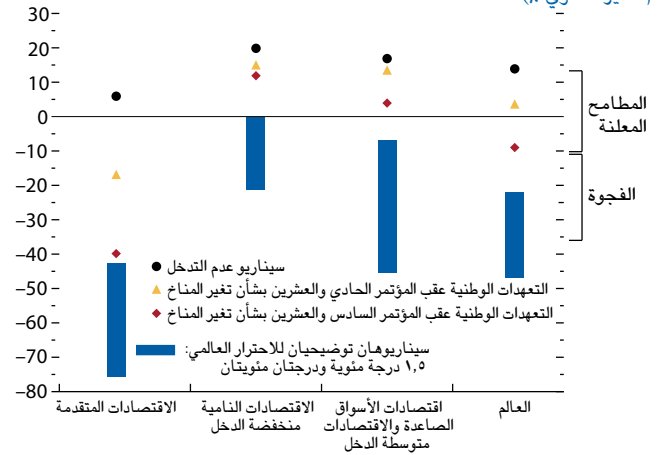
ضمان وجود آلية منظمة لتسوية الديون: تتطلب بعض الحالات أكثر من مجرد الحصول على دعم السيولة لتجنب الوقوع في دائرة المديونية الحرجة. والتسوية السريعة والمنظمة للديون في هذه الحالات هي الحل الأمثل للتخفيف من العواقب الاقتصادية. غير أن وجود مطالبات معقدة من جانب مقرضين عديدين قد يعوق هذه العملية (الشكل البياني ١-٢٣). ولمعالجة هذه المشكلة، أقرت مجموعة العشرين «الإطار المشترك لمعالجة الديون» لإرساء منهج موحد لتسوية الديون الدولية. غير أنه يتعين تعزيز تطبيق هذا الإطار، حيث يوجد تأخير كبير في التعامل مع البلدان الثلاثة التي طالبت بتخفيف أعباء ديونها وفق شروط هذا الإطار. وقد أصبحت الحاجة إلى آلية منظمة لتسوية الديون أكثر إلحاحاً في ظل انتهاء العمل بمبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين في عام ٢٠٢١ — والتي سمحت للبلدان منخفضة الدخل بتعليق مدفوعات خدمة الدين مؤقتاً دون غرامة.

سياسات المناخ: أعلن ١٤٠ بلداً تقريباً أهدافاً لتخفيض صافي الانبعاثات إلى الصفر على المدى الطويل، إلا أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين مطامح تخفيف الانبعاثات على مستوى العالم والتحرك لمواجهة تغير المناخ على صعيد السياسات. ويتعين تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بمقدار الربع إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠ لتحقيق هدف احتواء الاحترار في حدود ١,٥ درجة مئوية إلى درجتين مؤبوتين. وخلال المؤتمر السادس والعشرين بشأن تغير المناخ، التزم ١٤٠ بلداً تقريباً بتخفيض صافي الانبعاثات إلى الصفر قرب منتصف القرن. غير أن ثلث هذه البلدان فقط أعلن عن زيادة هائلة في أهدافه على المدى القريب،

اختيار صعب بين إنقاذ الأرواح من كوفيد-١٩ ومن الأمراض الأخرى، مثل الملاريا والسل. وفي هذا السياق، لا يزال الحصول مقدما على تسهيلات تمويلية من المانحين الدوليين أولوية ملحة. ومن المهم كخطوة أولى سد الفجوة التمويلية بقيمة ٢٣,٤ مليار دولار أمريكي لدعم مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩. ومن الضروري أيضا توثيق التنسيق بين وزراء المالية والصحة لتعزيز الصلابة — سواء في مواجهة احتمال ظهور سلالات جديدة متحورة من فيروس كورونا-سارس-٢، أو الجوائح القادمة التي يمكن أن تفرض مخاطر نظامية.

• **التعاون في مجالي الضرائب والتجارة عبر الحدود:** ينبغي أن يواصل صناع السياسات التعاون في شؤون الضريبة عبر الحدود لدعم الإيرادات والعدالة (الفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي) وتجنب ضوابط التصدير والحواجز التجارية عبر الحدود التي من شأنها مفاقمة انقطاعات الإمداد. وفي ظل زيادة صعوبة البيئة متعددة الأطراف في الوقت الحالي، ينبغي أن تتجنب البلدان أيضا زيادة النزاعات التجارية الراهنة التي تفرض بدورها المزيد من المخاطر على آفاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني ١-٢٤: التغيير في حجم الانبعاثات في ٢٠٢٣ مقابل ٢٠٢١ حسب سيناريوهات المساهمات المحددة وطنيا وسيناريو الاحتراز العالمي (التغيير السنوي %)



المصدر: دراسة (Black and others (2021). ملحوظة: المؤتمر السادس والعشرون بشأن تغير المناخ عُقد عام ٢٠٢١، والمؤتمر الحادي والعشرون بشأن تغير المناخ عام ٢٠١٥.

## إطار السيناريو

يستخدم نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي لدراسة الانعكاسات الاقتصادية الكلية العالمية لسيناريو يفترض تصاعد العقوبات المفروضة على روسيا مجدداً نتيجة الحرب في أوكرانيا. ووفقاً لهذا السيناريو، تتسع دائرة العقوبات في منتصف عام ٢٠٢٢ لتشمل فرض حظر إضافي على النفط والغاز وانقطاع العلاقات بين روسيا وجزء كبير من النظام المالي والتجاري العالمي.

وحسب هذا السيناريو، تنتشر التداعيات إلى باقي العالم من خلال ارتفاع أسعار السلع الأولية، وانقطاعات سلاسل الإمداد، وتشديد الأوضاع المالية. وتنشأ عن ذلك صدمة في الإمدادات، في وقت يشهد بالفعل ارتفاعاً في أسعار السلع الأولية والضغوط التضخمية، تؤدي إلى زيادة التوقعات التضخمية وتستوجب تشديد السياسة النقدية بدرجة أكبر، مما يساهم في تفاقم الآثار السلبية على النشاط العالمي. وبخلاف البلدان المصدرة للنفط وعدد من البلدان المصدرة للسلع الأولية، ستواجه معظم البلدان آثاراً سلبية بسبب التداعيات الاقتصادية، غير أن بلدان الاتحاد الأوروبي ستكون الأكثر تضرراً مقارنة بغيرها من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة نظراً لأنها أكثر انكشافاً للحرب.

ونورد فيما يلي افتراضات السيناريو في ثلاثة أقسام منفصلة لسهولة العرض.

### السلع الأولية وسلاسل الإمداد والتضخم

**التجارة والإنتاجية في روسيا:** حسب تنبؤات السيناريو الأساسي الحالي لروسيا، تؤدي العقوبات الزاهنة إلى انكماش شديد في الصادرات بخلاف الطاقة، وتراجع معتدل في صادرات الطاقة. وحسب السيناريو المعاكس، يزداد تراجع صادرات الطاقة، حيث تنخفض صادرات النفط والغاز بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٢٢ و ٢٠٪ عام ٢٠٢٣ عن مستوياتها في السيناريو الأساسي الحالي، ويظل الحجم ثابتاً عند مستوياته المتدنية لعام ٢٠٢٣ طوال فترة التنبؤات. كذلك تؤثر العقوبات الإضافية على الصادرات الروسية غير النفطية التي تتراجع بنسبة ٧٪ عام ٢٠٢٢ و ١٥٪ عام ٢٠٢٣ عن مستوياتها في السيناريو الأساسي الحالي، وتظل ثابتة عند مستوياتها عام ٢٠٢٣ حتى نهاية عام ٢٠٢٧. وتتفاقم خسائر روسيا نتيجة حرمانها من التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تراجع مزمن في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

**أسعار السلع الأولية:** تتراجع الإمدادات العالمية لعدد من السلع الأولية في هذا السيناريو. ونتيجة لذلك، ترتفع أسعار النفط بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٢٢ و ١٥٪ عام ٢٠٢٣، بينما تزداد أسعار الفلزات بنسبة ٥٪ عام ٢٠٢٢ و ٧,٥٪ عام ٢٠٢٣ (عن مستوياتها في السيناريو الأساسي). وترتفع أسعار السلع الغذائية الأولية بدورها أيضاً، وذلك لعدة أسباب منها تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على تكلفة الأسمدة، حيث يزداد مؤشر واسع النطاق لأسعار الغذاء بنسبة ٤٪ عام ٢٠٢٢

و ٦٪ عام ٢٠٢٣. ويُفترض ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بنسبة ٢٠٪ تقريباً عنها في السيناريو الأساسي عام ٢٠٢٢، وتشهد بلدان آسيا زيادة مماثلة بسبب التكامل بين السوقين. وتشير الافتراضات إلى انحسار ارتفاع أسعار السلع الأولية تدريجياً عقب ٢٠٢٣ نتيجة استجابة العرض وتراجع الطلب.

**انقطاعات الإمداد والثقة:** يؤدي نقص عدد من السلع الأولية إلى انقطاعات إضافية في سلاسل الإمداد، ولا سيما في أوروبا، وتفاقم التأثير على التضخم والنشاط. ويساهم مزيج انقطاعات الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، وفي آسيا أيضاً ولكن بدرجة أقل، في تقويض الثقة، مما يؤدي بدوره إلى تباطؤ أكبر في مستويات النشاط في تلك المناطق.

### توقعات التضخم

وفقاً للسيناريو، تنشأ عن صدمة الإمداد زيادة في التوقعات التضخمية على المدى القصير خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وتوضح هذه الزيادة بدرجة أكبر في البلدان التي شهدت معدلات تضخم أكبر قبل الصدمة، مثل الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات الصاعدة، أو في البلدان التي يُتوقع أن تشهد صدمة أشد وطأة في الإمدادات، مثل أوروبا والبلدان النامية. وللتوضيح، ترتفع توقعات التضخم لعام واحد لاحق في الولايات المتحدة بحوالي ٧٠ نقطة أساس عام ٢٠٢٣. وبعد عام ٢٠٢٣، تتراجع التوقعات قصيرة الأجل إلى مستوياتها المستهدفة بسبب انحسار صدمة السلع الأولية، واستجابة السياسات النقدية الداخلية، وتأثير تراجع الطلب. ويؤدي ارتفاع توقعات التضخم الأطول أجلاً إلى تفاقم التداعيات الكلية السلبية، ولكنه خارج موضوع هذا الإطار.

### الأوضاع المالية

ينتج عن اتساع دائرة العقوبات المزيد من التشديد في الأوضاع المالية المحلية في روسيا مقارنة بما عليه الحال حتى الآن. ويُفترض أيضاً أن العقوبات تؤدي إلى تراجع صافي مركز الأصول الأجنبية الموجب لروسيا إلى النصف، وبالتالي انخفاض الطلب المحلي مجدداً. وفي باقي العالم، تؤدي موجة تجنب المخاطر أيضاً إلى المزيد من التشديد في الأوضاع المالية. وتشهد الأسواق الصاعدة ارتفاعاً في فروق العائد على سندات الشركات والسندات السيادية على حد سواء، بينما تزداد فروق العائد على سندات الشركات في الاقتصادات المتقدمة. وحسب الافتراضات، تواجه البلدان الأوروبية تشديداً أكبر في الأوضاع مقارنة بغيرها.

وأخيراً، وفيما يتعلق باستجابة سياسة المالية العامة، يفترض السيناريو استخدام أدوات الضبط التلقائي دون تضمين أي استجابات استثنائية إضافية. وإن كانت هذه الاستجابات تؤدي إلى تراجع التداعيات الاقتصادية للسيناريو المعاكس حال استخدامها.

## إطار السيناريو (تتمة)

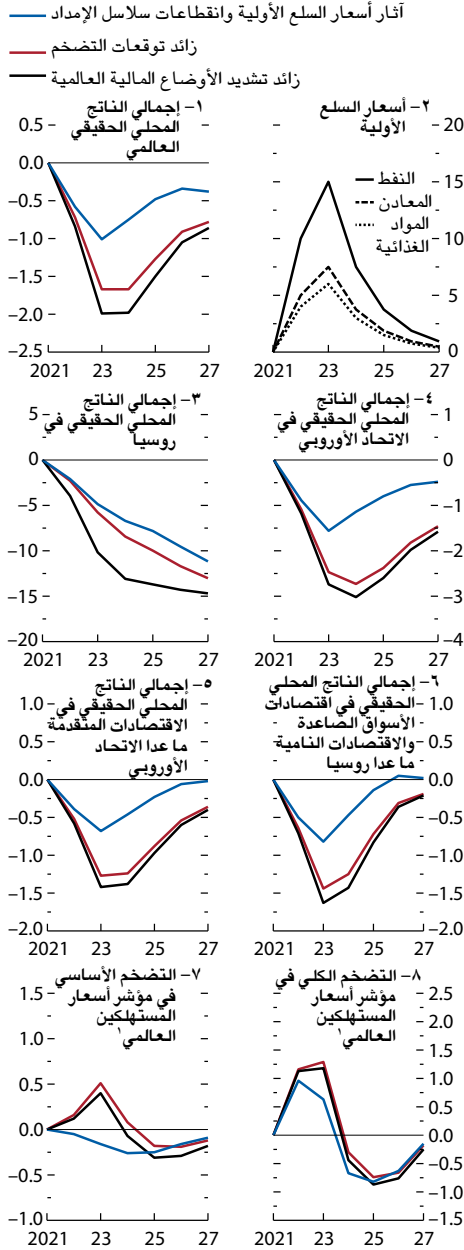
### الآثار الكلية العالمية

يعرض الشكل البياني ١ في السيناريو تأثير كل مجموعة من الافتراضات على أساس تراكمي وبمقدار الانحراف عن السيناريو الأساسي. وبالنسبة لروسيا، يؤدي اتساع دائرة العقوبات إلى انكماش كبير ومستمر في مستويات النشاط، بسبب التأثير السلبي على الصادرات وتراجع الإنتاجية وتشديد الأوضاع المالية. وحسب التأثير التراكمي، يتراجع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ١.٥٪ تقريباً عن مستواه في السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٢٧، إضافة إلى الانخفاض الكبير في إجمالي الناتج المحلي الذي يتضمنه السيناريو الأساسي بالفعل مقارنة بتوقعات ما قبل الصراع. ويواجه الاتحاد الأوروبي تداعيات ضخمة، حيث يتراجع إجمالي الناتج المحلي بما يقرب من ٣٪ عن مستواه في السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس تأثير ارتفاع أسعار السلع الأولية، فضلاً عن زيادة التوقعات التضخمية. وفي الاقتصادات المتقدمة ما عدا الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الصاعدة ما عدا روسيا، يبلغ التأثير على مستويات النشاط حوالي -١.٥٪ بحلول عام ٢٠٢٣، مع وجود تفاوت أكبر بين اقتصادات الأسواق الصاعدة نظراً لانتعاش الاقتصادات الصاعدة المصدرة للنفط على أساس صافٍ (غير موضحة بصورة منفصلة في الشكل البياني). ويتراجع إجمالي الناتج المحلي العالمي بحوالي ٢٪ بحلول عام ٢٠٢٣، وهو تراجع مزمن إلى حد ما، حيث يظل النشاط العالمي أقل بمقدار ١٪ تقريباً عن مستواه في السيناريو الأساسي حتى عام ٢٠٢٧، ويعزى أكثر من نصف هذا الانخفاض إلى التداعيات على النشاط في روسيا.

وينشأ عن السيناريو أيضاً ارتفاع في معدلات التضخم في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣. إذ يرتفع التضخم العالمي الكلي بما يزيد على نقطة مئوية واحدة في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، والتضخم الأساسي بنصف نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣ إضافة إلى الارتفاع المتضمن بالفعل في السيناريو الأساسي كما أشرنا آنفاً. ويتضح أثر الانكماش الناجم عن تراجع النشاط العالمي فيما بعد، ليتراجع التضخم في نهاية المطاف دون مستواه في السيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٢٤.

### الشكل البياني ١ في السيناريو: سيناريو التطورات المعاكسة

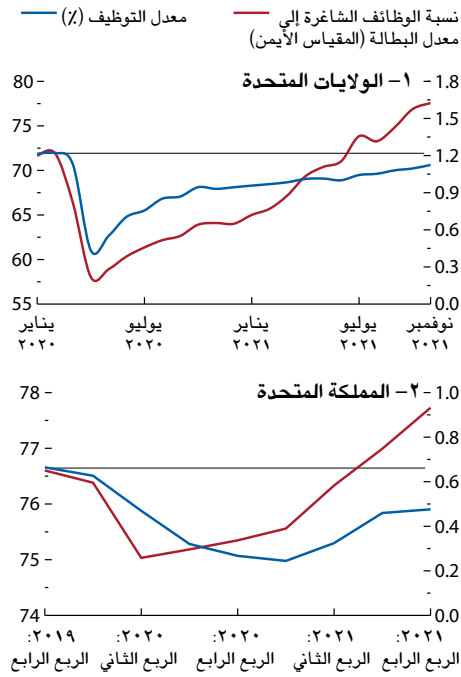
(الانحراف ٪ عن السيناريو الأساسي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)



المصادر: نتائج المحاكاة باستخدام نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
١ الانحراف عن السيناريو الأساسي بالنقاط المئوية.

## الإطار ١-١: معضلة تشديد أسواق العمل — أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

الشكل البياني ١-١-١: معدل التوظيف وضيق سوق العمل (النسبة %)



المصادر: المسح السكاني الحالي ومسح الوظائف الشاغرة ومعدل دوران العمالة في الولايات المتحدة، ومسح القوة العاملة والمكتب الوطني للإحصاء في المملكة المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. وبالمثل، في الولايات المتحدة اضطرت بعض الأمهات ممن لديهن أطفال صغار إلى البقاء بالمنزل بسبب الإغلاق المطول للمدارس ونقص خدمات رعاية الأطفال المتاحة. غير أن ذلك لا ينطبق على المملكة المتحدة، ربما بسبب استمرار عمل رياض الأطفال أثناء الجائحة.<sup>٢</sup>

تغير تفضيلات العمالة: سجلت معدلات الانسحاب الطوعي من الوظائف ارتفاعات غير مسبوقه في البلدين. وبخلاف الرغبة في استغلال فرص جديدة لصعود السلم الوظيفي في ظل ضيق أسواق العمل، توجد شواهد غير مؤكدة على وجود تحول جزئي في تفضيلات العمالة نحو الوظائف الأعلى أجرا والتي تتيح أيضا قدرا أكبر من الأمان والمرونة. وتحديدًا،

<sup>٢</sup> بخلاف العمالة الأكبر سنا والنساء ممن لديهن أطفال صغار، تشير دراسة Duval and others (2022) إلى تأخر تعافي مستويات التوظيف بين العاملين الأقل مهارة خصوصا ودور تراجع الهجرة في نقص العمالة في المهن ذات المهارات المنخفضة.

بعد مرور عامين على بداية الجائحة، يواجه عدد من الاقتصادات المتقدمة معضلة نتيجة الارتفاع الحاد في الوظائف الشاغرة بالرغم من عدم تعافي مستويات التوظيف بشكل كامل.<sup>١</sup> ومن الأمثلة على ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة: فقد سجلت معظم نسب الوظائف الشاغرة إلى البطالة ارتفاعا هائلا عن مستويات ما قبل كوفيد-١٩، على عكس معدلات التوظيف (الشكل البياني ١-١-١). ويلقي هذا الإطار الضوء على عدد من العوامل التي أدت إلى هذه المعضلة في أسواق العمل، بما في ذلك (١) عدم توافق المهارات مع متطلبات السوق — أي الفجوة بين أنواع الوظائف الشاغرة ومهارات الباحثين عن الوظائف، و(٢) الشواغل الصحية، والتي قد تكون من الدوافع المهمة وراء انسحاب العاملين الأكبر سنا من القوة العاملة، و(٣) تغير الأفضليات الوظيفية بين العاملين، وهو ما قد يفسر جزئيا الارتفاع غير المسبوق في معدلات الخروج من سوق العمل — وهي ظاهرة أحيانا ما يُطلق عليها «موجة الاستقالات الكبرى»، و(٤) تعليق العمل بالمدارس ومراكز رعاية الأطفال، مما اضطرت الأمهات ممن لديهن أطفال صغار إلى الخروج من صفوف القوة العاملة — «الركود المدفوع بخروج المرأة من سوق العمل».

عدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل: تفاوت تأثير الجائحة وتدابير الإغلاق بصورة ملحوظة عبر الصناعات والوظائف. وقد وقع التأثير الأكبر لهذه التدابير على القطاعات التي تتطلب احتكاكا مباشرا بين الأفراد، مثل خدمات الإقامة والغذاء والفنون والترفيه، بينما كان الوضع أفضل كثيرا على مستوى الوظائف «القابلة للأداء من بعد». وأدى ذلك إلى حدوث فجوة، وإن كانت قد تراجعت تدريجيا مع تعافي القطاعات الأكثر تضررا من الصدمة التي خلفتها الجائحة والبدء مجددا في توظيف العمالة خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ (راجع أيضا دراسة Pizzinelli and Shibata 2022). واعتبارا من الربع الثالث من عام ٢٠٢١، يُعزى حوالي خمس التراجع في معدلات التوظيف عن مستويات ما قبل كوفيد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى عدم توافق المهارات مع متطلبات سوق العمل.

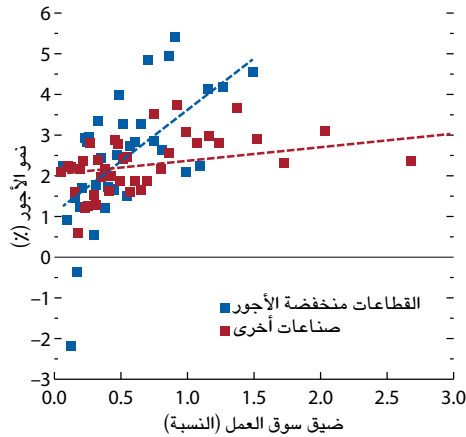
تراجع نسب المشاركة في القوة العاملة بين مجموعات ديمغرافية معينة بسبب الجائحة: ازدادت نسبة العاطلين بين العمالة الأكبر سنا بدرجة ملحوظة عن اتجاهات ما قبل كوفيد-١٩ بعد عام ٢٠٢٠، دون أن تتراجع لاحقا (الشكل البياني ١-١-٢). وقد ساهمت الشواغل الصحية، وكذلك زيادة قيمة أصول برامج المعاشات التقاعدية، ولكن بدرجة أقل خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، في انسحاب العمالة من سوق العمل، وهو ما يُعزى إليه ثلث فجوة البطالة خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢١ في المملكة المتحدة والولايات المتحدة

أعد الإطار كل من ميرتو أويكونومو وكارلو بيتسينيلي وإيبي شيباتا.

<sup>١</sup> راجع دراسة Duval and others (2022) للاطلاع على تحليل أوسع نطاقا لتشديد أوضاع سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة.

الإطار ١-١: (تتمة)

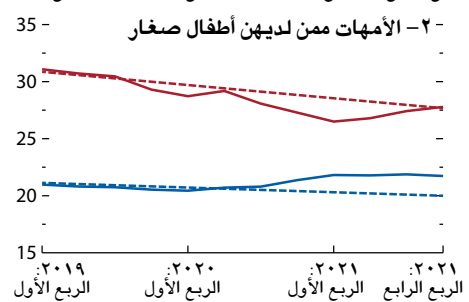
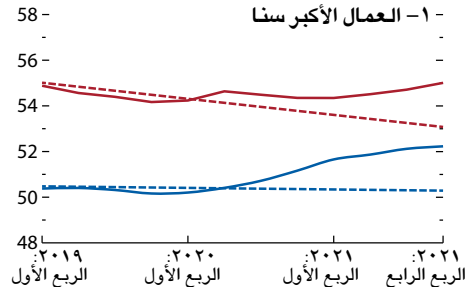
الشكل البياني ٣-١-١: نمو الأجور وضيق سوق العمل عبر القطاعات في الولايات المتحدة (النسبة، %)



المصادر: المسح السكاني الحالي، ومسح الوظائف الشاغرة ومعدل دوران العمالة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُقصد بنمو الأجور التضخم ربع السنوي في الأجر الاسمي للساعة على أساس سنوي مقارن. ويستخدم الشكل البياني مقياساً متأخراً ربع عام للضيق (نسبة الوظائف الشاغرة إلى معدل البطالة) خلال الفترة من الربع الأول من ٢٠٠٣ إلى الربع الأول من ٢٠٢٠. وتمثل كل نقطة وسط المتغيرات على المحور السيني والمحور الصادي لكل من المربعات الأربعين متساوية الحجم على المحور السيني. وتتضمن الصناعات منخفضة الأجور خدمات الإقامة والغذاء، وتجارة التجزئة، والفنون والترفيه.

الشكل البياني ٢-١-١: معدلات التعتل (%)

الولايات المتحدة المملكة المتحدة  
الاتجاه في الولايات المتحدة الاتجاه في المملكة المتحدة



المصادر: المسح السكاني الحالي ومسح الوظائف الشاغرة ومعدل دوران العمالة في الولايات المتحدة، ومسح القوة العاملة والمكتب الوطني للإحصاء في المملكة المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: العمال الأكبر سناً في المرحلة العمرية ٥٥-٧٤، والأطفال الصغار من عمر ٥ سنوات أو أقل. وتقدر الاتجاهات الخطية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

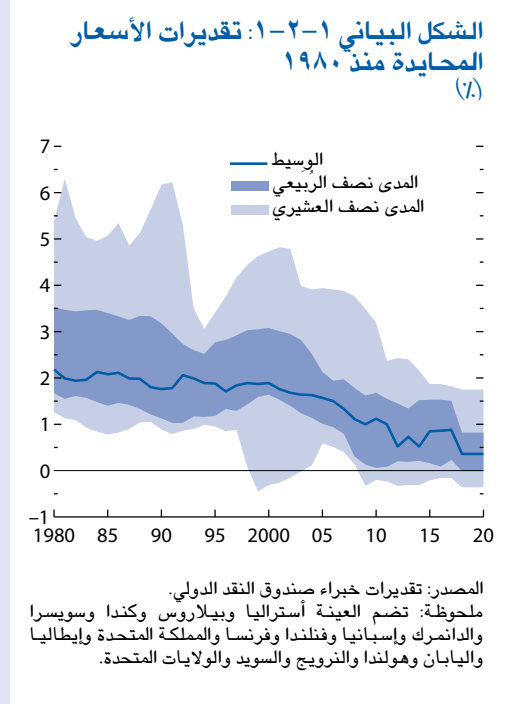
تضخم الأجور الاسمية الكلية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بحوالي ١,٥ نقطة مئوية. وفي القطاعات منخفضة الأجور، كان التأثير أكبر كثيراً، وهو ما يعكس زيادة ضيق أسواق العمل عن المتوسط وكذلك زيادة قوة الرابط التاريخي بين ضيق أسواق العمل ونمو الأجور في هذه الصناعات (الشكل البياني ٣-١-١). غير أن الانعكاسات الكلية لزيادة ضيق أسواق العمل على تضخم الأجور ظلت محدودة حتى الآن، وهو ما يرجع جزئياً إلى أن العمالة منخفضة الأجر تمثل نسبة قليلة نسبياً من تكلفة العمل الكلية في الشركات. وإذا ما ظل ضيق أسواق العمل متركزاً في هذه الوظائف، فإن انتقال تأثير نمو الأجور في المهن منخفضة الأجر إلى تضخم الأسعار على مستوى الاقتصاد ككل سيظل محدوداً بالتالي. ولكن نظراً لأن تضخم الأسعار يتجاوز زيادات الأجور بشكل كبير أو (أكثر من) كامل، واستمرار حالة الضيق المزمنا في أسواق العمل، يتوقع أن يظل نمو الأجور الاسمية الكلية قوياً على الأرجح. ويمكن أن يكون لمطالبات العمالة بزيادة أجورها تعويضاً للزيادة السريعة في الأسعار، إضافة إلى زيادة التوقعات التضخمية، دور أكبر في تقاوم الضغوط التضخمية، يتجاوز دور أسواق العمل الضيقة.

نجد أن عدداً من الصناعات التي سجلت الارتفاع الأكبر في معدلات الانسحاب من الوظائف تتضمن نسبة أكبر من الوظائف التي تعتمد على الاحتكاك المباشر، وتتطلب جهداً بدنياً شاقاً، وغير ذلك من الوظائف الأقل مرونة وأجراً، مثل خدمات الإقامة والغذاء وتجارة التجزئة.

وقد أدت زيادة ضيق سوق العمل إلى التعجيل بنمو الأجور الاسمية، ولا سيما في الوظائف منخفضة الأجر<sup>٣</sup>. ومنذ بداية الجائحة، تشير التقديرات إلى أن زيادة ضيق أسواق العمل، بخلاف العوامل الأخرى، أدت بصورة مباشرة إلى ارتفاع

<sup>٣</sup> تتسارع وتيرة نمو الأجور الاسمية بالفعل في المملكة المتحدة والولايات المتحدة مقارنة بما قبل الجائحة، وإن كان تضخم الأسعار ساهم في تأكل جزء كبير من هذه المكاسب أو محوها بالكامل. (راجع دراسة Duval and others (2022) للاطلاع على المزيد من المناقشات حول هذا الموضوع).

## الإطار ١-٢: محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة



التحسن المستمر في العمر المتوقع (دراسة Blanchard 2022) والتحول الديمغرافي العالمي الراهن (دراسة Auclert and others 2021) ستنشأ عنهما ضغوط مزمعة خافضة لأسعار الفائدة. غير أن دراسة Goodhart and Pradhan (2020) تؤكد إمكانية انعكاس مسار التحول الديمغرافي، مما سيؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة المحايدة. وما لم تنحصر الزيادة الحالية في مستويات عدم المساواة، يُتوقع استمرار الضغوط الخافضة لأسعار الفائدة المحايدة (دراسة Mian, Straub, and Sufi 2021a). وإذا ما عاودت الصين نموها المدفوع بالاستهلاك، قد يؤدي ذلك إلى الحد من تخمة المدخرات، مما سيكون له انعكاسات عالمية. وقد ينشأ نفس التأثير عن تباطؤ تراكم الاحتياطيات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. علاوة على ذلك، ففي حالة تلاشي حالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة، يمكن أن تتحول تفضيلات السيولة وربما تتراجع المدخرات الوقائية نتيجة لذلك، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحايدة. وتشير دراسة Rachel and Summers (2019) إلى أن التأمين الاجتماعي الأكثر سخاء وارتفاع مستويات الدين عبر بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كانا من أهم القوى العكسية في الماضي التي حالت دون استمرار تراجع أسعار الفائدة المحايدة. وفي هذا الصدد، تشير دراسة Blanchard (2022) إلى أن زيادات الطلب المؤقتة — على غرار حزمة التدابير التنشيطية في الولايات المتحدة — لا تؤدي على الأرجح إلى ارتفاع دائم في أسعار الفائدة المحايدة.

يتوقف انتهاء دورة التشديد النقدي التي بدأت في اقتصادات عديدة خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٢٢ بدرجة كبيرة على تطور أسعار الفائدة المحايدة — أي سعر الفائدة الحقيقي المؤدي إلى سد فجوة الناتج واستقرار التضخم. وإذا ما استمر تراجع أسعار الفائدة المحايدة على غرار ما حدث خلال العقود الأربعة الماضية، سيمكن الحفاظ على استقرار التضخم بقدر أقل نسبياً من التشديد. ونظراً لهذا الارتباط الوثيق بالسياسات، يتعين إعادة النظر في ديناميكيات ومحددات أسعار الفائدة المحايدة على المدى الطويل لتوقع مسارها المستقبلي.

وكان تراجع أسعار الفائدة المحايدة ظاهرة مشتركة في العديد من الاقتصادات المتقدمة منذ الثمانينات. وبالرغم من بعض التفاوتات عبر البلدان، أصبح مسار التراجع متسقاً على مدار السنوات، وبلغ مستويات متدنية للغاية (الشكل البياني ١-٢-١). وتشير الدراسات إلى بعض العوامل التي يمكنها تفسير هذا التراجع. فقد أدى تدني معدلات الخصوبة وزيادة العمر المتوقع إلى ارتفاع نسبة كبار السن بين السكان، مما ساهم في زيادة عرض المدخرات وتراجع أسعار الفائدة (راجع دراسة Platzer and Peruffo 2022). وفي الوقت نفسه، تباطأ الإنفاق الاستثماري وتراجع بالتالي الطلب على المدخرات بسبب تباطؤ نمو الإنتاجية (راجع دراسة Eggertsson, Mehrotra, and Robbins 2019) وانخفاض أسعار السلع الرأسمالية (راجع دراسة Sajedi and Thwaites 2016، والفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). كذلك ساهمت زيادة عدم المساواة في الدخل في العديد من الاقتصادات المتقدمة في تراجع أسعار الفائدة بسبب زيادة معدل الادخار في الشريحة العليا من توزيع الدخل (راجع دراسة Straub 2019، ودراسة Mian, Straub, and Sufi 2021a). وأخيراً، أدت التدفقات الرأسمالية إلى اختلال التوازن بين المدخرات والاستثمار في فرادى البلدان. وتشير بعض الدراسات إلى أن زيادة الطلب على الأصول الآمنة، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة (دراسة Bernanke 2005، ودراسة Caballero and Farhi 2014)، وارتفاع علاوات المخاطر (دراسة Kopecky and Taylor 2020) نشأت عنهما ضغوط خافضة لأسعار الفائدة. وتؤيد الشواهد الوصفية هذه التفسيرات عموماً (الشكل البياني ١-٢-١).

ومن الصعب التنبؤ بأسعار الفائدة المحايدة، وهو ما يرجع جزئياً إلى أن هذه الأسعار ليست ملحوظة، فضلاً عن عدم اليقين بشأن التقديرات في الماضي. علاوة على ذلك، يصعب التمييز بين أدوار فرادى المحددات، كما أن تطورها المستقبلي لا يزال موضوع نقاش<sup>١</sup>. فالبعض يشير إلى أن

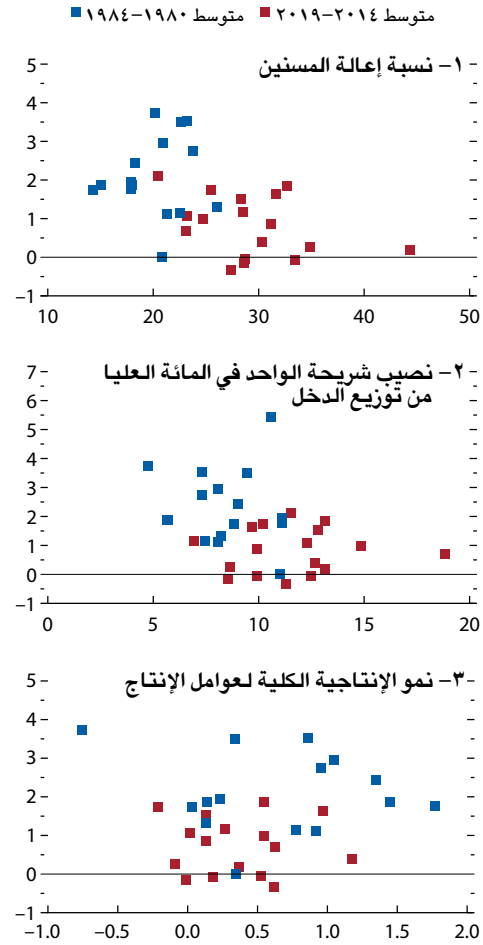
أعد هذا الإطار فرانثيسكو غريغولي وجوزيف بلاتزر وروبن تيتس.  
١ غالباً ما تعكس محددات أسعار الفائدة المحايدة اتجاهات زمنية متماثلة، مما يصعب معه قياس مساهمة كل منها على حدة.



الإطار ١-٢: (تتمة)

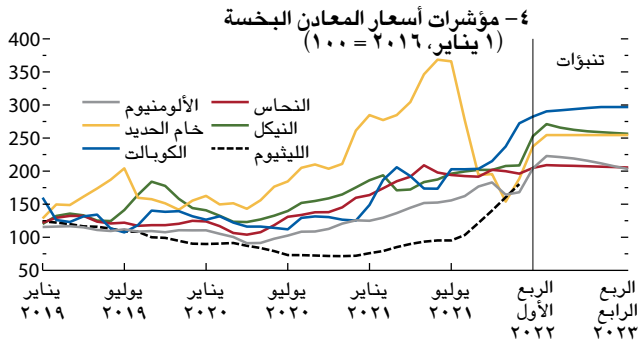
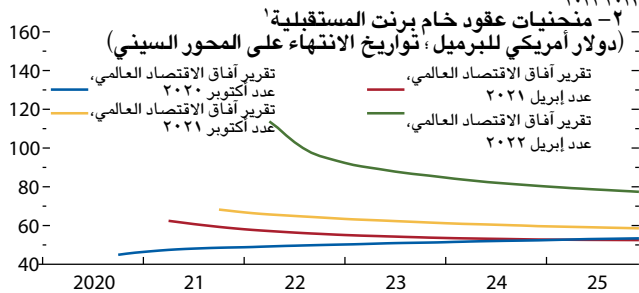
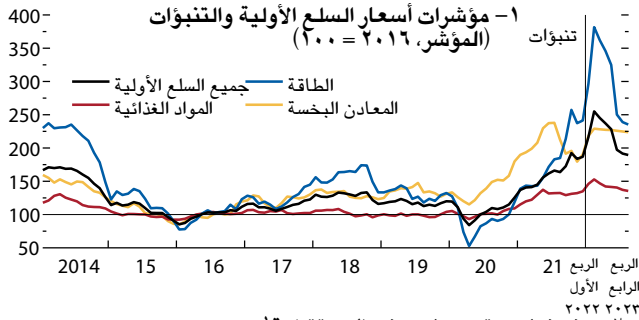
وبالنظر إلى المدى الطويل، هناك المزيد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها. فباستخدام بيانات متنوعة يعود أقدمها إلى عام ١٨٧٠، تشير دراسة Borio and others (2017) إلى أن التغييرات في النظم النقدية تؤثر على أسعار الفائدة المحايدة. وتوصلت دراسة Grigoli, Platzer, and Tietz (تصدر قريبا) إلى وجود شواهد على أن التحولات الهيكلية في أطر السياسات، والوساطة المالية، يمكن أن يكون لهما تأثير مهم على أسعار الفائدة المحايدة. وتوضح المراجعات الاستراتيجية التي أجراها البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفيدرالي مؤخرا أهمية هذه الاستنتاجات من خلال إبراز التطورات المستمرة في أطر السياسات. وفي سياق متصل، يمكن أن يؤثر الحجم النهائي للميزانيات العمومية للبنوك المركزية أيضا على آفاق أسعار الفائدة المحايدة. وختاما، يتطلب التنبؤ بأسعار الفائدة المحايدة توخي المزيد من الحرص نظرا للتحولات الهيكلية الجارية، بما في ذلك الطفرة الحالية في صيرفة الظل والتكنولوجيا المالية والتحول المناخي.

الشكل البياني ١-٢-٢: العوامل المؤثرة على الأسعار المحايدة (%)



## تقرير خاص: التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري

### الشكل البياني ١ - ت خ- ١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ونظام أسعار السلع الأولية، صندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Refinitiv Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. أسعار العقود المستقبلية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تستند إلى افتراضات السيناريو الأساسي لكل عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وهي مستمدة من أسعار العقود المستقبلية. الأسعار في عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تستند إلى أسعار الإغلاق في ٣ مارس ٢٠٢٢. مشتقة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ٣ مارس ٢٠٢٢.

ارتفعت أسعار السلع الأولية بنسبة ٢٤٪ خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢١ إلى فبراير ٢٠٢٢. وكانت سلع الطاقة، ولا سيما الغاز الطبيعي، هي الدافع وراء هذا الارتفاع، وذلك بسبب تزايد التوترات الجغرافية-السياسية في البداية والغزو الروسي لأوكرانيا لاحقاً، بينما نشأت عن سلالة أوميكرون المتحورة تقلبات على المدى القصير في أواخر عام ٢٠٢١. وسجلت أسعار المعادن البخرسة والمعادن النفيسة ارتفاعاً قدره ٢٪ و٣٪ على الترتيب، بينما ارتفعت أسعار السلع الزراعية الأولية بنسبة ١١٪. ويحلل هذا التقرير الخاص أيضاً التقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري. كذلك أدى التراجع المتوقع في الطلب على الوقود الأحفوري إلى تخفيض المصروفات الرأسمالية على الأرجح في قطاعي النفط والغاز عالمياً خلال السنوات الثلاث إلى الأربع الماضية — ولا سيما على مستوى الشركات المتداولة في البورصة — مما ساهم في تقليص الاستثمارات بحوالي ٢٠٪.

### ارتفاع أسعار النفط والغاز في ظل الحرب الأوكرانية

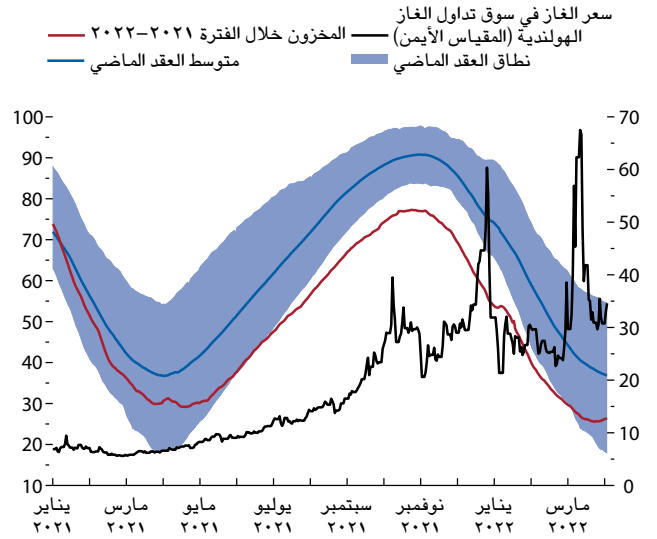
ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة ٣٦٪ بين أغسطس ٢٠٢١ وفبراير ٢٠٢٢، وهو ما يرجع إلى التعافي القوي في الطلب على النفط، والتداعيات قصيرة الأجل لسلالة أوميكرون المتحورة في أواخر عام ٢٠٢١، والتوترات الجغرافية-السياسية اللاحقة والغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢. وبلغ سعر نفط خام برنت ١٤٠ دولاراً أمريكياً في مطلع مارس بالتزامن مع بداية تجنب الأسواق للتعامل في نفط أورالز الروسي وقيام عدد من البلدان بحظر واردات النفط الروسي.

وكانت الإمدادات محدودة بالفعل قبل الحرب، حيث واصلت البلدان الأعضاء في اتفاقية أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط إلى جانب روسيا وبلدان أخرى مصدرة للنفط خارج أوبك) تخفيف القيود المفروضة على إمدادات النفط بوتيرة محسوبة وارتفع الإنتاج ببطء في البلدان الكبرى غير الأعضاء في أوبك+. وقد انصب تركيز المنتجين غير الأعضاء في اتفاقية أوبك+ على توليد النقد بدلا من الاستثمار، وهو ما يرجع جزئياً إلى تحول نظام الطاقة. ويسعى عدد أكبر من البلدان حالياً إلى تقليص اعتماده على الطاقة الروسية، لذلك أمكن احتواء انقطاعات الإمداد حتى الآن بفضل التنسيق العالمي للإفراج عن احتياطات النفط الاستراتيجية، دون الحاجة إلى استغلال الطاقة الزائدة.

ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، يُتوقع زيادة الطلب العالمي على النفط خلال عام ٢٠٢٢ إلى ٩٩,٧ مليون برميل يومياً (وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢,١ مليون برميل يومياً مقارنة بعام ٢٠٢١) — ويعكس ذلك تراجعاً في التوقعات قدره ١,١ مليون برميل يومياً مقارنة بمستويات الطلب قبل الحرب في أوكرانيا. وقد أدى التراجع الكبير المحتمل في صادرات النفط الروسي إلى ارتفاع هائل في منحنى العقود المستقبلية، حيث سجلت أسعار العقود المستقبلية الأقرب استحقاقاً زيادة هائلة (الشكل البياني ١- ت خ- ١، اللوحة ٢). وتشير

## الشكل البياني ١- ت خ-٢: مخزون الغاز وسعر الغاز في أوروبا

(%، بالدولار الأمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصادر: مؤسسة Argus Media، ومؤسسة Gas Infrastructure Europe، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: آخر مشاهدة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٢. ويُقصد بالعقد الماضي السنوات من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

١٣,٨% في ظل القيود المؤقتة المفروضة على إنتاج الصلب وتباطؤ نشاط البناء في الصين (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٤). وبدأ تعافي المؤشر في ديسمبر بالتزامن مع رفع قيود إنتاج الصلب. وأدت زيادة الطلب على بطاريات السيارات الكهربائية إلى ارتفاع أسعار الكوبالت والنيكل والليثيوم. كذلك ساهمت الحرب في أوكرانيا والعقوبات في انقطاع صادرات الفلزات والمواد المعدنية من روسيا وبيلاروس جزئياً. وارتفعت أسعار المعادن النفيسة بفضل زيادة التوقعات التضخمية.

وتشير التوقعات إلى ارتفاع أسعار المعادن البخسة بنسبة ٩,٩% عام ٢٠٢٢، مقابل تراجع قدره ٦,٥% في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، واستقرارها في عام ٢٠٢٣. ويميل ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق نحو كفة تتجاوز التوقعات بسبب استمرار الانقطاعات في تجارة المعادن مع روسيا وزيادة تكلفة الطاقة. كذلك يتوقع ارتفاع أسعار المعادن النفيسة بنسبة ٥,٨% عام ٢٠٢٢ و ٢,١% عام ٢٠٢٣.

## ارتفاع أسعار السلع الزراعية بسبب الحرب وأحوال الطقس وزيادة تكلفة الأسمدة

ارتفعت أسعار المشروبات والحبوب بنسبة ١٧,٢% و ٢١,٨% على الترتيب، مما أدى إلى زيادة في تكلفة الغذاء أمكن موازنتها جزئياً نتيجة تراجع أسعار السكر والخضروات بنسبة ٥,٣% و ٤,٨% على الترتيب. كذلك ارتفعت أسعار القمح بنسبة ٢٦,٤%، حيث أدت موجة جفاف حادة في كندا وعبر منطقة السهول الشمالية في الولايات المتحدة إلى تراجع إمدادات القمح خلال فصل الربيع. ومستقبلاً، يمكن أن يؤدي استمرار الحرب في أوكرانيا— وهي من كبار منتجي القمح والذرة — وتراجع صادرات روسيا إلى زيادة إضافية في الأسعار العالمية للحبوب، ولا تزال أحوال الطقس المعاكسة وأسعار الأسمدة من الدوافع وراء تجاوز جميع أسعار الغذاء مستوياتها المتوقعة.

## التقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري والتأثير على الأسعار

يتطلب التحول إلى الطاقة النظيفة إحداث خفض كبير في استثمارات الوقود الأحفوري. غير أن أزمة الطاقة الأخيرة أثارت مخاوف بشأن وتيرة تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، لا سيما النفط والغاز، التي تتجاوز بدرجة كبيرة سرعة التحول إلى الطاقة المتجددة<sup>١</sup>. وتعرض الأقسام التالية الاتجاهات الأخيرة لاستثمارات النفط والغاز، وتحلل أهم دوافعها، ودور طفرة الغاز الصخري، والسياسات المناخية، وتحول نظام الطاقة بوجه أعم. وتوضح التفاوت الكبير في الآثار المحتملة للسياسات المناخية في جانبي العرض والطلب على أسعار الوقود الأحفوري.

<sup>١</sup> لا يزال الوقود الأحفوري يمثل أكثر من ٨٠% من الاستهلاك الأولي للطاقة عالمياً (راجع دراسة IEA 2021a). كذلك فإن ثلاثة أرباع الانخفاض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون نتيجة التدابير التخفيفية العالمية الفعالة تنشأ عن تقليص استخدام الفحم، وليس النفط والغاز.

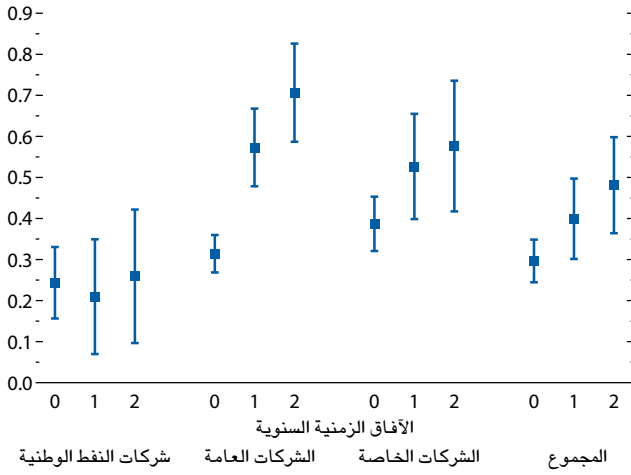
أسواق العقود المستقبلية إلى زيادة أسعار النفط الخام بنسبة ٥٥% عام ٢٠٢٢ وتراجعها بدرجة طفيفة لاحقاً، بينما تظل احتمالات تجاوز أسعار النفط المتوقعة مرتفعة على المدى القصير والمتوسط، وتنشأ عن التحول في مجال الطاقة بعض مخاطر التطورات السلبية على المدى الطويل (الشكل البياني ١-ت خ-١، اللوحة ٣).

وكانت الشواغل بشأن أمن الطاقة في أوروبا وتدني متوسط مستويات التخزين مع بداية الشتاء الماضي من أهم الدوافع وراء تطورات أسواق الغاز الطبيعي (الشكل البياني ١-ت خ-٢). وأدى ذلك إلى زيادة المنافسة مع شمال شرق آسيا على شحنات الغاز الطبيعي السائل الفورية، مما نتجت عنه زيادة عالمية في أسعار الغاز الطبيعي، ما عدا في أمريكا الشمالية. ويتوقع أن تظل أسعار الغاز الطبيعي مرتفعة حتى منتصف عام ٢٠٢٣ في ظل الشواغل الراهنة بشأن الإمدادات وأمن الطاقة، بينما تخطط أوروبا لتقليص اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي. وارتفعت أسعار الفحم بنسبة ٥٥% مسجلة زيادات غير مسبوقه في بداية مارس، وهو ما يعكس صعوبة الموازنة بين الإمدادات والطلب، وانقطاعات الإنتاج، والاستغناء عن الفحم الروسي.

## ارتفاع أسعار المعادن إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق خلال ١٠ أعوام

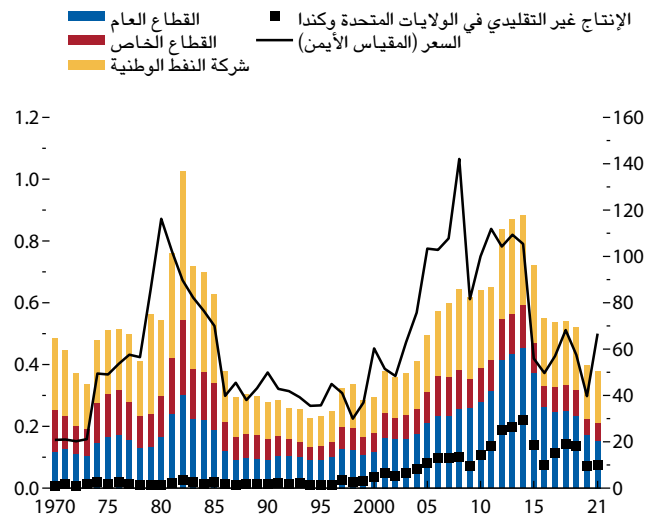
تراجع مؤشر أسعار المعادن البخسة في يوليو ٢٠٢١ بعد أن بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق خلال عشر سنوات، وهو ما يرجع أساساً إلى انخفاض أسعار خام الحديد بنسبة

الشكل البياني ١- ت خ-٤: المرونة السعرية للإنفاق الرأسمالي العالمي على النفط والغاز



المصادر: مؤسسة Rystad Energy UCube، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند النتائج إلى انحدار الإنفاق الرأسمالي الاسمي العالمي (المحسوب باستخدام التفاضل اللوغاريتمي) على مؤشرين متأخرين لأسعار النفط والغاز (محسوبين باستخدام التفاضل اللوغاريتمي) زائد المتغيرات الضابطة. وتغطي العينة السنوات من ١٩٧١ إلى ٢٠٢٠. راجع المرفق ١- ت خ-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

الشكل البياني ١- ت خ-٣: استثمارات النفط والغاز كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي (دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P، والوكالة الدولية للطاقة، ومؤسسة Rystad Energy UCube، ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: سعر النفط والغاز هو متوسط أسعار نفط خام غرب تكساس الوسيط والغاز الطبيعي المعياري «هنري هب» مرجحا بحجم الإنتاج العالمي للنفط والغاز، ومقسوما على مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

غير أن التقلبات في المصروفات الرأسمالية ليست أمرا غير معتاد في قطاع النفط والغاز. فباستخدام بيانات من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٩، يشير تحليل تجريبي إلى أن أسعار النفط والغاز هي المحرك الرئيسي للمصروفات الرأسمالية (راجع المرفق ١- ت خ-١ عبر شبكة الإنترنت). وعادة ما يؤدي ارتفاع أسعار النفط والغاز بنسبة ١٠٪ إلى زيادة استثمارات النفط والغاز عالميا على أساس تراكمي بنسبة ٣٪ في العام نفسه و٥٪ بعد مرور عامين (الشكل البياني ١- ت خ-٤). وغالبا ما تكون شركات النفط الوطنية أقل تأثرا بارتفاع الأسعار نظرا لأن قراراتها الاستثمارية دائما ما تستند إلى مجموعة أكبر من الاعتبارات.

وخلال العقد الماضي، شهدت الاستثمارات في قطاع الوقود الأحفوري دورة انتعاش وركود معتادة. ولكن منذ تراجع أسعار النفط والغاز بنسبة ٥٠٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ وتعافيتها جزئيا لاحقا، سجلت المصروفات الرأسمالية انخفاضا أكثر حدة مقارنة بتنبؤات النموذج بنسبة ٤٠٪ بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٩، مما يشير إلى انخفاض قدره ٢٠٪ إلى ٢٥٪. وبينما قد يرجع ذلك إلى عوامل عديدة، يناقش القسم التالي الدور المحتمل للتحويل إلى الطاقة النظيفة.

### سياسات المناخ وتحويل نظام الطاقة وزيادة الاستثمارات المستدامة

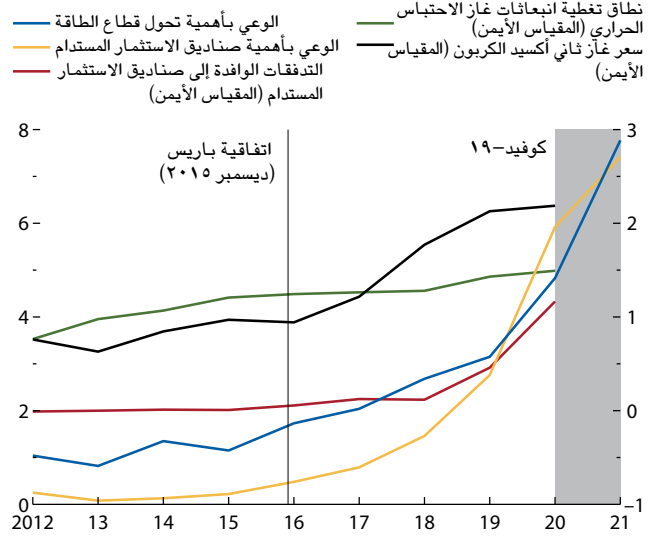
يؤثر التحويل في مجال الطاقة على استثمارات النفط والغاز من خلال ثلاث قنوات رئيسية: قناة الطلب المرتبطة بالسياسات المناخية الحالية على جانب الطلب (أي ضرائب الكربون المفروضة على استهلاك الوقود الأحفوري)، وقناة

### تراجع حاد في استثمارات النفط والغاز منذ عام ٢٠١٤

تركز حوالي نصف إجمالي استثمارات الطاقة لعام ٢٠٢١ في الوقود الأحفوري — وكان نصفها عبارة عن استثمارات في قطاع توريد النفط والغاز (دراسة IEA 2021a). وتشكل الاستثمارات الأخيرة الطاقة الإنتاجية المستقبلية للغاز الطبيعي والنفط الخام والمكثفات — ويتوقف عليها بالتالي حجم إمدادات منتجات البترول، بداية من البتروكيماويات (مثل الإيثيلين والبازين) وحتى وقود الطائرات والسيارات. وعقب انتعاش الاستثمارات في قطاع توريد النفط والغاز عالميا خلال ما سمي بثورة الغاز الصخري، بلغت في ذروتها ٠,٩٪ (٣,٦٪) من إجمالي الناتج المحلي (الاستثمار) العالمي عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك الوقت، تراجعت إلى أقل من ٠,٥٪ (١,٥٪) من إجمالي الناتج المحلي (الاستثمار) العالمي عام ٢٠١٩، وواصلت تراجعها أثناء الجائحة (الشكل البياني ١- ت خ-٣). ووقع التأثير الأكبر لهذا التحول الدوري على كاهل الشركات المتداولة في البورصة التي تراجعت استثماراتها في النفط والغاز بدرجة أكبر مقارنة بشركات النفط الوطنية — وهو ما يفسر تراجع الاستثمار بصورة ملحوظة في الأمريكتين، على عكس الشرق الأوسط وروسيا.<sup>٢</sup>

<sup>٢</sup> تراجع (ارتفع) نصيب الأمريكتين وإفريقيا (الشرق الأوسط وروسيا) معا من استثمارات النفط والغاز بمقدار نقطتين مئويتين (نقاط مئوية) خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ إلى ٢٠١٥-٢٠٢١ في المتوسط.

## الشكل البياني ١- ت خ-٥: مؤشرات سياسات المناخ وتحول قطاع الطاقة



المصادر: الموقع الإلكتروني Google Trends، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تقسم المؤشرات البديلة للتحويل في قطاع الطاقة وصناديق الاستثمار المستدام ونطاق تغطية انبعاثات غاز الاحتباس الحراري (%) على ١٠ لتصحیح المقياس. وسعر ثاني أكسيد الكربون بالدولار الأمريكي اللطن. ويعرض الشكل البياني التدفقات الوافدة إلى صناديق الاستثمار المستدام كنسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت العالمي.

في تقييم تأثير مؤشرات المناخ على المصروفات الرأسمالية للشركات المنتجة للوقود الأحفوري (المجموعة موضوع الدراسة). وتستخدم الشركات غير العاملة في قطاع الطاقة باعتبارها مجموعة مقارنة. والبيانات مستمدة من الفترة ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠، ولكن عينة التقدير تستبعد فترة الجائحة:

$$y_{ist} = a + \lambda D_s + (\beta_1 C_t + \beta_2 P_{oil,t}) D_s + \gamma X_{ist} + \varepsilon_{ist} \quad (١- ت خ-١)$$

حيث الرمز  $y_{ist}$  هو لوغاريتم المصروفات الرأسمالية في الشركة  $i$  في المجموعة  $s$  في السنة  $t$ ، والرمز  $a$  ثابت، والرمز  $D_s$  هو «متغير صوري للمجموعة موضوع الدراسة» يساوي ١ في حالة شركات النفط والغاز وصفرًا فيما عدا ذلك، والرمز  $P_{oil,t}$  هو سعر النفط والغاز، والرمز  $X_{ist}$  يتضمن لوغاريتم إجمالي الأصول، ونسبة الدين إلى أسهم رأس المال، ودوران الأصول، وقوة الائتمان وفقًا لاختبار أولتمان، والمنطقة، والصناعة، والآثار الزمنية الثابتة. ويمثل الرمز  $C_t$  إما متغيرًا صوريًا منذ صدور اتفاقية باريس عام ٢٠١٦ بشأن تغيير المناخ أو مؤشرًا لسياسات المناخ. وتستمد شركات الطاقة في المجموعة موضوع الدراسة الجزء الأكبر من إيراداتها من قطاع توريد النفط والغاز مما يجعل قدرتها على التحول إلى الطاقة الخضراء محدودة.

## نتائج التقدير تشير إلى تراجع الاستثمارات الرأسمالية

عقب اتفاقية باريس، تراجعت المصروفات الرأسمالية للشركات العاملة في قطاع النفط والغاز بنسبة ٣٥٪ عنها في مجموعة المقارنة، حتى بعد مراعاة المتغيرات المختلفة في فرادى الشركات، وذلك حسب النتائج المبينة تفصيلًا في المرفق ١- ت خ-١ عبر الإنترنت. ويعزى جزء من هذا التراجع إلى تأثير انخفاض أسعار النفط الذي يرتبط أساسًا بدورة انتعاش وركود الغاز الصخري ويفسر حوالي نصف تراجع الاستثمارات خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (الشكل البياني ١- ت خ-٦). ولكن خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠، كانت قناة التوقعات بشأن تحول نظام الطاقة من العوامل المؤثرة أيضًا، فلو كان مستوى الوعي العام بتحول نظام الطاقة ثابتًا عند مستواه في عام ٢٠١٤، لشهد عام ٢٠٢٠ زيادة في حجم الاستثمارات «غير النظيفة» بنسبة ٣٨٪. ويعد تأثير التدفقات الوافدة إلى صناديق الاستثمار المستدامة (قناة العرض) أقل قليلًا، بالرغم من أن معامل هذه التدفقات غير دال إحصائيًا. وتعد قناة الطلب (أي أسعار ثاني أكسيد الكربون ونطاق تغطية غازات الاحتباس الحراري) غير دالة إحصائيًا نظرًا لأن تأثيرها إما محدود أو مراعى بالفعل في أسعار النفط. وكان للجائحة على الأرجح تأثير سلبي أكبر على الاستثمارات غير النظيفة، ربما من خلال حالة عدم اليقين غير المسبوقة. نظرًا لأن ١٨٪ من حجم التراجع خلال عام ٢٠٢٠ ينشأ عن أسباب يعجز النموذج الاقتصادي عن تفسيرها بصورة كاملة.

## سياسات العرض يمكن أن تؤدي إلى زيادة الأسعار

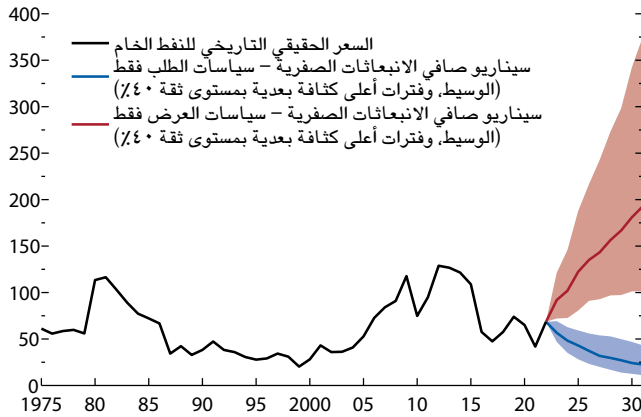
كيف يمكن أن تؤثر السياسات في جانبي العرض والطلب على الأسعار؟ عادة ما يفترض أن تحول نظام الطاقة سيكون

التوقعات المرتبطة بالطلب المستقبلي على الوقود الأحفوري (على سبيل المثال، دعم استثمارات الطاقة الشمسية والرياح أو السياسات المعلنة على جانب الطلب مثل حظر استخدام محركات الاحتراق الداخلي مستقبلًا)، وقناة العرض. وتؤدي سياسات العرض المطبقة من أعلى إلى أسفل (مثل القيود التنظيمية وحظر إنتاج الوقود الأحفوري) والتحويلات من أسفل إلى أعلى في التفضيلات العامة (مثل تحولات الحافطة المرتبطة بالاستثمار المستدام) إلى زيادة تكلفة رأس المال في مشروعات الوقود الأحفوري (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

## تأثير جانبي العرض والطلب على المصروفات الرأسمالية

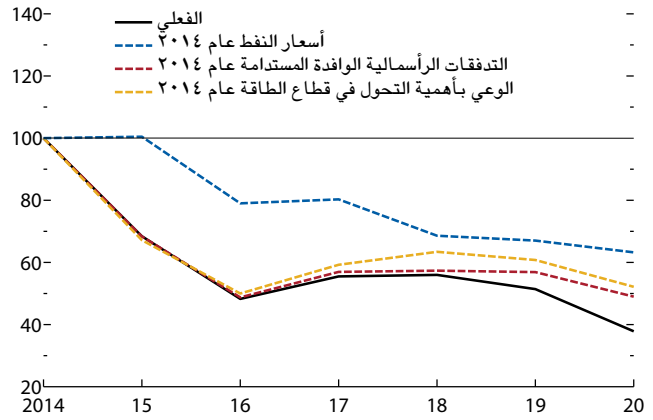
لدراسة القنوات الثلاث، تم جمع مجموعة من مؤشرات سياسات المناخ استنادًا إلى بيانات تقديرية وفعالية (الشكل البياني ١- ت خ-٥ والمرفق ١- ت خ-١ عبر الإنترنت). ويعكس تحليل النصوص الوعي العام بتحول نظام الطاقة (قناة التوقعات) — الذي ازداد بدرجة كبيرة عقب ٢٠١٨. وتعتبر ضرائب الكربون عن قناة الطلب (أسعار ثاني أكسيد الكربون ونطاق تغطية نظم تداول الانبعاثات لحجم الانبعاثات الناتجة عن غاز الدفيئة)، وتباطأت وتيرتها عام ٢٠١٩. وتقاس قناة العرض على أساس الوعي بالاستثمار المستدام وحجم تدفقات الحافطة الوافدة إلى صناديق الاستثمار المستدام، واللذين شهدا تحسنا كبيرا منذ عام ٢٠١٨. وقد تم إعداد نموذج انحدار على مستوى الشركات (راجع المرفق ١- ت خ-١ عبر شبكة الإنترنت) لاستخدامه لاحقًا

الشكل البياني ١- ت خ-٧: سيناريو صافي الانبعاثات الصفورية: ارتفاع (انخفاض) أسعار النفط بسبب سياسات العرض (الطلب)  
(دولار أمريكي للبرميل)



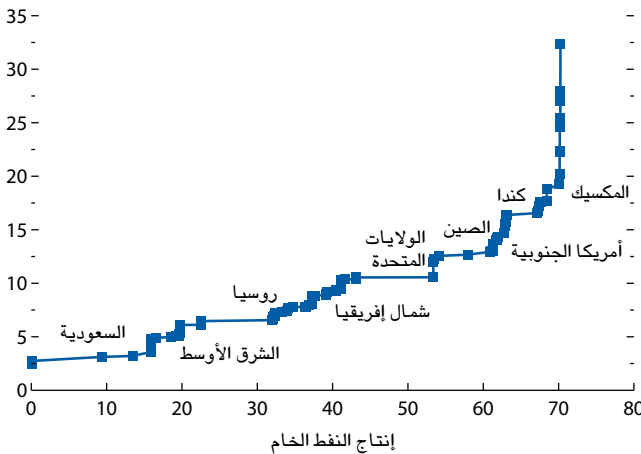
المصادر: دراسة (Boer, Pescatori, and Stuermer (2021), وشركة بريتيش بتروليوم، والوكالة الدولية للطاقة، ودراسة (Schwerhoff and Stuermer (2020), وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم تعديل أسعار خام برنت الفورية لاستيعاد التضخم باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي (سنة الأساس ٢٠٢٠). راجع دراسة (Boer and others (2021) والملحق ١-ت خ-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات والمنهجية.

الشكل البياني ١- ت خ-٦: الإنفاق الرأسمالي على النفط والغاز - سيناريوهات الواقع المضاد (المؤشر)



المصادر: مؤسسة Compustat، والموقع الإلكتروني Google Trends، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعبر الخطوط المتقطعة عن سيناريوهات للإنفاق الرأسمالي على النفط والغاز في بلدان العينة. وفي هذه السيناريوهات، يتم تثبيت أسعار النفط، أو المؤشرات البديلة لمستوى الوعي بأهمية التحول في قطاع الطاقة، أو التدفقات الوافدة إلى صناعات الاستثمار المستخدم عند مستوياتها عام ٢٠١٤.

الشكل البياني ١- ت خ-٨: الإنتاج في المناطق عالية التكلفة: ضغوط في سيناريو الطلب وعدم يقين في سيناريو العرض (بالدولار الأمريكي للبرميل، مليون برميل يوميا)



المصادر: مؤسسة Rystad Energy UCube، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الإنتاج يتضمن النفط الخام ويستبعد المكثفات والمواد السائلة الأخرى. ومجموعة البيانات لا تغطي جميع البلدان. وتعتبر تكلفة الإنتاج عن المتوسطات القطرية.

بمثابة صدمة طلب سلبية في أسعار الوقود الأحفوري. فإعانات الدعم المقدمة على السيارات الكهربائية، على سبيل المثال، تمثل صدمة طلب سلبية في النفط الخام، نظرا لأن الكهرباء تحل محل النفط الخام، مما يؤدي إلى تراجع الأسعار. غير أن المسار الهبوطي للوقود الأحفوري يمكن أن ينشأ أيضا عن تقييد التدفقات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز بسبب الضغوط من أجل دعم الاستثمار المستخدم وغيرها من السياسات على جانب العرض.

ويوضح مثال النفط الخام بالأرقام كيفية التفاعل بين قوتين مختلفتين في سيناريو الانبعاثات الصفورية الصافية الوارد في دراسة (International Energy Agency (2021b) والذي يفترض تراجع إنتاج النفط الخام من ٨٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠ إلى ٦٦ مليون برميل يوميا عام ٢٠٣٠. وينظر السيناريو بداية في سياسات الطلب فقط. وحسب الافتراضات الواردة فيه، يمكن أن تتراجع أسعار النفط إلى ٢٠ دولارا تقريبا عام ٢٠٣٠، مما ستكون له تبعات حادة على مصدري النفط (الشكل البياني ١- ت خ-٧، الخط الأزرق). وتتراجع الإيجارات، ويواجه إنتاج النفط العديد من الضغوط في المناطق مرتفعة التكلفة (الشكل البياني ١- ت خ-٨).

أما التراجع في إنتاج النفط الذي يفترضه السيناريو نتيجة تدابير على جانب العرض فقط، فتنشأ عنه ضغوط قوية رافعة للأسعار إلى ١٩٠ دولارا أمريكيا تقريبا للبرميل (الشكل البياني ١- ت خ-٧، الخط الأحمر)، مما يعود بالنفع على البلدان المنتجة على حساب البلدان المستهلكة. ونظرا لأن إنتاج النفط يحقق أرباحا لجميع المنتجين، يتحدد توزيع الإنتاج والإيجارات بناء على عوامل أساسية تشمل القيود الوطنية والنظم البيئية وتوافر رأس المال.

في ذلك تحول التفضيلات العامة نحو الاستثمار المستدام) إلى انخفاض المصروفات الرأسمالية في قطاع النفط والغاز عالمياً خلال السنوات الثلاث إلى الأربع الماضية — لا سيما في الشركات المتداولة في البورصة التي ربما تراجع استثماراتها بنسبة ٢٠٪ خلال هذه الفترة. وقد تنشأ عن ذلك ضغوط مزمنة رافعة لأسعار النفط وغيره من أنواع الوقود الأحفوري، فضلاً عن نقل الإنتاج إلى بلدان منتجة تخضع لدرجة أقل من التنظيم، وزيادة حالة عدم اليقين بشأن أسعار النفط والغاز المتوقعة. وينبغي تنسيق جهود العمل المناخي بين البلدان المستهلكة والمنتجة للوقود الأحفوري وتقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري بوتيرة تتناسب مع سرعة التحول إلى الطاقة المتجددة، مما سيساعد في الحد من خطر أسعار الطاقة المرتفعة والمتقلبة. سيساعد الحد من عدم اليقين بشأن السياسات البلدان على إجراء التصحيحات اللازمة.

وبالتالي، يتضح من السيناريوهين الافتراضيين أنه من الخطأ افتراض تراجع أسعار الوقود الأحفوري بالضرورة بسبب تحول نظام الطاقة. على العكس، فسياسات العرض يمكن أن تؤدي إلى ضغوط رافعة للأسعار، بينما يمكن أن يكون لسياسات الطلب تأثير عكسي. ويُستخدم في الواقع مزيج من هذه السياسات بالطبع. وإذا تعذر التنبؤ بالسياسات الوطنية وتنسيقها، سيكون من الصعب تحديد أثر التحول في مجال الطاقة على الأسعار في نهاية المطاف، مما سيزيد من حالة عدم اليقين.

### النتائج

أدت توقعات تراجع الطلب على الوقود الأحفوري، وربما سياسات المناخ في جانب العرض — ولكن بدرجة أقل (بما

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	...	...	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٧,٥	١٢,٦	٤,٩	١,٩	١,١	٥,٩	أوروبا
٦,٤	٦,٥	٦,٩	٢,١	١,٨	٣,٢	٢,٧	٥,٥	٢,٦	٢,٢	٣,٠	٥,٥	أوروبا المتقدمة
٧,١	٧,٣	٧,٧	٢,٢	١,٨	٢,٤	٢,٣	٥,٣	٢,٦	٢,٣	٢,٨	٥,٣	منطقة اليورو <sup>٥</sup>
٣,٢	٣,٢	٣,٥	٢,٩	٥,٩	٧,٤	٢,٩	٥,٥	٣,٢	٢,٧	٢,١	٢,٨	ألمانيا
٧,٦	٧,٨	٧,٩	١,٧-	١,٨-	٠,٩-	١,٨	٤,١	٢,١	١,٤	٢,٩	٧,٠	فرنسا
٩,٤	٩,٣	٩,٥	٢,٤	١,٨	٣,٣	٢,٥	٥,٣	١,٩	١,٧	٢,٣	٦,٦	إيطاليا
١٣,١	١٣,٤	١٤,٨	٠,٤	٠,٣	٠,٩	١,٣	٥,٣	٣,١	٣,٣	٤,٨	٥,١	إسبانيا
٤,٠	٤,٠	٤,٢	٧,٣	٧,٤	٩,٥	٢,٣	٥,٢	٢,٨	٢,٠	٣,٠	٥,٠	هولندا
٥,٨	٦,٠	٦,٣	٠,٩	٠,٥	٠,٩	١,٣	٨,٠	٣,٢	١,٤	٢,١	٦,٣	بلجيكا
٥,٤	٦,٠	٦,٣	٨,٤	١٠,٢	١٣,٩	٢,٧	٥,٧	٢,٤	٥,٠	٥,٢	١٣,٥	أيرلندا
٤,٩	٥,٢	٦,٢	٠,٨	٠,٦-	٠,٦-	٢,٢	٥,٦	٢,٨	٣,٠	٢,٦	٤,٥	النمسا
٦,٤	٦,٥	٦,٦	١,٤-	٢,٦-	١,١-	١,٥	٤,٠	٠,٩	٢,١	٤,٠	٤,٩	البرتغال
١٢,٤	١٢,٩	١٥,٠	٦,١-	٦,٣-	٦,٤-	١,٣	٤,٥	٠,٦	٢,٦	٣,٥	٨,٣	اليونان
٦,٧	٧,٥	٧,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٩	٢,٧	٣,٨	٢,١	١,٧	١,٦	٣,٣	فنلندا
٦,٢	٦,٤	٦,٨	٤,٨-	٥,٠-	٢,٠-	٤,١	٨,٤	٢,٨	٥,٠	٢,٦	٣,٠	الجمهورية السلوفاكية
٧,٠	٧,٣	٧,١	٢,١-	٠,٧-	٢,٧	٤,٣	١٣,٣	٤,٦	٢,٦	١,٨	٤,٩	ليتوانيا
٤,٥	٤,٥	٤,٧	١,٤-	٠,٥-	٢,٣	٥,١	٦,٧	١,٩	٣,٠	٣,٧	٨,١	سلوفينيا
٥,٠	٥,٠	٥,٧	٢,٧	٢,٠	٢,٨	٢,٠	٥,٦	٣,٥	٢,١	١,٨	٦,٩	لكسمبرغ
٨,١	٨,١	٧,٦	١,٧-	١,٦-	٢,٩-	٣,٩	١٠,٠	٣,٢	٢,٤	١,٠	٤,٧	لاتفيا
٦,٩	٧,٢	٦,٢	١,٨	١,٦	١,١-	٤,٦	١١,٩	٤,٥	٢,٢	٠,٢	٨,٣	إستونيا
٦,٥	٨,٥	٧,٥	٨,٣-	٩,٤-	٧,٦-	٢,٣	٥,٣	٢,٢	٣,٥	٢,١	٥,٥	قبرص
٣,٥	٣,٥	٣,٦	١,٤-	١,٧-	٥,١-	٢,٨	٤,٧	٠,٧	٤,٥	٤,٨	٩,٤	مالطة
٤,٦	٤,٢	٤,٥	٤,٨-	٥,٥-	٢,٦-	٥,٣	٧,٤	٢,٦	١,٢	٣,٧	٧,٤	المملكة المتحدة
٢,٧	٢,٦	٣,٠	٧,٠	٦,٣	٩,٣	١,٦	٢,٥	٠,٦	١,٤	٢,٢	٣,٧	سويسرا
٧,٢	٧,٨	٨,٨	٤,٤	٤,٩	٥,٥	٢,٢	٤,٨	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٤,٨	السويد
٢,٣	٢,٥	٢,٨	١,٢-	٠,٧-	٠,٨-	٢,٣	٩,٠	٣,٨	٤,٢	٢,٣	٣,٣	الجمهورية التشيكية
٣,٨	٣,٩	٤,٤	١٦,٨	١٩,٩	١٥,٣	١,٨	٣,٥	٣,٥	٢,٦	٤,٠	٣,٩	النرويج
٥,١	٥,١	٥,١	٧,١	٧,٣	٨,٤	٢,١	٣,٨	١,٩	١,٧	٢,٣	٤,١	الدانمرك
٤,٠	٤,٧	٦,٠	١,٠	٠,٦	٢,٨-	٥,٥	٦,٩	٤,٥	٢,٣	٣,٣	٤,٣	أيسلندا
١,٨	٢,٠	٢,٩	١٧,٤	١٦,٩	١٥,٩	١,٣	٢,٩	١,٧	٢,٧	٤,٥	٨,٩	أندورا
٥,٧	٥,٨	٦,٢	١,٢	٠,٣	٢,٧	٢,٠	٤,٩	٢,١	١,١	١,٣	٥,٢	سان مارينو
...	...	...	١,٧	٣,٢	١,٧	١٨,١	٢٧,١	٩,٥	١,٣	٢,٩-	٦,٧	أوروبا الصاعدة والنامية <sup>٦</sup>
٧,٨	٩,٣	٤,٨	٨,١	١٢,٤	٦,٩	١٤,٣	٢١,٣	٦,٧	٢,٣-	٨,٥-	٤,٧	روسيا
١٠,٦	١١,٣	١٢,٠	٢,٠-	٥,٧-	١,٨-	٣٧,٢	٦٠,٥	١٩,٦	٣,٠	٢,٧	١١,٠	تركيا
٣,٠	٣,٢	٣,٥	٢,٧-	٢,٩-	٠,٩-	١٠,٣	٨,٩	٥,١	٢,٩	٣,٧	٥,٧	بولندا
٥,٥	٥,٦	٥,٣	٦,٥-	٧,٠-	٧,١-	٤,٠	٩,٣	٥,٠	٣,٤	٢,٢	٥,٩	رومانيا
...	...	٩,٨	...	...	١,١-	...	...	٩,٤	...	٣٥,٠-	٣,٤	أوكرانيا <sup>٧</sup>
٤,٢	٤,٣	٤,١	٠,١	١,٣-	٠,٩-	٦,٤	١٠,٣	٥,١	٣,٦	٣,٧	٧,١	هنغاريا
٤,٣	٤,٥	٣,٩	١,٠-	١,٢-	٢,٧	١٤,١	١٢,٦	٩,٥	٠,٤	٦,٤-	٢,٣	بيلاروس
٤,٦	٤,٩	٥,٣	٢,٠-	٢,٢-	٢,٠-	٣,٣	١١,٠	٢,٨	٤,٥	٣,٢	٤,٢	بلغاريا <sup>٨</sup>
٩,٧	٩,٩	١٠,١	٥,٧-	٦,١-	٤,٤-	٤,٧	٧,٧	٤,١	٤,٠	٣,٥	٧,٤	صربيا
٧,٤	٧,٧	٨,٢	٠,٣	٠,٤-	٢,٠	٢,٧	٥,٩	٢,٦	٤,٠	٢,٧	١٠,٤	كرواتيا

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف و ٥ وألف ٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.

<sup>٥</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ما عدا في حالة سلوفينيا.

<sup>٦</sup> تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.

<sup>٧</sup> راجع الملحوظات القطرية الخاصة بأوكرانيا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.



## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>	رصيد الحساب الجاري <sup>١</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
	توقعات			توقعات			توقعات					
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١			
...	...	...	١,٣	١,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٢	٢,٠	٥,١	٤,٩	٦,٥	آسيا
٣,٠	٣,١	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٥,٠	١,٧	٢,٤	١,٢	٢,٨	٢,٨	٣,٦	آسيا المتقدمة
٢,٤	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٤	٢,٩	٠,٨	١,٠	٠,٣-	٢,٣	٢,٤	١,٦	اليابان
٣,٥	٣,٦	٣,٧	٣,٢	٢,٢	٤,٩	٢,٤	٤,٠	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٤,٠	كوريا
٣,٦	٣,٦	٤,٠	١١,٦	١٣,٢	١٤,٧	٢,٢	٢,٣	١,٨	٢,٩	٣,٢	٦,٣	مقاطعة تايوان الصينية
٤,٣	٤,٠	٥,١	٠,٥	٣,٠	٣,٥	٢,٧	٣,٩	٢,٨	٢,٥	٤,٢	٤,٧	أستراليا
٢,٤	٢,٤	٢,٦	١٢,٧	١٣,٠	١٨,١	٢,٠	٣,٥	٢,٣	٢,٩	٤,٠	٧,٦	سنغافورة
٤,٠	٥,٧	٥,٢	٩,٤	١٠,٩	١١,٢	٢,١	١,٩	١,٦	٤,٩	٠,٥	٦,٤	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٣,٩	٣,٦	٣,٨	٥,٣-	٦,٥-	٥,٨-	٣,٥	٥,٩	٣,٩	٢,٦	٢,٧	٥,٦	نيوزيلندا
١,٨	٢,٦	٣,٠	١٤,٩	٣,٥	١٢,٨	٢,٧	٢,٨	٠,٠	٢٣,٣	١٥,٥	١٨,٠	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
...	...	...	٠,٤	٠,٦	١,٠	٢,٩	٣,٥	٢,٢	٥,٦	٥,٤	٧,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٦	٣,٧	٤,٠	١,٠	١,١	١,٨	١,٨	٢,١	٠,٩	٥,١	٤,٤	٨,١	الصين
...	...	...	٢,٥-	٢,٩-	١,٦-	٤,٨	٦,١	٥,٥	٦,٩	٨,٢	٨,٩	الهند <sup>٥</sup>
...	...	...	٠,٩	٢,٠	٠,١-	٣,٢	٣,٥	٢,٠	٥,٩	٥,٣	٣,٤	رابطة أم جنوب شرق آسيا (آسيان ٥)
٥,٦	٦,٠	٦,٥	٠,٥	٤,٥	٠,٣	٣,٣	٣,٣	١,٦	٦,٠	٥,٤	٣,٧	إندونيسيا
١,٠	١,٠	١,٥	٢,٠	٠,١-	٢,١-	٢,٨	٣,٥	١,٢	٤,٣	٣,٣	١,٦	تايلند
٢,٣	٢,٤	٢,٧	٠,٨	٠,١-	٠,٥-	٣,٢	٣,٨	١,٩	٧,٢	٦,٠	٢,٦	فييت نام
٥,٤	٥,٨	٧,٨	٢,٢-	٢,٧-	١,٨-	٣,٧	٤,٣	٢,٩	٦,٣	٦,٥	٥,٦	الفلبين
٤,٣	٤,٥	٤,٧	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٢,٤	٣,٠	٢,٥	٥,٥	٥,٦	٣,١	ماليزيا
...	...	...	٢,٠-	٢,٥-	٢,٥-	٧,٢	٨,٧	٥,٠	٥,٥	٤,٩	٣,٠	بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى <sup>٥</sup>
...	...	...	٠,٥	٠,٧	١,١	٢,٨	٣,٢	٢,١	٥,٦	٥,٤	٧,٤	للتذكرة
...	...	...	٠,٥	٠,٧	١,١	٢,٨	٣,٢	٢,١	٥,٦	٥,٤	٧,٤	آسيا الصاعدة <sup>٦</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين ألف ٥ وألف ٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>١</sup> من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٢</sup> قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٣</sup> راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو.

<sup>٥</sup> آسيا الصاعدة تشمل اقتصادات مجموعة آسيان- ٥ (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام) والصين والهند.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	...	...	٢,٩-	٣,٠-	٣,١-	٢,٩	٧,٤	٤,٧	٢,٣	٣,٦	٥,٥	أمريكا الشمالية
٣,٥	٣,٥	٥,٤	٣,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩	٧,٧	٤,٧	٢,٣	٣,٧	٥,٧	الولايات المتحدة
٣,٩	٤,١	٤,١	٠,٧-	٠,٦-	٠,٤-	٣,٩	٦,٨	٥,٧	٢,٥	٢,٠	٤,٨	المكسيك
٥,٠	٥,٩	٧,٤	٠,١-	١,١	٠,١	٢,٤	٥,٦	٣,٤	٢,٨	٣,٩	٤,٦	كندا
٧,٩	٦,٩	٧,٩	...	...	...	٣,٣	٤,٤	٢,٣	٠,٤	٤,٨	١,٠	بورتوريكو <sup>٤</sup>
...	...	...	١,٤-	١,٣-	٢,٠-	١٠,١	١٣,٧	١٢,١	٢,١	٢,٣	٧,٢	أمريكا الجنوبية <sup>٥</sup>
١٢,٩	١٣,٧	١٤,٢	١,٦-	١,٥-	١,٧-	٥,١	٨,٢	٨,٣	١,٤	٠,٨	٤,٦	البرازيل
٨,١	٩,٢	٩,٣	٠,٤	٠,٥	١,٣	٤٣,٥	٥١,٧	٤٨,٤	٣,٠	٤,٠	١٠,٢	الأرجنتين
١٠,٦	١١,٩	١٣,٧	٣,٤-	٣,٣-	٥,٧-	٤,٢	٧,٧	٣,٥	٣,٦	٥,٨	١٠,٦	كولومبيا
٦,٩	٧,٠	٨,٩	٣,٤-	٤,٥-	٦,٧-	٤,٥	٧,٥	٤,٥	٠,٥	١,٥	١١,٧	شيلي
٨,٨	٩,٣	١٠,٩	١,٤-	١,٥-	٢,٨-	٣,٦	٥,٥	٤,٠	٣,٠	٣,٠	١٣,٣	بيرو
٣,٨	٤,٠	٤,٢	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٤	٣,٢	٠,١	٢,٧	٢,٩	٤,٢	إكوادور
...	...	...	٦,٥	٩,٠	١,٤-	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	١,٥٨٨,٥	١,٥	١,٥	١,٥-	فنزويلا
٤,٠	٤,٥	٥,٢	٢,٠-	١,٥-	٠,٥	٣,٦	٣,٢	٠,٧	٣,٧	٣,٨	٦,١	بوليفيا
٦,٣	٧,٢	٧,٧	٠,٤	٢,٩-	٠,٨	٤,٥	٩,٤	٤,٨	٤,٥	٠,٣	٤,٢	باراغواي
٧,٠	٧,٠	٩,٤	٠,٠	٠,٢-	١,٩-	٥,٦	٧,٠	٧,٧	٣,٠	٣,٩	٤,٤	أوروغواي
...	...	...	٢,٥-	٣,١-	١,٨-	٤,٣	٥,٨	٤,٥	٤,٠	٤,٨	١١,٠	أمريكا الوسطى <sup>٦</sup>
...	...	...	٣,٢	٣,١	٥,٠-	٧,٤	١١,٣	٨,٦	٩,١	١٠,٥	٣,٥	الكاربيبي <sup>٧</sup>
...	...	...	١,٢-	١,٢-	١,٦-	٨,٠	١١,٢	٩,٨	٢,٥	٢,٥	٦,٨	أمريكا اللاتينية والكاربيبي <sup>٨</sup>
...	...	...	١٢,٨-	١٧,٨-	١٧,٢-	٣,٤	٥,٠	١,٥	٥,٥	٧,٦	٣,٤	الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي <sup>٩</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين ألف و ٥ وألف ٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وأخر. وتُستثنى فنزويلا من المجملات.

<sup>١</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٢</sup> %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٣</sup> بورتوريكو هي أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

<sup>٤</sup> راجع الملحوظات الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٥</sup> أمريكا الوسطى تشير إلى (أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية) وتضم كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

<sup>٦</sup> تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر البهاما وبربادوس ودومينيكا وغرينادا وغيانا وهايتي وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام وترينيداد وتوباغو.

<sup>٧</sup> منطقة أمريكا اللاتينية والكاربيبي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وبالنسبة للأرجنتين وفنزويلا، راجع الملحوظات الخاصة بهما في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٨</sup> يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وغرينادا وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغيلا ومونتسيرات، وهما ليسا أعضاء في صندوق النقد الدولي.

آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي

جدول المرفق 1-1-4: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٣</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	...	...	٥,٦	٨,٣	٣,٠	١٠,٥	١٢,٨	١٣,٢	٣,٧	٤,٦	٥,٧	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	...	...	٨,٥	١٢,٠	٥,١	٨,٨	١٠,٩	١١,٦	٣,٣	٥,٠	٦,٥	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	٦,٧	١٤,٨	١٩,٥	٦,٦	٢,٠	٢,٥	٣,١	٣,٦	٧,٦	٣,٢	المملكة العربية السعودية
١٠,٥	١٠,٢	٩,٨	٢,٠	٣,٥	٢,٠	٢٧,٥	٣٢,٣	٤٠,١	٢,٠	٣,٠	٤,٠	إيران
...	...	...	١٤,٠	١٨,٥	١١,٧	٢,٨	٣,٧	٠,٢	٣,٨	٤,٢	٢,٣	الإمارات العربية المتحدة
٤,٨	٤,٩	٤,٩	٠,٣	٣,٠	٣,٠	٧,١	٨,٥	٨,٠	٤,٤	٢,٣	٤,٠	كازاخستان
٩,٨	١١,١	١٣,٤	٠,٢	٢,٩	٢,٨	٨,٢	٨,٧	٧,٢	٢,٤	٢,٤	٤,٠	الجزائر
...	...	...	١٠,١	١٥,٨	٥,٩	٤,٧	٦,٩	٦,٠	٥,٧	٩,٥	٥,٩	العراق
...	...	...	١٥,١	١٩,٩	١٤,٧	٣,٢	٣,٥	٢,٣	٢,٥	٣,٤	١,٥	قطر
...	...	١,٣	٢٧,٢	٣١,٣	١٦,١	٢,٣	٤,٨	٣,٤	٢,٦	٨,٢	١,٣	الكويت
٥,٨	٥,٩	٦,٠	٢٨,٥	٣٧,٢	١٥,٢	٨,٧	١٢,٣	٦,٧	٢,٦	٢,٨	٥,٦	أذربيجان
...	...	...	٥,٦	٥,٩	٣,٧	٢,٢	٣,٧	١,٥	٢,٧	٥,٦	٢,٠	عمان
...	...	...	٥,٩	٥,٨	٢,٠	١٠,٥	١٧,٥	١٥,٠	٢,٥	١,٦	٤,٩	تركمانستان
...	...	...	٥,٢	٦,٠	٤,٠	١٣,٣	١٥,٩	١٦,٠	٤,٤	٣,٩	٤,٥	البلدان المستوردة للنفط <sup>٥</sup>
٦,٩	٦,٩	٧,٣	٤,٦	٤,٣	٤,٦	١١,٠	٧,٥	٤,٥	٥,٠	٥,٩	٣,٣	مصر
٦,٧	٧,٠	٧,٤	٤,١	٥,٣	٠,٦	١٠,٥	١١,٢	٨,٩	٤,٢	٤,٠	٥,٦	باكستان
١١,١	١١,٧	١١,٩	٤,٠	٦,٠	٢,٩	٢,٣	٤,٤	١,٤	٤,٦	١,١	٧,٢	المغرب
٩,٥	١٠,٠	٩,٥	٧,٤	٩,٥	٧,٠	١١,٣	١١,٨	١٠,٨	٥,٠	٣,٤	٧,٤	أوزبكستان
٢٩,٣	٣٠,٢	٢٨,٣	٧,٠	٦,٦	٥,٩	١١١,٤	٢٤٥,١	٣٥٩,١	٣,٩	٠,٣	٠,٥	السودان
...	...	...	...	١٠,١	٦,٢	...	٧,٧	٥,٧	...	٢,٢	٣,١	تونس <sup>٧</sup>
...	...	٢٤,٤	٤,٦	٥,٩	١٠,١	٢,٥	٢,٨	١,٣	٣,١	٢,٤	٢,٠	الأردن
١٩,٢	١٨,٥	٢٠,٣	٧,٥	١١,٤	٩,٨	٥,١	٩,٩	٩,٦	٥,٨	٣,٢	١٠,٤	جورجيا
١٩,٠	١٩,٥	١٨,٥	٥,٩	٦,٢	٢,٤	٦,٠	٧,٦	٧,٢	٤,٠	١,٥	٥,٧	أرمينيا
...	...	...	٢,٢	١,٤	٢,٨	١٠,٥	١٠,٠	٨,٧	٣,٥	٢,٥	٩,٢	طاجيكستان
٦,٦	٦,٦	٦,٦	٩,٣	١٢,٢	٥,٢	١٠,١	١٣,٢	١١,٩	٥,٠	٠,٩	٣,٧	جمهورية قبرغيزستان
٢٥,٠	٢٥,٧	٢٦,٤	١٢,٤	١٢,٨	١٢,٧	٢,٤	٢,٨	١,٢	٣,٥	٤,٠	٦,٠	الضفة الغربية وغزة
...	...	...	١٣,٤	١٤,٠	٢,٢	٤,٠	٤,٩	٣,٨	٤,٤	٥,٠	٣,٠	موريتانيا
...	...	...	٣,٢	٥,٦	٠,٨	٨,٦	١٠,٧	٩,٢	٤,٢	٢,٦	٥,٦	للتنكزة
...	...	...	٥,٨	٨,٥	٣,٣	١٠,٨	١٣,١	١٣,٨	٣,٧	٤,٨	٥,٧	القوقاز وآسيا الوسطى
...	...	...	٦,٦	٩,٥	٣,٦	١٠,٨	١٣,٤	١٤,٦	٣,٦	٥,٠	٥,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٨	٣,٩	٥,٠	٣,١	٣,٢	٤,٦	٢,٠	٣,٥	١,٥	٣,٥	٥,٠	٨,٢	إسرائيل <sup>٨</sup>
...	...	...	٠,٦	١,٢	١,٢	٥,٧	٦,٨	٥,٠	٣,٢	٢,٢	٢٢,٢	بلدان المغرب العربي <sup>٩</sup>
...	...	...	٥,٢	٥,٢	٥,٨	١١,٥	١٠,٢	٩,٠	٤,٨	٥,٢	٢,٩	بلدان المشرق العربي <sup>١٠</sup>

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.  
 ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.  
<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين ألف ٥ وألف ٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.  
<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.  
<sup>٣</sup> %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.  
<sup>٤</sup> تشمل البحرين وليبيا واليمن.  
<sup>٥</sup> تشمل جيبوتي ولبنان والصومال. راجع الملحوظات القطرية الخاصة بلبنان في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٦</sup> لا تتضمن أفغانستان وسوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعهما السياسية. راجع الملحوظات القطرية في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٧</sup> راجع الملحوظات القطرية الخاصة بتونس في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٨</sup> تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تدخل في حساب المجمعات الإقليمية.  
<sup>٩</sup> يشمل المغرب العربي الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس.  
<sup>١٠</sup> يشمل المشرق العربي مصر والأردن ولبنان والضفة الغربية وغزة. ولا يتضمن سوريا نظرا لعدم اليقين المحيط بأوضاعها السياسية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة <sup>٢</sup>			رصيد الحساب الجاري <sup>٢</sup>			أسعار المستهلكين <sup>١</sup>			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
...	...	...	٢,٥-	١,٧-	١,١-	٩,٦	١٢,٢	١١,٠	٤,٠	٣,٨	٤,٥	إفريقيا جنوب الصحراء
...	...	...	٠,٢	١,٩	٠,٧	١٢,٤	١٦,٣	١٦,٨	٣,١	٣,٤	٢,٩	البلدان المصدرة للنفط <sup>٤</sup>
...	...	...	١,١-	١,١-	٠,٨-	١٣,١	١٦,١	١٧,٠	٣,١	٣,٤	٣,٦	نيجيريا
...	...	...	٤,٩	١١,٠	١١,٣	١٣,٢	٢٣,٩	٢٥,٨	٣,٣	٣,٠	٠,٧	أنغولا
...	...	...	٠,١-	١,٧	٦,٩-	٢,٦	٢,٩	١,١	٣,٤	٢,٧	٠,٩	غابون
...	...	...	٢,٣-	١,٣	٤,٥-	٣,١	٤,١	٠,٨-	٣,٥	٣,٣	١,١-	تشاد
...	...	...	٢,٠-	١,٦-	٣,٤-	٣,٩	٤,٠	٠,١-	٢,٩-	٦,١	٣,٥-	غينيا الاستوائية
...	...	...	٢,٠-	١,١-	٠,٦	٥,٣	٧,٢	٥,٦	٣,٣	٣,٣	٥,٠	البلدان متوسطة الدخل <sup>٥</sup>
٣٧,٠	٣٥,٢	٣٤,٢	١,٠-	١,٣	٣,٧	٤,٦	٥,٧	٤,٥	١,٤	١,٩	٤,٩	جنوب إفريقيا
...	...	...	٣,٥-	٣,٦-	٣,٠-	١٣,٠	١٦,٣	١٠,٠	٥,١	٥,٢	٤,٢	غانا
...	...	...	٤,٤-	٤,٨-	٣,٧-	٢,٣	٥,٥	٤,٢	٦,٧	٦,٠	٦,٥	كوت ديفوار
...	...	...	٢,٩-	١,٦-	٣,٣-	٢,٣	٢,٩	٢,٣	٤,٩	٤,٣	٣,٥	الكاميرون
...	...	...	٤,٣	٤,٤	٦,٧	٩,٢	١٥,٧	٢٠,٥	٣,٦	٣,١	٤,٣	زامبيا
...	...	...	٨,٤-	١٣,٠-	١١,٨-	٢,٢	٣,٠	٢,٢	٩,٢	٥,٠	٦,١	السنغال
...	...	...	٦,١-	٦,٥-	٥,٠-	١١,٣	١٣,٦	١١,٢	٥,٦	٤,٨	٥,٦	البلدان منخفضة الدخل <sup>٦</sup>
...	...	...	٤,٤-	٤,٥-	٣,٢-	٣٠,٥	٣٤,٥	٢٦,٨	٥,٧	٣,٨	٦,٣	إثيوبيا
...	...	...	٥,٣-	٥,٨-	٥,٤-	٧,١	٧,٢	٦,١	٥,٣	٥,٧	٧,٢	كينيا
...	...	...	٣,٦-	٤,٣-	٣,٣-	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٥,٢	٤,٨	٤,٩	تنزانيا
...	...	...	٩,٨-	٧,٠-	٧,٩-	٤,١	٦,١	٢,٢	٦,٥	٤,٩	٥,١	أوغندا
...	...	...	٠,٣-	٠,٣-	١,٠-	٦,١	٦,٤	٩,٠	٦,٩	٦,٤	٥,٧	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	...	...	٥,٣-	٥,٧-	٣,١-	٢,٠	٦,٠	٣,٩	٥,٠	٤,٧	٦,٩	بوركينافاسو
...	...	...	٤,٩-	٥,٣-	٤,٥-	٣,٠	٨,٠	٤,٠	٥,٣	٢,٠	٣,١	مالي

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> تظهر التغيرات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدول ألف ٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

<sup>٢</sup> % من إجمالي الناتج المحلي.

<sup>٣</sup> %: قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

<sup>٤</sup> تشمل جمهورية الكونغو وجمهورية جنوب السودان.

<sup>٥</sup> تشمل بوتسوانا وكابو فيردي وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسيشيل.

<sup>٦</sup> تشمل بنن وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجزر القمر وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وتوغو وزمبابوي.

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي

جدول المرفق ٦-١-١ ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي (التغير السنوي %، بأسعار الدولار الدولي الثابتة في ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات	المتوسط											
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٠٤-٢٠١٣	
	٢,٥	٢,٨	٥,٤	٤,٢-	١,٧	٢,٤	٢,٥	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٥	<b>العالم</b>
	٢,١	٣,٠	٥,٠	٥,٠-	١,٣	١,٩	٢,٠	١,٣	١,٧	١,٥	١,٠	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
	١,٨	٣,٣	٥,٤	٤,٢-	١,٨	٢,٤	١,٦	٠,٩	٢,٠	١,٦	٠,٩	الولايات المتحدة
	٢,٢	٢,٧	٥,٣	٦,٧-	١,٣	١,٦	٢,٤	١,٦	١,٧	١,٢	٠,٥	منطقة اليورو <sup>١</sup>
	٢,٦	٢,٠	٢,٧	٤,٦-	٠,٨	٠,٨	٢,٣	١,٤	٠,٦	١,٨	١,٤	ألمانيا
	١,١	٢,٧	٦,٧	٨,٣-	١,٤	١,٥	٢,٢	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٦	فرنسا
	١,٧	٢,٤	٧,٤	٨,٨-	٠,٧	١,١	١,٨	١,٥	٠,٩	٠,١-	٠,٩-	إيطاليا
	٢,٩	٤,٤	٥,٠	١١,٣-	١,٣	١,٩	٢,٨	٢,٩	٣,٩	١,٧	٠,٤-	إسبانيا
	٢,٨	٢,٧	١,٩	٤,٢-	٠,٠	٠,٨	١,٨	٠,٨	١,٧	٠,٥	٠,٧	اليابان
	٠,٨	٣,٣	٦,٧	٩,٧-	١,١	١,٠	١,٥	١,٤	١,٨	٢,٢	٠,٥	المملكة المتحدة
	١,٧	٢,٧	٣,٩	٦,٤-	٠,٤	١,٤	١,٨	٠,٠	٠,١-	١,٨	٠,٩	كندا
	٢,٥	٢,٨	٥,١	٢,٤-	١,٣	٢,٠	٢,٥	١,٨	١,٥	٢,٢	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
	٣,٣	٢,٧	٥,٩	٣,٣-	٢,٤	٣,٣	٣,٣	٢,٨	٢,٨	٣,١	٤,٧	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
	٥,٠	٤,٧	٦,٥	١,٥-	٤,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٥,٩	٥,٨	٧,٣	آسيا الصاعدة والنامية
	٥,١	٤,٤	٨,٠	٢,١	٥,٦	٦,٣	٦,٤	٦,٢	٦,٥	٦,٧	٩,٧	الصين
	٥,٩	٧,١	٧,٩	٧,٣-	٢,٦	٥,٤	٥,٧	٧,١	٦,٨	٦,٢	٦,٢	الهند <sup>٣</sup>
	٤,٩	٤,٣	٢,٥	٤,٥-	٣,٧	٤,٣	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٣,٤	٤,٠	بلدان آسيان-٥ <sup>٤</sup>
	٠,٨	٤,٠	٦,٧	١,٧-	٢,٤	٣,٣	٣,٩	١,٦	٠,٥	١,٥	٤,١	أوروبا الصاعدة والنامية
	٢,٢-	٨,٥-	٥,١	٢,٣-	٢,٢	٢,٩	١,٨	٠,٠	٢,٢-	١,١-	٤,٢	روسيا
	١,٦	١,٧	٥,٩	٨,١-	١,٣-	٠,٢	٠,٣	١,٩-	٠,٨-	٠,١	٢,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	٠,٨	٠,٢	٤,٢	٤,٦-	٠,٤	١,٠	٠,٥	٤,١-	٤,٤-	٠,٤-	٣,٠	البرازيل
	١,٦	١,١	٣,٨	٩,٠-	١,٢-	١,١	١,٠	١,٥	٢,١	١,٦	٠,٨	المكسيك
	١,٩	٢,٧	٦,١	٥,٠-	٠,٢	٠,٥	٠,٣-	١,٠	٠,٥	٠,٦	٢,٢	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
	١,٦	٥,٥	١,٩	٦,٣-	٢,٠-	٠,١	٣,٣-	٠,٦-	١,٧	٢,٥	١,٣	المملكة العربية السعودية
	١,٤	١,٢	١,٩	٤,٣-	٠,٤	٠,٦	٠,٣	١,٢-	٠,٥	٢,٣	٢,٧	إفريقيا جنوب الصحراء
	٠,٦	٠,٩	١,١	٤,٣-	٠,٤-	٠,٧-	١,٨-	٤,٢-	٠,٠	٣,٥	٤,٥	نيجيريا
	٠,١-	٠,٤	٤,٠	٧,٨-	١,٣-	٠,٠	٠,٣-	٠,٨-	٠,٢-	٠,١-	١,٩	جنوب إفريقيا
	٢,٤	٢,٧	٥,٤	٦,١-	١,٨	٢,١	٢,٨	١,٩	٢,١	١,٥	٠,٩	للتذكرة
	١,٨	٣,١	٢,٥	٥,٥-	٠,٣-	٠,٠	١,٠-	٢,١	٠,٢	٠,٠	١,٦	الاتحاد الأوروبي
	٣,٥	٣,١	٦,١	٣,٢-	٢,٥	٣,٦	٣,٥	٣,١	٣,٠	٣,٢	٤,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
	٣,١	٢,٤	٢,٥	٢,١-	٢,٩	٢,٧	٢,٦	١,٥	٢,٢	٣,٨	٣,٦	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
	٣,١	٢,٤	٢,٥	٢,١-	٢,٩	٢,٧	٢,٦	١,٥	٢,٢	٣,٨	٣,٦	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول «واو» في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية.

<sup>١</sup> البيانات محسوبة كمجموع فرادى بلدان منطقة اليورو.

<sup>٢</sup> باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

<sup>٣</sup> راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالهند في قسم «الملحوظات القطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> تشمل بلدان آسيان-٥ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيت نام.

2022. "Labor Market Tightness in Advanced Economies." IMF Staff Discussion Note SDN/2022/001)
- Eggertsson, Gauti B., Neil R. Mehrotra, and Jacob A. Robbins. 2019. "A Model of Secular Stagnation: Theory and Quantitative Evaluation." *American Economic Journal: Macroeconomics* 11 (1): 1–48.
- Gaspar, Medas, and Perrelli, 2021, Global Debt Reaches a Record \$226 Trillion, IMF blog, <https://blogs.imf.org/2021/12/15/global-debt-reaches-a-record-226-trillion/>.
- Goldman Sachs. 2021. "Supply Chains, Global Growth, and Inflation." *Global Economics Analyst* (September).
- Goodhart, Charles, and Manoj Pradhan. 2020. *The Great Demographic Reversal: Ageing Societies, Waning Inequality, and an Inflation Revival*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.
- Grigoli, Francesco, Josef Platzer, and Robin Tietz. Forthcoming. "A Long-Run View on the Determinants of Neutral Interest Rates."
- Harstad, Bard. 2012. "A Case for Supply-Side Environmental Policy." *Journal of Political Economy* 120 (1): 77–115.
- Hoel, Michael. 1994. "Efficient Climate Policy in the Presence of Free Riders." *Journal of Environmental Economics and Management* 27 (3): 259–74.
- International Energy Agency (IEA). 2021a. *World Energy Outlook 2021*. Paris.
- International Energy Agency (IEA). 2021b. "Net Zero by 2050: A Roadmap for the Global Energy Sector." Paris.
- IEA (2021c). *World Energy Outlook 2021*. International Energy Agency. Paris, France.
- International Energy Agency (2021). *World Energy Outlook 2021*. Paris.
- Kemp, Harri, Rafael Portillo, and Marika Santoro. Forthcoming. "Quantifying the Macro Effects of Global Supply Disruptions." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kopecky, Joseph, and Alan M. Taylor. 2020. "The Murder-Suicide of the Rentier: Population Aging and the Risk Premium." Trinity College Dublin, Department of Economics Trinity Economics Papers tep1220.
- Maddison, A. 2010. "Historical Statistics of the World Economy: 1-2008 AD." <http://www.ggdc.net/maddison/>.
- Mian, Atif, Ludwig Straub, and Amir Sufi. 2021a. "The Saving Glut of the Rich." Unpublished.
- Mian, Atif, Ludwig Straub, and Amir Sufi. 2021b. "What Explains the Decline in  $r^*$ ? Rising Income Inequality versus Demographic Shifts." Proceedings of the Kansas City Federal Reserve Jackson Hole Symposium, August 26–28.
- Novta, Natalija and Evgenia Pugacheva, "The Macroeconomic Costs of Conflict," *Journal of Macroeconomics* 68, 2021.
- Parry, Ian, Simon Black, and James Roaf. 2021. "Proposal for an International Carbon Price Floor among Large Emitters." IMF Staff Climate Notes 2021/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Pizzinelli, C., and I. Shibata. 2022. "Has COVID-19 Induced Labor Market Mismatch? Evidence from the US and the
- Atif Mian, Ludwig Straub and Amir Sufi .2021 "The Saving Glut of the Rich".
- Atif Mian and Ludwig Straub and Amir Sufi 2021b: What explains the decline in  $r^*$ ? Rising income inequality versus demographic shifts. Proceedings of the 2021 Jackson Hole Symposium
- Auclert, Adrien, Hannes Malmberg, Frédéric Martenet, and Matthew Rognlie. 2021. "Demographics, Wealth, and Global Imbalances in the Twenty-First Century." NBER Working Paper 29161, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Barrett, Philip, Maximiliano Appendino, Kate Nguyen, and Jorge de Leon Miranda, 2020, "Measuring Social Unrest Using Media Reports," IMF Working Paper 20/129.
- Bernanke, Ben S. 2005. "The Global Saving Glut and the US Current Account Deficit." Remarks at the Homer Jones Lecture, St. Louis, MO, April 14.
- Black, Simon, Ian Parry, James Roaf, and Karlygash Zhunussova. 2021. "Not Yet on Track to Net Zero: The Urgent Need for Greater Ambition and Policy Action to Achieve Paris Temperature Goals." *IMF Staff Climate Note* 2021/005, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Blanchard, Olivier. 2022. *Fiscal Policy under Low Interest Rates*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Boer, Lukas, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2021. "Energy Transition Metals." IMF Working Paper 21/243, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Borio, Claudio, Piti Disyatat, Mikael Juselius, and Phurichai Rungcharoenkitkul. 2017. "Why So Low for So Long? A Long-Term View of Real Interest Rates." BIS Working Papers, Bank for International Settlements, Basel.
- British Petroleum. 2021. *Statistical Review of World Energy 2021*. London.
- Caballero, Ricardo J., and Emmanuel Farhi. 2014. "The Safety Trap." NBER Working Paper 19927 National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Casella, Bruno, Richard Bolwijn, Daniel Moran, and Keiichiro Kanemoto. 2019. "Improving the Analysis of Global Value Chains: The UNCTAD-Eora Database." *Transnational Corporations* 26(3). United Nations, New York and Geneva.
- Celasun, Oya, Niels-Jakob H. Hansen, Aiko Mineshima, Mariano Spector, and Jing Zhou. 2022. "Supply Bottlenecks: Where, Why, How Much, and What Next?" IMF Working Paper 22/31, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chateau, J., F. Jaumotte, and G. Schwerhoff. Forthcoming. "Economic and Environmental Benefits of International Cooperation on Climate Policies." IMF Research Department Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Duval, Roman, Yi Ji, Longji Li, Myrto Oikonomou, Carlo Pizzinelli, Ipppei Shibata, Alessandra Sozzi, and Marina M. Tavares.

- Sajedi, Rana, and Gregory Thwaites. 2016. "Why Are Real Interest Rates So Low? The Role of the Relative Price of Investment Goods." *IMF Economic Review* 64 (4): 635–59.
- Straub, Ludwig. 2019. "Consumption, Savings, and the Distribution of Permanent Income." Unpublished. Harvard University, Cambridge, MA.
- Schwerhoff, Gregor, and Martin Stuermer. 2015. "Non-Renewable Resources, Extraction Technology, and Endogenous Growth." Dallas Federal Reserve Working Paper 1506, updated version, August 2020. Federal Reserve Bank of Dallas.
- UK." IMF Working Paper 22/5, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Platzer, Josef, and Marcel Peruffo. 2022. "Secular Drivers of the Natural Rate of Interest in the United States: A Quantitative Evaluation." IMF Working Paper 22/030, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rachel, Lukasz, and Lawrence H. Summers. 2019. "On Secular Stagnation in the Industrialized World," *Brookings Papers on Economic Activity*, 1–54, Washington, DC.
- Rystad Energy, UCube Database, January 2022.

## دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

اللوحة ١). أما الشركات غير المالية، التي دخلت فترة الجائحة بمستويات ديون مرتفعة بالفعل (تقرير الاستقرار المالي العالمي، عددا إبريل وأكتوبر ٢٠٢١)، فقد سجلت ارتفاعاً أكبر في نسب الديون مقارنة بالأسر المعيشية. وكان الحال كذلك في الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة، بفضل الضمانات الائتمانية الواسعة، وبرامج الإقراض بشروط ميسرة، وتأجيل السداد (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٢).

فهل سيكون لهذه التطورات تأثير على طبيعة التعافي في الفترة القادمة؟ وفي نهاية الأمر، فدين شخص ما هو أصل في حياة شخص آخر، فما هي إذن أهمية ذلك؟

إن الإجابة عن هذين التساؤلين تقتضي النظر بعمق في أسباب الاهتمام بالدين الخاص. أولاً، يرجع أحد أسباب الاهتمام به إلى أن المدينين والدائنين ليسوا سواء<sup>١</sup>، فعادة ما يواجه المقترضون قيوداً مالية، وتعتمد حدة هذه القيود على الموارد المالية المتاحة تحت تصرفهم. وتستطيع الأسر والشركات صاحبة الثروات الصافية الكبيرة والمتمتع بالسيولة أن تتحمل التفاوتات الكبيرة في مديونيتها مع ما لذلك من عواقب طفيفة على الإنفاق؛ فارتفاع الديون غالباً ما يتجه إلى تمويل تراكم الأصول التي يمكن السحب منها لاحقاً لتمويل الاستهلاك أو الاستثمار. ومن ناحية أخرى، تواجه الأسر والشركات صاحبة الثروات الصافية الضئيلة وغير المتمتع بالسيولة قيوداً أكبر، كما أنها أشد حساسية لدورات الرفع المالي وردود أفعالها أقوى إزاء التغيرات في السياسات المالية والنقدية. ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة إذا كان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ظروف وأوضاع مالية غير مستقرة (الفصل ١ في عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

وثانياً، هناك احتمال بأن تصبح فترات الارتفاع السريع في الدين غير مستدامة وتؤدي إلى فترات من الحد من الرفع المالي يصاحبها نمو دون المستوى. وخلاصة القول إن الأوضاع المالية التيسيرية تشجع على تراكم الديون، وهو ما يعطي دفعة للإنفاق والنمو وأسعار الأصول ويحفز على الحصول على مزيد من الائتمان مع ارتفاع قيم الضمانات. ويتراجع هذا الاتجاه في نهاية المطاف عندما تصبح العائدات مخيبة للأمال أو تكون ضعيفة إلى درجة لا تبرر زيادة الاستثمارات الممولة بالديون، ويصبح المقرضون يتحاشون تمديد الائتمان وتقديم قروض جديدة، أو تشدد الأوضاع المالية ويؤدي ارتفاع تكاليف خدمة الديون إلى مزاحمة النفقات الأخرى.

<sup>١</sup> تذهب دراسة (Tobin (1980 إلى أن «توزيع السكان ما بين مدينين ودائنين ليس عشوائياً. فقد اقترض المدينون لأسباب منطقية، يشير معظمها إلى ارتفاع الميل الهامشي إلى الإنفاق من الثروة أو من الدخل الجاري أو من أي موارد سائلة أخرى يمكن أن تكون تحت تصرفهم».

ساعدت السياسات الحكومية التي طُبقت أثناء الجائحة، ولا سيما في أكثر مراحلها حدة، في الحفاظ على إمكانية حصول القطاع الخاص على الائتمان، ومن ثم تجنب حدوث ركود أعمق في ٢٠٢٠. ويبحث هذا الفصل ما إذا كان ما ينتج عن ذلك من زيادة في الرفع المالي قد يؤثر على وتيرة التعافي. وكما تشير التقديرات، سيبلغ العبء على نمو إجمالي الناتج المحلي مستقبلاً في متوسط الحالات ٠.٩٪ على مدار ثلاث سنوات في الاقتصادات المتقدمة و١.٣٪ في الأسواق الصاعدة. ومع هذا، يتبين من التحليلات القائمة على البيانات من المستوى الجزئي أن التعافي من المرجح أن يكون أبطأ في البلدان حيث (١) يتركز الرفع المالي بين الشركات المعرضة للمخاطر والأسر منخفضة الدخل، و(٢) تفتقر إجراءات الإعسار إلى الكفاءة، و(٣) يتزامن الحد من الرفع المالي في القطاعين العام والخاص، و(٤) يجب الإسراع بتشديد السياسة النقدية. وبينما تُعد البلدان لعودة السياسة النقدية العادية، يشكل تقييم طريقة توزيع الرفع المالي مطلباً أساسياً للتنبؤ بوتيرة التعافي ومعايرة عملية سحب الدعم الذي قُدّم وقت الجائحة. وفي بعض الاقتصادات المتقدمة، حيث يمضي التعافي في مساره بقوة، وتتسم أوضاع الميزانيات العمومية للقطاع الخاص بوضعية جيدة، يمكن الحد من دعم المالية العامة بوتيرة أسرع، مما يسهل عمل البنوك المركزية. وفي سائر الاقتصادات، يمكن الاعتماد على الدعم المالي الموجه — ضمن حدود إطار موثوق للمالية العامة على المدى المتوسط — للحد قدر الإمكان من مخاطر الاضطرابات والندوب.

### مقدمة

ساهمت السياسات التيسيرية أثناء المرحلة الحرجة من أزمة كوفيد-١٩ في تخفيف التكلفة الاقتصادية الكلية التي ترتبت عليها عن طريق إتاحة سيولة وفيرة ومنخفضة التكلفة للأسر والشركات المتضررة. ولكن هذه السياسات أدت كذلك إلى تراكم الديون بسرعة، فطال أمد الارتفاع المطرد في الرفع المالي ككل بتشجيع من الأوضاع المالية الداعمة منذ الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨. وكان ارتفاع الدين الخاص العالمي عام ٢٠٢٠ — الذي بلغ ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي — واسع النطاق، وكان أسرع من الارتفاع الذي شهدته فترة الأزمة المالية العالمية وكاد يقترب من معدل ارتفاع الدين العام (الشكل البياني ٢-١،

مؤلفو هذا الإطار هم سيلفيا ألبريزيو، وسونالي داس، وكريستوفر كوخ، وجون مارك ناتال (رئيساً)، وفيليب وينغندر، بدعم من إيجينيا بودغاتشيفا، ويارو زو. ويود المؤلفون توجيه الشكر إلى لودويغ ستروب على تعليقاته المفيدة للغاية على المسودة السابقة.



وثالثًا، الظروف الوطنية لها دور مهم كذلك. فالبلدان التي لديها حيز مالي محدود قد تواجه صعوبة في دعم الطلب المحلي؛ وقد يتزامن الحد من الرفع المالي في القطاعين العام والخاص، مما يزيد العبء على النمو. أما البلدان التي تقتضي أوضاعها إعادة هيكلة الديون أو تصفية الأعمال، قد يكون لكفاءة إطار الإعسار فيها دور مهم في إعادة توزيع رأس المال لاستخدامه في أوجه منتجة. وتتوقف قوة التعافي بشكل حاسم كذلك على قوة جهات الوساطة المالية. وعقب تشديد السياسة النقدية، قد تصبح ضغوط الحد من الرفع المالي أقوى حينما تكون أدوات السلامة الاحترازية الكلية غير فعالة<sup>٢</sup> وخاصة في البلدان التي تكون صحة أوضاع القطاعين السيادي والمصرفي فيها متداخلة بشكل وثيق (الفصل ٢ في عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

ومع خروج الحكومات من سياسات الطوارئ التي اعتمدها وقت الجائحة، يشكل عبء الديون واحدا من أبرز التحديات التي تلوح في الأفق. ويهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن مجموعتين من الأسئلة:

- هل من شأن تركة الدين الخاص الناتجة عن الجائحة أن تؤثر على وتيرة التعافي؟ وما حجم العبء الذي يمكن أن يقع على استهلاك القطاع الخاص واستثماراته مستقبلا؟ وهل يعتمد ذلك على توزيع الدين على مستوى الأسر المعيشية والشركات؟ أم على الحيز المالي المتاح؟ أم على إطار الملاءة؟
- وما هي الانعكاسات الرئيسية على السياسة الاقتصادية؟ وهل ارتفاع مستوى الدين الخاص، أو توزيعه بين الأسر المعيشية والشركات، يؤثر على انتقال آثار السياسات المعاكسة للاتجاهات الدورية وفعاليتها؟ وعلام ينطوي ذلك بالنسبة لتيرة عودة الأوضاع الطبيعية وضبط الأوضاع أثناء التعافي، وكيف ينبغي أن يكون شكل مزيج السياسات؟

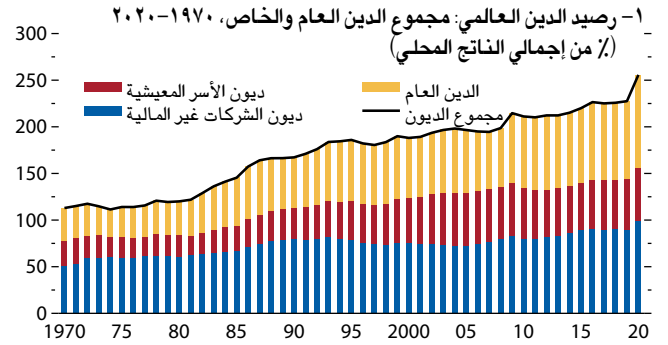
وفيما يلي أهم النتائج المستخلصة:

تراكم الديون المتعلقة بالجائحة: ارتفعت ديون الشركات غير المالية المعرضة للمخاطر (زيادة الرفع المالي، وانخفاض السيولة، وانخفاض الربحية) في أشد القطاعات تضررا من الأزمة (كالقطاعات كثيفة الاعتماد على المخاطرة). وبرغم أن تراكم ديون الأسر كان أقل مما في حالة الشركات غير المالية بوجه عام، فقد كان في بعض الحالات متركزا بشدة بين الأسر منخفضة الدخل. وهناك فروق كبيرة بين البلدان، مع ما لذلك من انعكاسات مهمة على النمو المستقبلي.

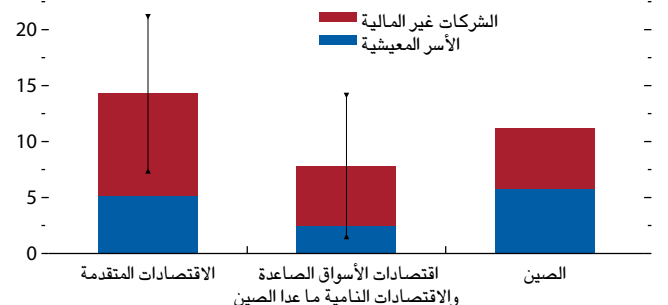
<sup>٢</sup> للاطلاع على تحليل انعكاسات تراكم الرفع المالي في القطاع الخاص على مخاطر الاستقرار المالي الكلي ودور سياسة السلامة الاحترازية الكلية، راجع دراسة (Barajas and others (2021).

## الشكل البياني ٢-١: تصاعد الدين الخاص بوتيرة سريعة

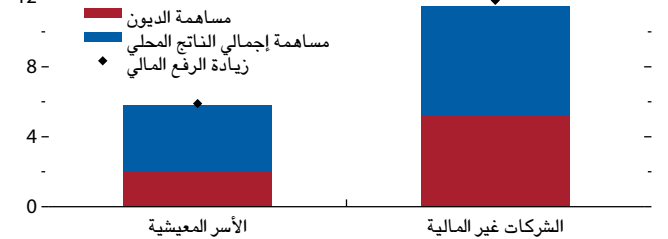
ارتفع الدين الخاص بنفس قدر ارتفاع الدين العام في ٢٠٢٠. وسجلت الاقتصادات المتقدمة أعلى مستويات الارتفاع، مع وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان.



٢- التغير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الفترة بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ (بالنقاط المئوية)



٣- تفكيك ارتفاع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، ٢٠١٩: الربع الرابع - ٢٠٢٠: الربع الثالث (بالنقاط المئوية)



المصادر: دراسة (Gaspar, Medas, and Perrelli (2021)؛ وصندوق النقد الدولي، «قاعدة بيانات الدين العالمي»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، يشير الدين العام إلى أكبر فئة ديون متاحة (القطاع العام غير المالي والحكومة العامة والحكومة المركزية، بترتيب تنازلي). ويتضمن الدين الخاص (الأسر المعيشية والشركات غير المالية) القروض والأوراق المالية وحسب. ومجموع الدين (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) قريب لكنه لا يساوي تماما حاصل مكونات الديون العامة والخاصة. ويرجع ذلك إلى الفرق في التغطية القطرية للمتغيرات المقابلة، مما يسبب اختلاف الأوزان الترجيحية القطرية المقابلة. وفي اللوحة ٢، تعكس الخطوط الطولية انحرافا معياريا واحدا في الدين الخاص.

## الفصل ٢ دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

Eggertsson and و Jacoviello 2005، و Gilchrist 1999، و Krugman 2012، و Jordà، Schularick، and Taylor 2011، و Mian، Sufi، and Verner و Dell’Ariccia and others 2016، و Drehman، Juselius، and Korinek 2017، و 2017) في انتقال آثار الصدمات والسياسة الاقتصادية وتضخيمها.

ويبدأ الفصل بإلقاء الضوء على آخر تطورات الميزانيات العمومية للأسر المعيشية والشركات غير المالية، مع التركيز على توزيع الدين. وتُقدَّر نماذج انحدار السلاسل الزمنية المقطعية على أساس قُطري مَقارن التأثير الاقتصادي الكلي لتراكم الرفع المالي على النمو المستقبلي. ثم بعد ذلك تساعد البيانات على المستوى الجزئي عن الأسر المعيشية والشركات في تحليل دور التباين وأهمية السياسة المعاكسة للاتجاهات الدورية والهيكلية.

### الرفع المالي في القطاع الخاص أثناء الجائحة

يلقي هذا القسم الضوء على التطور التاريخي للميزانيات العمومية للأسر المعيشية والشركات، مع التركيز على الركود في فترة كوفيد-١٩ وتراكم الرفع المالي بين مختلف الأسر والشركات.

### الميزانيات العمومية للأسر المعيشية

#### دورة عالمية للأصول والخصوم

أخذت الميزانيات العمومية للأسر المعيشية تتسع على نحو شبه متواصل في العقود الأخيرة، مع ارتفاع صافي الثروة على مستوى العالم من متوسط بلغ ٢٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٥ إلى أكثر من ٣٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، على أساس مرجح بتعادل القوى الشرائية. ومع هذا، مرت ديون الأسر المعيشية بمرحلتين مختلفتين على مدار العقدين الماضيين. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، ازداد الرفع المالي باطراد في قطاع الأسر المعيشية خلال السنوات السابقة على الأزمة المالية العالمية. ونظرا لاستخدام الديون في تمويل الاستثمارات في مجال الإسكان بصفة أساسية، كانت النتيجة هي نمو الأصول بالتوازي مع نمو الالتزامات (الشكل البياني ٢-٢). وخلال العقد الذي أعقب الأزمة المالية العالمية، خفضت الأسر المعيشية ديونها بالتدريج مقارنة بالدخل، كما هبطت الأصول السكنية مقارنة بالدخل، وكانت هذه الانخفاضات مدفوعة بانخفاض التقييمات وبطء الاستثمار. وقفزت ديون الأسر المعيشية في ٢٠٢٠ بسبب زيادة الاقتراض وانخفاض الدخل نتيجة للركود بفعل الجائحة. وصاحبت هذا الارتفاع في الديون زيادة كبيرة في الأصول المالية. وبالنظر إلى المستقبل، قد يؤدي توقف التحويلات النقدية الموجهة من الحكومات للأسر المعيشية إلى انكماش صافي الثروة مرة أخرى، كما أن ضيق الأوضاع المالية قد يفضي إلى زيادة تكاليف خدمة الديون ويسفر عن تراجع أسعار الأصول (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

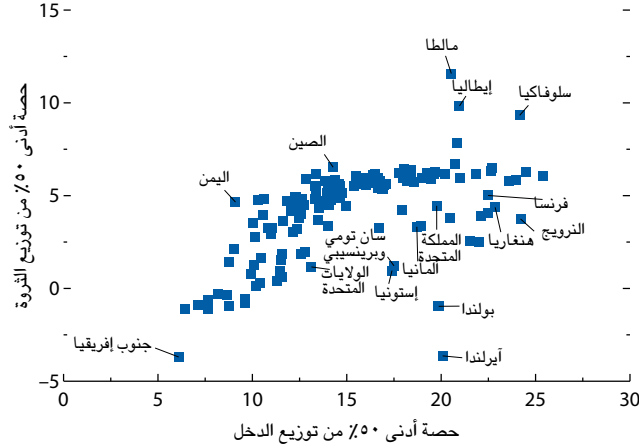
دورات الرفع المالي والتباين والنمو المستقبلي: من المتوقع أن المستويات الحالية من الرفع المالي في القطاع الخاص ستلقي ببعض العبء على نمو إجمالي الناتج المحلي مستقبلا. وتشير التقديرات القائمة على البيانات الإجمالية القطرية المقارنة إلى أن تباطؤ النشاط الاقتصادي قد بلغ ٠,٩٪ على أساس تراكمي على مدار ثلاث سنوات في الاقتصادات المتقدمة كما بلغت نسبة التباطؤ الاقتصادي التراكمية ١,٣٪ في الأسواق الصاعدة. ومع هذا، فالعبء على النمو بعد الجائحة من الممكن أن يصبح أكبر في البلدان التي (١) تكون مديونيتها متركزة بشكل أكبر بين الأسر التي تعوزها الموارد المالية والشركات المعرضة للمخاطر، و(٢) تفتقر نظم الإعسار فيها إلى الكفاءة، و(٣) لديها حيز مالي محدود، و(٤) يتعين التعجيل بتشديد سياستها النقدية. فعلى سبيل المثال، من شأن حدوث تشديد مفاجئ قدره ١٠٠ نقطة أساس أن يؤدي حسب التقديرات إلى إبطاء استثمار الشركات شديدة الاعتماد على الرفع المالي بمعدل تراكمي قدره ٦,٥ نقطة مئوية على مدار عامين، أي أعلى بأربع نقاط مئوية من النسبة على مستوى الشركات قليلة الاعتماد على الرفع المالي. ويمكن أن يصبح هذا التأثير أكبر إذا أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى زعزعة الاستقرار المالي (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

الانعكاسات على السياسة الاقتصادية: يتعين أن ينصب التركيز بشكل أكبر على اعتبارات التوزيع عند وضع التنبؤات الاقتصادية الكلية وصنع السياسات. فعلى سبيل المثال، حيث يمضي التعافي في مساره بقوة وتكون الميزانيات العمومية للقطاع الخاص في وضع جيد — بصفة رئيسية في الاقتصادات المتقدمة التي أفادت من الدعم الحكومي السخي أثناء الجائحة — يمكن تقليل دعم المالية العامة بوتيرة أسرع، مما يسهل عمل البنوك المركزية. وقد يكون التعافي أضعف في سائر الاقتصادات، ويمكن للدعم المالي الموجه أن يساعد على تقليل مخاطر الاضطرابات والندوب ضمن أطر موثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة (عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الرائد المالي). وعندما يكون توجيه الدعم صعبا والحيز المالي محدودا، قد يتعين على البلدان النظر في تدابير لزيادة الإيرادات بغرض تمويل الأولويات المختلفة. وتتضمن السبل الأخرى زيادة الامتثال الضريبي وغيرها من الإصلاحات لتحديث ضرائب الأعمال والتي يمكن أن يتضمن زيادات مؤقتة في ضريبة دخل الشركات بحيث تُصمم لرصد الأرباح الزائدة المرتبطة بالجائحة (تقرير IMF 2021a).

ويبنى هذا الفصل على تقارير مسبقة صادرة عن صندوق النقد الدولي (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، وعددا إبريل ٢٠١٢ وإبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: أوروبا، وعدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: نصف الكرة الغربي) ويستند إلى اثنين من فروع الدراسات الاقتصادية التي تركز على أهمية دور التباين (دراسات Jappelli and Pistaferri 2014 و Cloyne and others 2018، و Kaplan، Moll، and Violante 2018 و Ottonello and Winberry 2020) والرفع المالي (دراسات Bernanke، Gertler،

### الشكل البياني ٢-٣: علاقة الارتباط بين عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل (%)

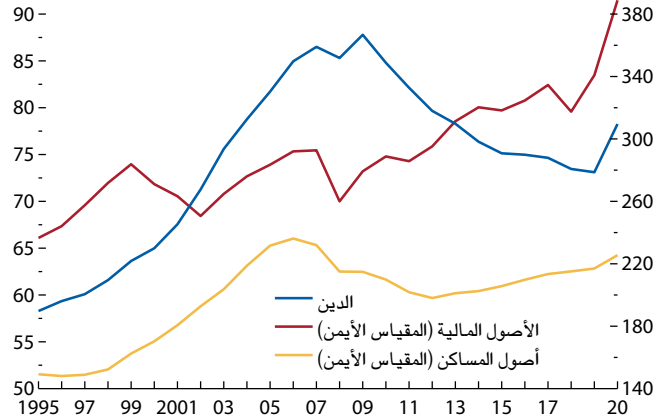
البلدان التي تكون مستويات دخل الأسر فيها متباينة بشكل أكبر غالبا ما يكون عدم المساواة في توزيع الثروة فيها أكبر.



المصادر: قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على قائمة البلدان المدرجة. وتمثل الحصى حسب البلدان المتوسطات على مدار الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

### الشكل البياني ٢-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الميزانيات العمومية للأسر المعيشية (% من إجمالي الناتج المحلي)

قفزت مديونية الأسر المعيشية في ٢٠٢٠ بعد عشر سنوات من ضبط الأوضاع أعقبت الأزمة المالية العالمية.



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الدين العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على قائمة البلدان المدرجة.

### ديون الأسر المعيشية على امتداد توزيع الدخل

من المهم النظر إلى ما هو أبعد من الأرقام الكلية لأنها قد تحجب قدرا كبيرا من التباين ولا سيما بالنظر إلى ارتفاع درجة عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة بين الأسر المعيشية. ولطريقة توزيع الديون والتغيرات التي تطرأ عليها بمرور الوقت انعكاسات على القيود على السيولة وكذلك معدلات الادخار مستقبلا. فعلى سبيل المثال، هناك احتمالات أكبر بأن تراكم الديون عند الطرف الأدنى من توزيع الدخل، حيث عادة ما يكون صافي الثروة أقل، سيُبطئ الاستهلاك مستقبلا عندما تضيق الأوضاع المالية، وترتفع تكاليف الاقتراض، وتترجع أسعار الأصول (الشكل البياني ٢-٣).

وينطوي قياس مدى تباين الديون عبر فئات الدخل المختلفة على مصاعب حيث يقتضي إجراء مسح لثروات الأسر، وهي غير متاحة إلا عن عدد قليل من البلدان وتجري على فترات متباعدة نسبيا. ولتقدير تأثير الركود الناجم عن كوفيد-١٩ على مديونية الأسر، يُستخدم منهج «التنبؤ الآني» الذي يعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية لاستنباط بيانات جزئية عن الدخل والديون. ومن أجل تقدير التغيرات في دخل الأسر وديونها، تُستخدم البيانات الإقليمية والقطاعية عن القيمة المضافة والأجور والوظائف والبطالة وأسعار المساكن ومبيعاتها والإقراض المصرفي. ويفرض اللوغاريتم المستخدم

٣ يُستخدم المنهج المتبع في دراسة DiNardo, Fortin, and Lemieux (1996) للتنبؤ الآني بالتوزيعات المشتركة. وينطوي ذلك على تعديل أوزان كثافات كيرنل واستخدام تعديل الانحدارات لتتوافق مع التغيرات في التوزيع بمرور الوقت. وتعد حاليا تنبؤات آنية لكل من الصين وفرنسا وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة. وبالنسبة للولايات المتحدة، يجري إعداد تقديرات توزيع الدخل والديون باستخدام بيانات جزئية من «مسح نفقات المستهلكين» لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. راجع المرفق ٢-١ والمرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت.

## الميزانيات العمومية للشركات

### تركز مواطن الضعف في قطاع الشركات غير المالية

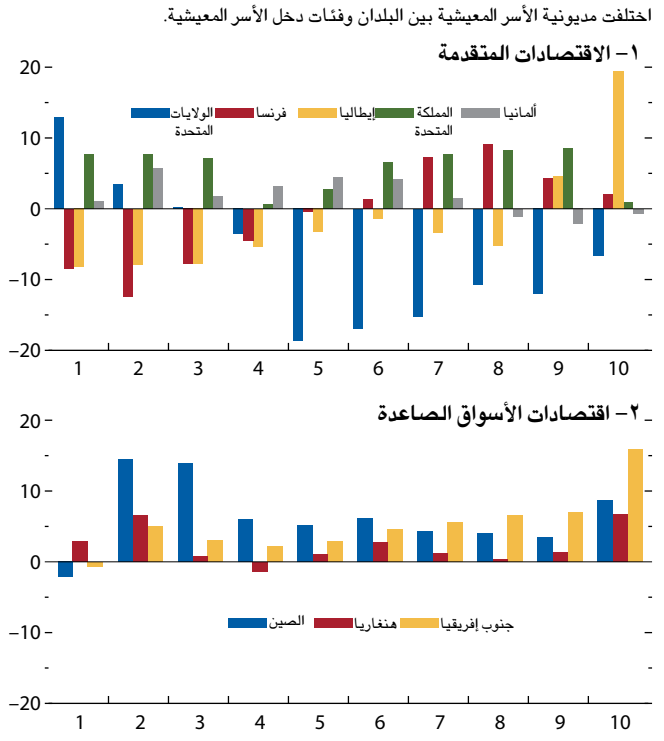
كان الدعم الوفير للسيولة من خلال القروض و ضمانات الائتمان وتأجيل مدفوعات سداد الديون قد ساهم في تراكم الديون، كما كان دوره محوريا في منع انتشار حالات إخفاق الشركات وفقدان الوظائف وخسائر الناتج المرتبطة بها، ولا سيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويستعرض التحليل هنا تطورات الميزانيات العمومية منذ أن بدأت الجائحة، مع التركيز على توزيع الرفع المالي ومواطن الضعف عبر الشركات والقطاعات والبلدان المختلفة.

ويستخدم الشكل البياني ٢-٥ الميزانيات العمومية ربع السنوية للشركات المدرجة في البورصة<sup>٤</sup> لعرض نمو الإيرادات حسب القطاع عبر ٧١ من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في ٢٠٢٠ ويقارنها بعام ٢٠٠٩ في أوج الأزمة المالية العالمية. ويتبين وجود تناقض واضح على مستوى القطاعات. وأسفرت إجراءات الإغلاق العام أو نقص المواد عن تركيز أكبر الخسائر في عدد قليل من القطاعات، مثل خدمات المستهلكين والنقل والسيارات ومكوناتها. وعلى العكس من ذلك، ففي الطرف الآخر من التوزيع، حققت بعض القطاعات مكاسب من المحور الهيكلي الذي فرضته الجائحة (أشباه الموصلات، وخدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات، والمواد الصيدلانية والتكنولوجيا البيولوجية، ومعدات الرعاية الصحية والخدمات ذات الصلة). ويختلف ذلك عما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية، عندما لحقت الصدمة تقريبا بكل القطاعات التي يتناولها التحليل. وعلاوة على ذلك، كانت الضمانات الحكومية تغطي جزءا كبيرا من الزيادة في الرفع المالي أثناء الجائحة<sup>٥</sup> وبالتالي، فإن المخاطر من حدوث حلقة من التأثيرات المرتدة السالبة حين يفرض إعسار الشركات ضغوطا على النظام المالي — وعلى الخزانة العامة في نهاية المطاف — تبدو أصغر، وذلك على الأقل في البلدان التي في استطاعة حكوماتها استيعاب الصدمة (يحلل الفصل ٢ في عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي المخاطر المقترنة بالارتباط بين الكيانات السيادية والبنوك في الأسواق الصاعدة). ويشير الشكل البياني ٢-٦ إلى أن الاقتصادات المتقدمة هي التي تعهدت بأكبر الالتزامات، وهي التي تمتلك الحيز المالي الأكبر (راجع الإطار ٢-١). ومع هذا، تجدر الإشارة إلى أن التساهل التنظيمي ربما حجب وراءه الحجم الحقيقي للخسائر.

<sup>٤</sup> تُستخدم بيانات Standard & Poor's Capital IQ data في القسم الفرعي كله نظرا لحدائتها. ولكن نظرا لأنها لا تتضمن إلا الشركات المدرجة في البورصة، فهي لا تغطي سوى ٧٪ من مجموع الوظائف. ويشير هذا الأمر إلى أن حصة الشركات في القطاعات الأشد تضررا حسب التقارير ينبغي أن تعتبر حادا سلبيا نظرا لعدم تغطية العينة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تسهم بحصة كبيرة من فرص العمل والقيمة المضافة في بعض الاقتصادات. راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

<sup>٥</sup> تختلف حصة هذه الضمانات من مجموع الائتمان اختلافا كبيرا، فتتراوح بين نحو ٢٠٪ من كل الائتمان الجديد في ألمانيا إلى ١٠٠٪ (إلى حد معين) في اليابان.

## الشكل البياني ٢-٤: التغيير في نسبة الدين إلى الدخل حسب الشريحة العشرية للدخل في ٢٠٢٠ (% من الدخل)



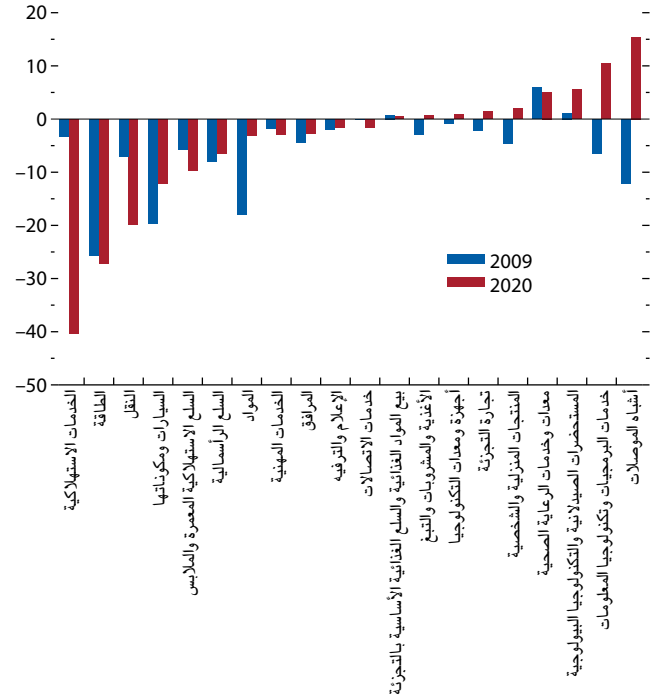
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الشرائح العشرية على المحاور السينية، ما عدا في حالة الولايات المتحدة حيث تُقسّم فئات الأسر حسب نطاقات الدخل الثابتة. راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت.

وبرغم أن الزيادات الكلية لنسب الدين كانت أقل في ألمانيا والمملكة المتحدة وهنغاريا، في حين بلغت حد التراجع بشكل واضح في الولايات المتحدة، كان ارتفاع الديون أكبر نسبيا على مستوى الأسر منخفضة الدخل، وتجاوز تراكمها ١٠٪ من الدخل في الولايات المتحدة في حالة الأسر ذات مستويات الدخل الأقل من ١٥ ألف دولار. وفي المملكة المتحدة، بلغ ارتفاع الديون حوالي ٧,٥٪ من دخل الأسر في أدنى ثلث. وعلى العكس من ذلك، استطاعت فرنسا وإيطاليا أن تدعم الميزانيات العمومية للأسر المعيشية منخفضة ومتوسطة الدخل، كما اتضح من تراجع نسب الدين في البلدين على مستوى أدنى ٥٠٪ من توزيع الدخل.

ولا يمكن تطبيق هذا التمرين إلا على ذلك العدد القليل من البلدان التي أجرت مسوح ثروة الأسرة المعيشية في الماضي. ومع تزايد الاهتمام بقضايا عدم المساواة والتوزيع، من شأن التوسع في جمع البيانات عن الميزانيات العمومية للأسر المعيشية أن يسمح بتكوين فهم أفضل لتأثير الصدمات والسياسات.

## الشكل البياني ٢-٥: تباين تأثير جائحة كوفيد-١٩ على نمو إيرادات الشركات غير المالية (٧)

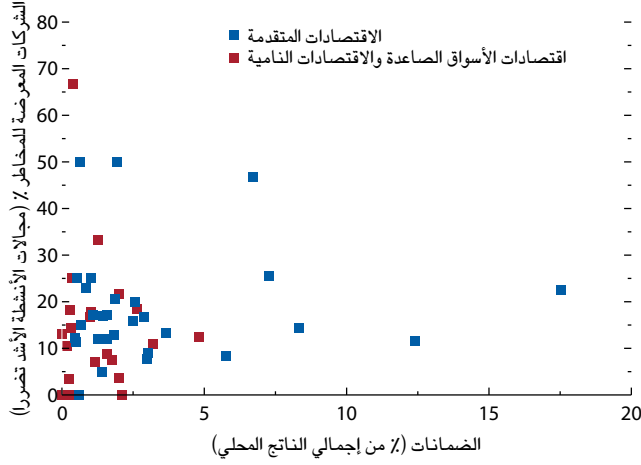
في حالة الشركات غير المالية، ظهر تباين واضح بين القطاعات الرابحة والخاسرة، ولم يكن الأمر بهذه الدرجة من الوضوح في الأزمة المالية العالمية.



المصادر: مؤسسة Standard & Poor's Capital IQ، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتألف العينة من ٧١ بلداً، راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت. ويعرض الشكل البياني قيم وسيط نمو الإيرادات السنوية المرجح بالأصول في ٢٠٠٩ (الأعمدة الزرقاء) و ٢٠٢٠ (الأعمدة الحمراء).

## الشكل البياني ٢-٦: التعرض لمخاطر الالتزامات الاحتمالية يقترن بضمانات الائتمان (سيناريو ٥٠٪)

تسجل الاقتصادات المتقدمة أعلى درجات تركيز الجمع بين مواطن التعرض للمخاطر العالية والضمانات السخية.



المصادر: صندوق النقد الدولي، أداة تتبع سياسات مواجهة كوفيد-١٩، وقاعدة بيانات Standard & Poor's Capital IQ، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات الفعلية عن معدلات الاستفادة من الضمانات الحكومية غير متاحة عن معظم البلدان. ويعرض الشكل البياني المخاطر التي تتعرض لها الحكومة في سيناريو يفترض التعاقد على ٥٠٪ من الضمانات المعلنة. وتشير حصة الشركات المعرضة للمخاطر إلى قيمة الوسط الحسابي لحصة الشركات في مجالات الأنشطة الأشد تضرراً عام ٢٠٢١ التي كانت في أعلى ثلث في نسبة الديون إلى الأصول وأدنى ثلث في توزيع العائدات على الأصول وكانت نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١.

تقييم عبء الدين: قد لا يكون تراكم الديون ضاراً في حد ذاته؛ فالشركة ذات المديونية العالية قد تكون مع هذا لديها ميزانية عمومية سليمة — على النحو الذي تعكسه وفرة حيازاتها من الأصول السائلة وأرباحها المرتفعة. وعلى العكس من ذلك، فقدرة شركة ما على الاستثمار والابتكار والنمو قد تتأثر سلباً إذا اقترن الاعتماد الكبير على الرفع المالي بانخفاض الربحية إلى حد يحول دون تمكنها من سداد مدفوعات الفائدة؛ وفي تلك الحالة، تكون نسبة تغطية الفائدة أقل من ١. وهبطت الربحية في أشد مجالات الأنشطة تضرراً من الأزمة إلى مستويات تضاهي تلك التي شهدتها أثناء الأزمة المالية العالمية ولم تتعاف منها تماماً بعد. ويرجع ذلك إلى الخسائر في الدخل (قبل حساب الفائدة والضرائب) وارتفاع مدفوعات أسعار الفائدة على حد سواء. ولم تعد حصة الشركات في أشد القطاعات تضرراً التي تقل نسبة تغطية الفائدة فيها عن ١ إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الجائحة بعد (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٣).

وتُعرّف الشركات المعرضة للمخاطر بأنها الشركات غير المالية التي تعتمد على الرفع المالي بدرجة كبيرة، وتحقق ربحية منخفضة، ونسبة تغطية الفائدة لديها أقل من ١.٦ ولا

٦ ينظر هذا التحليل في توزيع الرفع المالي والعائد على الأصول حسب القطاع، وبالتالي فإن ارتفاع نسبة الرفع المالي يُعرّف بأنه أعلى من متوسط المستوى الحدي في الثلث الأعلى عبر مجالات الأنشطة المختلفة (٣٥٪) ويُعرّف انخفاض الربحية بأنه أقل من متوسط الثلث الأدنى للعائد على الأصول (٢،٠٪).

## ارتفاع الرفع المالي للشركات المعرضة للمخاطر، ولا سيما في القطاعات الأشد تضرراً من الأزمة

الرفع المالي حسب مجموعة القطاع: يمكن تقسيم القطاعات إلى ثلاث كتل بناء على ما يعرضه الشكل البياني ٢-٥: مجالات الأنشطة الأشد تضرراً (القطاعات الخمسة التي تشهد أقوى هبوط في نمو الإيرادات عام ٢٠٢٠)، ومجالات الأنشطة الأقل تضرراً (القطاعات الخمسة التي تشهد أعلى نمو في الإيرادات)، والمجالات الواقعة في الوسط كفئة متبقية. وازداد الرفع المالي أثناء الجائحة في أشد مجالات الأنشطة تضرراً، ويُعرّف بأنه نسبة ديون الشركات إلى أصولها، وحسب الوضع في الربع الثاني من عام ٢٠٢١ (آخر نقاط البيانات المتاحة)، ظل مستواه أعلى بكثير من المستويات التي كان عليها قبل الأزمة (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ١). وارتفع صافي الديون كذلك (إجمالي الديون ناقصاً الحيازات النقدية) ارتفاعاً كبيراً في الشركات المعرضة للمخاطر في أشد القطاعات تضرراً، وخاصة في الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٢). وفي ذلك تناقض صارخ مع ما حدث في القطاعات الأخرى التي عمدت إلى الحد من الرفع المالي أثناء الجائحة، انعكاساً لارتفاع الأصول وانخفاض الالتزامات على حد سواء.

## الفصل ٢ دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

الشركات المعرضة للمخاطر أعلى مما كانت عليه أثناء الأزمة المالية العالمية وتركزت في القطاعات الأشد تضررا، حيث كانت المديونية أعلى نسبيا (الشكل البياني ٢-٨، اللوحان ١ و٢). ومع هذا، تراجعت هذه الحصة منذ أن بلغت ذروتها في نهاية عام ٢٠٢٠، نتيجة لارتفاع العائدات وتحسن التدفقات النقدية وانخفاض الديون.

فما أهمية ذلك من المنظور الاقتصادي الكلي؟ تعرض اللوحة ٣ في الشكل البياني ٢-٨ نسبة الشركات المعرضة للمخاطر في عام ٢٠٢٠ حسب القطاع وعلى أساس مساهمتها في القيمة المضافة للبلدان. وساهم أحد القطاعات الأشد تضررا، وهو قطاع خدمات المستهلكين (منها السياحة والترفيه والتسليّة والتعليم) بنحو ١٠٪ من القيمة المضافة وضم حوالي ٣٠٪ من الشركات المعرضة للمخاطر. وهاتان حصتان كبيرتان.<sup>٧</sup> وبوجه عام، ساهمت مجالات الأنشطة الأشد تضررا بنسبة ١٨٪ من القيمة المضافة وربع القوى العاملة.<sup>٨</sup>

وكان اتخاذ تدابير استثنائية للتخفيف من وطأة تأثير الجائحة على التدفق النقدي في الشركات قد ساعد على الحيلولة دون إخفاق الشركات. وساعدت الضمانات الائتمانية الحكومية على ضمان توسيع إمكانية الحصول على ائتمان وحماية الميزانيات العمومية للشركات. ولا يزال تأثير هذا الرفع المالي الزائد على الاستثمار غير مؤكد، وستوقف على (١) قوة التعافي، وخاصة في القطاعات الأشد تضررا، و(٢) تشديد الأوضاع المالية مستقبلا مع عودة السياسة النقدية العادية (دراسة Gourinchas and others 2020, 2021، ودراسة Cros, Epaulard, and Martin 2021).

## الدين الخاص والدورة الاقتصادية

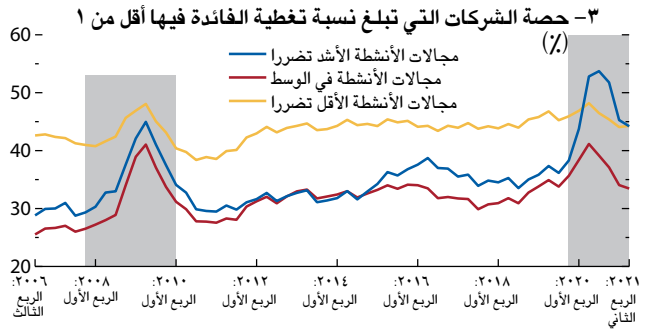
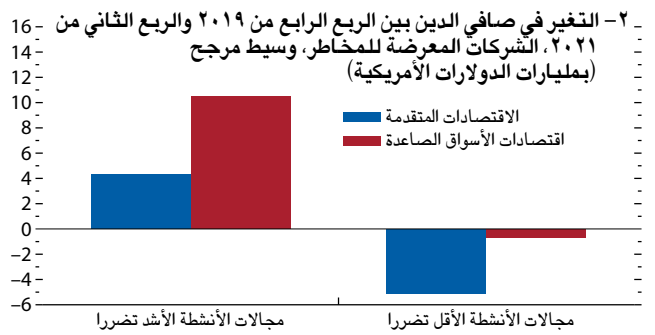
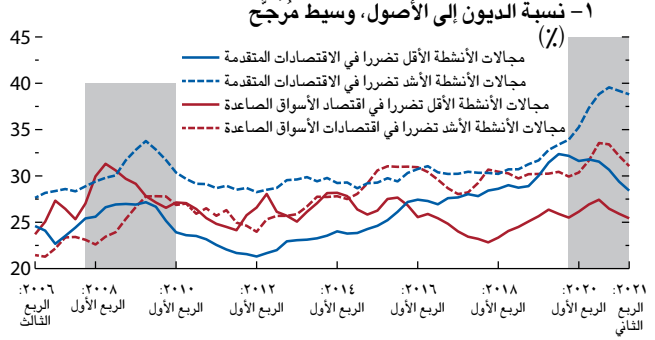
يمكن النظر إلى تراكم الرفع المالي أثناء فترة الركود في ٢٠٢٠ باعتباره رد فعل كفنًا للجائحة التي من المتوقع أن تكون صدمة مؤقتة. ومع هذا، فقد أدى إلى ارتفاع كبير في نسبة الدين الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي الذي من شأنه أن يؤثر على الاستهلاك والاستثمار مستقبلا. ويقاس هذا القسم كم انعكاسات تراكم الرفع المالي على النمو. وتماشيا مع الدراسات الاقتصادية مؤخرا، يبين القسم الأهمية الكمية

<sup>٧</sup> يلاحظ أن تقدير مواطن الضعف المذكورة قد يكون أقل من حجمها الحقيقي نظرا لأن الحقائق المبسطة المقدمة تستند إلى بيانات الشركات المدرجة في البورصة، وهي في متوسط الحالات أكبر حجما بينما حصتها في القطاعات الأشد تضررا أقل مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن احتمالات تعرضها للعسر المالي أقل (دراسة Carletti and others 2020، ودراسة Díez and others 2021).

<sup>٨</sup> تستند أرقام القيمة المضافة والوظائف إلى قاعدة بيانات STAN Statistical ANalysis Database لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهي متاحة على أساس تقسيم قطاعي مفصل لكل من النمسا وكولومبيا والجمهورية التشيكية وفنلندا واليونان وأيسلندا والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا والجمهورية السلوفاكية والسويد وتركيا والولايات المتحدة وحسب.

## الشكل البياني ٢-٧: تباين الآثار على الميزانيات العمومية للشركات غير المالية

أدت الجائحة إلى تفاقم مراكز الميزانيات العمومية الضعيفة في مجالات الأنشطة الأشد تضررا وحسب.



المصادر: قاعدة بيانات Standard & Poor's Capital IQ، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تتألف العينة من ٧١ اقتصادا، راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت. وتعرض اللوحان ١ و٣ متوسطا متحركا يغطي ثلاثة أرباع سنة، وتشير المساحات المظلمة إلى الأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد-١٩. الشركات المعرضة للمخاطر هي التي تبلغ نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١ وموقعها في أعلى ثلث في توزيع نسبة الديون إلى الأصول وأدنى ثلث في توزيع العائدات على الأصول. صافي الدين = مجموع الالتزامات مخصوما منها النقدية وما يكافئها.

يقتصر الأمر على أن الشركات المدينة التي لا تحقق ربحية ولديها قدر يسير من السيولة تتعرض بقدر أكبر لمخاطر إعادة التسعير المحتملة للأصول (دراسة Ding and others 2021) وسحب الدعم المقدم من السياسات، وإنما من المرجح كذلك أن تكون استثماراتها ضعيفة (دراسة Albuquerque 2021). وبعد مضي ثمانية عشر شهرا على تفشي الجائحة، ظلت حصة

لدورات الرفع المالي في التنبؤات بشأن النمو<sup>٩</sup> ويوثق القسم بداية أوجه الانتظام التجريبي بناء على بيانات إجمالية قُطرية مقارنة ثم يتعمق أكثر ليتناول الآلية، ويلقي الضوء على أهمية دور التباين بين الأوضاع المالية للأسر والشركات.

## استجابات الناتج لضغوط الحد من الرفع المالي

### أدلة تجريبية على مستوى البلدان

عقب تراكم نسب الدين الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي على نحو فاق ما يمكن توقعه في ظل مسار ممدد — ويُعرف بأنه الائتمان المفرط — عادة ما يتباطأ نمو الناتج مع انخفاض ديون الشركات والأسر. وترصد التوقعات المحلية استجابات الناتج الديناميكية، كما في دراسة (Jordà (2005)، مع بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة<sup>١٠</sup> ويعتمد المنهج التجريبي على سلسلة بيانات اقتصادية كلية مقطعية عن ٤٣ بلدا (٢٧ اقتصادا متقدما و١٦ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية) على مدار أكثر من ٥٢ عاما من ١٩٦٩ إلى ٢٠٢٠ (راجع المرفق ٢-٤ على شبكة الإنترنت).<sup>١١</sup> وبالنسبة للأسر المعيشية، فإن حدوث تغير مقداره نقطة مئوية واحدة في نسبة الائتمان المفرط إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى تراجع دائم في الاستهلاك الخاص قدره ٠,٥٪ في الاقتصادات المتقدمة و٢٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بعد مضي خمس سنوات. وتؤدي تقلبات الائتمان المقدم للشركات غير المالية إلى استجابة مماثلة على صعيد الاستثمار<sup>١٢</sup>. ويتراجع كل من الاستهلاك (عقب تقديم ائتمان مفرط للأسر المعيشية) والاستثمار (عقب تقديم ائتمان مفرط للشركات غير المالية) بقدر أكبر بكثير في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (الشكل البياني ٢-٩).

<sup>٩</sup> يتبين من دراسة (Mian, Sufi, and Verner (2017) أن واضعي التنبؤات الاقتصادية المهنيين يبالغون بشكل منهجي في توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي في نهاية دورات تراكم ديون الأسر المعيشية. وارتفاع ديون الأسر على مدار الثلاث سنوات السابقة على تنبؤ معين يساعد على توقع أخطاء التنبؤات بشأن النمو.

<sup>١٠</sup> للتركيز على دورات الائتمان الكبيرة والمستمرة، يُعرف الائتمان المفرط بأنه المتوسط المتحرك الذي يغطي ثلاث سنوات للمكونات الدورية في مرشح هاميلتون (٢٠١٨) لنسب الدين الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي.

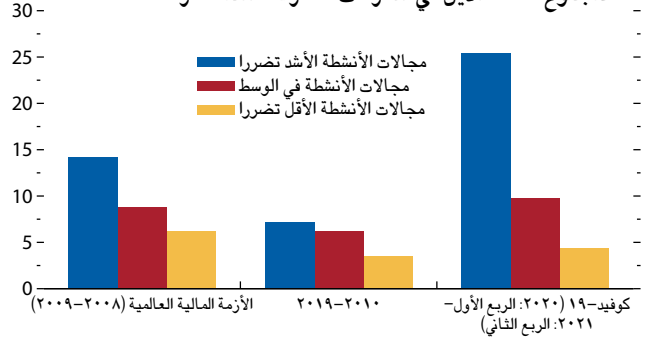
<sup>١١</sup> تقدم التوقعات المحلية آثارا زمنية ثابتة نظرا لأن تأثير تراكم الرفع المالي على النمو المستقبلي قد يختلف باختلاف أجزاء الدورة. ويمكن ذلك من استبعاد أثر الدورة الاقتصادية والتأثيرات الأخرى المتغيرة مع الوقت الشائعة في جميع البلدان التي تغطيها العينة. وتستبعد الآثار الثابتة القطرية أثر العوامل ذات الخصوصية القطرية. ولا تؤخذ في الحسبان الآثار المتفرقة المحتملة والمتعلقة تحديدا بوجود ضمانات عامة. ويحيط عدم اليقين بالانعكاسات على النمو المستقبلي وتتوقف في جانب منها على ميل الحكومات وقدرتها على إسقاط تلك الديون أو إعادة هيكلتها قبل أن تنشأ الحاجة إلى تفعيل الضمانات. وحسب سيناريو أسوأ الأحوال الذي ينطوي على حيز مالي ونقدي محدود وارتباط كبير بين البنوك والكيانات السيادية، يمكن لتفعيل الضمانات العامة أن يؤدي حتى إلى حلقات من الدمار المتبادل (عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

<sup>١٢</sup> مجموع التأثير على الناتج سيكون أصغر، لأن حصة الاستثمار أصغر من حصة الاستهلاك في الناتج ولأن حصة المدخلات المستوردة في الاستثمار أكبر بوجه عام.

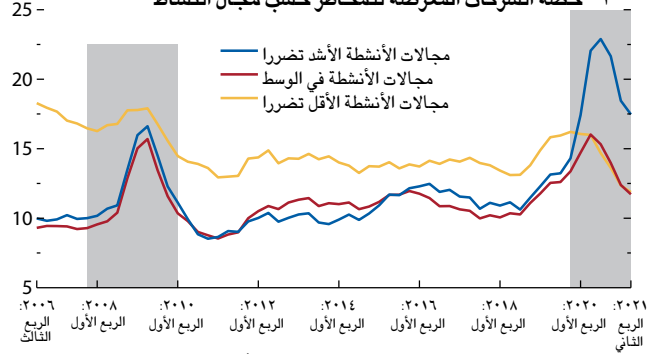
## الشكل البياني ٢-٨: تركيز مواطن تعرض الشركات غير المالية للمخاطر

الشركات المعرضة للمخاطر التي لديها حصة أعلى من الديون تتركز في مجالات الأنشطة الأشد تضررا، ولها أهمية اقتصادية كلية.

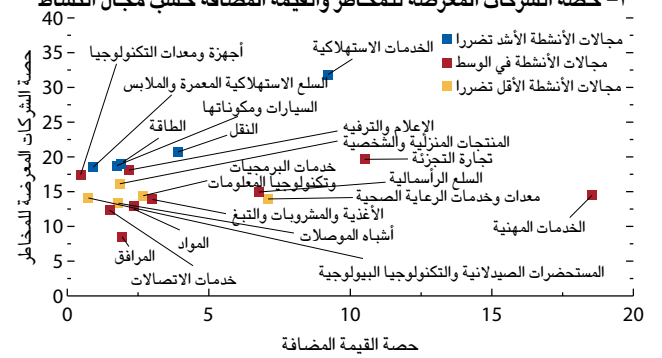
### ١- مجموع حصة الدين في الشركات المعرضة للمخاطر



### ٢- حصة الشركات المعرضة للمخاطر حسب مجال النشاط



### ٣- حصة الشركات المعرضة للمخاطر والقيمة المضافة حسب مجال النشاط



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وقاعدة بيانات SStructural ANalysis، ومؤسسة Standard & Poor's Capital IQ، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتألف العينة من ٧١ اقتصادا في اللوحين ١ و ٢ ومن ١٤ اقتصادا يتاح بشأنها تقسيم كاف لبيانات القيمة المضافة حسب القطاع في اللوحة ٣، راجع المرفق ٢-١ على شبكة الإنترنت. والشركات المعرضة للمخاطر هي التي تبلغ نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١ وموضعا في أعلى ثلث في توزيع نسبة الديون إلى الأصول وأدنى ثلث في توزيع العائدات على الأصول. وتعرض اللوحة ٢ متوسطا متحركا يغطي ثلاثة أرباع سنة؛ وتشير المساحات المظللة إلى الأزمة المالية العالمية وأزمة كوفيد-١٩. وتعرض اللوحة ٣ حصة الشركات المعرضة للمخاطر في كل قطاع عام ٢٠٢٠ والقيمة المضافة المقابلة لهذه القطاعات كنسبة مئوية من مجموع القيمة المضافة في هذه الاقتصادات في ٢٠١٩.

## الفصل ٢ دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

المقارنة.<sup>١٤</sup> ويمكن أن تكون قوى الحد من الرفع المالي والتأثير على النمو أقوى في البلدان التي تتركز الديون فيها بشكل أكبر بين الأسر التي تعوزها الموارد المالية والشركات المعرضة للمخاطر، والحيز المالي فيها محدود، ونظام الإعسار غير كاف، والتضخم مرتفع (مما يقتضي تشديد الأوضاع المالية). وتفكك الأقسام الفرعية التالية الآليات الفاعلة، وقد تفسر بعض الفروق بين الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة.<sup>١٥</sup>

### تفاعلات الدين العام والخاص

اقترن ارتفاع الدين الخاص أثناء جائحة كوفيد-١٩ بارتفاع كبير في الدين العام. فارتفع الدين العام بنحو ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، وظلت أجواء عدم اليقين تكتنف المطالبات المحتملة والضامن الأخير لمعظم التراكم في الدين الخاص (راجع عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الراصد المالي للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

وتشير التوقعات إلى أن الائتمان المفرط والحد من الرفع المالي الذي يعقبه سيكون لهما أثر سلبي أكبر على الناتج حيث تكافح الحكومات لتخفيف العبء عن طريق الإنفاق العام — أي، تلك التي لديها حيز مالي محدود.<sup>١٦</sup>

ويستخدم هذا القسم الفرعي نفس الإطار كما في القسم الفرعي السابق لاستكشاف هذه المسألة داخل الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية باستخدام ربيعات لمؤشر المركز المالي حسب السنة للمقارنة بين استجابات إجمالي الناتج المحلي الديناميكية عقب الائتمان المفرط المقدم للأسر المعيشية (راجع الملحق ٢-٤ على شبكة الإنترنت). ويقارن الشكل البياني ٢-١٠ على مستوى المجموعتين بين البلدان التي تتمتع بمراكز مالية قوية نسبياً مقابل تلك الضعيفة إلى حد ما. ويتضح أن الاستجابات الديناميكية للناتج الإجمالي مستقبلاً إزاء تراكم الدين الخاص سالبة بقدر أكبر بكثير في البلدان ذات المراكز المالية الضعيفة؛ كما أن مقدار جسامتها أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة

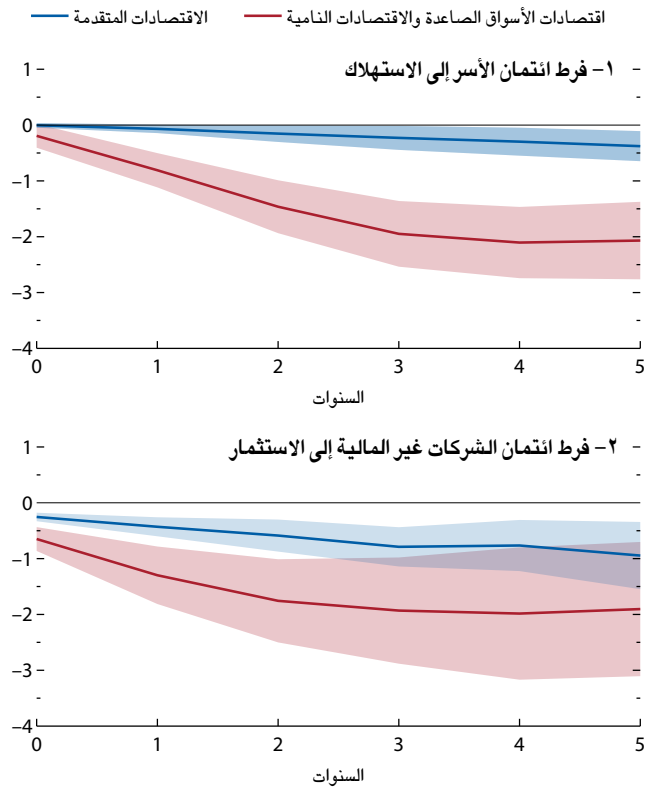
<sup>١٤</sup> يُلاحظ أن هذه التقديرات ليست مدفوعة بنوبات الانتعاش والركود. ولا تتغير الاستجابات الديناميكية باستبعاد الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من العينة. وتغطي العينة ٤٣ بلداً على مدار ٥١ عاماً، وتقتصر على أقلية من نوبات فرط الائتمان التي أدت إلى ركود. وفي حالة الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث تكون حالات الركود التي يعلنها المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية مصنفة بوضوح، لم تزد نوبات الائتمان المفرط التي أعقبها ركود عن ١٥٪. وتجري دراسة (Dell'Ariccia and others 2016) تحليلاً مماثلاً وتخلص إلى أن حوالي ثلثي الطفرات الائتمانية لا تنتهي بركود لكنها تفضي إلى نمو دون المستوى.

<sup>١٥</sup> تحليل دور أجل استحقاق الدين والعملية المقوم بها في الأسواق الصاعدة يفتح المجالات أمام البحوث المستقبلية، ولكن نقص البيانات يظل عاملاً مقيداً.

<sup>١٦</sup> القياس المجرى لنسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي لا يرجح أن يشكل إحصائية كافية للحيز المالي، وهي تقييم متعدد الأبعاد (دراسة IMF 2018). فالبلدان المختلفة يمكن أن تتحمل مستويات مختلفة تماماً من الدين العام وعجز المالية العامة. راجع الإطار ٢-١٠ ودراسة Ghosh and others (2013) للاطلاع على مزيد من النقاش.

### الشكل البياني ٢-٩: استجابات الاستهلاك والاستثمار للائتمان المفرط في قطاع الأسر المعيشية وقطاع الشركات غير المالية (نقاط مئوية تراكمية)

تراكم الائتمان الخاص المفرط يؤثر على الاستهلاك والاستثمار بقوة أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



المصادر: بنك التسويات الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض اللوحة ١ تأثير ارتفاع مقداره نقطة مئوية واحدة في المتوسط المتحرك الذي يغطي ثلاث سنوات لنسبة ائتمان الأسر المعيشية المفرط إلى إجمالي الناتج المحلي على نمو الاستهلاك التراكمي. وتعرض اللوحة ٢ تأثير ارتفاع مقداره نقطة مئوية واحدة في المتوسط المتحرك الذي يغطي ثلاث سنوات لنسبة ائتمان الشركات غير المالية المفرط إلى إجمالي الناتج المحلي على الاستثمار التراكمي. دوال الاستجابة للدفعات في دراسة (Jordà 2005). وتمثل المساحات المظلمة ٩٠٪.

وهناك تباين كبير بين مختلف الاقتصادات، ولكن التقديرات على أساس القيمة الاسمية ستنتوي على تباطؤ التعافي بنسبة تراكمية تبلغ ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى الأعوام الثلاثة القادمة في الاقتصادات المتقدمة و١,٣٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة (ما عدا الصين) مع انخفاض ديون الأسر والشركات غير المالية عقب الطفرة الأخيرة.<sup>١٣</sup> ووضعت هذه التقديرات للمتوسطات بناء على البيانات الإجمالية القطرية

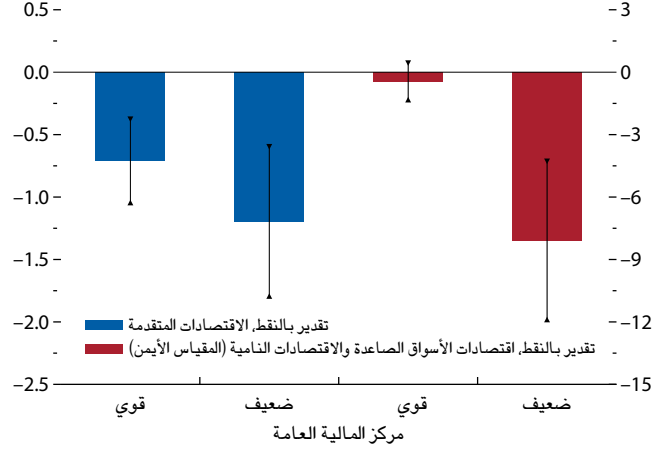
<sup>١٣</sup> تُستبعد الصين من هذا التقدير نظراً لأنها ليست في نفس مرحلة الدورة الاقتصادية. وقد بدأ الحد من الرفع المالي للشركات غير المالية منذ بضع سنوات مضت، وهو ما يرجح أن يكون أخذاً في إضعاف النمو بالفعل.



## الشكل البياني ٢-١٠: مركز المالية العامة والرفع المالي

(نمو الناتج التراكمي على مدار ثلاث سنوات: نقاط مئوية)

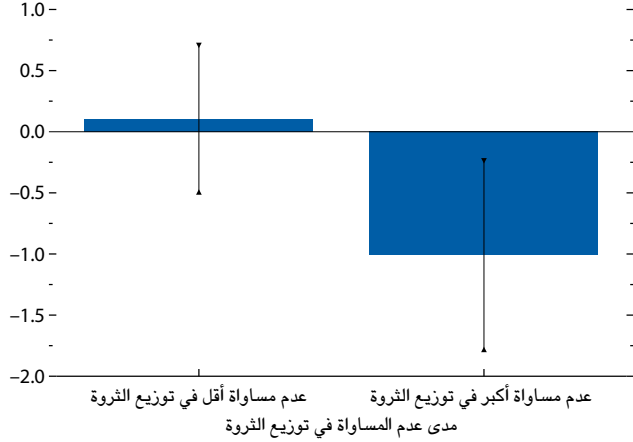
المركز القوي يمكن أن يخفف وطأة استجابة الناتج السالبة عقب تراكم الائتمان المفرط، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.



## الشكل البياني ٢-١١: الاقتصادات المتقدمة: عدم المساواة في توزيع الثروة والحد من الرفع المالي

(نمو الناتج التراكمي على مدار ثلاث سنوات: نقاط مئوية)

زيادة عدم المساواة في توزيع الثروة تزيد من استجابة الناتج عقب تراكم الائتمان المفرط.



المصادر: دراسة (Allen, Kolerus, and Xu (2022)) وبنك التسويات الدولية؛ وقاعدة بيانات عدم المساواة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني تأثير ارتفاع مقداره نقطة مئوية واحدة في نسبة ائتمان الأسر المفرط إلى إجمالي الناتج المحلي على نمو الناتج التراكمي على مدار ثلاث سنوات. وتحدد مراتب البلدان على أساس مدى الادخار السالب بين أدنى ٥٠٪، حيث تستخدم زيادة الادخار السالب كمتغير بديل عن زيادة عدم المساواة في توزيع الثروة. ويشير ارتفاع درجة عدم المساواة في توزيع الثروة إلى البلدان في الربع الأعلى للادخار السالب على مستوى أدنى ٥٠٪ على مدار الثلاث سنوات السابقة. ويشير انخفاض درجة عدم المساواة إلى البلدان في الربع الأدنى للادخار السالب على مستوى أدنى ٥٠٪ على مدار الثلاث سنوات السابقة. وتمثل أعمدة الخطأ فترات ثقة ٩٠٪.

المصادر: بنك التسويات الدولية، ودراسة (Kose and others (2017)) والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني تأثير ارتفاع مقداره نقطة مئوية واحدة في المتوسط المتحرك الذي يغطي ثلاث سنوات لنسبة ائتمان الأسر المعيشية المفرط إلى إجمالي الناتج المحلي على نمو الناتج التراكمي على مدار ثلاث سنوات. والمتغيرات البديلة لمراكز المالية العامة للبلدان هي ربيعات المكون الرئيسي لستة مؤشرات مالية خلال السنة وهي: (١) إجمالي دين الحكومة العامة، و(٢) الرصيد الأولي، و(٣) رصيد المالية العامة - ثلاثتها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، و(٤) الرصيد المعدل لاستبعاد العوامل الدورية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن؛ و(٥) إجمالي دين الحكومة العامة و(٦) رصيد المالية العامة - كلاهما كنسبة مئوية من متوسط الإيرادات الضريبية. ويقارن الشكل البياني بين استجابة الربع الأعلى (القوي) والربع الأدنى (الضعيف) في مركز المالية العامة.

لكنه يعتمد على البيانات من المستوى الجزئي عن مدخرات الأسر المعيشية وتوزيع الدخل لتصنيف البلدان؛ يستخدم الادخار السالب على مستوى الأسر منخفضة الدخل كمتغير بديل لعدم المساواة في توزيع الثروة (في المستوى الأدنى).<sup>١٨</sup> ويقارن الشكل البياني ٢-١١ بين استجابات الناتج مستقبلاً على أساس تراكم الرفع المالي المفرط في البلدان التي يُعتقد أن أسرها المعيشية تواجه قيوداً مالية (أي مزيداً من عدم المساواة في توزيع الثروة) وغيرها من البلدان (التي لديها درجات أقل من عدم المساواة في توزيع الثروة). أما البلدان التي تعاني الأسر فيها من الافتقار إلى الموارد المالية بقدر أكبر (مزيد من عدم المساواة في توزيع الثروة) فغالبا ما يقع عبء أكبر على ناتجها المستقبلي على أثر تراكم الائتمان المفرط (راجع المرفق ٢-٤ على شبكة الإنترنت).

والاقتصادات النامية.<sup>١٧</sup> وفي حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة ذات المراكز المالية الأضعف، تنطوي هذه الأرقام على إلقاء عبء على النمو يصل إلى ٩٪ على أساس تراكمي على مدار ثلاث سنوات.

## التباين بين المقترضين وديناميكية الدين والناتج

يحلل هذا القسم انعكاسات زيادة الرفع المالي بين الأسر التي تعوزها الموارد المالية والشركات المعرضة للمخاطر. ويفكك الآلية الوارد وصفها في المقدمة باستخدام بيانات من المستوى الجزئي عن الشركات والأسر.

## الأسر المعيشية: عدم المساواة وتأثير الدين الخاص على الناتج

ينصب التركيز في هذا القسم على الانعكاسات الدورية لتراكم الديون في البلدان مع التمييز بينها حسب عدم المساواة في توزيع الثروة. ويستند التحليل إلى نفس الإطار التجريبي كما في القسم الأول

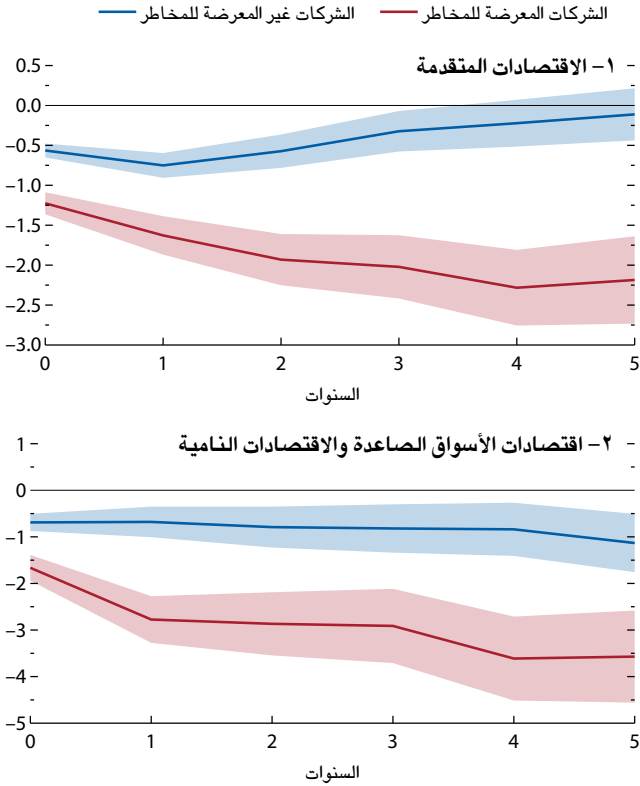
<sup>١٧</sup> ينبغي تفسير هذا التحليل على أنه إحصائي نظراً لأنه لا يغطي سوى أربعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة.

<sup>١٨</sup> من أجل تقدير متغير بديل لعدم المساواة في توزيع الثروة على المستوى الأدنى عبر البلدان، يحتسب متوسط متحرك يغطي ثلاث سنوات للادخار السالب على مستوى الأسر في أدنى ٥٠٪ من الدخل باستخدام بيانات الاقتصادات المتقدمة المأخوذة من دراسة (Allen, Kolerus, and Xu (2022)). وتُصنّف النتائج بعد ذلك ضمن أربعة ربيعات في السنة. ويقارن الشكل البياني ٢-١١ بين ديناميكية الدين والناتج في المجموعات المقسمة على أساس ارتفاع (أقصى درجات الادخار السالب بين أدنى ٥٠٪) وانخفاض درجة عدم المساواة.

## الفصل ٢ دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

### الشكل البياني ٢-١٢: دور الشركات المعرضة للمخاطر (خسائر الاستثمار التراكمية، نقاط مئوية)

تسجل الشركات المعرضة للمخاطر خسائر تراكمية أكبر في الاستثمار والمقرضين بزيادة الرفع المالي.



المصادر: قاعدة بيانات Bureau van Dijk Orbis؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني استجابات نسبة استثمار الشركات عقب حدوث ارتفاع مقداره انحراف معياري واحد في نسبة تراكم الديون إلى الأصول، مشروطة بأن تكون الشركات معرضة للمخاطر. والشركات المعرضة للمخاطر هي التي تكون نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١ وموضعا في الثلث الأعلى من توزيع نسبة الديون إلى الأصول والثلث الأدنى من توزيع العائد على الأصول. وتمثل المساحات المظلة فترات ثقة ٩٠٪.

وكما يوضح الشكل البياني ٢-١٢، تخفض الشركات الضعيفة استثماراتها إلى أقصى حد عقب تراكم الرفع المالي، مما يولد خسائر دائمة في رصيدها من الأصول الملموسة. ويصدق ذلك على الإقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة على حد سواء. ويبلغ هذا التأثير مداه بعد أربع سنوات.

### دور أطر الإعسار الفعالة

من أجل تخفيف هذه الآثار السلبية ودعم التعافي، يتعين إعادة هيكلة الشركات الضعيفة التي لا تمتلك مقومات البقاء أو تصفيتها لتحرير الموارد التي يمكن توجيهها إلى مجالات نمو جديدة. ومع هذا، قد تتأخر عملية إعادة الهيكلة نتيجة للاحتكاكات في التنسيق بين الدائنين، وإجراءات التصفية المكلفة، وعدم اتساق المعلومات.

وقد يُفضي تزايد عدم المساواة (دراسة Chancel and others 2022) كذلك إلى انعكاسات صارخة على السياسة المعاكسة للاتجاهات الدورية (دراسات Mian, Straub, and Sufi 2021a, 2021b, 2021c, 2021d)، وهي من الاعتبارات المهمة التي تأخذها الحكومات في الحسبان عندما تفكر في سحب الدعم الاستثنائي. وغالبا ما تؤدي زيادة عدم المساواة إلى انخفاض سعر الفائدة التوازني (الطبيعي)، وهو أحد المفاهيم الرئيسية في معايرة وتيرة عودة السياسة العادية نظرا لتأثيره على الحيز المالي (الإطار ٢-١) والنقدي (الإطار ٢-٢).

### الرفع المالي في الشركات واستثماراتها: أهمية دور الشركات المعرضة للمخاطر

يذهب هذا القسم الفرعي إلى مستوى واحد أعمق من التحليل الإقتصادي الكلي الذي تعرضه اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-٩، وينقل إلى الدوافع الاقتصادية الجزئية التي تربط الرفع المالي في الشركات بالاستثمار. ويبحث في هذا السياق الدور الذي تقوم به الشركات الضعيفة تحديدا.

ويمكن لتراكم الرفع المالي في الشركات أن يكبح الاستثمار في ظل ثلاثة ظروف. أولا، ارتفاع الديون القائمة قد يزيد تكلفة خدمة الدين مستقبلا، مما يحول دون اقتراض المزيد لتمويل استثمارات جديدة (دراسة Krugman 1988؛ ودراسة Drehman, Juselius, and Korinek 2017). وثانيا، تؤدي الطفرات الائتمانية إلى زيادة اعتماد الميزانيات العمومية على الرفع المالي وتشديد القيود على الاقتراض في حالة تراجع صافي ثروة الشركات (دراسة ermanke and Gertler 1989، ودراسة Bernanke, Gertler, and Gilchrist 1999). وأخيرا، بالنسبة للشركات المفرطة في الرفع المالي، من المرجح أن يتجه العائد على الاستثمارات المستقبلية نحو سداد الديون القائمة، مما يقلل الحافز أمام حملة الأسهم على تمويل مشروعات استثمارية جديدة (دراسة Myers 1977). وتتعرض الشركات الضعيفة — وتُعرف بأنها الشركات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الرفع المالي وتعاني من انخفاض الربحية وانخفاض السيولة (نسبة تغطية الفائدة فيها أقل من ١) — بصفة خاصة لمخاطر جميع هذه القنوات.

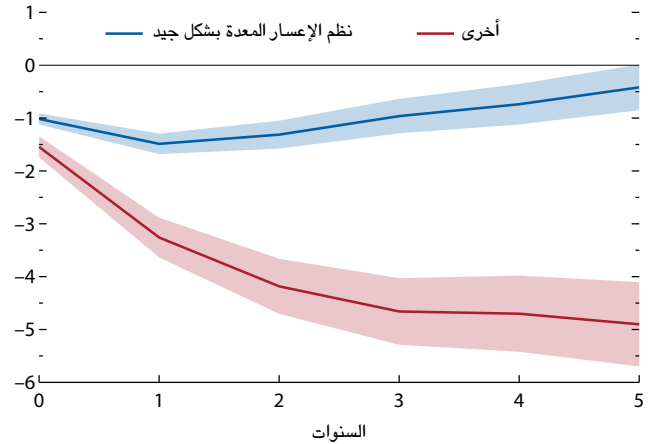
ولقياس دور الشركات الضعيفة في دفع ديناميكية الاستثمار عقب تراكم الرفع المالي، يعتمد التحليل على تقدير توقع محلي يستند إلى مجموعة شاملة من بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على مستوى الشركات (راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت).<sup>١٩</sup> وعلى غرار دراسة Albuquerque (2021)، يُعرف تراكم الرفع المالي بأنه التغيير التراكمي المتأخر لثلاث سنوات في نسبة الديون إلى الأصول. ومن خلال إدراج الآثار الثابتة للشركات، ترصد تقديراتنا طريقة استجابة استثمارات الشركات عندما يزداد الرفع المالي للشركة بمعدل أعلى (أو أقل) من المعتاد؛ وتساعد الآثار الثابتة على مستوى القطاع والبلد والسنة على تحديد الأثر التوازني الجزئي لتراكم الرفع المالي عن طريق استبعاد أثر عوامل اللبس الأخرى المتغيرة مع الوقت، مثل الدورة الاقتصادية الكلية وقوى التوازن العام الفاعلة.

<sup>١٩</sup> يستند التحليل إلى قاعدة بيانات Bureau van Dijk Orbis ويتألف من ٢,٥ مليون شركة مدرجة وغير مدرجة في البورصة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١٨.

## الشكل البياني ٢-١٣: دور أطر الإعسار الفعالة

(نقاط مئوية تراكمية)

إجراءات الإعسار وإعادة الهيكلة الفعالة تحول دون حدوث تراجع طويل المدى في الرصيد المستقبلي من رأس المال الملموس عقب تزايد الرفع المالي في الشركات.



المصادر: قاعدة بيانات Bureau van Dijk Orbis؛ وصندوق النقد الدولي، مؤشر الاستعداد لمواجهة الأزمات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني الاستجابة التراكمية لنسبة استثمار الشركات عقب حدوث ارتفاع مقداره انحراف معياري واحد في زيادة الرفع المالي، مرهونة بنظام الإعسار في البلد المعني. وتُعرف نظم الإعسار المُعدّة جيداً بأنها نظم البلدان في الربيع الأعلى من مؤشر الاستعداد لمواجهة الأزمات في ٢٠٢٠ الذي تعدده إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة وإدارة الشؤون القانونية في صندوق النقد الدولي. وتمثل المساحات المظلمة فترات ثقة ٩٠٪.

استجابات سياسة المالية العامة والسياسة النقدية التوسعية إزاء الركود الناجم عن كوفيد-١٩. ويحلل هذا الفصل (١) أهمية مستويات الديون الكلية للبلدان بالنسبة لتأثير ضبط أوضاع المالية العامة وتشديد الأوضاع المالية، و(٢) كيف تؤثر السياسة على فئات الأسر والشركات المختلفة. ويبحث الفصل بصفة خاصة فيما إذا كان لتشديد السياسات تأثير أكبر على الأسر والشركات التي تعوزها الموارد المالية بشكل أكبر.

ويستخدم التحليل التوقعات المحلية في تقدير آثار السياسات على الناتج الحقيقي، واستهلاك الأسر، واستثمارات الشركات بمرور الوقت في عينة من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة (راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت). وتؤخذ صدمات سياسة المالية العامة والسياسة النقدية (تغيرات السياسة الناتجة عن عوامل خارجية على الآفاق الاقتصادية قصيرة المدى) من دراسات قُطرية مقارنة سابقة (دراسة IMF 2021b، الفصل الثاني، عن ضبط أوضاع المالية العامة؛ ودراسة Furceri, Loungani, and Zdzienicka 2016 عن تشديد السياسة النقدية). وتتسق الاستجابة الكلية للناتج إزاء صدمات سياسة المالية العامة والسياسة النقدية هذه مع الدراسات الاقتصادية السابقة (دراسة Ramey 2016).<sup>٢١</sup>

## الدين الخاص وانتقال آثار السياسة المعاكسة للاتجاهات الدورية

من المحتمل أن يكون ارتفاع الدين الخاص قبل الركود الناجم عن كوفيد-١٩ وخلالها قد غير طريقة استجابة الاقتصادات لتشديد السياسات، مع زيادة حساسية الأسر والشركات الأكثر اعتماداً على الرفع المالي. ويبحث الفصل في ذلك أولاً على مستوى البلدان عن طريق تفاعل صدمة السياسة مع مؤشر يساوي ١ لكل بلد في الفترات التي تكون نسبة الدين الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في أعلى ربيع لكل بلد (دراسة Ramey 2018 and Zubairy and وعدد إبريل ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بالنسبة لسياسة المالية العامة، ودراسة Tenreiro and Thwaites 2016 للسياسة النقدية). ويوضح الشكل البياني ٢-١٤ أن ضبط أوضاع المالية العامة يكون أكثر انكماشاً عندما تكون نسبة الدين الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي عالية.

## التباين في انتقال آثار السياسة النقدية وسياسة المالية العامة

تقر الدراسات السابقة بأن آثار السياسة الاقتصادية الكلية تعتمد على خصائص الأسر والشركات. وفي حالة الأسر المعيشية، يتأثر انتقال آثار السياسات بدخلها وديونها وأنواع الأصول التي تحوزها (ولا سيما ما إذا كانت غير سائلة أو

<sup>٢١</sup> يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة بنسبة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع في الناتج قدره ٠,٧٥٪، كما يؤدي تشديد السياسة النقدية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس إلى تراجع في الناتج قدره ٠,٥٪ بعد عامين. راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

ولفعالية أطر الإعسار دور رئيسي يمكن تحليله باستخدام مؤشر جديد أنشأه صندوق النقد الدولي يُصنّف البلدان حسب مدى استعداد أطر الإعسار لديها لمواجهة الأزمات النظامية.<sup>٢٠</sup> ويقارن الشكل البياني ٢-١٣ بين الاستجابة المتراكمة لنسب الاستثمار إزاء تراكم الرفع المالي للشركات في البلدان التي لديها نظم إعسار معدة جيداً مقابل غيرها. وتشير النتائج المستخلصة إلى أن عدم كفاية إجراءات الإعسار هو الذي يكمن وراء معظم التراجع في رصيد رأس المال الملموس على المدى الطويل.

## آثار السياسات المعاكسة للاتجاهات الدورية وسط ارتفاع الدين الخاص

من الأهمية بمكان أن نفهم كيف يؤثر الدين الخاص وتوزيعه على انتقال آثار السياسة الاقتصادية الكلية المعاكسة للاتجاهات الدورية من أجل مساعدة البلدان على معايرة عملية الخروج من

<sup>٢٠</sup> يتسم نظام الإعسار الفعال والمُعدّ جيداً بأنه يضم مجموعة شاملة من الأدوات والمؤسسات القانونية ذات الصلة بإجراءات إعادة الهيكلة والإعسار على نطاق واسع، مثل إجراءات إعادة الهيكلة خارج المحاكم والهجين، وعمليات سريعة لإعادة التنظيم والتصفية، وإطار مؤسسي سليم، وللإطلاع على مناقشة تفصيلية حول تركيب المؤشر وقيمه، يمكن الرجوع إلى دراسة Araujo and others (2022) والمرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت.

## الفصل ٢ دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

وتتشابه القنوات في حالة الشركات كذلك، مع تركيز الدراسات الاقتصادية على كيفية تأثير الميزانيات العمومية للشركات على إمكانية حصولها على تمويل خارجي. ويبين نموذج المُعْجَل المالي (دراسة Bernanke, Gertler, and Gilchrist 1999) كيف أن التغيرات في صافي ثروة الشركات على مدار الدورة الاقتصادية تُضَخِّمُ الآثار التي تُحدِثُها السياسة النقدية والتغيرات الأخرى في أوضاع الائتمان. وفي الولايات المتحدة، وُجِدَ أن الرفع المالي والسيولة في الشركات يؤثران على مدى استجابتها للسياسة النقدية (دراسة Ottonello and Win-berry 2020, ودراسة Jeenas 2019).

وتعرض اللوحة ١ في الشكل البياني ٢-١٥ نتائج تحليل تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على الاستهلاك حسب الشرائح الخمسية للدخل. ويوضح الشكل البياني الآثار على كل شريحة خمسية للدخل بعد الصدمة بعامين، ويلقي الضوء على أن (١) تأثير ضبط الأوضاع سلبي على جميع فئات الدخل، و(٢) التأثير الأكبر يقع على استهلاك الأسر في أدنى الشرائح الخمسية للدخل. وبعد مضي عامين، هبط الاستهلاك على مستوى أدنى شريحة خمسية بمقدار ضعف تراجع الاستهلاك على مستوى أعلى شريحة خمسية للدخل. وتتشابه النتائج في ظل جميع الأفق الزمنية، ويظل تأثير ضبط أوضاع المالية العامة هو ذاته في كل حالة.

وتعرض اللوحة ٢ في الشكل البياني ٢-١٥ نتائج تأثير تشديد السياسة النقدية على استثمارات الشركات حسب الشريحة الخمسية للرفع المالي. ويتضح من الشكل البياني أن تأثير التشديد هو الأكبر مرة أخرى على أكثر شريحة خمسية من الشركات اعتمادا على الرفع المالي. وبعد مرور عامين، تصبح استثمارات أكثر شريحة خمسية اعتمادا على الرفع المالي أقل بنسبة ٦,٥٪ على أساس تراكمي كرد فعال إزاء ارتفاع مفاجئ قدره ١٠٠ نقطة أساس في سعر الفائدة الأساسي، أي أقل بمقدار ٤ نقاط مئوية من التراجع في استثمارات أقل شريحة خمسية اعتمادا على الرفع المالي. وعلى غرار الوضع في حالة ضبط أوضاع المالية العامة، تظل آثار تشديد السياسة النقدية على الاستثمارات مستمرة.

وبوجه عام، تشير هذه النتائج إلى احتمال تضخيم تكاليف الناتج في البلدان التي يتركز الدين الخاص فيها في الأسر والشركات الضعيفة. وقد تقل هذه المخاوف في البلدان التي كانت تطبيق تدابير صارمة بشأن السلامة الاحترازية الكلية قبل الركود الذي نتج عن كوفيد-١٩. ومن البديهي أن التدابير التي «تتحرك ضد التيار»، مثل القيود على نسبة القرض إلى القيمة والحدود القصوى لنسبة

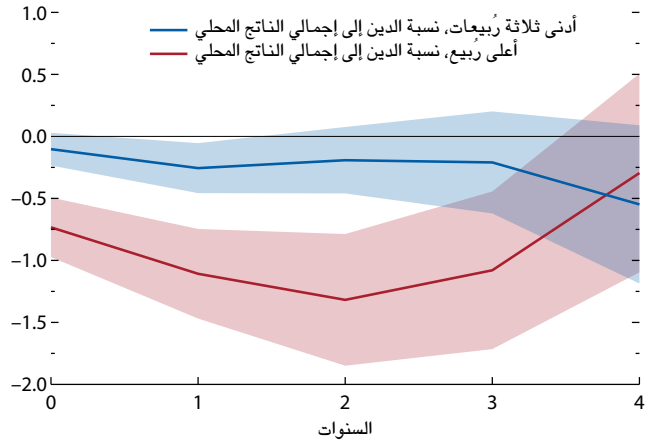
<sup>٢٢</sup> يستند هذا التحليل إلى عينة من ١٣ بلدا من البلدان الأوروبية بدءا من عام ١٩٩٠.

<sup>٢٣</sup> يتضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة (راجع الشكل البياني ٢-٣). وكذلك فإن حصة الأسر منخفضة الدخل من صافي الأصول كنسبة من الدخل هي الأقل وبالتالي فهي التي ستواجه أشد القيود المالية. ومع هذا، فنقص بيانات التوزيع المتعلقة بالميزانيات العمومية في معظم البلدان يقصّر تطبيق التمرين التجريبي على توزيع الدخل.

<sup>٢٤</sup> يستند هذا التحليل إلى عينة مخفضة من ٢٥ اقتصادا بدءا من عام ١٩٩٨ للسماح بتغطية زمنية كافية.

## الشكل البياني ٢-١٤: حساسية الناتج تجاه ضبط أوضاع المالية العامة كدالة للدين الخاص (بالنقاط المئوية)

يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة إلى انكماش أكبر في الناتج الحقيقي حينما يكون دين القطاع الخاص مرتفعا.



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الدين العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الخطوط المتصلة الاستجابة التقديرية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي إزاء صدمة ضبط أوضاع المالية العامة. وتمثل المساحات المظلمة فترات ثقة ٩٠٪. ويشير المحور السيني إلى عدد السنوات بعد الصدمة.

سائلة). والفهم البديهي مباشر: الأسر التي لا تمتلك أصولا سائلة، ولا سيما الأسر المدينة، أكثر ميلا للاستهلاك من الدخل المتاح للإنفاق مقارنة بالأسر المدخرة التي يمكنها مواصلة الاستهلاك بالسحب من مدخراتها عقب صدمات الدخل السالبة (دراسات Jappelli and Pistaferri 2010, 2014, و Crawley and Kaplan, Moll, and Violante 2018, and Kuchler 2018). وخلصت الدراسات التي ركزت على آثار السياسة النقدية على الاستهلاك في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى أن الآثار غير المباشرة من تغير أسعار الفائدة على غير توقع، والذي يعمل من خلال التغيرات التي تطرأ على التوازن العام في الطلب على العمالة والثروة السكنية، تتجاوز كثيرا أثر الإحلال المعياري المباشر عبر فترات زمنية متعددة (دراسة Kaplan, Slacalek, Tristani, and Moll, and Violante 2018, ودراسة Violante 2020). وتتسم هذه الآثار غير المباشرة بأنها كبيرة بصفة خاصة في حالة الأسر منخفضة الدخل، بينما تشهد أكبر تغيرات في الدخل بعد مواجهة صدمة في السياسة النقدية (دراسة Lenza and Slacalek 2018). ونظرا لأن الأسر منخفضة الدخل هي التي تمتلك أقل مستويات الثروة الصافية (راجع دراسة Kumhof, Rancière, and Winant 2015 للاطلاع على أدلة في حالة الولايات المتحدة)، يُتوقع كذلك أنها هي التي ستتحمل العبء الأكبر من الأثر المباشر لتشديد السياسة النقدية على الدخل المتاح للاستخدام، من خلال ارتفاع تكاليف خدمة الديون.

## النتائج المستخلصة وانعكاسات السياسات

عقب بدء الجائحة في مطلع عام ٢٠٢٠، اتُخذت مباشرة تدابير استثنائية لإنقاذ الأرواح ومصادر الرزق. وإضافة إلى تقديم الدعم المالي المباشر للأسر والشركات، ساعدت الحكومات في الحفاظ على تدفق الائتمان: تيسير سياسات البنوك المركزية والتغيرات المؤقتة في التنظيم المالي، بما فيها تأجيل سداد المدفوعات وضمانات الديون، أتاحت تقديم إمدادات حيوية لكثير من الشركات والأسر.

ومع هذا، كان تأثير الجائحة على الميزانيات العمومية للأسر والشركات غير متساو بين البلدان وداخل البلد الواحد، وهو ما يرجع في جانب كبير منه إلى الفروق في تكوين القطاعات. وانكسرت قطاعات الخدمات كثيفة الاعتماد على المخالطة أثناء الجائحة، بينما انتعش إنتاج السلع والخدمات البديلة وتصديرها (مثل الأجهزة الكهربائية ورقائق الكمبيوتر والبرمجيات). وفي نفس السياق، ظل وضع العاملين في قطاعات الخدمات السياحية والمطاعم والضيافة والترفيه غير مستقر في كثير من الحالات بعد عامين من بدء الجائحة، بينما أصبح نقص العمالة وسرعة زيادة الأجور هما القاعدة في قطاعي الإنشاء والخدمات اللوجستية، على سبيل المثال (تقرير IMF 2021c). وأدت الحرب في أوكرانيا إلى مزيد من الانقطاع في سلاسل الإمدادات العالمية. ومن المرجح أن الارتفاعات الكبيرة في أسعار منتجات الطاقة والغذاء ستؤثر على الأسر منخفضة الدخل — وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية — وقد تنتشر تداعياتها في كثير من مجالات الأنشطة من خلال ارتفاع أسعار المدخلات إذا طال أمد الصراع (راجع الفصل ١).

وتشير تقديرات هذا الفصل إلى أن تراكم الرفع المالي مؤخرًا يمكن أن يبطئ التعافي بنسبة تراكمية قدرها ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة و١,٣٪ في الأسواق الصاعدة في المتوسط على مدار الثلاث سنوات القادمة. ولكن متوسط هذه الآثار يقوم على البيانات الإجمالية القطرية المقارنة<sup>٢٦</sup> ويتوقع من الأسر التي تعوزها الموارد المالية والشركات الضعيفة، التي ازداد عددها وارتفعت نسبتها أثناء جائحة كوفيد-١٩، أن تجرّ مزيدًا من تخفيض الإنفاق، وخاصة في البلدان التي تفتقر أطر الإعسار فيها إلى الشفافية بينما الحيز المالي لديها محدود.

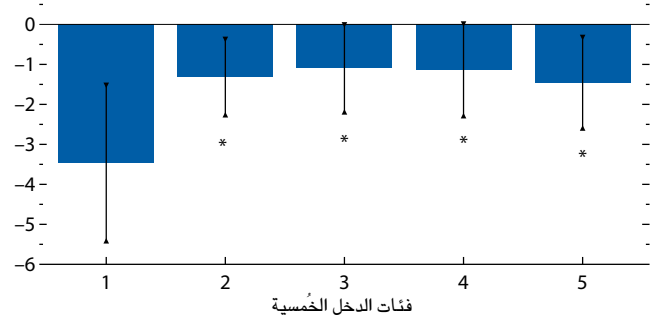
ومع عودة السياسات النقدية الطبيعية وسط ارتفاع الضغوط التضخمية، ينبغي أن تعار الحكومات وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة حسب ظروف البلد المعني لتجنب حدوث اضطرابات كبيرة وربما حدوث ندوب. وحيث يكون الاقتصاد ماضيًا بالفعل على مسار التعافي وتكون الميزانيات العمومية في وضع جيد، يمكن الحد من دعم المالية العامة بوتيرة أسرع.

<sup>٢٦</sup> هذه التقديرات سابقة كذلك على الحرب في أوكرانيا وعواقبها المحتملة على الميزانيات العمومية.

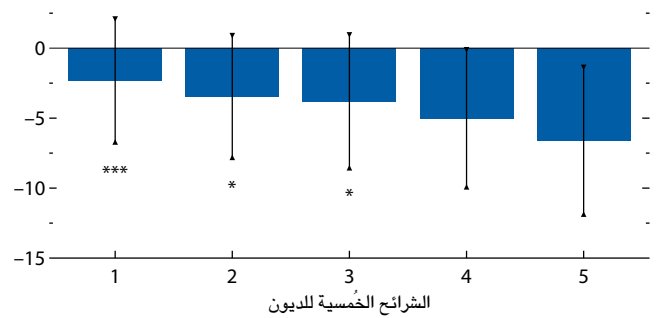
## الشكل البياني ٢-١٥: آثار تشديد السياسة الكلية على الأسر والشركات المتباينة (التغير ٪)

يبلغ تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على الاستهلاك مدها على الأسر المعيشية الأقل دخلا. ويؤثر تشديد السياسة النقدية سلبًا على استثمار أكثر الشركات اعتمادًا على الرفع المالي.

### ١- استجابة استهلاك الأسر المعيشية في مواجهة صدمة المالية العامة حسب الشريحة الخمسية للدخل، وتأثيرها بعد عامين من الصدمة



### ٢- استجابة استثمارات الشركات في مواجهة صدمة السياسة النقدية العامة حسب الشريحة الخمسية، التأثير بعد عامين من الصدمة



المصادر: دراسة (Allen, Kolerus, and Xu (2022), وقاعدة بيانات Bureau van Dijk Orbis وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الأعمدة في اللوحة ١ التأثير التقديري لصدمة تنشأ من ضبط أوضاع المالية العامة قدرها ١٪ من إجمالي الناتج المحلي على استهلاك فئات الأسر المعيشية الخمس، حسب مستويات دخلها، بعد مضي عامين على وقوع الصدمة. وفي اللوحة ٢، تمثل الأعمدة التأثير التقديري لصدمة تنشأ من تشديد السياسة النقدية قدرها ١٠٠ نقطة أساس على الاستثمار الحقيقي لفئات الشركات الخمس حسب نسب الرفع المالي فيها، بعض مضي عامين على وقوع الصدمة، ويشير المحور السيني إلى الشريحة الخمسية للرفع المالي في الشركات. وتشير أعمدة الخطأ إلى فترات ثقة ٩٠٪. والفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أدنى شريحة خمسية للدخل في اللوحة ١ (وأعلى شريحة خمسية للرفع المالي في اللوحة ٢) والشرائح الخمسية الأخرى عند مستويات الثقة ١ و ٥ و ١٠ يشار إليها بعلامات النجمة \*\*\* و\*\* و\*، على الترتيب.

الدين إلى الدخل ربما حدث من تراكم الديون على مستوى الأسر الضعيفة وساعدت البنوك على بناء هوامش وقائية، مما وضع حدا لتأثير تشديد السياسة النقدية والسياسة المالية على الناتج (راجع المناقشة الواردة في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي والمرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت).<sup>٢٥</sup>

<sup>٢٥</sup> يُقدّر الشكل البياني ٢-٥-٤ في المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت التأثير الهامشي لصرام نظام السلامة الاحترازية الكلية (استنادًا إلى iMaPP، قاعدة بيانات سياسة السلامة الاحترازية الكلية المتكاملة لدى الصندوق) في تخفيف درجة تراجع الناتج بسبب التشديد النقدي. وينخفض تأثير التشديد على المدى المتوسط (عامين) بمقدار النصف في البلدان التي تصل صرامة نظام السلامة الاحترازية الكلية فيها مداها.

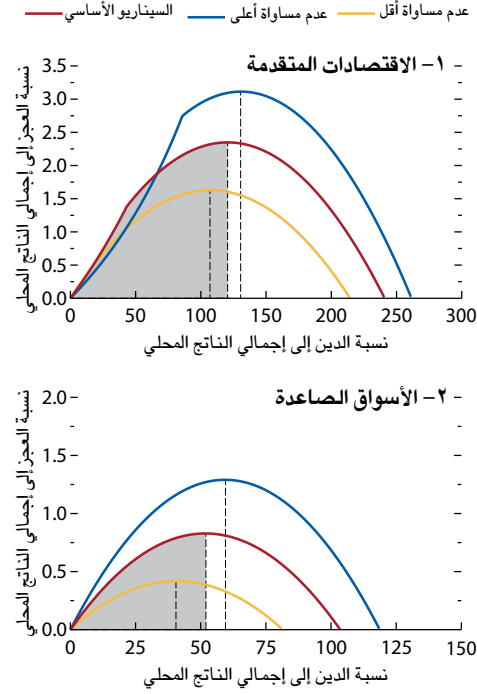
## الفصل ٢ دين القطاع الخاص والتعافي العالمي

ويشير التحليل الذي يعرضه هذا الفصل كذلك إلى أنه يتعين تعزيز آليات إعادة الهيكلة والإعسار (وذلك على سبيل المثال من خلال عملية إعادة هيكلة مخصصة خارج المحاكم) للتشجيع على سرعة إعادة توزيع رأس المال والعمالة نحو أكثر الشركات إنتاجية (دراسة Araujo and others 2022، ودراسة Díez and others 2021). ولمعالجة التأثير قصير المدى من الإعسار المرتبط بالجائحة، يمكن للبلدان إعطاء الأولوية لأضعف جوانب نظمها بينما تجري إصلاحات أكثر شمولاً على المدى الطويل. وبالمثل، إذا كانت ديون الأسر الكبيرة تهدد التعافي، ينبغي أن تنظر الحكومات في برامج إعادة هيكلتها تنسم بفعالية التكلفة وتهدف إلى تحويل الموارد إلى الأفراد الضعفاء نسبياً الذين ينفقون كل دخلهم على الأرجح. وينبغي أن تسعى هذه البرامج بطبيعتها إلى الحد من الخطر الأخلاقي إلى أقصى مدى (عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وينبغي كذلك التخلص من التحيز للديون في ضريبة الشركات وضريبة الدخل الشخصي لتجنب التحفيز على التراكم المفرط للديون، وسوء توزيع الموارد، وتكرار دورات الانتعاش والكساد. وأخيراً، يؤكد هذا الفصل أهمية اعتبارات التوزيع في تحسين التنبؤات وصنع السياسات الاقتصادية الكلية. وبينما هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث لإثراء الأدوات والنماذج المتاحة لصناع السياسات، تتمثل الأولوية في جمع بيانات أكثر تفصيلاً وفي الوقت الحقيقي عن الميزانيات العمومية للشركات والأسر المعيشية.

مما يسهل عمل البنوك المركزية. وفي سائر الاقتصادات، يمكن النظر في تقديم دعم موجه ضمن أطر موثوقة للمالية العامة على المدى المتوسط (راجع الإطار ٢-١). وبصفة خاصة، يمكن أن يقتصر دعم الحكومة للشركات على الظروف التي يكون فيها إخفاق سوقي واضح (عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير الراصد المالي). وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك احتمال بانتشار تداعيات موجة من حالات الإفلاس في القطاعات المتضررة بشدة من الجائحة إلى بقية الاقتصاد، يمكن للحكومات تقديم حوافز لإعادة الهيكلة بدلاً من التصفية، ويمكنها أيضاً النظر في دعم الملاءة إذا لزم الأمر. وتتضمن الأطر الممكنة لتقديم هذا الدعم النظر في تخفيف أعباء الديون في صورة عمليات ضخ التمويل الشبيه برأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (وذلك مثلاً من خلال قروض المشاركة في الربح) في البلدان التي لديها حيز مالي كاف وتتمتع بالشفافية والمساءلة (راجع دراسة Díez and others 2021). وبطبيعة الحال، من الصعب استهداف الشركات الصحية التي تمتلك مقومات البقاء — وهي تلك التي تعاني من الإعسار نتيجة للجائحة ولكن لديها نماذج عمل قابلة للاستمرار (راجع عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ويمكن توخي فرض ضرائب مؤقتة أعلى على الأرباح الزائدة لتخفيف العبء عن الموارد العامة. وسيساعد ذلك على استرجاع بعض التحويلات التي وُجّهت إلى شركات لم تكن في حاجة إليها (دراسة Gourinchas and others 2021).

## الإطار ٢-١: عدم المساواة واستدامة الدين العام

الشكل البياني ٢-١-١: تأثير عدم المساواة في توزيع الدخل على مستوى الديون التي يمكن الاستمرار في تحملها<sup>(٧)</sup>



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقديرات خبراء صندوق الدولي. ملحوظة: تعبر الخطوط الرأسية عن الحد الأقصى من عجز الرصيد الأولي الذي يمكن الاستمرار في تحمله ونسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ذات الصلة. وتشير المساحات المظللة إلى المنطقة الخالية من المخاطر وتحدد المعايير في السيناريو الأساسي المدخزين، حيث نصيب أعلى ١٠٪ يبلغ ٤٠٪ من الدخل في الاقتصادات المتقدمة و ٤٨٪ من الدخل في الاقتصادات الصاعدة. ويغايير نموذج الاقتصادات المتقدمة (والأسواق الصاعدة على الترتيب) على أساس مستوى أولي للدين يبلغ ١٠٥٪ (٥٥٪) من إجمالي الناتج المحلي، وسعر فائدة اسمي أولي يبلغ ١٪ (٤,٧٪)، ونمو اتجاهي اسمي طويل المدى يبلغ ٣,٢٪ (٦,٢٪). ويضيف/يخصم سيناريو عدم المساواة الأعلى/الأقل ٥ نقاط مئوية من الدخل إلى/من السيناريو الأساسي. وفي كلتا الحالتين، تبلغ مرونة أسعار الفائدة لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ٠,٠١٧، وتنطوي على أن ارتفاعاً قدره ١٠٪ في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي إلى ارتفاع قدره ١٧ نقطة أساس في سعر الفائدة (دراسة Mian, Straub, and Sufi 2021c). يؤدي ارتفاع (انخفاض) درجة المرونة إلى انخفاض (ارتفاع) المستويات الحدية للدين.

الحد الأقصى لمنطقة خالية من المخاطر: يمكن زيادة معدلات العجز الأولي — إما عن طريق انخفاض الضرائب أو ارتفاع النفقات — لدعم الاقتصاد بدون الهبوط نحو مسار ديون لا يمكن الاستمرار في تحملها. ونظراً لأن ارتفاع الديون يُفضي في نهاية المطاف إلى رفع أسعار الفائدة، يبدأ العجز المستدام

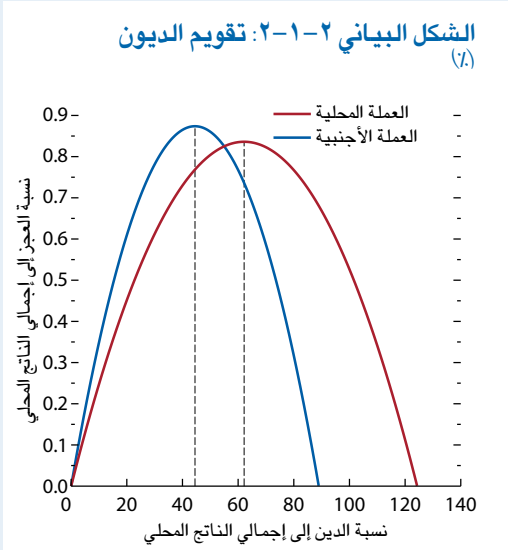
أفضت الجائحة إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل، مما أطال أمد اتجاه مستمر بدأ في ثمانينات القرن العشرين (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الراصد المالي؛ ودراسات Azzi-Chancel and Monti, de Francisco, and Quadrini 2014 و Chancel and others 2022). وفي الوقت نفسه، ظلت أسعار الفائدة منخفضة برغم الارتفاع المطرد في الدين العام. ويمكن إيجاد تفسير منطقي لهذا التناقض الواضح: الأسر الأعلى دخلاً غالباً ما تدخر حصة أكبر من إيراداتها. ومع ارتفاع حصتها من الدخل القومي، ترتفع كذلك مدخراتها والطلب المصاحب لها على سندات الدين الخاصة والعام. ويؤدي هذا الارتفاع في المدخرات إلى خفض أسعار الفائدة التوازنية ثم في النهاية خفض تكلفة الاقتراض (دراسات Del Negro and Mian, Straub, and Sufi 2021a, 2021b, 2021d and others 2017). وبالتالي، إذا تساوت كل العوامل الأخرى، تؤدي عدم المساواة في توزيع الدخل على أعلى المستويات إلى رفع المستويات المستدامة للدين العام والعجز الأولي (دراسة Mian, Straub, and Sufi 2021c، ودراسة Reis 2021). وارتفاع عدم المساواة قد يقتضي زيادة التحويلات الاجتماعية (وارتفاع الدين العام) بعد الجائحة، ولكنه في الوقت نفسه يعزز قدرة الحكومة على تمويلها. وبطبيعة الحال، العوامل الأخرى لا تتساوى في كل الأحوال. ويمكن لارتفاع عدم المساواة أن يؤدي إلى انخفاض النمو الممكن، بينما الزيادات في الدين الحكومي يقابلها في نهاية المطاف ارتفاع أسعار الفائدة مع تآكل علاوات السيولة والتنظيم والأمان على سندات الدين الحكومية (دراسة Krishnamurthy and Vissing-Jorgensen 2012 ودراسة Lian, Presbitero, and Wiria-dinata 2020). وللدين العام المستدام حدوده<sup>١</sup>.

ويحل هذا الإطار انعكاسات عدم المساواة على استدامة القدرة على تحمل الدين في إطار يسمح بعمل القوى المضادة. وبينما تفكر الحكومات ملياً في سحب سياسات الدعم المرتبط بالجائحة، يمثل تقييم مدى صرامة القيود على المالية العامة مطلباً ضرورياً لمعايرة وتيرة ضبط الأوضاع. ويمكن استخدام نموذج بسيط خضع للمعايرة (بناء على دراسة Mian, Straub, and Sufi 2021c) في إعداد رسم توضيحي لمرحلة العجز والدين يصف مجموعة التركيبات المستدامة من العجز الأولي والدين (من إجمالي الناتج المحلي)؛ مما يعني تركيبة العجز الأولي والدين التي يمكن الاحتفاظ بها بشكل دائم بالنظر إلى النمو وأسعار الفائدة على المدى الطويل. وتبين قمة الشكل التوضيحي الحد الأقصى المستدام لمستوى الدين والعجز، مع مراعاة النمو الممكن الاسمي للاقتصادات والقوى الدافعة لسعر الفائدة (R). وتمثل المساحة إلى يسار

مؤلف هذا الإطار هو أن دين مين نوبل

<sup>١</sup> العوامل المؤسسية الأخرى مهمة كذلك، ومنها فعالية السياسات ومصداقيتها، والتفاعل مع السياسة النقدية، وجودة المؤسسات (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الراصد المالي؛ وتقرير IMF 2018).

## الإطار ٢-١ (تتمة)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتقديرات خبراء صندوق الدولي.

ملحوظة: يفترض النموذج انخفاض سعر الصرف بنسبة ٣٠٪ في حالة حدوث صدمة سلبية، ويعكس الخط الأزرق حالة تقويم كل الديون بعملة أجنبية، بينما يعكس الخط الأحمر حالة تقويم كل الديون بالعملة المحلية. والاقتصاد الذي يتبع مزيجاً من الطريقتين في تقويم ديونه يكون موضعه بين هاتين الحالتين.

معايرة النموذج أعلاه في حالة الأسواق الصاعدة، يتبين من التحليل أن ارتفاع نسبة الديون الموقومة بعملة أجنبية غالباً ما يعني ضيق الحيز المتاح للدعم من المالية العامة في حالة انخفاض سعر الصرف، مما يلقي الضوء على ارتفاع مخاطر الإعسار في الأسواق الصاعدة والحاجة إلى بناء الهوامش الوقائية (الشكل البياني ٢-١-٢، الخط الأزرق).

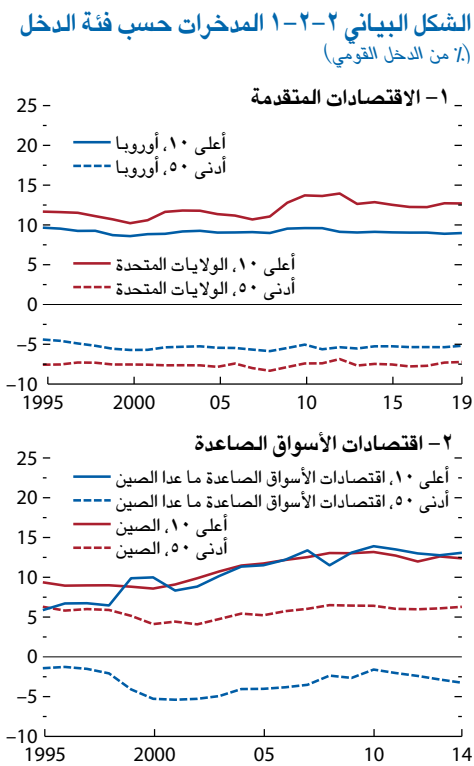
في التقلص إلى يمين الذروة مع ارتفاع الديون. وفي نهاية الأمر، يصبح الفرق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو ( $R - G$ ) موجبا ويلزم تحقيق فائض أولي (عجز سالب) من أجل استقرار نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

يلقي الشكل البياني ٢-١-٢ الضوء على الفروق بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة: مستوى الدين المستدام أكبر في الاقتصادات المتقدمة، لأن ارتفاع عائدات الحيازة المادية في حالتها السيولة والأمان تدفع سعر الفائدة  $R$  نحو الانخفاض<sup>٢</sup> وربما كان ارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل على مدار الأربعة عقود الماضية قد ساعد على زيادة أزواج العجز-الدين المستدامة في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٢-١-١، الخطوط الزرقاء)، وربما كان تأثيره كبير الحجم. وتشير المعايير المعقولة إلى ارتفاع العجز المستدام بنحو نقطة مئوية كاملة في الاقتصادات المتقدمة. ومع هذا، يمثل هذا التقدير حداً أعلى. ويمكن تخفيض النمو الممكن والمستدام للدين والعجز في البلدان التي تؤدي عدم المساواة فيها إلى إضعاف التقدم في التعليم أو تفضي إلى انخفاض الاستثمارات نتيجة للقلقل الاجتماعية، على سبيل المثال. وتتحدد صلابة بلد ما في مواجهة ارتفاع الدين بناءً على نسبة الدين العام الموقوم بعملة أجنبية. وعند

<sup>٢</sup> خضعت معلمات الاقتصادات المتقدمة للمعايرة لكي تتوافق مع المتوسط المرجح بتعادل القوى الشرائية على مستوى الاقتصادات المتقدمة أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ٢٠١٩، أي قبل الركود الناجم عن الجائحة في ٢٠٢٠-٢٠٢١. وخضعت معلمات الأسواق الصاعدة للمعايرة لكي تتوافق مع المتوسط المرجح بتعادل القوى الشرائية لكل من البرازيل وشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا وهنغاريا والهند وإندونيسيا والمكسيك وبولندا وروسيا وجنوب إفريقيا وتركيا في ٢٠١٩. راجع أيضاً ملحوظة الشكل البياني ٢-١-١ للاطلاع على عمليات معايرة محددة في الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة.<sup>٣</sup> بطبيعة الحال، العوامل الخاصة بكل بلد، مثل مرونة أسعار الفائدة للدين، والوصول إلى الأسواق، وعملة تقويم الدين العام، لها دور مهم كذلك.



## الإطار ٢-٢: ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أوروبا: مستوى مرجح لعدد ٢٧ اقتصادا أوروبيا؛ واقتصادات الأسواق الصاعدة ما عدا الصين: متوسط مرجح لكل من الجمهورية الدومينيكية والهند وكوريا والمكسيك وبيرو وروسيا وجنوب إفريقيا.

يكون الادخار سالبا على مستوى أفقر ٥٠٪ وبمعدل يتراوح بين ٤٪ و ٧٪ من الدخل القومي في السنة، وهو ما يتسق بقدر أكبر في الولايات المتحدة مقارنة بأوروبا.<sup>٢</sup> وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، تبدو مستويات ادخار الاغنياء مماثلة إلى حد بعيد ولكن الادخار السالب أقل بدرجة طفيفة بين أدنى ٥٠٪، ربما بسبب فرض قيود أشد على الحصول على تمويل. وتبرز حالة الصين: فتبلغ مدخرات الطبقة المتوسطة ٢٠٪ من الدخل القومي، ومدخرات أدنى ٥٠٪ موجبة. ودفعت الأزمة المالية العالمية الأغنياء في الولايات المتحدة إلى زيادة ادخارهم بشكل كبير، على عكس الوضع في أوروبا، حيث ظل توزيع الادخار مستقرا إلى حد بعيد. وفي أكبر الأسواق الصاعدة (الصين والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا)، أخذت

<sup>٢</sup> تؤكد دراسة Fagereng and others (2019) أن المكاسب الرأسمالية تفسر عدم تماثل معدلات الادخار بين الأسر المعيشية، وإلا من شأنها أن تكون ثابتة بخلاف ذلك.

تمت صياغة مصطلح «تخمة مدخرات الأغنياء» لوصف الارتفاع الكبير للمدخرات أعلى منحنى توزيع الدخل في الولايات المتحدة على مدار الأربعة عقود الماضية (دراسة Mian, Straub, and Sufi 2021d). وتزامنت هذه الظاهرة مع تركيز ارتفاع مديونية الأسر المعيشية بين الأسر منخفضة الدخل وارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل. وربما ساهم كذلك في التراجع المستمر لسعر الفائدة الطبيعي (دراسات Mian, Straub, and Sufi 2021b و Rachel and Summers 2019). ومن البديهي أنه بينما مدفوعات خدمة الدين تحوّل الدخل من الأسر الأقل ميلا إلى الادخار (المقترض) إلى الأسر التي لديها ميل كبير للادخار (المقترض)، فارتفاع عرض المدخرات الصافي يفرض ضغوطا خافضة على سعر الفائدة الطبيعي.

وقد لا تكون هذه الظاهرة مقتصرة على الولايات المتحدة. ويعرض هذا الإطار أدلة قطرية جديدة على تخمة المدخرات العالمية للأغنياء وانعكاساتها على سعر الفائدة الطبيعي. ويبنى التحليل على دراسة (Allen, Kolerus, and Xu 2022) ويجمع بين مصادر متعددة (بيانات المسوح الاقتصادية الجزئية الخام، وجداول بيانات الضرائب، والحسابات القومية) لاقتصادات متقدمة واقتصادات أسواق صاعدة يبلغ عددها ٤١ اقتصادا.<sup>١</sup>

### تخمة المدخرات العالمية للأغنياء

من الصعب تقدير المدخرات بناء على الدخل الدائم أو الثروة، وخاصة عند النظر إلى مجموعة من البلدان. ويعتمد هذا الإطار على أدلة غير مباشرة على وجود علاقة ارتباط قوية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة (دراسة Bricker and others 2020، ودراسة Kuhn, Schularick, and Steins 2020). والشكل البياني ٢-٣) ويبنى التحليل على أساس توزيع الدخل الجاري. ويشير الشكل البياني ٢-٢-١ إلى عدم تساوي توزيع المدخرات بشكل كبير. وفي الاقتصادات المتقدمة، يسهم أغنى ١٠٪ من الأسر المعيشية بمعظم المدخرات الكلية، أي حوالي ضعف مدخرات الأسر من الطبقة المتوسطة (من الشريحة العشرية السادسة إلى الشريحة العشرية الثامنة). وعادة ما

مؤلفا هذا الإطار هما شيان ألن وكريستينا كوليروس. ويتوسع التحليل إلى أبعد من دراسة (Allen, Kolerus and Xu (2022) ليغطي مجموعة أوسع من البلدان.

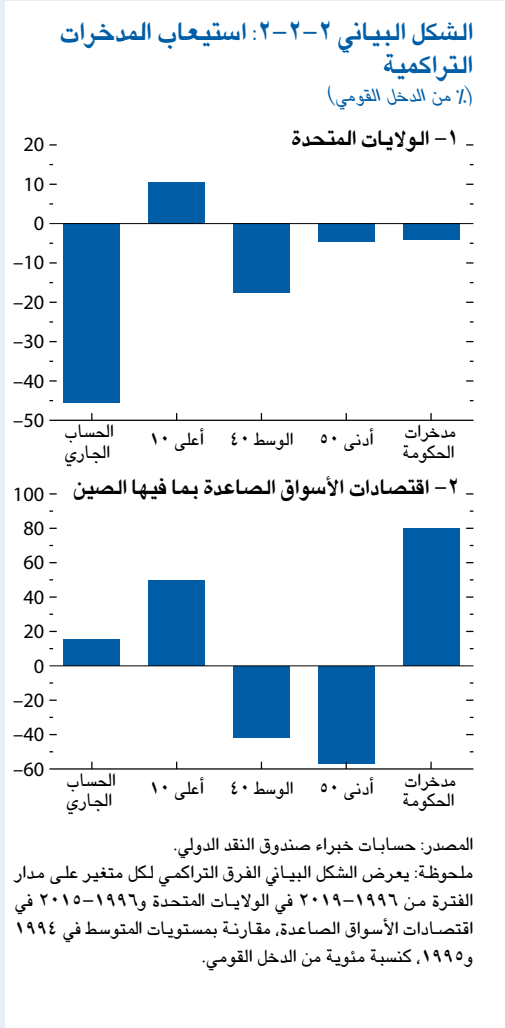
<sup>١</sup> نظرا لقصور البيانات بشكل كبير، يظل توسيع السلسلة لتغطي اقتصادات الأسواق الصاعدة يشكل تحديا ويعتمد على الافتراضات الأساسية. أولا، تمتد بيانات توزيع الدخل المتاح للتصرف به (بعد الضرائب) بمرور الوقت باستخدام معدلات نمو توزيع الدخل قبل الضرائب، وهي متاحة على نطاق أوسع (وفي حالة البلدان التي تتاح سلسلتا بياناتها، وجد أن الاتجاهات الزمنية متشابهة للغاية). وثانيا، لا تُعدّل بيانات المسوح الخام لمرعاة الإقرارات بأقل من القيمة الحقيقية أعلى التوزيع، والبيانات الناقصة عن الإيجارات المحتسبة والأرباح المحتجزة، لأنها بيانات الاقتصادات المتقدمة.

## الإطار ٢-٢ (تتمة)

مدخرات الأسر المعيشية الغنية ترتفع باطراد منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

### الانعكاسات على سعر الفائدة الطبيعي

أثبت عدد ضخم من الدراسات عن أسواق رأس المال أن تخمة المدخرات العالمية قد تكون أحد دوافع التراجع المستمر في سعر الفائدة الطبيعي العالمي (راجع على سبيل المثال، دراسة Ber-nanke 2005، ودراسة Caballero, Farhi, and Gourinchas (2008)). وتؤكد المناقشة السابقة أن الأسر الغنية في أنحاء العالم ربما كانت مساهما مهما في تخمة المدخرات العالمية. ويشير الشكل البياني ٢-٢-٢ إلى إمكانية الجمع بين هاتين الرؤيتين المتعمقتين. ومقارنة بمنتصف تسعينات القرن العشرين، شهدت أكبر الأسواق الصاعدة تصدير مدخرات الأغنياء، إلى جانب المدخرات العامة، التي ساهمت في تخمة المدخرات العالمية من خلال فوائض الحسابات الجارية. وكان الوضع في الولايات المتحدة أدق. فقد اقتترنت مدخرات الأغنياء بتمويل الادخار السالب الكبير لغير الأغنياء والحكومة (دراسة Mian, Straub, and Sufi 2021d)، ولكن الادخار الأجنبي كان له دور كذلك، مما أدى إلى عجز في الحساب الجاري (الشكل البياني ٢-٢-٢).



- Chancel, Lucas, Thomas Piketty, Emmanuel Saez, and Gabriel Zucman. 2022. *World Inequality Report 2022*. Paris: World Inequality Lab.
- Cloyne, James, Clodomiro Ferreira, Maren Froemel, and Paolo Surico. 2018. "Monetary Policy, Corporate Finance and Investment." NBER Working Paper 25366, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Crawley, Edmund S., and Andreas Kuchler. 2018. "Consumption Heterogeneity: Micro Drivers and Macro Implications." Working Paper 129, Danmarks Nationalbank, Copenhagen.
- Cros, Mathieu, Anne Epaulard, and Philippe Martin. 2021. "Will Schumpeter Catch Covid-19? Evidence from France." *VoxEU*, March 4.
- Del Negro, Marco, Domenico Giannone, Marc P. Giannoni, and Andrea Tambalotti. 2017. "Safety, Liquidity, and the Natural Rate of Interest." *Brookings Papers on Economic Activity* (Spring): 235–316.
- Dell'Ariccia, Giovanni, Deniz Igan, Luc Laeven, and Hui Tong. 2016. "Credit Booms and Macrofinancial Stability." *Economic Policy* 31 (86): 299–355.
- Díez, Federico J., Romain Duval, Jiayue Fan, José Garrido, Sebnem Kalemli-Özcan, Chiara Maggi, Soledad Martinez-Peria, and Nicola Pierri. 2021. "Insolvency Prospects among Small and Medium Enterprises in Advanced Economies: Assessment and Policy Options." IMF Staff Discussion Note 2021/002, International Monetary Fund, Washington, DC.
- DiNardo, John, Nicole M. Fortin, and Thomas Lemieux. 1996. "Labor Market Institutions and the Distribution of Wages, 1973–1992: A Semiparametric Approach." *Econometrica* 64 (5): 1001–44.
- Ding, Wenzhi, Ross Levine, Chen Lin, and Wensi Xie. 2021. "Corporate Immunity to the COVID-19 Pandemic." *Journal of Financial Economics* 141 (2): 802–30.
- Drehman, Mathias, Mikael Juselius, and Anton Korinek. 2017. "Accounting for Debt Service: The Painful Legacy of Credit Booms." Bank of Finland Research Discussion Paper 12/2017, Helsinki.
- Eggertsson, Gauti B., and Paul Krugman. 2012. "Debt, Deleveraging, and the Liquidity Trap: A Fisher-Minsky-Koo Approach." *Quarterly Journal of Economics* 127 (3): 1469–513.
- Fagereng, Andreas, Martin Blomhoff Holm, Benjamin Moll, and Gisle Natvik. 2019. "Saving Behavior across the Wealth Distribution: The Importance of Capital Gains." NBER Working Paper 26588, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Furceri, Davide, Prakash Loungani, and Aleksandra Zdzienicka. 2016. "The Effects of Monetary Policy Shocks on Inequality." IMF Working Paper 16/245, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gaspar, Vitor, Paulo Medas, and Roberto Perrelli. 2021. "Global Debt Reaches a Record \$226 Trillion." IMFblog, International Monetary Fund, December 15.
- Albuquerque, Bruno. 2021. "Corporate Debt Booms, Financial Constraints and the Investment Nexus." Bank of England Working Paper 935, Bank of England, London.
- Allen, Cian, Christina Kolerus, and Ying Xu. Forthcoming. "Saving across the Income Distribution: An International Perspective." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Almgren, Mattias, José Elías Gallegos Dago, John Kramer, and Ricardo Lima. 2019. "Monetary Policy and Liquidity Constraints: Evidence from the Euro Area." <https://ssrn.com/abstract=3422687> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3422687>
- Araujo, Juliana, José Garrido, Emanuel Kopp, Richard Varghese, and Weijia Yao. 2022. "Policy Options for Supporting and Restructuring Firms Hit by the COVID-19 Crisis." IMF Departmental Paper 2022/002, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Azzimonti, Marina, Eva de Francisco, and Vincenzo Quadrini. 2014. "Financial Globalization, Inequality, and the Rising Public Debt." *American Economic Review* 104 (8): 2267–302.
- Barajas, Adolfo, Woon Gyu Choi, Ken Zhi Gan, Pierre Guérin, Samuel Mann, Manchun Wang, and Yizhi Xu. 2021. "Loose Financial Conditions, Rising Leverage, and Risks to Macro-financial Stability." IMF Working Paper 2021/222, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bernanke, Ben S. 2005. "The Global Saving Glut and the U.S. Current Account Deficit." Remarks at the Sandridge Lecture, Virginia Association of Economics, Richmond, March 10. Speech 77, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC.
- Bernanke, Ben S., and Mark Gertler. 1989. "Agency Costs, Net Worth, and Business Fluctuations." *American Economic Review* 79 (1): 14–31.
- Bernanke, Ben S., Mark Gertler, and Simon Gilchrist. 1999. "The Financial Accelerator in a Quantitative Business Cycle Framework." *Handbook of Macroeconomics* 1 (C): 1341–93.
- Bricker, Jesse, Sarena Goodman, Kevin B. Moore, Alice Henriques Volz, and Dalton Ruh. 2020. "Wealth and Income Concentration in the SCF: 1989–2019." FEDS Notes 2020–09–28–1, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC.
- Caballero, Ricardo J., Emmanuel Farhi, and Pierre-Olivier Gourinchas. 2008. "An Equilibrium Model of Global Imbalances and Low Interest Rates." *American Economic Review* 98 (1): 358–93.
- Carletti, Elena, Tommaso Oliviero, Marco Pagano, Lorian Pelizzon, and Marti G. Subrahmanyam. 2020. "The COVID-19 Shock and Equity Shortfall: Firm-Level Evidence from Italy." *Review of Corporate Finance Studies* 9 (3): 534–68.
- Chancel, Lucas, and Thomas Piketty. 2021. "Schumpeter Lecture 2021: Global Income Inequality, 1820–2020: The Persistence and Mutation of Extreme Inequality." *Journal of the European Economic Association* 19 (6): 3025–62.

- Fiscal Space.” Policy Research Working Paper 8157, World Bank, Washington, DC.
- Krishnamurthy, Arvind, and Annette Vissing-Jorgensen. 2012. “The Aggregate Demand for Treasury Debt.” *Journal of Political Economy* 120 (2): 233–67.
- Krugman, Paul. 1988. “Financing vs. Forgiving a Debt Overhang.” *Journal of Development Economics* 29 (3): 253–68.
- Kuhn, Moritz, Moritz Schularick, and Ulrike I. Steins. 2020. “Income and Wealth Inequality in America, 1949–2016.” *Journal of Political Economy* 128 (9): 3469–519.
- Kumhof, Michael, Romain Rancière, and Pablo Winant. 2015. “Inequality, Leverage, and Crises.” *American Economic Review* 105 (3): 1217–45.
- Leduc, Sylvain, and Jean-Marc Natal. 2018. “Monetary and Macropudential Policies in a Leveraged Economy.” *Economic Journal* 128(609): 797–826.
- Lenza, Michele, and Jiri Slacalek. 2018. “How Does Monetary Policy Affect Income and Wealth Inequality? Evidence from Quantitative Easing in the Euro Area.” Working Paper Series 2190, European Central Bank, Frankfurt.
- Lian, Weicheng, Andrea F. Presbitero, and Ursula Wiriadinata. 2020. “Public Debt and  $r - g$  at Risk.” IMF Working Paper 20/13, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Mian, Atif, Ludwig Straub, and Amir Sufi. 2021a. “Indebted Demand.” *Quarterly Journal of Economics* 136 (4): 2243–307.
- Mian, Atif, Ludwig Straub, and Amir Sufi. 2021b. “What Explains the Decline in  $r^*$ ? Rising Income Inequality versus Demographic Shifts.” BFI Working Paper, Becker Friedman Institute, University of Chicago.
- Mian, Atif, Ludwig Straub, and Amir Sufi. 2021c. “A Goldilocks Theory of Fiscal Policy.” Unpublished, Harvard University, Cambridge, MA.
- Mian, Atif, Ludwig Straub, and Amir Sufi. 2021d. “The Saving Glut of the Rich.” Unpublished, Harvard University, Cambridge, MA.
- Mian, Atif, Amir Sufi, and Emil Verner. 2017. “Household Debt and Business Cycles Worldwide.” *Quarterly Journal of Economics* 132 (4): 1755–817.
- Myers, Stewart C. 1977. “Determinants of Corporate Borrowing.” *Journal of Financial Economics* 5 (2): 147–75.
- Otonello, Pablo, and Thomas Winberry. 2020. “Financial Heterogeneity and the Investment Channel of Monetary Policy.” *Econometrica* 88 (6): 2473–502.
- Platzter, Josef, and Marcel Peruffo. 2022. “Secular Drivers of the Natural Rate of Interest in the United States: A Quantitative Evaluation.” IMF Working Paper 2022/030, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rachel, Lukasz, and Lawrence H. Summers. 2019. “On Secular Stagnation in the Industrialized World.” NBER Working Paper 26198, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ghosh, Atish R., Jun I. Kim, Enrique G. Mendoza, Jonathan D. Ostry, and Mahvash S. Qureshi. 2013. “Fiscal Fatigue, Fiscal Space and Debt Sustainability in Advanced Economies.” *Economic Journal* 123 (566): F4–F30.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, Şebnem Kalemli-Özcan, Veronika Penciakova, and Nick Sander. 2020. “Covid-19 and SME Failures 2020.” NBER Working Paper 27877, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, Şebnem Kalemli-Özcan, Veronika Penciakova, and Nick Sander. 2021. “COVID-19 and SMEs: A 2021 Time Bomb?” NBER Working Paper 28418, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Hamilton, James D. 2018. “Why You Should Never Use the Hodrick-Prescott Filter.” *Review of Economics and Statistics* 100 (5): 831–43.
- Iacoviello, Matteo. 2005. “House Prices, Borrowing Constraints, and Monetary Policy in the Business Cycle.” *American Economic Review* 95 (3): 739–64.
- International Monetary Fund (IMF). 2018. “Assessing Fiscal Space: An Update and Stocktaking.” IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2021a. “COVID-19 Recovery Contributions.” Special Series on COVID-19, Fiscal Affairs Department, Washington, DC, April.
- \_\_\_\_\_. 2021b. *External Sector Report: Fiscal Policy and External Adjustment: What’s Coming?* Washington, DC.
- \_\_\_\_\_. 2021c. World Economic Outlook, April 2021: After-Effects of the COVID-19 Pandemic: Prospects for Medium-Term Economic Damage.
- \_\_\_\_\_. 2020a. *Regional Economic Outlook: Europe*. Washington, DC, October.
- \_\_\_\_\_. 2020b. *Regional Economic Outlook: Western Hemisphere*. Washington, DC, October.
- Jappelli, Tullio, and Luigi Pistaferri. 2010. “The Consumption Response to Income Changes.” *Annual Review of Economics* 2 (1): 479–506.
- Jappelli, Tullio, and Luigi Pistaferri. 2014. “Fiscal Policy and MPC Heterogeneity.” *American Economic Journal: Macroeconomics* 6 (4): 107–36.
- Jeenas, Priit. 2019. “Firm Balance Sheet Liquidity, Monetary Policy Shocks, and Investment Dynamics.” Unpublished.
- Jordà, Òscar. 2005. “Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections.” *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Jordà, Òscar, Moritz Schularick, and Alan M. Taylor. 2011. “When Credit Bites Back: Leverage, Business Cycles, and Crises.” NBER Working Paper 17621, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Kaplan, Greg, Benjamin Moll, and Giovanni L. Violante. 2018. “Monetary Policy According to HANK.” *American Economic Review* 108 (3): 697–743.
- Kose, M. Ayhan, Sergio Kurlat, Franziska Ohnsorge, and Naotaka Sugawara. 2017. “A Cross-Country Database of

- Slacalek, J., Oreste Tristani, and Giovanni L. Violante. 2020. "Household Balance Sheet Channels of Monetary Policy: A Back of the Envelope Calculation for the Euro Area." *Journal of Economic Dynamics and Control* 115: 103879.
- Tenreyro, Silvana, and Gregory Thwaites. 2016. "Pushing on a String: US Monetary Policy Is Less Powerful in Recessions." *American Economic Journal: Macroeconomics* 8 (4): 43–74.
- Tobin, James. 1980. *Asset Accumulation and Economic Activity: Reflections on Contemporary Macroeconomic Theory*. Oxford, UK: Basil Blackwell.
- Ramey, Valerie A. 2016. "Macroeconomic Shocks and Their Propagation." Chapter 2 in *Handbook of Macroeconomics*, vol. 2, edited by John B. Taylor and Harald Uhlig, 71–162. New York: Elsevier.
- Ramey, Valerie A., and Sarah Zubairy. 2018. "Government Spending Multipliers in Good Times and in Bad: Evidence from US Historical Data." *Journal of Political Economy* 126 (2): 850–901.
- Reis, Ricardo. 2021. "The Constraint on Public Debt When  $r < g$  but  $g < m$ ." BIS Working Paper Series 939, Bank for International Settlements, Basel.

# سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي

اقتصادات أكثر إنتاجية وصلابة واستدامة (راجع دراسة Georgieva and Shah 2020 للاطلاع على نقاش حول هذه المسألة). ومن بين كل القضايا العاجلة، تشكل معالجة تغير المناخ بفعل الإنسان إحدى المسائل الأشد إلحاحاً.

ولا بد من تخفيض انبعاثات غاز الاحتباس الحراري بشكل كبير للحد من الاحترار العالمي. وكان صناع السياسات في أنحاء العالم قد أيدوا في اتفاقية باريس عام ٢٠١٥ هدف الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية لتظل أقل من درجتين مئويتين ويُفضّل ألا تزيد عن ١,٥ درجة مئوية عن المستويات التي كانت سائدة قبل الثورة الصناعية (راجع تقرير IPCC 2015، و 2018؛ و COP 2015). ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يتراجع صافي الانبعاثات (وهو الفرق بين انبعاثات غاز الاحتباس الحراري التي تُنتج وغاز الاحتباس الحراري الذي يُزال من الجو) إلى صفر بحلول عام ٢٠٥٠.

أما التحول الأخضر اللازم في هياكل الإنتاج للوصول إلى صافي انبعاثات صفري — مع التغيرات الكبيرة المتوقعة في البنية التحتية الرأسمالية للحصول على طاقة ومنتجات أكثر خضرة — فسوف يستتبع كذلك تحولاً في سوق العمل وتغيير توزيع العاملين على المهن والقطاعات المختلفة. وقد خلص تحليل سابق في تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» إلى أن مجموعة التدابير اللازمة على صعيد السياسات للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠ ستؤدي إلى قيام نحو ٢٪ من القوى العاملة العالمية بتغيير القطاعات التي تعمل فيها على مدار الثلاثين عاماً القادمة، فينتقل العاملون من القطاعات الملوثة المصدرة للانبعاثات بكثافة أعلى إلى القطاعات الأنظف المصدرة للانبعاثات بكثافة أقل.<sup>٢</sup>

ومن أجل تكوين فهم أعمق للتغيرات اللازمة في الوظائف لتحقيق التحول الأخضر والعقبات المحتملة، ينظر هذا الفصل في الخصائص البيئية للوظائف، ومدى سهولة انتقال العاملين إلى وظائف خضراء — أي أكثر استدامة وأقل توليها للبيئة ومخفضة للانبعاثات — وكيف يمكن للسياسات التأثير على تخضير سوق العمل. ويقدم مساهمتين رئيسيتين: (١) مجموعة منسقة جديدة من المؤشرات القطرية المقارنة للخصائص البيئية للوظائف، بُني جزء منها على دراسات مسبقة لبلدان منفردة، و(٢) تحليلاً جديداً يقوم على نموذج ويتناول إعادة

إن التحول الاقتصادي الأخضر اللازم للوصول إلى صافي انبعاثات صفري سوف يقتضي كذلك تغيير طبيعة الوظائف. ويتناول هذا الفصل انعكاسات هذا التحول على سوق العمل، مستخدماً مزيجاً من التحليل التجريبي والتحليل القائم على نموذج. وبالنظر في عينة يتكون معظمها من اقتصادات متقدمة، يشير التحليل التجريبي إلى أن الوظائف الأكثر خضرة والوظائف الأكثر توليها للبيئة تتركز على مستوى مجموعات فرعية محدودة من العاملين. ويواجه العاملون الأفراد تحديات صعبة في الانتقال من الوظائف الأكثر توليها للبيئة إلى الوظائف الأكثر خضرة، مما يعقد عملية إعادة توزيع العمالة. ويسهل اكتساب مهارات أعلى الانتقال بين الوظائف، مما يلقي الضوء على أهمية الكامنة في التدريب. وتساعد السياسات البيئية الأقوى على تخضير سوق العمل، وتبدو أكثر فعالية إذا ما اقترنت بحوافز قوية لإعادة توزيع العمالة. وأخيراً، يمكن وضع اقتصاد ما على مسار الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠، مع تحقيق تحول شامل للجميع، من خلال مجموعة تدابير على صعيد السياسات تتضمن إعطاء دفعة للبنية التحتية الخضراء، وتطبيق أسعار الكربون بالتدريب، والتدريب الموجه والخصم الضريبي على الدخل المكتسب لتقديم الدعم للدخل وتحفيز عرض العمالة. وتشير عمليات محاكاة نموذج أحد الاقتصادات المتقدمة الممثلة إلى أن حوالي ١٪ من الوظائف سيتحول نحو أنشطة أكثر خضرة على مدار فترة عشر سنوات. وعلى العكس من ذلك، يتبين من خلال حالة أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة الممثلة أن التحول سيُطال حوالي ٢,٥٪ من الوظائف، انعكاساً للفروق في مهارات القوى العاملة وزيادة الاعتماد على الإنتاج المصدرة للانبعاثات بكثافة أعلى. والتأخر في اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات سيقتضي إجراء تصحيحات أشد حدة في سوق العمل للوصول إلى صافي انبعاثات صفري.

## مقدمة

خُلِّفت جائحة كوفيد-١٩ اضطرابات وقلقاً هائلًا في الاقتصادات وأسواق العمل<sup>١</sup>. ومع تحديد شكل التعافي من الجائحة، يمكن إعداد السياسات لمعالجة أبرز التحديات وخلق

مؤلفو هذا الفصل هم جون بلودورن (رئيساً مشتركاً)، ونيلز-جاكوب هانسن (رئيساً مشتركاً)، وضياء نور الدين، وإيبي شيباتا، ومارينا تافاريس، بدعم من سافانا نيومان، وسينثيا نياكيرى. وقد أفاد الفصل من التعليقات التي أبدتها سكوت تيلور والمشاركون في حلقات النقاش الداخلية والمراجعون.

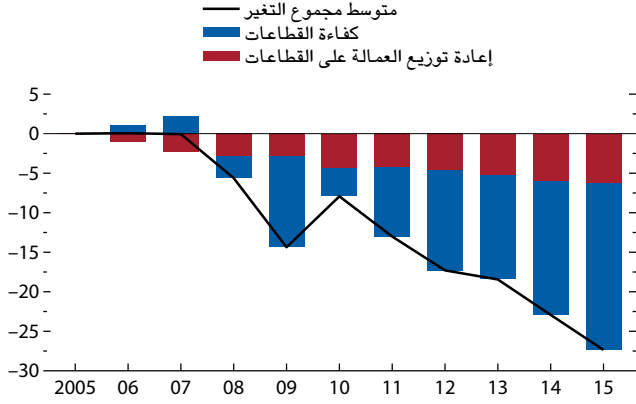
<sup>١</sup> راجع الفصلين ١ و٣ في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للاطلاع على أدلة ونقاش حول آثار جائحة كوفيد-١٩ والركود المصاحب لها على النشاط الاقتصادي وأسواق العمل.

<sup>٢</sup> راجع الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي». وتضمنت مجموعة التدابير مزيجاً من نظام تسعير الكربون الدولي، وإعطاء دفعة للاستثمار الأخضر، وتحولات نقدية موجهة إلى الفئات الأكثر تعرضاً لمخاطر التأثير السلبى من إجراءات تخفيف الآثار.

### الشكل البياني ٣-١: تطور متوسط كثافة انبعاثات الكربون

(التغير بالنقاط المئوية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للعامل مقارنة بعام ٢٠٠٥)

انخفض متوسط الانبعاثات للعامل في الفترة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ في البلدان التي تغطيها العينة، وكان لإعادة توزيع العمالة دور في ذلك.



المصادر: صندوق النقد الدولي، لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني التغير بالنقاط المئوية في متوسط كثافة انبعاثات الكربون عبر البلدان مقارنة بعام ٢٠٠٥. راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل عينة البلدان الأساسية ومصادر البيانات.

الاقتصادات والقطاعات؟ وما مدى اقترانها بالخصائص الديمغرافية (مثل مستوى الإنجاز التعليمي ومستوى الحضرة) والكسب؟

- ما مدى سهولة انتقال العاملين إلى وظائف خضراء؟ وما هي خصائص العاملين (بما في ذلك تاريخهم الوظيفي وتعليمهم أو مهاراتهم) المستعدين للانتقال إلى هذه الوظائف بصورة أيسر؟ وهل يمتلك العاملون المهارات اللازمة لشغل وظائف أكثر خضرة؟
- كيف تؤثر السياسات البيئية على إعادة توزيع العاملين في وظائف أكثر خضرة؟ وهل يمكن للسياسات المساعدة على جعل سوق العمل أكثر خضرة؟ وهل فعالية هذه السياسات تتأثر بسياسات سوق العمل والخصائص الهيكلية لاقتصاد ما؟ وما هي عواقبها على الوظائف وتوزيع الدخل ككل؟

والأهم من ذلك أن التحليل التجريبي في هذا الفصل يتناول حالة التكنولوجيا السائدة كما هي، ويبحث كيف يمكن أن يكون رد فعل توزيع العمالة إزاء التغيرات في السياسات. وكما يشير الشكل البياني ٣-١، فإن لاعتماد التكنولوجيا والابتكار — وهو ما يركز عليه الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» — دورا حيويا كذلك في التحول إلى الاقتصاد الأخضر. ويُدْرَج التحليل القائم على نموذج التغير التكنولوجي (ربما مدفوعا بالسياسة)،

توزيع العاملين في ظل التحول الأخضر مع مجموعة موسعة من أدوات تنفيذ السياسات. ويبحث هذا الفصل الخصائص البيئية للوظائف من منظورين: ماذا يفعل العاملون (ما هي مهنتهم) وأين يعملون (القطاعات التي يعملون فيها). ويتناولها من منظور تعدد أبعاد الخصائص البيئية للوظائف، فينطوي على مدى تولي العاملين للمهام التي تحسّن الاستدامة البيئية (الكثافة الخضراء) ودرجة ما ينطوي عليه عملهم من أنشطة تفاقم التلوث (كثافة التلوث)، وكذلك مستوى الانبعاثات التي تتولد للعامل الواحد (كثافة الانبعاثات). ومن بين العدد الكبير من المهن المُصنّفة، يدخل مهندس التكنولوجيا الإلكترونية ضمن أصحاب المهن كثيفة الخضرة، بينما يندرج تشغيل آلات صناعة الورق ضمن المهن الأكثر تلويثا للبيئة. وأحد الأمثلة على القطاعات التي توصف عادة بأنها أكثر كثافة في إصدار الانبعاثات هو قطاع المرافق، بما فيها الكهرباء والغاز.<sup>٣</sup>

وكان للتغيرات التي تعرضت لها الوظائف دور مهم بالفعل في تحسين الاستدامة، بناء على التجربة الأخيرة في عينة من الاقتصادات المتقدمة. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥، انخفض متوسط مجموع انبعاثات الكربون للعامل (مقياس كثافة الانبعاثات) في العينة بنسبة ٢٧٪ (الشكل البياني ٣-١).<sup>٤</sup> وكان معظم هذا الانخفاض راجعا إلى تحسن كفاءة القطاعات، بما في ذلك مزيج من تخفيض الانبعاثات وإعادة توزيع العاملين داخل القطاعات والتغيرات في رأس المال والتكنولوجيا. ومع هذا، كان حوالي ربع الانخفاض مرتبطا بانتقال العاملين من قطاعات مُصدّرة للانبعاثات بكثافة أعلى إلى قطاعات مُصدّرة للانبعاثات بكثافة أقل. ومن ثم، برغم أن إعادة توزيع العاملين على القطاعات لم تكن هي العامل المساهم الأساسي في تخفيض الانبعاثات، فقد كان لها دور في ذلك، إلى جانب إعادة توزيع العمالة داخل القطاع الواحد.

واستنادا إلى التحليل التجريبي والتحليل القائم على نموذج، يطرح الفصل التساؤلات التالية:

- ما مدى خضرة سوق العمل؟ وما هي الخصائص البيئية للوظائف، وما مدى تنوع هذه الوظائف عبر

<sup>٣</sup> يتناول القسم التالي وصف المقياس المحدد لمؤشرات الكثافة الثلاثة المذكورة.

<sup>٤</sup> بيانات انبعاثات الكربون (ثاني أكسيد الكربون) متاحة بصورة أيسر وقابلة للمقارنة بين القطاعات والاقتصادات على مدار فترة زمنية أطول من فئة انبعاثات غازات الدفيئة الأوسع. وعلاوة على ذلك، تسهم انبعاثات الكربون بأكثر حصة في انبعاثات غازات الدفيئة، بما يصل إلى ثلاثة أرباع المجموع (تقرير US EPA 2022). ومقياس الانبعاثات المستخدم في هذا الفصل هو انبعاثات الكربون. ويتضمن مجموع انبعاثات الكربون كلا من انبعاثات الكربون المباشرة وغير المباشرة. وتحسب الانبعاثات غير المباشرة باعتبارها انبعاثات الكربون المتضمنة في المدخلات الوسيطة المستخدمة في الإنتاج (راجع لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ لدى صندوق النقد الدولي والمرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

الهيكلي لتجنب إضعاف زخم إعادة توزيع العاملين المستمد من السياسات الخضراء. وبصفة خاصة، في ظل التعافي القوي الجاري من الركود الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، فمن المهم تخفيف التدابير التي تدعم الحفاظ على الوظائف للمساعدة على تحفيز إعادة التوزيع (اتساقا مع الظروف التي يختص بها كل بلد).

- ومن خلال وضع مجموعة تدابير ملائمة على صعيد السياسات، يمكن أن يقف الاقتصاد على المسار نحو بلوغ صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠. مع تحسين الأوضاع الاقتصادية في المتوسط للعاملين الأقل مهارة. وعلى غرار مشورة الصندوق في وقت سابق، ينبغي أن تتضمن هذه التدابير دفعة نحو البنية التحتية الخضراء وتطبيق ضرائب الكربون بالتدرج. وينبغي أن تتضمن كذلك برنامج تدريب — يستهدف العاملين الأقل مهارة من أجل زيادة إنتاجية الأعمال المُصدرة للانبعاثات بكثافة أقل — وخصما ضريبيا على الدخل المكتسب، مما يسمح بدعم الدخل وتحفيز عرض العمالة. وسوف يساعد كلاهما على تشجيع إعادة توزيع العاملين مع تحقيق تقدم نحو الحد من عدم المساواة.

- ويتبين من مثال توضيحي لاقتصاد متقدم (سوق صاعدة)، أن حوالي ١٪ (٢,٥٪) من الوظائف سوف تتحول من الأعمال المُصدرة للانبعاثات بكثافة أعلى إلى ذات الكثافة الأقل على مدار العشر سنوات التالية للوقوف على مسار صافي الانبعاثات الصفرية. وهذا التحول أكبر في الأسواق الصاعدة، مما يعكس ارتفاع حصصها من الوظائف المبدئية في القطاعات المُصدرة للانبعاثات بكثافة أعلى. وبالنسبة لمجموعة الاقتصادات المتقدمة، سيكون حجم انتقال العمالة أصغر من تحول الوظائف الذي بلغ نحو ٤٪ لكل عشر سنوات من العمل في قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. وأخيرا، بينما الآثار الكلية بعيدة المدى على التوظيف صغيرة، فيمكن أن تكون إيجابية أو سلبية بشكل طفيف اعتمادا على حجم التصحيح اللازم ومجموعة التدابير المستخدمة على صعيد السياسات.

وتشير النتائج في مجملها إلى أن التغييرات الوظيفية اللازمة للتحول الأخضر محدودة من منظور اقتصادي كلي وتاريخي. ويرجع أحد أسباب ذلك إلى أن حصص الوظائف المُصدرة للتلوث بكثافة أعلى وفي القطاعات كثيفة الانبعاثات كانت صغيرة مبدئيا<sup>٥</sup>. ولا بد من إجراء تحسينات تكنولوجية وإنتاجية محدودة — تدفعها السياسات في سيناريوهات النموذج — للاحتفاظ بالوظائف أو تنميتها

<sup>٥</sup> على سبيل المثال، لا تتجاوز الوظائف في قطاع المرافق عن ١٪ تقريبا (الطاقة والمياه/الصرف الصحي؛ وهو الذي يسجل أعلى متوسط بين القطاعات المُصدرة للانبعاثات) وذلك في متوسط عينة من الاقتصادات المتقدمة (عينة الشكل البياني ٣-٢-١ في الملحق على شبكة الإنترنت). راجع القسم التالي للاطلاع على مزيد من النقاش.

مما يسمح بقياس مساهمته في التحول الأخضر في سوق العمل. والمقصود بقصور البيانات هو أن التحليل التجريبي يستخدم عينة محدودة من ٣٤ بلدا (وهي الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة في أوروبا بصفة أساسية) ويغطي الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٩. ولتقييم مدى تأثير مستوى التنمية في اقتصاد معين على الوظائف في مرحلة التحول الأخضر، تخضع السيناريوهات التوضيحية في التحليل القائم على نموذج للمعايرة لكي تعكس الظروف المبدئية للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة الممتلئة. وفيما يلي أهم النتائج التي خرج بها هذا الفصل:

- يبدو أن الوظائف كثيفة الخضرة وكثيفة التلوث بقدر أكبر تتركز في مجموعة جزئية من القوى العاملة، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط درجات كثافة الوظائف الخضراء والملوثة للبيئة. وتسهم درجات كثافة الخضرة أو التلوث في قياس حصة الأنشطة في مهنة معينة والتي تؤدي إلى تحسن أو تدهور الاستدامة البيئية، على الترتيب. ويتسم القسم الأعظم من الوظائف بالحياد إزاء هاتين الخاصيتين، حيث تبلغ درجات كثافة خضرتها أو تلوثها صفرا. وتتسم الوظائف عبر القطاعات المختلفة وداخلها بالتشتت الكبير من حيث خصائصها البيئية، مما يشير إلى أن المجال متاح لإعادة التوزيع عبر القطاع وداخل كل قطاع على حد سواء للمساعدة على تخضير سوق العمل. وغالبا ما يتخذ العاملون الأعلى مهارة المشتغلين في المناطق الحضرية مهنا أكثر خضرة من العاملين الأقل مهارة المشتغلين في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، حتى مع استبعاد أثر المهارات والخصائص الفردية الأخرى، يبلغ متوسط علاوة الكسب في المهن كثيفة الخضرة حوالي ٧٪ مقارنة بالمهن كثيفة التلوث.

- وغالبا ما تكون الخصائص البيئية للوظائف جامدة في فترات التحول، مما يشير إلى المصاعب التي تواجه العاملين في وظائف كثيفة التلوث بشكل أكبر أو حيادية عند ارتفاع سلم الخضرة. وهناك احتمال منخفض نسبيا بتحول العامل من عمل كثيف التلوث إلى عمل أكثر خضرة عند تغيير وظيفته، وإن كانت دلالاته الإحصائية لا تختلف عن احتمالية حدوث هذا التحول عند الانتقال من وظيفة محايدة، مما يعكس مدى الصعوبة التي ينطوي عليها تغيير المهنة. ومن شأن ارتفاع مستويات المهارات أن يسهل التحول إلى عمل أكثر خضرة، مما يشير إلى أن مواصلة تراكم رأس المال البشري يمكن أن تساعد على إعطاء دفعة لآفاق حصول العاملين على وظائف أكثر خضرة.

- وغالبا ما تكون السياسات البيئية أكثر فعالية في ظل سياسات سوق العمل والخصائص الهيكلية التي لا تحول دون إعطاء حوافز على إعادة التوزيع. وتقتزن السياسات البيئية الأشد صرامة بالوظائف الأكثر خضرة وأقل تلويثا للبيئة، مما يمهد الطريق لسوق عمل أكثر خضرة. وقد تكون هناك حاجة إلى اتساق سياسات سوق العمل والخصائص



ويحاول التحليل القائم على نموذج أن يعالج أوجه القصور هذه في التحليل التجريبي مستفيداً من مرونة أسلوبه في المعايرة وعن طريق إدراج التغير التكنولوجي. مع هذا، لا يخلو الأمر من أوجه قصور. فإذا كان هناك عدم توافق في توقيت تدمير الوظائف المُصدرة للتلوث والانبعاثات بكثافة أعلى وإنشاء وظائف أكثر خُصرة، إذن فمن شأن البطالة أن ترتفع على المدى القصير. وينطوي النموذج المستخدم في هذا التحليل على أحد التحولات الهيكلية بناءً على قرار بشأن عرض العمالة ولا يتضمن بطالة اضطرارية. ومع هذا، يأخذ النموذج في حسابه التغيرات الهيكلية في مهارات القوى العاملة (التي يحسنها التدريب)، والتي من شأنها أن تساعد كثيراً في تيسير التصحيح على مدار فترة أطول. وأخيراً، يستخدم التحليل إطار اقتصاد مغلق بغرض التبسيط ولا ينظر في التداعيات الدولية المحتملة من التغيرات في السياسات.<sup>٦</sup>

وهناك عوامل مهمة خارجة عن نطاق هذا الفصل يمكنها أن تُعقد عملية التحول إلى اقتصاد أكثر خُصرة. ويفترض التحليل القائم على سيناريو أن السياسات تتسم بالمصادقية التامة، ومعلنة بشفاافية، وتُطبّق في الوقت المناسب. ومع هذا، فهناك مخاطر كبيرة من استمرار عدم اليقين بشأن السياسات والتأخر في تطبيقها — وذلك مثلاً نتيجة لقيود الاقتصاد السياسي.<sup>٧</sup> وفي ظل أوجه عدم اليقين والتأخر المذكورة، سينطوي التحول على تحديات أكبر وقد يقتضي تصحيحاً أشد حدة. وعلاوة على ذلك، إذا كانت مجموعة التدابير على صعيد السياسات غير مطبقة إلا جزئياً وكان تسلسل تطبيقها ضعيفاً، قد يؤدي التحول إلى تفاقم عدم المساواة في توزيع الدخل وصافي خسائر الوظائف.

ويبدأ هذا الفصل بتعريف الخصائص البيئية للوظائف وتوثيق معدلها وتوزيعها، ويستكشف مدى اختلاف هذه الخصائص باختلاف الصفات المميزة للعاملين. وينتقل الفصل بعد ذلك إلى تحول الوظائف على المستوى الفردي وكيف يتغير حسب الخصائص البيئية للوظائف (المصدر أو الوجهة). ويحلل الفصل في القسم قبل الأخير كيف يمكن للسياسات البيئية أن تساعد على تخضير المشهد الوظيفي، وكيف أن فعالية السياسات قد تختلف باختلاف سياسات سوق العمل والخصائص الهيكلية، ومحتوى وشكل مجموعة التدابير على صعيد السياسات بهدف تحقيق التحول الأخضر.

<sup>٨</sup> راجع الفصل ٢ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الذي يفحص النشاط من منظور عالمي ويدرج التداعيات الدولية المحتملة لسياسات تخفيف آثار تغير المناخ.

<sup>٩</sup> راجع عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي للاطلاع على نقاش حول المخاوف بشأن الاقتصاد السياسي ذات الصلة بالتحول الاقتصادي الأخضر.

مع تخفيض الانبعاثات. ومع هذا، قد يستتبع هذا التحول تحديات جسيمة أمام الأفراد. وبرغم تركّز متوسط الوظائف كثيفة الخُصرة وكثيفة التلوث بقدر أكبر في مجموعة جزئية أصغر من العاملين، فإن مدى إعادة توزيع العمالة اللازم يختلف باختلاف خصائص كل بلد والخصائص الإقليمية داخل البلد الواحد (راجع الإطار ٣-١ للاطلاع على أدلة على التوزيع الجغرافي للخصائص البيئية للوظائف في الولايات المتحدة). وستنشأ حاجة أكبر إلى إعادة التوزيع في المجالات الأكثر اعتماداً على الإنتاج المُصدّر للانبعاثات بكثافة أعلى، كما يحتمل أن تكون عملية التحول فيها أصعب.<sup>٦</sup>

ويتبين من التحليل صعوبة انتقال أي فرد إلى مهنة أكثر خُصرة، مما يخفف أي استدلال بأن الانتقال سيكون سهلاً. وينطبق ذلك بصفة خاصة على العمالة منخفضة المهارات، مما يلقي الضوء على أهمية إدراج برامج تدريب مصممة جيداً ضمن مجموعة التدابير على صعيد السياسات.<sup>٧</sup> وبصورة أعم، فتغيير المهن ليس أمراً هيناً.

ويتعين الإشارة إلى بعض المحاذير المهمة بشأن هذه التحليلات. أولاً، درجات كثافة الخُصرة والتلوث التي تحدد للمهن المختلفة في التحليل التجريبي لا تتغير بمرور الوقت نتيجة لنقص البيانات. ومع هذا، يمكن أن تصبح الوظائف أكثر اخضراراً بدون إعادة توزيع على مستوى المهن المختلفة إذا أدت التغيرات التكنولوجية إلى زيادة كثافة الخُصرة في المهنة وانخفاض كثافة تلوثها. وثانياً، تُشتق النتائج التجريبية باستخدام عينة يتألف معظمها من اقتصادات متقدمة، مما يحد من إمكانية تطبيق النتائج على اقتصاد السوق الصاعدة والاقتصاد النامي المعتاد وخاصة إذا كانت حصة العمل غير الرسمي فيه كبيرة. وثالثاً، حتى في حالة تحليل الآثار التجريبية للسياسات على المستوى الفردي، قد تظل المتغيرات المحذوفة مصدر قلق، مما يشير إلى أنه يفسر النتائج التجريبية ذات الصلة بالسياسات على أنها ترابطية وليست سببية. وبوجه أعم، يعتمد التحليل التجريبي على أنماط تاريخية في البيانات لتقييم آثار السياسات، وقد لا تكون هذه الأنماط ممثلة لحجم ومزيج تغيرات السياسات اللازمة للوصول إلى صافي انبعاثات صفري.

<sup>٦</sup> على سبيل المثال، راجع المرفق ١-٦ على شبكة الإنترنت في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير الرائد المالي للاطلاع على دراسة عن المنطق شديدة الاعتماد على الفحم.

<sup>٧</sup> تخلص دراسة (Card, Kluge, and Weber (2018) من خلال تحليل شمولي إلى أن برامج التدريب عادة ما تكون لها آثار إيجابية متوسطة المدى على الأفاق المتوقعة للمشاركين فيها. وكذلك فإن العناصر المحددة في تصميم البرامج، والتي يجب معايرتها حسب ظروف البلد والسياق الإقليمي، يمكن أن تؤثر على تكلفتها ونجاحها. راجع دراسة (Levy Yeyati, Montané, and Sartorio (2019) للاطلاع على آخر النتائج المستخلصة. فعلى الرغم من الاهتمام بتطوير المهارات بصفة خاصة لجعل الاقتصاد أكثر خُصرة (تقرير OECD ودراسة 2014 Cedefop)، لم تجر دراسات تقييمية شاملة عن هذه الجوانب التدريبية تحديداً.

## الخصائص البيئية للوظائف: تعاريف وحقائق مبسطة

يتناول هذا الفصل الخصائص البيئية للوظائف من منظور تعدد أبعادها، ويفحصها من منظورين: ماذا يفعل العاملون (المهن التي يمارسونها) وأين يعملون (القطاعات التي يشتغلون فيها). وبالنسبة للمنظور الأول، يُركَّب الفصل مقياسا على مستوى المهن لمعرفة درجة كثافة خضرة وظيفة ما، بناء على تصنيف للمهام والمهن مأخوذ من دراسة Dierdorff and others (2009) و O\*NET Center (2021) ومشابه لما جاء في دراسة Vona and others (2018). ويحتسب هذا المقياس على أساس كل مهنة وحصّة مهامها الخضراء من مجموع مهام العمل الذي تقوم به. ويركَّب هذا الفصل كذلك مقياسا على مستوى المهن لدرجة كثافة التلوث في وظيفة معينة، بناء على التصنيف في دراسة Vona and others (2018)، والتي تُعرّف المهن الملوّثة بأنها تلك السائدة بصفة خاصة في القطاعات المصدرة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتلوث بدرجات كبيرة.<sup>١٠</sup>

وتتراوح مقياس كثافة كل من الخضرة والتلوث، حسب تعريفيهما، بصفة مستمرة بين صفر و١٠٠ (معبرا عنها كنسبة مئوية)، وتشير القيم الأعلى إلى المهن الأكثر خضرة أو أكثر تلويثا للبيئة، على الترتيب. ويمكن أن تتسم إحدى الوظائف بأنها لا كثيفة الخضرة ولا كثيفة التلوث (حيث المقياسان يساويان صفرا). ويشير الفصل إلى هذه المهن بأنها حيادية، وتشكل معظم الوظائف.

وبالنسبة للمنظور الثاني، يطابق الفصل بين المعلومات عن القطاعات التي يعمل فيها أصحاب المهن المختلفة وكثافة الانبعاثات (مجموع أطنان ثاني أكسيد الكربون المنبعثة عن العامل الواحد) حسب القطاع والبلد. وتتضمن القطاعات المصدرة لانبعاثات أعلى كثافة المرافق والتعدين والصناعة التحويلية.<sup>١١</sup>

ويطرح سؤال طبيعي عن العلاقة بين هذه الخصائص البيئية للوظائف، حيث يرصد كل منها بعدا بيئيا مختلفا لوظيفة معينة. ويتضح أن هناك علاقة سالبة بين كثافة الخضرة وكثافة التلوث في الوظائف ضمن عينة العاملين المستخدمين، مما يعكس خاصية عامة في المهن كثيفة الخضرة التي غالبا ما تكون أقل تلويثا للبيئة. وهناك علاقة موجبة بين الوظائف

كثيفة التلوث والوظائف في القطاعات المصدرة لانبعاثات بكثافة أعلى.<sup>١٢</sup> وبالنظر إليهما معا، تبعث هاتان النتيجتان على الاطمئنان إلى أن الخصائص البيئية الثلاثة للوظائف مرتبطة ببعضها بشكل معقول.

## الدرجات الأعلى من كثافة الخضرة والتلوث والانبعاثات تتركز في مجموعة فرعية صغيرة من العاملين

بالنسبة لعينة الاقتصادات التي يتناولها التحليل، يتراوح متوسط كثافة خضرة المهن المرجحة بالوظائف بين حوالي ٢٪ و٣٪ في معظم الاقتصادات في العينة، بينما يتراوح متوسط كثافة التلوث المرجحة بالوظائف بين حوالي ٢٪ و٦٪ (الشكل البياني ٣-٢، اللوحتان ١ و٣). ويتسم كثير من الوظائف بدرجات منخفضة للغاية من كثافة الخضرة والتلوث: فمعظمها حيادي (الشكل البياني ٣-٢، اللوحتان ٢ و٤). وبرغم الطبيعة الملحة لتهديد تغير المناخ، كان ارتفاع متوسط كثافة الخضرة وانخفاض متوسط كثافة التلوث على مدار العقد الماضي تدريجيا.

ومن ناحية أخرى، انخفضت كثافة انبعاثات الوظائف بشكل ملحوظ على مدار نفس الفترة في الاقتصادات التي تغطيها العينة (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٥). وكما أشرنا سلفا، يرجع أحد أسباب ذلك إلى إعادة توزيع العاملين من القطاعات التي تصدر الانبعاثات بكثافة أعلى إلى التي تصدرها بكثافة أقل. وفي الواقع، فقد هبط متوسط حصّة الوظائف في القطاعات التي تصدر الانبعاثات بكثافة عالية وهي التعدين والصناعة التحويلية والمرافق من نحو ١٨٪ في ٢٠٠٥ إلى ١٥٪ في ٢٠١٥. وبينما بلغ وسيط كثافة الانبعاثات على المستوى الفردي في متوسط البلدان المشمولة بالعينة حوالي ثمانية أطنان من ثاني أكسيد الكربون للعامل في ٢٠١٥، هنالك التواء كبير نحو الجانب الأيمن في متوسط توزيع الوظائف، مما يشير إلى أن ممارسة أنشطة تولد انبعاثات كربون عالية تقتصر على نسبة صغيرة من العاملين وحسب (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٦).<sup>١٣</sup>

<sup>١٢</sup> راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التحليل الأساسي لهذه العلاقات بين المقياس المختلفة.

<sup>١٣</sup> من شأن المقياس أو التعاريف الأخرى أن تقود إلى استنتاجات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن توليد حصّة أكبر من الوظائف عن طريق وضع تعريف أعم يتضمن الوظائف التي يمكن أن تشهد ارتفاعا في الطلب أثناء فترة من التحول الأخضر بينما هي بالفعل لا تنطوي في حد ذاتها على مهام خضراء ولا يميز التعريف بين الوظائف الأشد تأثيرا مقابل الأقل تأثيرا (تصنيف ثنائي بسيط). فعلى سبيل المثال، تطبق دراسة (Bowen, Kuralbayeva, and Tipoe 2018) هذا التعريف الأوسع وتخلص حساباتها إلى أن حوالي ٢٠٪ من الوظائف في الولايات المتحدة هي وظائف خضراء. راجع أيضا دراسة ONEMEV (2021) للاطلاع على تصنيفها للاقتصاد الأخضر في فرنسا، وتخلص إلى أن حوالي ٥٪ من الوظائف خضراء، بينما هناك ١٤٪ أخرى تتجه إلى «التخضير» بطريقة أو بأخرى. راجع أيضا تقرير IMF (2022).

<sup>١٠</sup> راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل تركيب هذه المؤشرات وأمثلة على مجموعة مختارة من المهن والدرجات المرتبطة بها. ويستند كل من الكثافة الخضراء وكثافة التلوث إلى المدخلات الأساسية من النظام الأمريكي لتصنيف المهن، والتي تتم مطابقتها مع نظام التصنيف الدولي الموحد للمهن على أساس الأوزان الترجيحية للوظائف. والكثافة الخضراء هي المتوسط المرجح بالوظائف لحصّة المهام الخضراء من مجموع المهام في مهنة قياسية دولية. وتُفسّر كثافة التلوث بأنها متوسط حصّة الأنشطة الملوثة المرجحة بالوظائف في مهنة دولية قياسية.

<sup>١١</sup> راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على وصف لطريقة حساب كثافة الانبعاثات على مستوى القطاعات وبيانات الانبعاثات الأساسية.

## إعادة توزيع العمالة يمكن أن تعزز التحول الأخضر

تختلف الكثافة الخضراء في المهن من قطاع إلى آخر، وهي أعلى في القطاعات الصناعية في المتوسط، ولكن متوسطات القطاعات منخفضة عموماً (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ١). وعادة ما تصدر أعلى بشكل ملحوظ في عدد قليل من القطاعات، مثل التعدين والصناعة التحويلية وإنتاج الطاقة (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٢). وتتسم درجات كثافة الخضراء والتلوث بالتشتت الواسع داخل القطاعات كذلك، كما تبين الخطوط الطولية في اللوحة. ويتضح من ذلك أنه من الممكن أن تكون هناك فروق جوهرية داخل القطاع الواحد في طبيعة وظائف العاملين من حيث كثافة الخضراء أو كثافة التلوث. ويمكن رؤية فروق شاسعة بين البلدان في كثافة انبعاثات قطاع معين، انعكاساً للاختلاف الكبير في مستويات التكنولوجيا والكفاءة عبر البلدان (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٣). وبوجه عام، تلقي هذه النتائج الضوء على الاحتمال الكبير بشأن «ارتقاء السلم الأخضر» أو «الهبوط على سلم التلوث» ضمن القطاع الواحد وعبر القطاعات المختلفة.

## العاملون ذوو المهارات الأعلى وفي المناطق الحضرية غالباً ما يشتغلون بمهن خضراء بكثافة أعلى وملوثة بكثافة أقل

من السهل زيادة تخضير سوق العمل إذا كان العاملون متمتعين بالفعل بالمهارات اللازمة للوظائف كثيفة الخضراء. وغالباً ما يتخذ العاملون ذوو المهارات الأعلى مهناً ذات كثافة خضراء أعلى وكثافة تلوث أقل مقارنة بالعاملين الأقل مهارة (الشكل البياني ٤-٣).<sup>١٤</sup> ويبرز دور الطبيعة الحضرية بين سائر الخصائص الديمغرافية: العاملون في المناطق الحضرية غالباً ما يمتنون مهناً ذات كثافة خضراء أعلى وكثافة تلوث أقل من العاملين في المناطق الريفية. وفي نفس الوقت، ليس ثمة دلالة إحصائية للفرق بين متوسط درجات كثافة انبعاثات العاملين في المناطق الحضرية والريفية.

## متوسط مكاسب الوظائف كثيفة الخضراء أعلى من متوسط الوظائف كثيفة التلوث

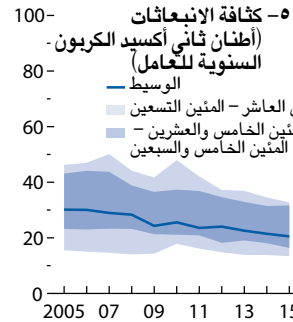
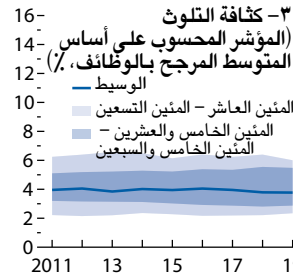
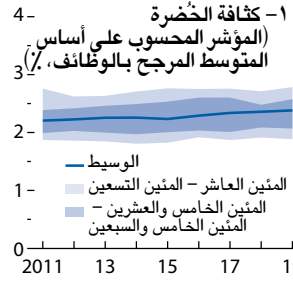
حتى بعد استبعاد أثر مستوى مهارة الفرد والخصائص الديمغرافية الأخرى، تحقق الوظائف كثيفة الخضراء في المتوسط مستويات كسب أعلى بنحو ٧٪ من متوسط ما تحققه

<sup>١٤</sup> يسوق المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت أدلة على أن المهارات الخضراء العامة (فئات المهارات التي لديها أقوى علاقات الارتباط بالوظائف كثيفة الخضراء) موزعة على نحو متساو نسبياً عبر القطاعات المختلفة. ويشير هذا القدر الكبير من التشتت داخل القطاعات والمستويات المتشابهة عبر القطاعات إلى إمكانية زيادة تخضير الاقتصاد دون حدوث تغيرات هائلة في المهارات على المستوى الاقتصادي الكلي.

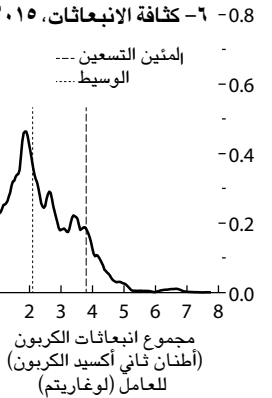
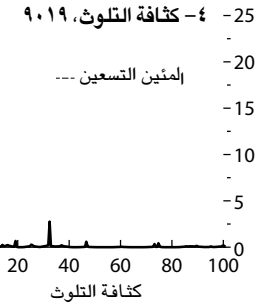
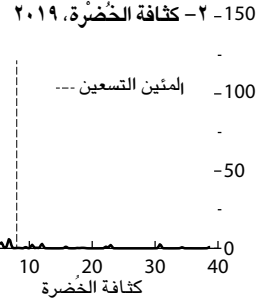
## الشكل البياني ٣-٢: توزيع المهن كثيفة الخضراء وكثيفة التلوث وتطورها عبر البلدان وانبعاثات الكربون للعامل

برغم زيادة كثافة الخضراء ببطء على مدار السنوات الماضية، فهي لا تزال منخفضة في المتوسط، مما يشير إلى أن المجال لا يزال متاحاً للتخضير. وتراجعت كثافة التلوث بصورة هامشية، بينما انخفضت كثافة الانبعاثات بنحو الثلث، في المتوسط.

### الخصائص البيئية للوظائف



### متوسط توزيع الوظائف حسب الخاصية البيئية (الكثافة)

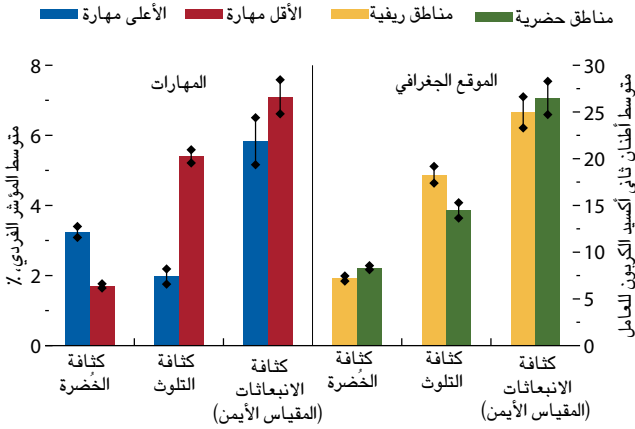


المصادر: مسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي؛ وصندوق النقد الدولي، لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا (INEGI) (المكسيك)، مسح المهن والتوظيف الوطني؛ وشبكة المعلومات المهنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وإحصاءات جنوب إفريقيا، مسح القوى العاملة ربع السنوي؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ ودراسة Vona and others (2018)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب اللوحتان ١ و٣ على أساس حصة المهام المهنية كثيفة الخضراء (٪) من مجموع الاقتصاد وحصة المهن كثيفة التلوث (٪)، على الترتيب، مرجحة بالوظائف لكل بلد. وتعرض اللوحة ٥ كثافة انبعاثات الكربون لمتوسط العاملين حسب البلد. وتظهر البيانات على مدار الفترات الزمنية التي تتاح بياناتها. وتعرض اللوحات ٢ و٤ و٦ متوسط كثافة كرنل الوظائف (راجع دراسة Silverman 1986). راجع المرفق ٣-١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على قائمة البلدان المدرجة في العينة.

### الشكل البياني ٣-٤: الخصائص البيئية للوظائف حسب خصائص العاملين

وظائف العاملين الأعلى مهارة أكثر خضرة وأقل كثافة في تلوث البيئة؛ وتتركز الوظائف كثيفة التلوث بقدر أكبر في المناطق الريفية.



المصادر: مسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي؛ وصندوق النقد الدولي، لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ؛ والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا (INEGI) (المكسيك)، مسح المهن والتوظيف الوطني؛ وشبكة المعلومات المهنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وإحصاءات جنوب إفريقيا، مسح القوى العاملة ربع السنوي؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ ودراسة (Vona and others (2018)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعكس الأعمدة متوسطة الخصائص البيئية على مستوى عينة الأفراد ذوي الخصائص المذكورة والمرجحة بالوظائف. العاملون الأقل مهارة هم الحاصلون على أقصى تقدير على تعليم ثانوي أو تعليم ما بعد الثانوي عدا التعليم العالي أو أقل، والعاملون الأعلى مهارة هم الحاصلون على التعليم ما بعد الثانوي أو الجامعي، وتصور الخطوط الطولية نطاق الثقة البالغ ٩٠٪ حول التقديرات.

الوظائف كثيفة التلوث (الشكل البياني ٣-٥). واتجهت هذه العلاوة في السنوات الأخيرة نحو الارتفاع بصورة طفيفة، الأمر الذي ربما ساعد في التحفيز على التحول نحو اقتصاد أخضر.

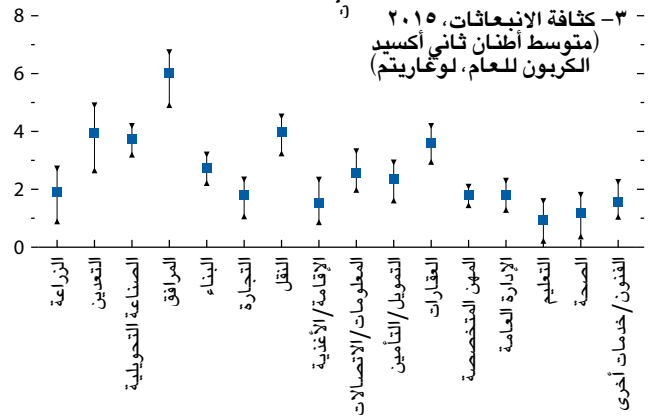
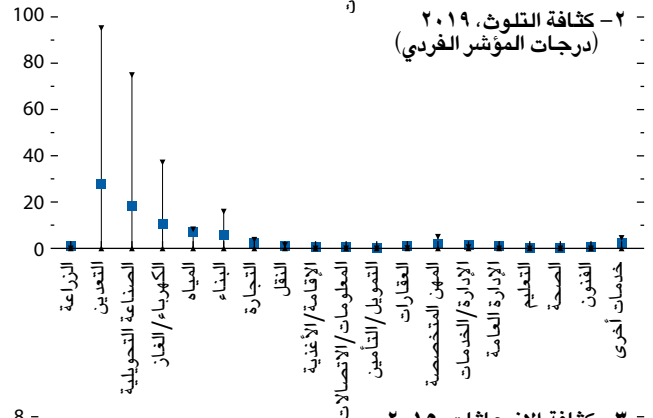
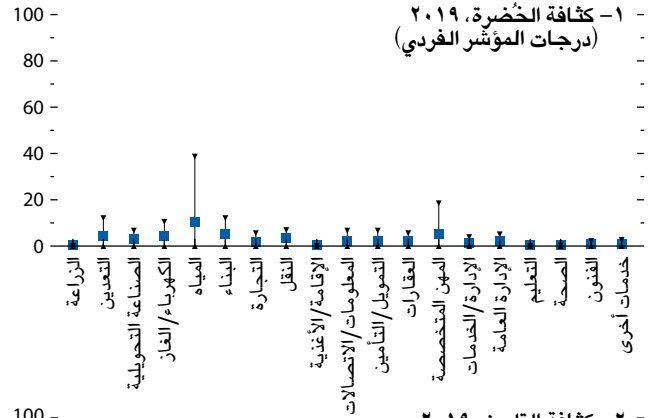
### الخصائص البيئية للانتقال بين الوظائف

يبحث هذا القسم مدى السهولة في انتقال العاملين إلى وظائف أكثر خضرة، فيفحص الانتقال بين الوظائف على المستوى الفردي. وهذه التحولات تتضمن تغيرات مثل حصول شخص عاطل عن العمل على وظيفة، وترك موظف للعمل، وتغيير المهنة أو القطاع الذي يعمل فيه الشخص. وكمقاييس مرجعية، ينتقل حوالي ٨٪ من العاملين في المتوسط إلى وظائف جديدة كل سنة بينما لا يزالون في وظائفهم أو «على رأس عملهم» في البلدان التي تغطيها العينة المستخدمة في هذا الفصل، بينما حوالي ٥٢٪ من أولئك الذين كانوا خارج سوق العمل على مدار سنة سابقة (إما عاطلين عن العمل أو

<sup>١٥</sup> راجع المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل مواصفة النموذج. وتتشابه هذه الاستنتاجات مع ما خلصت إليه دراسة Vona, Marin, and Consoli (2019) فيما يخص الولايات المتحدة.

### الشكل البياني ٣-٣: الفروق بين القطاعات في توزيع درجات كثافة الخضرة والتلوث والانبعاثات في الوظائف

هناك مجال واسع لزيادة كثافة الخضرة في الاقتصادات عن طريق إعادة توزيع العاملين بعيدا عن المهام عالية التلوث داخل القطاعات وفيما بينها.

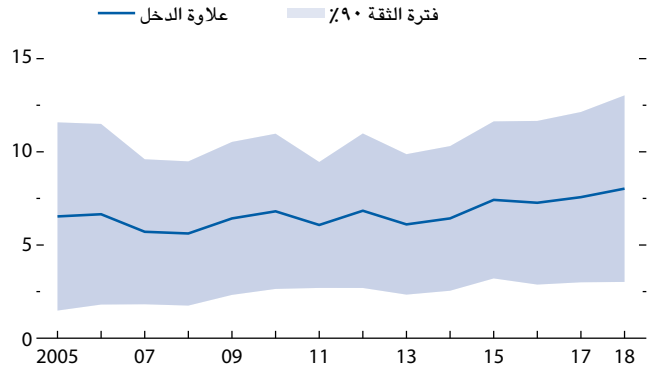


المصادر: مسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي؛ ومنظمة العمل الدولية، قاعدة البيانات الإحصائية (LOSTAT)؛ وصندوق النقد الدولي، لوحة متابعة مؤشرات تغير المناخ؛ والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا (INEGI) (المكسيك)، مسح المهن والتوظيف الوطني؛ وشبكة المعلومات المهنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وإحصاءات جنوب إفريقيا، مسح القوى العاملة ربع السنوي؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ ودراسة (Vona and others (2018)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل المربعات المتوسطة الحسابي للقطاعات على مستوى الأفراد في العينة، بينما الخطوط الطولية تمثل المدى المتين من العاشر إلى التسعين. وتصنف القطاعات حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية - التعديل ٤؛ راجع المرفق ٣-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل عينة البلدان المستخدمة في الأشكال البيانية.

### الشكل البياني ٣-٥: الدخل والخصائص البيئية للوظائف (%)

يحصل متوسط الوظائف كثيفة الخضرة على علاوة دخل صغيرة مقارنة بمتوسط الوظائف كثيفة التلوث، حتى عند استبعاد مستويات المهارة.



المصادر: مسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي؛ وشبكة المعلومات المهنية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ ودراسة (Vona and others (2018)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: راجع المرفقين ٣-١ و٣-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل عينة البلدان وتقدير علاوة المكاسب.

غير مشاركين في سوق العمل) يجدون وظائف جديدة خلال السنة الراهنة (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ١). ويفصل (يترك) حوالي ٦٪ من العاملين ووظائفهم كل سنة.<sup>١٦</sup>

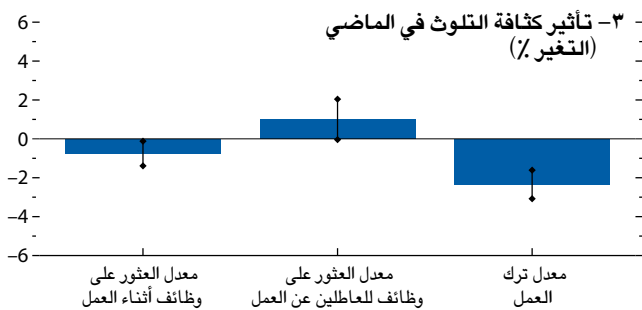
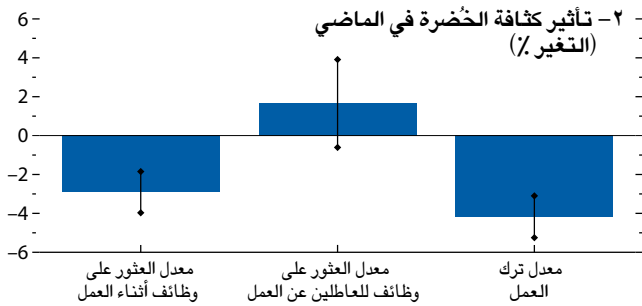
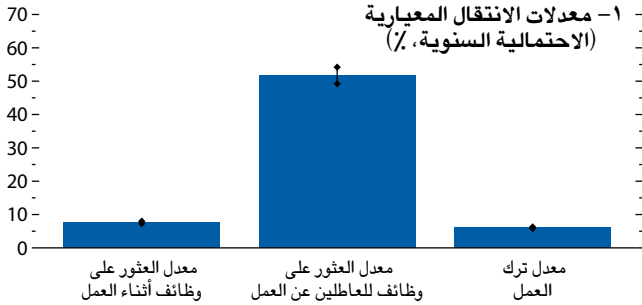
### الوظائف كثيفة الخضرة تبدو أقل تقلبا من الوظائف كثيفة التلوث

تشهد الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث عددا أقل من نوبات التقلبات العنيفة — وتحولات أقل — مقارنة بالوظائف الحيادية. وتقل معدلات الانتقال بين الوظائف، في حالة العاملين في مجالات كثيفة الخضرة أو كثيفة التلوث بشكل أكبر بينما هم على رأس عملهم، مقارنة بمن لديهم وظائف حيادية (الشكل البياني ٣-٦، اللوحتان ٢ و٣). ويبدو كذلك أن الأفراد خارج سوق العمل من أصحاب التاريخ الوظيفي في مجالات كثيفة الخضرة أو كثيفة التلوث بشكل أكبر يجدون وظائف بسهولة أكبر ممن كانوا يشتغلون في وظائف حيادية من قبل، وليس لهذا الفرق دلالة إحصائية برغم ذلك. وأخيرا، العاملون الذين كانوا يشتغلون من قبل وظائف كثيفة الخضرة أو كثيفة التلوث بقدر أكبر تقل احتمالات تركهم لوظائفهم مقارنة بالذين كانوا يشتغلون وظائف حيادية من قبل. وإجمالا، تشير هذه النتائج إلى أن العاملين في وظائف غير حيادية يتمتعون بقدر أكبر من الاستقرار الوظيفي في المتوسط، بينما أصحاب الوظائف كثيفة الخضرة هم الأكثر استقرارا على الإطلاق.

<sup>١٦</sup> تتشابه هذه المعدلات مع تلك التي خلصت إليها الدراسات الاقتصادية. راجع دراسة (Elsby, Hobijn, and Şahin (2013) ودراسة (Hobijn and Şahin (2009)، وغيرهما.

### الشكل البياني ٣-٦: معدلات الانتقال بين الوظائف والخصائص البيئية للوظائف السابقة

العاملون في وظائف أكثر خضرة ووظائف مملوثة بكثافة أعلى يتمتعون بقدر أكبر من الأمن الوظيفي في المتوسط، والوظائف كثيفة الخضرة بشكل أكبر تنعم بالقدر الأكبر من الاستقرار.



المصادر: إحصاءات الدخل والأوضاع المعيشية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، يبين كل عمود تقديرات متوسط معدلات الانتقال بين الوظائف في عينتنا، ويبين كل عمود في اللوحتين ٢ و٣ متوسط معدل الانتقال بين الوظائف المشار إليه في العينة. وتنعكس الخطوط الطولية فترات الثقة البالغة ٩٠٪ حول المعاملات التقديرية. والفرق بين الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث ذات دلالة إحصائية في معدلات العثور على عمل عند الانتقال من وظيفة إلى أخرى وترك العمل. راجع المرفقين ٣-١ و٣-٢ للاطلاع على تفاصيل عينة البلدان وعملية التقدير.

### الخصائص البيئية للوظائف جامدة والانتقال بين الوظائف قد يكون صعبا

وُجد من خلال التركيز على حالات الانتقال إلى وظائف كثيفة الخضرة بقدر أكبر أن هناك احتمالات قوية بأن ينتقل العاملون بالفعل في وظائف من هذا النوع إلى وظائف ذات طبيعة مشابهة، ومعدلات حصول العاطلين عن العمل أو من هم على رأس عملهم

## أسواق العمل والسياسات البيئية: التحليل التجريبي والتحليل القائم على نموذج

وفقا لما وردت مناقشته، من المرجح أن التحول الاقتصادي الأخضر اللازم لمواجهة تغير المناخ يعني أن الوظائف يجب أن تصبح أكثر خضرة ويجب أن تقلل كثافة تلويثها للبيئة وانبعاثاتها. ومع هذا، كما تبين للتو، فإن الخصائص البيئية للوظائف غالبا ما تكون جامدة، فيجد العاملون سهولة أكبر في الانتقال إلى مهن ذات خصائص مماثلة لمهنهم السابقة.<sup>١٨</sup> ونظرا لأن الانتقال إلى أعمال أكثر خضرة أصعب على العاملين الذين لديهم تاريخ من العمل في وظائف كثيفة التلوث أو حيادية، يُطرح سؤال مهم حول ما إذا كانت السياسات تساعد على زيادة (تقليل) حصة الوظائف كثيفة الخضرة (التلوث) في الاقتصاد وتسهل إعادة توزيع العاملين بغيّة تيسير التحول الاقتصادي الأخضر.

وللتقدم في الإجابة على هذا السؤال، يقدم هذا القسم أولا تقييما تجريبيا للعلاقات بين صرامة السياسة البيئية والخصائص البيئية لتوظيف العاملين في البلد المعني. ثم يفحص كيف يمكن لسياسات سوق العمل والخصائص الهيكلية في بلد معين أن تؤثر على هذه العلاقات. ومع هذا، فمن واقع إدراك أن هذه التقديرات التجريبية تعتمد على مؤشر مركب لموقف السياسة البيئية كما أن العلاقة بينها ترابطية وليست سببية، يستخدم هذا القسم بعد ذلك نمودجا لسوق العمل وُضع حديثا يبنى على المهام بغرض دراسة محتوى مجموعة من التدابير على صعيد السياسات وشكلها والذي يمكن أن يسترشد به الاقتصاد من خلال التحول الأخضر. ومن خلال التنوع في المعايير، يسمح النموذج بتقييم تأثير الخصائص القطرية على فعالية السياسات ومسار التحول.

### تقديرات تجريبية لآثار السياسات البيئية على سوق العمل

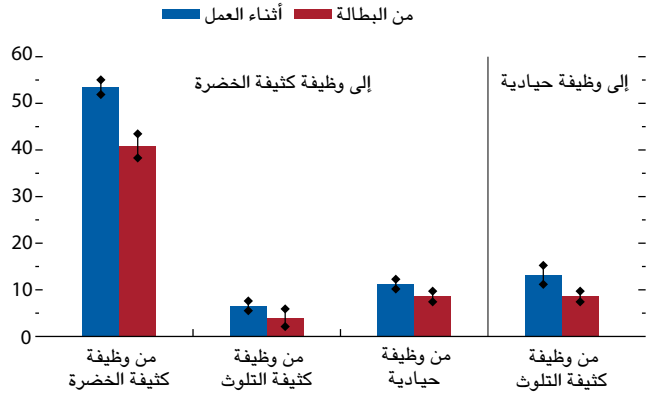
يتم استحداث متغير يرصد صرامة السياسات البيئية على المستوى القطري من خلال التوسع في نماذج الانحدار الخطي للخصائص البيئية للوظائف والانتقال بين الوظائف.<sup>١٩</sup> ويرغم أن تقدير الآثار بناء على مشاهدات فردية — وهي من المرجح ألا تؤثر على أوضاع السياسات في كل بلد على

<sup>١٨</sup> يتسق هذا الاستنتاج مع النتائج الأعم المستخلصة بشأن الانتقال بين الوظائف. وتتراجع عادة احتمالات تغيير المهنة مقارنة بالبقاء في نفس الفئة المهنية عند تغيير الوظائف (راجع الفصل ٣ في عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» للاطلاع على مزيد من التفاصيل والمراجع المختارة).

<sup>١٩</sup> متغير السياسة موضع الاهتمام هو المؤشر المركب من إعداد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويقاس مدى صرامة السياسات البيئية، ويجمع بين التدابير التي يتخذها بلد معين في تسعير الكربون وفرض الضرائب، ومدى إنفاق البحوث والتطوير على التكنولوجيات الخضراء، وصرامة التنظيم البيئي، وغيرها من أدوات السياسات البيئية الأخرى.

## الشكل البياني ٣-٧: الاحتمالية السنوية لتحول المنتقلين بين الوظائف إلى وظيفة كثيفة الخضرة أو حيادية

الانتقال من وظيفة مُصدرة للتلوث بكثافة أعلى أو وظيفة حيادية إلى وظيفة كثيفة الخضرة بشكل أكبر أصعب من الانتقال من وظيفة كثيفة الخضرة إلى أخرى.



المصادر: إحصاءات الدخل والأوضاع المعيشية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي؛ والمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا (INEGI) (المكسيك)؛ ومسح المهن والتوظيف الوطني؛ وشبكة المعلومات المهنية؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ ودراسة Vona and others (2018)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

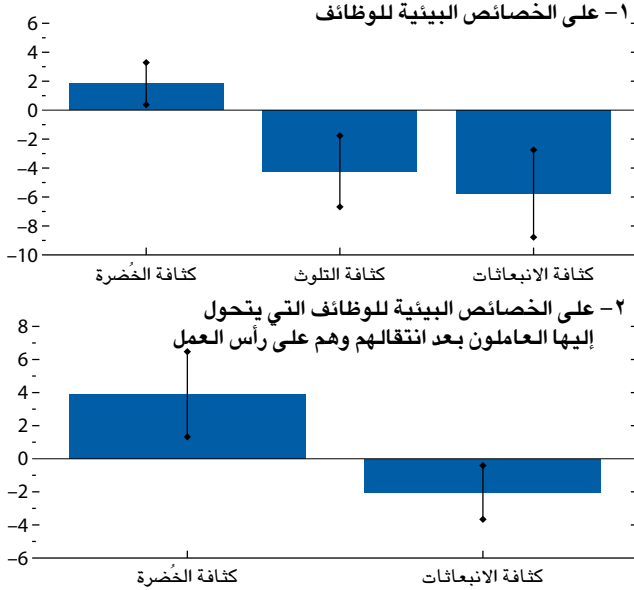
ملحوظة: تُحسب الاحتمالات على أساس التحولات عبر ثلاث فئات وظيفية بين الأفراد المنتقلين بين الوظائف. وبالنسبة لاحتمالات تحول الحالة المنفصلة التي يعرضها هذا الشكل البياني، تُعرف الوظيفة بأنها كثيفة الخضرة إذا كانت كثافة الخضرة فيها موجبة وكثافة التلوث صفرا؛ وبالمثل، تُعرف الوظيفة بأنها كثيفة التلوث إذا كانت كثافة التلوث فيها موجبة وكثافة الخضرة صفرا. وتُعرف الوظيفة بأنها محايدة إذا كانت درجتا كثافة الخضرة والتلوث فيها متساويان صفرا. وتعكس الخطوط الطولية نطاق الثقة البالغ ٩٠٪ حول المعاملات التقديرية. راجع المرفقين ٣-١ و ٣-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل العينة والتقدير.

على هذا النوع هي ٤١٪ و ٥٤٪، على الترتيب (الشكل البياني ٣-٧). وعلى العكس من ذلك، ليس من السهل على العاملين في وظائف كثيفة التلوث وحيادية الانتقال إلى وظائف كثيفة الخضرة بقدر أكبر. وتتراوح احتمالية التحرك من وظيفة كثيفة التلوث إلى وظيفة كثيفة الخضرة في حالة الانتقال بين ٤٪ و ٧٪. والمعدلات أعلى بصورة طفيفة في حالة العاملين القادمين من وظائف حيادية، فتتراوح بين ٩٪ و ١١٪. وبرغم أن الأمر أسهل إلى حد ما من الانتقال إلى وظائف كثيفة الخضرة، فإن العاملين الذين لديهم تاريخ في شغل وظائف كثيفة التلوث بشكل أكبر يجدون صعوبة كذلك في الانتقال إلى وظائف حيادية، وتبلغ المعدلات حوالي ١١٪. وتعكس هذه النتائج في جانب منها مدى صعوبة تغيير المهنة بوجه عام.<sup>١٧</sup>

<sup>١٧</sup> الاحتمالات البسيطة المحسوبة هنا لا تستبعد أثر خصائص العاملين الآخرين. راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التحليل الذي يقارن بين حالات انتقال العاملين ذوي الخلفيات التاريخية الوظيفية المختلفة بين الوظائف بعد مراعاة الخصائص الديمغرافية للعاملين، بما فيها مهاراتهم. وتوضح هذه النتائج المستخلصة ثبات نتائج جمود الخصائص البيئية للوظائف والمصاعب في الانتقال بين الوظائف.

### الشكل البياني ٣-٨: الآثار التقديرية لصرامة السياسات البيئية (التغير %)

السياسات البيئية الأشد صرامة تساعد على تخضير سوق العمل.



المصادر: مسح القوى العاملة للاتحاد الأوروبي؛ وإحصاءات الدخل والأوضاع المعيشية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض اللوحتان متوسط الآثار الهامشية لانتقال بلد ما من المئتين الخامس والعشرين إلى المئتين الخامس والسبعين في صرامة السياسات البيئية على الخصائص البيئية المشار إليها، إما على مستوى جميع الموظفين الذين هم على رأس عملهم (اللوحة ١) أو على مستوى الوظائف التي يتحولون إليها بعد انتقالهم بينما هم على رأس عملهم (اللوحة ٢). وتعكس الخطوط الطولية فترات الثقة البالغة ٩٠٪ حول الآثار التقديرية. راجع المرفقين ٣-١ و ٣-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل عينة البلدان وموصفات الانحدارات الأساسية، على الترتيب.

مختارة من مؤشرات سياسات سوق العمل والخصائص الهيكلية إلى تحليل الانحدار الخطي.<sup>٢١</sup>

وتشير النتائج إلى أن سياسات سوق العمل وسماتها المرتبطة بانخفاض حوافز إعادة توزيع العاملين غالباً ما تضعف فعالية السياسات البيئية في تخضير سوق العمل (الشكل البياني ٣-٩).<sup>٢٢</sup> وبصفة خاصة، فإن زيادة الإنفاق

<sup>٢١</sup> كما ذكر آنفاً، لا تُعرض هنا سوى النتائج ذات الدلالة الإحصائية. وقد خضعت سياسات سوق العمل الأخرى والسمات الهيكلية ذات الخصوصية القطرية للبحث ولكن لم يُثبت أن لها آثار ذات دلالة إحصائية على ما تحدته صرامة السياسة البيئية من تأثير في الخصائص البيئية للوظائف أو الانتقال ذي الصلة بين الوظائف. وشمل ذلك تدابير دعم إعادة توزيع العاملين، وصرامة القواعد التنظيمية لحماية الوظائف، وصرامة تنظيم سوق المنتجات. راجع المرفق ٣-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

<sup>٢٢</sup> قد يكون للسياسات الهيكلية الأخرى تأثير على تخضير سوق العمل من خلال آثارها على التوزيع الجغرافي داخل البلدان. فعلى سبيل المثال، التغلب على الحواجز التجارية الداخلية غير الجمركية (من خلال أنشطة مثل اتساق إصدار تراخيص ممارسة المهنة داخل البلد الواحد) يمكن أن يحسن إعادة توزيع العاملين عن طريق تيسير حركة العمالة على المستوى الإقليمي (دراسة Alvarez, Krznar, and Tombe 2019). ودراسة (Hermansen 2020).

حده — وإدراج آثار ثابتة مختلفة يكشفان عن ثبات النتائج إلى حد ما، ينبغي تفسير النتائج باعتبارها ترابطية وليست سببية. وعلاوة على ذلك، لا تظهر هنا سوى النتائج ذات الدلالة الإحصائية.<sup>٢٠</sup>

### سياسات التشجيع على مزيد من الاستدامة البيئية تساعد على تخضير سوق العمل

يشير التحليل إلى أن السياسات البيئية الأشد صرامة ترتبط بالوظائف كثيفة الخضرة بدرجة أعلى وبنخفاض معدلات كثافة التلوث والانبعاثات. وتحديداً، تشير النتائج إلى أن البلد الذي ينتقل من المئتين الخامس والعشرين إلى المئتين الخامس والسبعين في ظل سياسات بيئية صارمة سيسجل ارتفاعاً قدره ٢٪ في متوسط كثافة الخضرة ووظائفه؛ ويتراجع متوسط درجات كثافة التلوث والانبعاثات فيه بنحو ٤٪ و ٦٪، على الترتيب (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ١). وبعبارة أخرى، السياسات التي تشجع مزيد من الاستدامة البيئية تربطها علاقة ذات دلالة إحصائية بالوظائف الأكثر خضرة.

ويرجع أحد أسباب ذلك إلى تأثير السياسات على الانتقال بين الوظائف. وفي ظل السياسات البيئية الأشد صرامة، وُجد أن متوسط كثافة الخضرة الوظائف الجديدة على مستوى العاملين الذين ينتقلون بين الوظائف بينما هم على رأس عملهم غالباً ما يكون أعلى، ومتوسط كثافة انبعاثات هذه الوظائف غالباً ما يكون أقل. وفي حالة انتقال بلد من المئتين الخامس والعشرين إلى المئتين الخامس والسبعين في ظل سياسات بيئية صارمة، وُجد أن على مستوى أولئك الذين ينتقلون بين الوظائف بينما هم على رأس عملهم، متوسط كثافة الخضرة في الوظائف التي ينتقلون إليها يكون أعلى بنحو ٤٪، بينما متوسط كثافة انبعاثات تلك الوظائف أقل بنحو ٢٪ (الشكل البياني ٣-٨، اللوحة ٢).

### سياسات سوق العمل والخصائص الهيكلية لكل اقتصاد على حدة يمكن أن تُحدِث فرقاً في آثار السياسات البيئية على الوظائف

تشير هذه النتائج بشأن آثار السياسات البيئية على تخضير سوق العمل إلى دور هذه السياسات في المساعدة على مواصلة التحول الأخضر. ومع هذا، فهذه الآثار في المتوسط قد تحجب تأثير الفروق في سياسات سوق العمل والخصائص الهيكلية للبلدان على فعالية السياسات البيئية. ويحاول هذا القسم الفرعي الكشف عن هذه الآثار من خلال النظر في التأثير غير المباشر المحتمل لتلك الخصائص القطرية. ويتحقق ذلك بإضافة تفاعلات بين صرامة السياسات البيئية ومجموعة

<sup>٢٠</sup> راجع المرفق ٣-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مواصفات الانحدار ومجموعة متغيرات الاستجابة موضع البحث.

### الفصل ٣ سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي

التحول الأخضر كهدف مشترك وتيسير أي تصحيح مصاحب في سوق العمل.<sup>٢٣</sup>

وخلاصة القول إن التحليل التجريبي يشير إلى أن السياسات البيئية الأشد صرامة تساعد على تعزيز سوق عمل أكثر خضرة. وعلاوة على ذلك، فهي غالباً ما تكون أكثر فعالية عندما تكون سياسات سوق العمل والخصائص الأخرى لا تحول دون تحفيز العاملين على إعادة التوزيع والتوافق مع متطلبات الوظائف الجديدة. ومع هذا، فمسألة المنشأ الداخلي وعدم توفر تفاصيل عن أدوات السياسات البديلة والطبيعة غير المسبوقة لتحدي تخفيف آثار تغير المناخ، كلها عوامل تدعو إلى الحذر في استنباط هذه النتائج التجريبية على نطاق واسع للغاية. ويحاول القسم الفرعي التالي معالجة هذه المخاوف من خلال تحليل قائم على نموذج للسياسات وتأثيرها على الوظائف ورخاء العاملين في ظل التحول الاقتصادي الأخضر.

#### مجموعة من التدابير على صعيد السياسات من أجل سوق عمل أكثر خضرة: تحليل قائم على نموذج

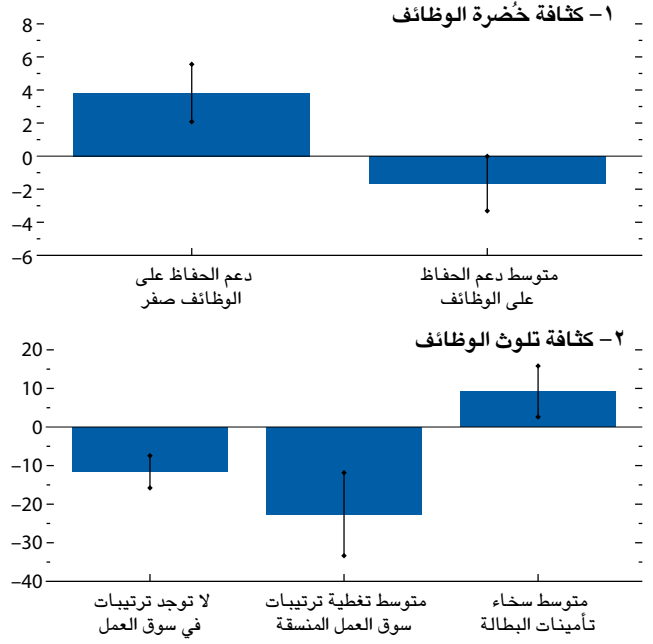
يستخدم هذا الفصل نموذجاً اقتصادياً مغلقاً وضع حديثاً ويقوم على المهام في تحليل تأثير السياسات المفصلة على التحول الاقتصادي الأخضر. وكما ورد في دراسة Acemoglu and Restrepo (2018) ودراسة Drozd, Taschereau-Du-mouchel, and Tavares (2018) (قيد الإصدار)، يتم إنتاج السلع من خلال تنفيذ مجموعات ثابتة من المهام، تختلف باختلاف المنتج. ويكلف العاملون (الأقل مهارة أو الأعلى مهارة) أو يستخدم رأس المال لاستكمال هذه المهام بدرجات متباينة من التكلفة والإنتاجية. وتعتمد خضرة قطاع منتج ما على نوع المدخلات المستخدمة في الإنتاج وكثافتها، مع اختلاف المدخلات والمهام من حيث درجات كثافة الخضرة والتلوث (فعلى سبيل المثال، القطاع الأكثر خضرة ينتج مخرجاته من خلال مهام أقل تلويثاً للبيئة). ولأغراض التبسيط، ينظر النموذج في إنتاج سلعتين في قطاعين مختلفين من حيث كثافة انبعاثاتهما النهائية (أعلى/أقل)، كدالة لتكنولوجيا الإنتاج والمدخلات المستخدمة.

ويستخدم رأس المال في إنتاج السلع النهائية في القطاعين، ويمكن أن يحل محل العمالة الأقل مهارة أو الأعلى مهارة في تنفيذ المهام، حسب مدى تطور الإنتاجية النسبية لرأس المال. ومع هذا، فالاستثمارات الرأسمالية تقتضي الحصول على ناتج من قطاع مُصدرٍ للانبعاثات بكثافة أعلى، على غرار ما قد يتوقع في حالة الاستثمار في الآلات والمعدات. وبالتالي،

<sup>٢٣</sup> راجع دراسة Addison (2016) ودراسة Blanchard, Jaumotte, and Loungani (2014)، وغيرهما، للاطلاع على وصف للدور المحتمل لزيادة التنسيق والترتيبات الجماعية في أسواق العمل في تعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات المشتركة، ولا سيما عندما تكون هناك ثقة بين الشركاء الاجتماعيين.

#### الشكل البياني ٣-٩: الآثار التقديرية لصرامة السياسات البيئية مرهونة بخصائص سوق العمل (التغير %)

آثار صرامة السياسات البيئية على سوق العمل تتوقف على سياسات سوق العمل وخصائصه، ولا سيما تلك التي يمكن أن تحول دون إعادة توزيع العاملين أو تسهيلها.



المصادر: إحصاءات الدخل والأوضاع المعيشية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي؛ ومكتب التعداد الأمريكي، المسح السكاني الحالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعبر عن التأثير الهامشي لصرامة السياسات البيئية على الخصائص البيئية للوظائف كنسبة مئوية من المتوسط الحسابي لكثافة التغيرات في مؤشر صرامة السياسات البيئية من المئتين الخامس والعشرين إلى المئتين الخامس والسبعين في التوزيع القطري. وتعكس الخطوط الطولية فترات الثقة البالغة ٩٠٪ حول الآثار التقديرية. راجع المرفقين ٣-١ و ٣-٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل العينة والتقدير.

على دعم الحفاظ على الوظائف وتقديم تأمينات بطالة أكثر سخاء يرتبطان بتراجع فعالية السياسات البيئية في الدفع نحو زيادة الكثافة الخضراء وتقليل كثافة التلوث في الوظائف، على الترتيب. وليس لدعم انتقال العاملين بين الوظائف (بما فيه الإنفاق على برامج التدريب) أي تأثير ذو دلالة إحصائية في تعديل فعالية السياسات البيئية، مما يعني أنه من المنظور التاريخي لم يكن مصمماً لدعم تخضير أسواق العمل. وعلى العكس من ذلك، تشير الأدلة إلى أن السياسات البيئية أكثر فعالية في الحد من كثافة تلوث الوظائف في البلدان التي لديها ترتيبات منسقة على نحو أفضل لسوق العمل والتفاوض الجماعي. ولماذا قد يكون هذا هو الحال؟ من شأن هذه الترتيبات أن تساعد الشركاء الاجتماعيين — مؤسسات الأعمال والعاملين والحكومة — على تنسيق الإجراءات المشتركة لدعم



للانبعاثات بكثافة أعلى ويدفع إلى إعادة التوزيع وتعزيز النمو في القطاعات قليلة الانبعاثات.

ومقارنة بالدراسة السابقة، أُضيفت إلى مجموعة التدابير اثنتان من أدوات تنفيذ السياسات الجديدة:

- تطبيق برنامج تدريبي اعتباراً من ٢٠٢٣ لتيسير انتقال العاملين الأقل مهارة إلى القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أقل. ويؤدي هذا البرنامج إلى زيادة إنتاجية العاملين الأقل مهارة في الأعمال المُصدِرة للانبعاثات بكثافة أقل.<sup>٢٧</sup>
- إعداد برنامج من الخصم الضريبي على الدخل المكتسب لإعطاء دفعة لدخل العاملين الأقل مهارة وحفز عرض العمالة من هذه الفئة في نفس الوقت. ويبدأ هذا البرنامج في ٢٠٢٩، تزامناً مع بدء التطبيق التدريجي لضريبة الكربون.

ومع تحديد التوقيت المناسب لتدابير السياسات هذه وضبطها على النحو الملائم، يمكن وضع الاقتصاد على مسار التحول الأخضر والتمهيد لانتقال العمالة.

### حالة اقتصاد متقدم

في حالة أحد الاقتصادات المتقدمة المُمثَّلة، تترتب على مجموعة التدابير على صعيد السياسات إعادة توزيع العمالة في نحو ١٪ من الوظائف على مدار العشر سنوات القادمة، فيتقلص القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أعلى وينمو القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أقل (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ١). ووتيرة انتقال العاملين بين الوظائف في مجموعة الاقتصادات المتقدمة أصغر من متوسط الانتقال بين الوظائف من قطاع الصناعة إلى قطاع الخدمات الذي بلغ ٤٪ تقريباً كل عقد منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. وتشجع مجموعة التدابير كذلك على زيادة الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الذي يصدر الانبعاثات بكثافة أقل، بينما تؤدي إلى هبوط حاد في الاستثمار في القطاع الذي يصدر الانبعاثات بكثافة أعلى (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ٢).

وتتضح الأهمية النسبية للسياسات المختلفة عند فحص الوظائف في كل قطاع مقارنة بالسيناريو الأساسي الخاص به. ويؤدي الدفع نحو الاستثمارات الخضراء إلى تأجيل إعادة توزيع العاملين مبدئياً (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحان ٣ و٤، الأعمدة الزرقاء)، لأن هذه الدفعة تقتضي توفر السلع الرأسمالية التي ينتجها قطاع يصدر الانبعاثات بكثافة أعلى. وعلى العكس من ذلك، تقوم ضريبة الكربون بدور الإشارة السعرية، فتشجع على انتقال العاملين من القطاعات الأعلى كثافة إلى القطاعات الأقل

<sup>٢٧</sup> راجع المرفق ٣-٦ للاطلاع على تفاصيل حجم زيادة الإنتاجية بفضل التدريب. وتدعم الأدلة التجريبية على الآثار الإيجابية لبرامج التدريب الرأسي بأن التدريب يمكن أن يحسن آفاق التوظيف (وإعادة التوزيع) لفئات مستهدفة من العاملين (دراسة Card, Kluge, and Weber 2018).

فمن أجل تنمية القطاع الأقل كثافة في إصدار الانبعاثات أو دعم زيادة الأتمتة من خلال الاستثمار، قد يزداد إنتاج القطاع الأكثر كثافة في إصدار الانبعاثات، وذلك بصفة مؤقتة على أقل تقدير.<sup>٢٤</sup>

والأهم من ذلك هو ما يسمح به هذا النموذج من تقييم لآثار الخصائص القطرية — مثل مستوى التنمية في بلد معين — من خلال السيناريوهات المختلفة. وتتم أولاً معايرة النموذج ليمثل أحد الاقتصادات المتقدمة ثم ليمثل أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة، اعتماداً على الدراسات الاقتصادية والنتائج التجريبية المبنية أنفاً لقيم المعلمات.<sup>٢٥</sup> وهناك اثنان من الفروق الرئيسية بين هذين الاقتصادين: (١) حصة الناتج الكلي الذي يتأتى من القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أعلى تكون أكبر في اقتصاد السوق الصاعدة، و(٢) الفرق في استخدام العمالة على مستوى القطاعين أكبر في اقتصاد السوق الصاعدة، حيث إنتاج القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أعلى يعتمد على العمالة بشكل أكبر. وعلى مستوى الاقتصادين، تكون حصة العمالة الأقل مهارة في الوظائف على مستوى القطاعات أعلى في القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أعلى.

ومن شأن ارتفاع السعر النسبي للسلع المُصدِرة للانبعاثات بكثافة أعلى أن يحول العرض والطلب نحو السلع المُصدِرة للانبعاثات بكثافة أقل، ويؤدي إلى إعادة التوزيع. وينظر هذا القسم في مجموعة تدابير على صعيد السياسات مصممة لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى صافي انبعاثات صفر بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال مزيج من تحسين الإنتاج وإعادة التوزيع مع التمهيد لتعديل الوظائف. ويستطيع صناع السياسات أن يلتزموا بالسياسية بمصادقية، مما يمكن المستثمرين والعاملين من التخطيط بناء عليها. وهناك أوجه تشابه بين اثنين من عناصر مجموعة التدابير والسياسات التي يبحثها الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»:

- يشهد عام ٢٠٢٣ دفعة مبدئية للاستثمارات في البنية التحتية الخضراء والبحوث والتطوير لدعم ارتفاع محدود في إنتاجية القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أقل، مما يقلل تكاليف إنتاجه لكل وحدة ناتج.<sup>٢٦</sup> وينخفض الإنفاق ببطء بعد عام ٢٠٢٨.
- وتُطبَّق ضريبة نسبية على انبعاثات الكربون بالتدريج، وتبدأ بنحو ٠,١ نقطة مئوية في السنة في ٢٠٢٣ ثم ترتفع بمقدار نقطة مئوية واحدة في السنة بدءاً من ٢٠٢٩ فصاعداً. ويؤدي ذلك إلى رفع السعر النسبي للسلع المُصدِرة

<sup>٢٤</sup> يبين المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت أن الفجوة في كثافة التلوث بين الوظائف الروتينية وغير الروتينية أكبر بنحو ست مرات مما في حالة الوظائف كثيفة الخضرة، وهو ما يدل على أن زيادة التشغيل الآلي يمكن أن تقترن بسوق عمل أكثر خضرة.

<sup>٢٥</sup> راجع المرفق ٣-٦ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك مجموعة مختارة من عمليات معايرة معلمات الهياكل والسياسات.

<sup>٢٦</sup> راجع المرفق ٣-٥ على شبكة الإنترنت في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ للاطلاع على مناقشة وتحليل أعمق لمساهمة توجيه دعم البحوث والتطوير نحو الابتكار الأخضر في تسهيل التحول.

### الفصل ٣ سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي

كثافة في إصدار الانبعاثات (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحان ٣ و٤، الأعمدة الصفراء). وعلاوة على ذلك، بالرغم من التدرج الشديد في زيادة ضريبة الكربون بمرور الوقت ووضوح التواصل حول هذه الشأن، بدأت مباشرة بعض التحركات لإعادة التوزيع على مستوى الشركات والعاملين نظرا لتوقعات تأثيرها في نهاية الأمر. ويساعد البرنامج التدريبي كذلك على تشجيع إعادة توزيع العاملين، ولكن عن طريق رفع إنتاجية العاملين الأقل مهارة في الأعمال المُصدرة للانبعاثات بكثافة أقل (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحان ٣ و٤، الأعمدة الحمراء). ويشجع ذلك على تعيينهم في شركات القطاع الذي يصدر الانبعاثات بكثافة أقل ويرفع مستويات كسب العاملين الذي يغيرون وظائفهم. وأخيرا، توسع الخصم الضريبي على الدخل المكتسب ليس موجها نحو القطاعات، ولكنه بدلا من ذلك يقدم حوافز أكبر للعاملين الأقل مهارة لزيادة عرض العمالة من هذه الفئة على مستوى الاقتصاد ككل (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحان ٣ و٤، الأعمدة الخضراء).

وبوجه عام، يترتب على مجموعة التدابير هذه ارتفاع في مجموع الوظائف بنحو ٠,٥٪<sup>٢٨</sup>. وتشهد العمالة ذات المهارات الأقل والمهارات الأعلى على حد سواء زيادة في وظائف القطاعات المُصدرة للانبعاثات بكثافة أقل، وإن كانت الزيادة في حالة العاملين الأقل مهارة هي الأكبر (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ٥). وعلاوة على ذلك، كانت نتيجة برامج التدريب والخصم الضريبي على الدخل المكتسب هي ارتفاع دخل العاملين الأقل مهارة بعد حساب الضرائب، وتراجع عدم المساواة (الشكل البياني ٣-١٠، اللوحة ٦، الأعمدة الحمراء والخضراء).

#### حالة اقتصاد سوق صاعدة

كما ذُكر بالفعل، تختلف حالة اقتصاد السوق الصاعدة عن حالة الاقتصاد المتقدم، نظرا لأن حصص الناتج والوظائف في مجالات الإنتاج كثيفة الانبعاثات عادة ما تكون أكبر في اقتصادات الأسواق الصاعدة. ومن المرجح كذلك أن نسبة كبيرة من القوى العاملة في اقتصاد السوق الصاعدة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس من شأنها الانتفاع من الخصم الضريبي على الدخل المكتسب. ويجري بالتالي تعديل مجموعة التدابير على صعيد السياسات لتتضمن تحويلا نقديا إلى العاملين الأقل مهارة. ولا يتم توجيه برنامج التحويلات النقدية إلى العاملين في قطاع محدد، ولكنها تتاح لجميع العاملين ذوي الدخل المنخفض (وهم أقل مهارة في المتوسط). وتُطبق هذه التدابير اعتبارا من ٢٠٢٩، إلى جانب ضريبة الكربون والخصم الضريبي على الدخل المكتسب. وبرغم أن برنامج التحويلات النقدية يمكن أن يقلص عدم المساواة في توزيع الدخل،

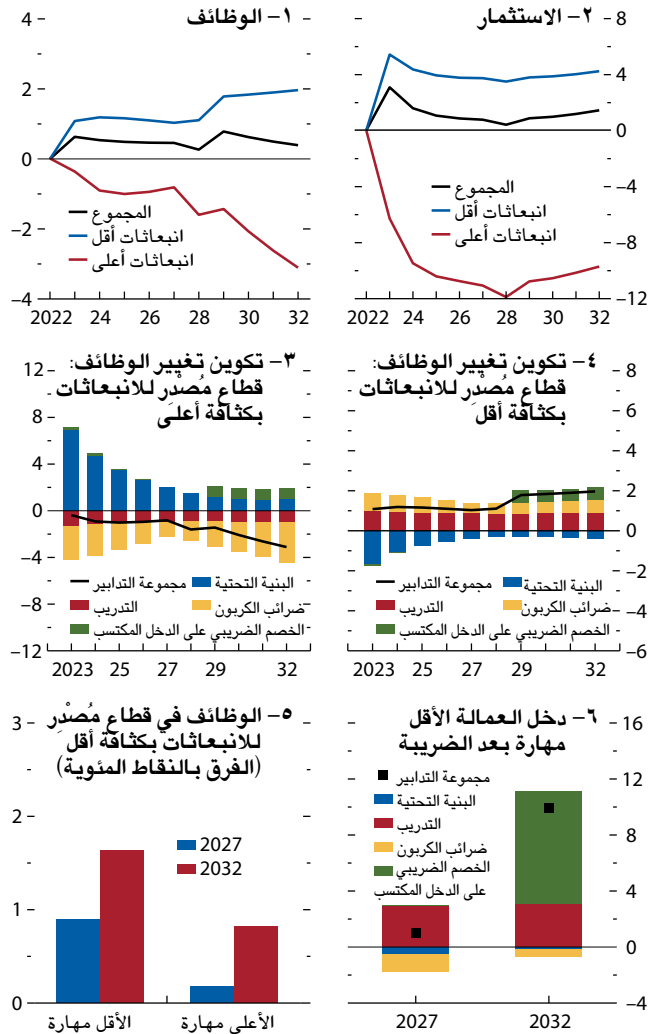
<sup>٢٨</sup> يرتبط هذا الحجم من صافي تغير الوظائف على نحو وثيق بمرونة عرض العمالة المفترضة (راجع المرفق ٣-٦ على شبكة الإنترنت).

<sup>٢٩</sup> تنطوي نتائج النموذج على أن إعادة توزيع العمالة تسهم بنحو سبع تراجع الانبعاثات في سيناريو السياسات، بينما تقترب البقية بمكاسب الكفاءة. ويتشابه هذا الحجم التقريبي مع الحصة التي تشكل الربع المرتبط بإعادة توزيع العمالة على القطاعات والمشاهدة تاريخيا في الشكل البياني ٣-١٠ لمتوسط بلدان العينة على مدار الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٥.

### الشكل البياني ٣-١٠: عمليات محاكاة نموذج التحول الاقتصادي الأخضر مع مجموعة تدابير شاملة على صعيد السياسات في اقتصاد متقدم

(الانحراف ٪ عن السيناريو الأساسي، ما لم يُشار إلى خلاف ذلك)

وضع مجموعة تدابير شاملة مع تسلسل ملائم للسياسات يمكن أن يعزز التحول الاقتصادي وتحول سوق العمل اللازم في الاقتصاد وسوق العمل للوصول إلى انبعاثات صفيرية بحلول عام ٢٠٥٠. وتشمل العناصر الرئيسية لضمان التحول الأخضر الشامل للجميع برامج التدريب ودعم العمالة منخفضة الدخل.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: النتائج الواردة هنا مأخوذة من نموذج تمت معايرته لتمثيل أحد الاقتصادات المتقدمة. وتعرض اللوحات سلوك المتغير المشار إليه كرد فعل لمجموعة شاملة من تدابير السياسات، مقارنة سيناريو أساسي لا يتضمن هذه التدابير. وفي اللوحين ٣ و٤، آثار عناصر التدابير كل على حدة لا تساوي حاصل التأثير الكلي لمجموعة التدابير بسبب التفاعلات في التوازن العام. راجع المرفق ٣-٦ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من تفاصيل النموذج والمعايرة وعمليات المحاكاة.

## الاستنتاجات

إن الحد من مخاطر التطورات السلبية العميقة الناتجة عن تغير المناخ يدعو إلى تحول أخضر في الاقتصاد: يجب تغيير هيكل الإنتاج لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. والمؤثرات الخارجية الكامنة في إنتاج الانبعاثات تعني أن إجراءات السياسات ضرورية لتحفيز على التغيرات اللازمة. وقد تناول هذه الفصل انعكاسات هذا التحول الاقتصادي الأخضر على سوق العمل باستخدام مزيج من التحليل التجريبي والتحليل القائم على نماذج.

وبدأ الفصل بقياس كم الخصائص البيئية لوظائف العاملين الأفراد باستخدام ثلاثة مقاييس مختلفة، تعكس مدى الخضرة أو التلوث أو انبعاثات الكربون في كل وظيفة. ويبدو أن كلا من الوظائف كثيفة الخضرة وكثيفة التلوث بقدر أكبر متركزة في مجموعة فرعية من العاملين: فدرجات كثافة الخضرة والتلوث على مستوى الاقتصاد ككل منخفضة نسبياً في المتوسط. ومع هذا، تتسم هذه الخصائص البيئية بدرجة عالية من التشتمت بين القطاعات وداخل كل قطاع، مما يشير إلى أن هناك قدرة على إعادة توزيع العاملين من البعدين. ويلاحظ بصفة خاصة أن القطاعات الصناعية غالباً ما تكون كثيفة الخضرة والتلوث والانبعاثات بصورة متزامنة أكثر من الخدمات.

وثانياً، تناول الفصل العلاقة بين الخصائص الديمغرافية للعاملين والخصائص البيئية لوظائفهم، ووجد أن المهن كثيفة الخضرة بشكل أكبر غالباً ما يشغلها عاملون أعلى مهارة وأكثر انتماء للمناطق الحضرية، بينما العكس صحيح في حالة الوظائف كثيفة التلوث. والأهم من ذلك، حتى بعد استبعاد أثر المهارات، يحصل العاملون في الوظائف كثيفة الخضرة على علاوة كسب — حوالي ٧٪ — مقارنة بالوظائف كثيفة التلوث في المتوسط.

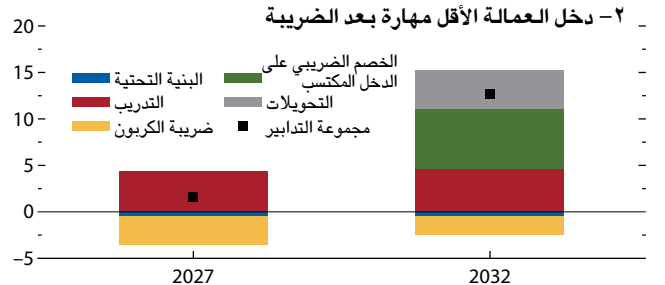
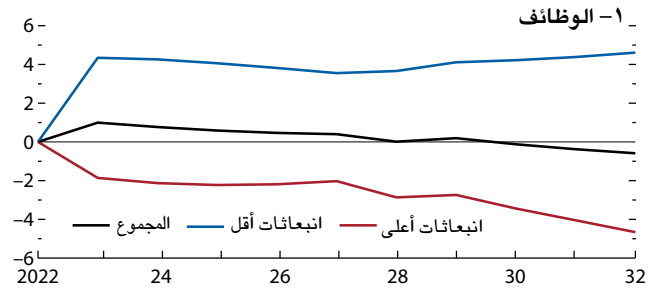
وثالثاً، قد يواجه العاملون الأفراد تحديات في إعادة التوزيع. وخلص هذا الفصل إلى هناك احتمالات أقل بانتقال العامل الذي لديه تاريخ من الاشتغال بوظائف ملوثة بكثافة أعلى أو وظائف حيادية إلى وظيفة كثيفة الخضرة بشكل أكبر مقارنة باحتمالات بقائه في عمل كثيف التلوث أو محايد. وارتفاع مستوى المهارات يسهل التوافق مع الوظائف كثيفة الخضرة بشكل أكبر، مما يشير إلى أهمية رأس المال البشري من العاملين في تيسير الانتقال بين الوظائف. ويمكن المساعدة على ذلك من خلال برامج التدريب الموجهة والفعالة لإعطاء دفعة لرأس المال البشري من العاملين الأقل مهارة أصحاب المهن كثيفة التلوث أو المحايدة، وذلك بتحسين قدرة هؤلاء العاملين على الانتقال إلى مهن أكثر خضرة.

٣٠ راجع المرفق ٣-٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مناقشة حول طبيعة العلاقة بين الخصائص الديمغرافية للعاملين والخصائص البيئية للوظائف بعد عمليات التحول.

فيمكنه كذلك أن يقلل الحافز على العمل، ويخفض عرض العمالة. وهذا فرق مهم مقارنة بالخصم الضريبي على الدخل المكتسب. وتؤدي تدابير السياسات في حالة اقتصاد السوق الصاعدة إلى إعادة التوزيع على نطاق أوسع من القطاعات الأعلى إلى القطاعات الأقل انبعاثات مقارنة بحالة الاقتصاد المتقدم، مع تحول نحو ٢,٥٪ من الوظائف على مدار عشر سنوات (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ١). وتؤثر مجموعة التدابير على الوظائف من خلال نفس القنوات السابقة، ولكن ارتفاع حصة الوظائف مبدئياً في القطاع الذي يصدر الانبعاثات بكثافة أعلى يعني وقوع تأثيرها على جزء أكبر من الاقتصاد. وتؤدي الدفعة الاستثمارية إلى حدوث تأثير كلي إيجابي صافي على الوظائف في الأجل القصير، ولكنه يتحول إلى تراجع في الوظائف نسبته ٠,٥٪ بحلول عام ٢٠٣٢. وعلى غرار التأثير في الاقتصاد المتقدم، تؤدي التدابير إلى ارتفاع دخل العاملين الأقل مهارة. وينتج ذلك عن مزيج التدابير التي تتألف من الخصم الضريبي على الدخل المكتسب والتدريب والتحويلات النقدية (الشكل البياني ٣-١١، اللوحة ٢).

## الشكل البياني ٣-١١: عمليات محاكاة نموذج التحول الاقتصادي الأخضر مع مجموعة تدابير شاملة على صعيد السياسات في اقتصاد سوق صاعدة (الانحراف ٪ عن السيناريو الأساسي)

تنفيذ مجموعة تدابير مماثلة في اقتصاد سوق صاعدة يؤدي إلى إعادة توزيع للعمالة بشكل أكبر. وتحقق العمالة الأقل مهارة في اقتصاد السوق الصاعدة منفعة من التحول الأخضر ومجموعة التدابير على صعيد السياسات.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: النتائج مأخوذة من نموذج تمت معايرته لتمثيل أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتعرض اللوحات سلوك المتغير المشار إليه كرد فعل لمجموعة شاملة من تدابير السياسات، مقارنة بسيناريو أساسي لا يتضمن هذه التدابير. راجع المرفق ٣-٦ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من تفاصيل النموذج والمعايرة وعمليات المحاكاة.

على المدى القصير، حيث تؤدي دفعة البنية التحتية إلى جذب العاملين، ولكنها تتراجع بعد ذلك، وينتهي الأمر بانخفاضها بنحو ٥,٠٪ بعد عشر سنوات. ويعكس ذلك الحاجة إلى زيادة الاعتماد على التحويلات النقدية مقارنة بالخصم الضريبي على الدخل المكتسب لدعم دخل العاملين في القطاع غير الرسمي، مما يُترجم إلى إعطاء دفعة أصغر لعرض العمالة. ومع هذا، فمجموعة التدابير لا تزال تسهم في الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل.

وإجراءات تخفيف آثار تغير المناخ سوف تمس كل جوانب الاقتصاد، كثير منها خارج نطاق سوق العمل الذي يركز عليه هذا الفصل. وتشكل أوجه التحسن المحدودة في التكنولوجيا والإنتاجية بدافع من السياسات أهمية بالغة للوصول إلى صافي انبعاثات صفري بدون هبوط كبير في الناتج أو الحاجة إلى انتقال العمالة بين الوظائف على نطاق واسع.<sup>٣٢</sup> ويرجع أن التحول إلى مصادر الطاقة الخضراء سيقضي كذلك استثمارات رأسمالية جديدة على نطاق واسع، مما سيتبين أنه باهظ التكلفة على المدى القصير.<sup>٣٣</sup> وتركز المهن المُصدرة للتلوث بكثافة أكبر والإنتاج المُصدِر للانبعاثات بكثافة أعلى على المستوى الإقليمي داخل البلد الواحد قد يعني أن اقتسام عبء التصحيح غير متساوٍ جغرافياً، ولا سيما إذا كانت تدابير السياسات التي تهدف إلى تيسير التحول (مثل برامج التدريب وأشكال الدعم الأخرى لإعادة التوزيع) تُطبَّق على نحو غير فعال. ونتيجة لنقص البيانات، لم يستطع هذا الفصل الخوض في القضايا التي تواجه قطاع الزراعة، وهو قطاع مهم في كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل بصفة خاصة. وأخيراً، لا يتطرق الفصل إلى الأبعاد الدولية لسياسات تغير المناخ حيث احتمالات التسرب وانتشار التداعيات العابرة للبلدان تدعم اتخاذ منهج عالمي منسق.<sup>٣٤</sup>

وتتضح الصورة الكلية ويتبين منها أن حجم عمليات انتقال العاملين اللازم لتحقيق التحول الأخضر ليس بجديد. ومع هذا، فمستوى الدقة في تحديد حجم إعادة التوزيع والسرعة اللازمة لها يختلف حسب البلد (وحسب المنطقة داخل البلد الواحد)، ويعتمد على أهمية الإنتاج المُصدِر للانبعاثات بكثافة أعلى في الاقتصاد المحلي وما إذا كان اتخاذ الإجراءات على صعيد

<sup>٣٢</sup> راجع المرفق ٣-٦ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من النقاش حول إدراج النموذج للتحسينات التكنولوجية والإنتاجية وأهميتها النسبية.

<sup>٣٣</sup> راجع دراسة IEA (2021) وغيرها للاطلاع على آخر مناقشة حول تحول نظام الطاقة وتكاليف رأس المال. ويتعين كذلك زيادة الاستثمارات الرأسمالية لمعالجة مسألة التكيف مع تغير المناخ (الفصل ٢ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الراصد المالي). للاطلاع على مناقشة لحجم التحولات اللازمة في التمويل وكيف يمكن لتنظيم الأسواق المالية (ومنها معايير البيانات المرتبطة بالمناخ والإفصاح عنها) أن يدعم التحول الأخضر والتكيف معه، راجع الفصل ٥ في عددي إبريل وأكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير الاستقرار المالي العالمي والفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

<sup>٣٤</sup> راجع الفصل ٣ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» للاطلاع على مثال على تنسيق مجموعة من التدابير على صعيد السياسات على مستوى العالم ودراسة Chateau, Jaumotte, and Schwert (2022) للاطلاع على آليات تسهيل التنسيق الدولي.

ورابعا، ثبتت فعالية السياسات البيئية في تحويل الأشغال نحو وظائف أكثر خضرة، ولكن هذه السياسات تحقق أفضل النتائج في الاقتصادات التي لا تحول دون إعطاء حوافز لإعادة التوزيع. ويشير ذلك إلى أهمية التحرك من الحفاظ على الوظائف إلى اتخاذ تدابير تدعم إعادة توزيع العاملين مع تحول كوفيد-١٩ من جائحة إلى مرض متوطن. وتشير ديناميكيات سوق العمل الأخيرة إلى أن الوظائف الأكثر خضرة كانت أشد صلابة نسبياً أثناء الركود الناجم عن كوفيد-١٩ (الإطار ٣-٢).

ومن المهم في هذا الصدد ما يشير إليه التحليل القائم على نموذج من أن مجموعة التدابير الصحيحة على صعيد السياسات يمكن أن تضع الاقتصاد على المسار نحو تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠ مع انتقال محدود بين الوظائف. وعلى غرار ما عرضه تقرير سابق، تنطوي مجموعة التدابير على إعطاء دفعة للبنية التحتية الخضراء وتطبيق ضريبة الكربون، ولكنها تقترن بعنصرين جديدين لتحسين أداء سوق العمل ومعالجة المخاوف بشأن التوزيع: برنامج تدريب موجه لزيادة إنتاجية العمالة الأقل مهارة في العمل المُصدِر للانبعاثات بكثافة أقل ومنح خصم ضريبي على الدخل المكتسب — مما يساعد على موازنة أي صدمة في الاستهلاك من ضرائب الكربون على العمالة الأقل دخلاً ويحفز عرض العمالة. وعندما تكون حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي كبيرة، ينبغي تكملة الخصم الضريبي على الدخل المكتسب بتحويلات نقدية لدعم الدخل، وتوجيهها نحو أولئك الذين يعملون على الأرجح بصفة غير رسمية.

فبالنسبة لاقتصاد متقدم ممثّل، تقتضي مجموعة التدابير إجراء تحسينات تكنولوجية وفي الإنتاجية وتحول ١٪ تقريبا من الوظائف نحو القطاع المُصدِر للانبعاثات بكثافة أقل على مدار عشر سنوات. وتخفف هذه التدابير كذلك من الآثار غير المتساوية لضريبة الكربون على العمالة منخفضة المهارات، فتقلل عدم المساواة في توزيع الدخل. ولإعطاء فكرة عن حجم هذا التحول، فهو ينطوي على إعادة توزيع العمالة بقدر أقل من متوسط تحول الوظائف من العمل في القطاع الصناعي إلى قطاع الخدمات والذي بلغ نحو ٤٪ في العقد الواحد وفقاً لما شوهد في الاقتصادات المتقدمة منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين.<sup>٣١</sup> وفي ظل الخصم الضريبي على الدخل المكتسب، تساعد مجموعة التدابير بالفعل على إعطاء دفعة لمجموع الوظائف تبلغ نحو ٥,٠٪ على المدى الطويل.

وبالنسبة لاقتصاد سوق صاعدة ممثّل، تنطوي مجموعة التدابير على صعيد السياسات على تحولات أكبر في الوظائف — حوالي ٢,٥٪ — انعكاساً لارتفاع حصة اقتصادات الأسواق الصاعدة مبدئياً من الإنتاج المُصدِر للانبعاثات بكثافة أعلى وارتفاع حصص العاملين الأقل مهارة فيها. وتزداد الوظائف

<sup>٣١</sup> قد يرجع أحد أسباب هذا التحول في الوظائف إلى إعادة التوزيع نتيجة للامتة، وإن كان من الصعب قياس مساهمتها بدقة، ويرجع أن تختلف من بلد إلى آخر (دراسة Acemoglu and Restrepo 2020، ودراسة Dauth and others 2021).

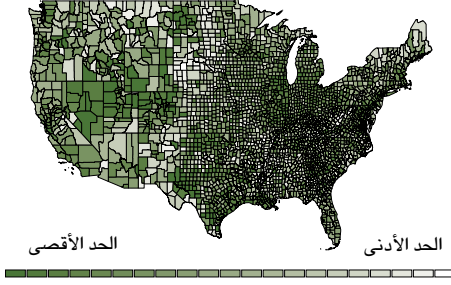
ينبغي أن تتضمن كذلك عناصر تهدف إلى تيسير انتقال هؤلاء العاملين بين الوظائف — السياسات التي تعزز إمكانية توظيفهم، مثل برامج التدريب المصممة بشكل جيد، وترفع مستوى قدرتهم على إيجاد فرص عمل مناسبة جديدة — وتضمن تمهيد المسار نحو سوق عمل أكثر خضرة وشموله للجميع.

السياسات للوقوف على مسار يقود إلى صافي الانبعاثات الصفري يأتي متأخراً. ومن منظور الأفراد، يبدو الطريق أكثر وعورة. حيث يواجه العاملون ذوو الخلفيات الوظيفية كثيفة التلوث أو الحيادية صعوبة أكبر في الانتقال إلى وظائف كثيفة الخضرة. وبالتالي فإن أي مجموعة تدابير على صعيد السياسات

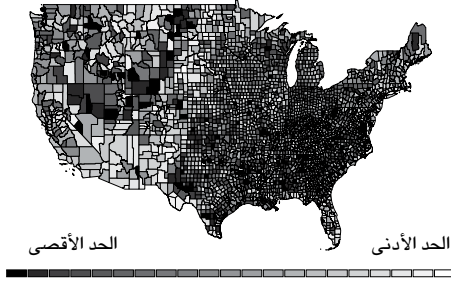
### الإطار ٣-١: جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة

الشكل البياني ٣-١-١: التوزيع الجغرافي لكثافات الخضرة والتلوث عبر المقاطعات الأمريكية

١- الوظائف كثيفة الخضرة



٢- الوظائف كثيفة التلوث



المصادر: مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، إحصاءات الوظائف المهنية والأجور؛ ومكتب التعداد الأمريكي، أنماط العمل في المقاطعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستخدم هاتان الخريطتان نظام تلوين نسبي، بحيث يعني التلوين الأكثر خضرة (رمادي أكثر) أن الوظيفة ذات كثافة أكثر خضرة (تلوثاً) نسبياً وليس بصورة مطلقة. وتجمع تقديرات الوظائف كثيفة الخضرة (التلوث) بين ثلاثة من مجموعات البيانات: (١) تعاريف المهن الخضراء/الملوثة (راجع دراسة Vona and others 2018)، و(٢) تقسيم المهن حسب مجال النشاط والولاية مأخوذ من مجموعة بيانات إحصاءات الوظائف المهنية والأجور، و(٣) التوظيف في المقاطعة ومجال النشاط (من أنماط العمل في المقاطعات، حسب في دراسة Eckert and others 2021).

الشباب نسبة أعلى من سكانها، ولديها نسبة أعلى من الحاصلين على درجات جامعية أو تعليم أعلى، ومعدلات البطالة فيها أقل. وهناك علاقة ارتباط سالب بين التنظيم النقابي وحصة الوظائف كثيفة التلوث بينما ليست له علاقة بالكثافة الخضراء.

يقدم توزيع الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث داخل البلدان رؤى متعمقة للتحديات التي ينطوي عليها التحول إلى اقتصاد أكثر خضرة حسب المنطقة. وإذا كانت الوظائف كثيفة الخضرة موجودة كذلك في المناطق المعتمدة حالياً بشكل أكبر على وظائف أكثر تلويثاً للبيئة، قد يقتضي التحول الأخضر قدراً أقل من إعادة التوزيع الجغرافي للعاملين. وحسب الوضع في كل بلد، قد تكون للتوزيع الجغرافي انعكاسات على الاقتصاد السياسي.

وهناك من الإشارات ما يدل على التركيز الجغرافي للدرجات الأعلى من كثافة الخضرة والتلوث<sup>١</sup>. وفي متوسط الحالات، تتسم الوظائف في غرب الولايات المتحدة وجنوب غربها بأنها كثيفة الخضرة بقدر أكبر، وهناك جيوب من الكثافة في الوسط الغربي (الشكل البياني ٣-١-١، اللوحة ١). ومن أبرز القطاعات الفرعية في المناطق التي تضم وظائف كثيفة الخضرة البحوث والتطوير، والخدمات الهندسية، والصناعات الفضائية التحويلية. وتبلغ كثافة التلوث درجات أعلى في الوظائف في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وخاصة في قطاعات الصناعات الاستخراجية، والطاقة الكهربائية (التوليد والنقل والتوزيع)، وصناعات الأخشاب والمنسوجات (الشكل البياني ٣-١-١، اللوحة ٢).

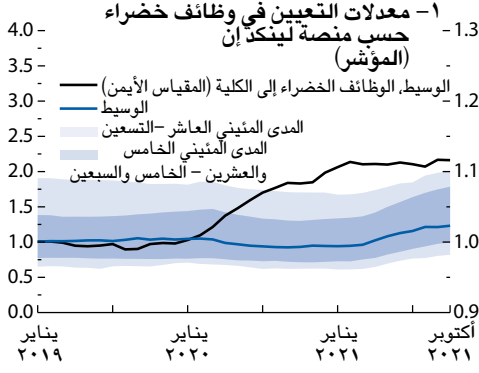
وغالبا ما يكون هناك تداخل بين المناطق التي تضم وظائف كثيفة التلوث ووظائف كثيفة الخضرة. ويمكن للاحتكاكات الجغرافية أن تعوق التحول الأخضر، وخاصة إذا كانت حرية انتقال العمالة أخذة في التراجع (الفصل ٢ في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Dao, Furceri, and Loungani 2017). ومع هذا، فالمناطق الغنية بالوظائف كثيفة الخضرة غالباً ما تكون متاخمة للمناطق الغنية بالوظائف كثيفة التلوث أو تتداخل معها. فمن بين ١٧٣ منطقة عمل غنية بالوظائف كثيفة التلوث في الولايات المتحدة (فوق المئين الخامس والسبعين)، ١٢٥ منها إما غنية كذلك بالوظائف كثيفة الخضرة (فوق المئين الخامس والسبعين) أو هي متاخمة لمنطقة عمل غنية بمثل هذه الوظائف. ولا يضمن هذا القرب سهولة التحول: فتدابير السياسات مثل برامج التدريب الفعالة تظل مهمة. وهناك فروق بين المناطق التي تضم إما وظائف أكثر خضرة أو وظائف أكثر تلويثاً للبيئة. فالوظائف الأكثر خضرة غالباً ما تكون حضرية، بينما الوظائف الأكثر تلويثاً للبيئة غالباً ما تكون ريفية. والمقاطعات التي لديها حصة أكبر من الوظائف الأكثر خضرة غالباً ما تكون مستويات الدخل فيها أعلى، بينما يشكل

مؤلفا هذا الإطار هما كاثرينا بيرغانت وروي مانو.

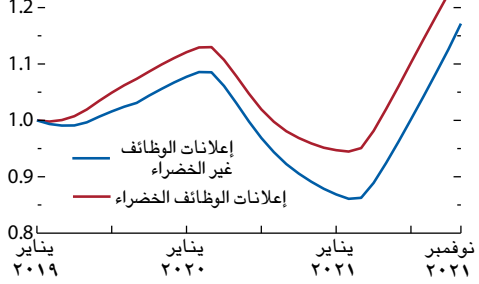
<sup>١</sup> يمكن الاطلاع على تفاصيل البيانات والتحليل المعروض في المرفق ٣-٧ على شبكة الإنترنت.

## الإطار ٣-٢: هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟

### الشكل البياني ٣-٢-١: التطور القطري المقارن لمعدلات التعيين في وظائف خضراء وإعلانات الوظائف



### ٢- إعلانات الوظائف في منصة إنديد (المؤشر، متوسط عالمي)



المصادر: إنديد، ولينكد إن؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض اللوحة ١ المئينات القطرية المقارنة ومعايرتها بالوسيط المشاهد في يناير ٢٠١٩. ويشكل معدل التعيينات مقياساً للتعيينات المستعدلة حسب العضوية في لينكد إن. وتحتسب كنسبة مئوية من أعضاء لينكد إن الذين أضافوا صاحب عمل جديد في نفس فترة بدء الوظيفة، مقسومة على مجموع عدد أعضاء لينكد إن في الموقع ذي الصلة. ويحتسب معدل التعيين في وظائف خضراء مع الإقتصار على الأعضاء المصنفين كأصحاب مهارات خضراء. ويعتبر العاملون كذلك من أصحاب المهارات الخضراء إذا أضافوا صراحة مهارة خضراء واحدة على الأقل إلى ملفاتهم، أو كانوا يعملون في مهنة خضراء، أو كليهما. وتعرض اللوحة ٢ متوسط مؤشر إعلانات الوظائف على مدى ١٢ شهراً على أساس قطري مقارن، ومعايرتها بشهر يناير ٢٠١٩. وتشير إعلانات الوظائف الخضراء إلى الإعلانات في منصة إنديد المرتبطة بقطاعات تتسم بكثافة مهنية خضراء أعلى من المتوسط. راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

يمكن تكوين صورة متعمقة عن تطور الوظائف الأكثر خضرة من خلال المسوح الرسمية للقوى العاملة. ومع هذا، فعادة ما تُنشر هذه المسوح بفترات تأخير مما يجعل من الصعب تتبع ما إذا كان التعافي الجاري من كوفيد-١٩ قد أدى إلى تسريع أم إبطاء تخضير سوق العمل. ويمكن تكوين رؤية متعمقة أكثر حداثة من خلال البيانات عالية التواتر التي تؤخذ من شبكات ومنصات البحث عن وظائف على شبكة الإنترنت.

وتشير أحدث أنماط معدلات التعيين إلى أن الوظائف الخضراء كانت أكثر صلابة نسبياً طوال عام ٢٠٢٠. وباستخدام مواصفات العاملين التي يكتبوها عن أنفسهم وتقديرات الخبراء، حددت منصة «لينكد إن» المهارات الخضراء وصنفت العاملين حسب ما يمتلكون من «مهارات خضراء»<sup>١</sup>، وعلى غرار الحافز على تعريف الوظائف كثيفة الخضرة بناء على المهام المستخدمة في هذا الفصل، يعكس التصنيف ما إذا كان العاملون يذكرون أن لديهم مهارات تحسن الاستدامة البيئية للأنشطة الاقتصادية (مثل الحد من التلوث، ومنع إنتاج النفايات، وتوليد الطاقة الخضراء وإدارتها). ويمكن استخدام المعلومات عن التغيرات في توظيف العاملين في احتساب المؤشرات الإجمالية لمعدلات التعيين لمتابعة التقلبات في التعيينات على المدى القصير. وكانت معدلات توظيف العاملين أصحاب المهارات الخضراء أفضل من جميع الوظائف في الشهر الأول من فترة تفشي الجائحة ثم ارتفعت على مدار عام ٢٠٢١ مع اكتساب التعافي قوة أكبر (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحة ١).

وتشير تطورات إعلانات الوظائف كذلك إلى زيادة صلابة الطلب على العاملين الأكثر خضرة. وبرغم عدم ارتباط الإعلانات بتصنيف المهارات الخضراء الواردة في الفقرة السابقة، يمكن المطابقة بين بيانات إعلانات الوظائف المأخوذة من منصة «إنديد» على شبكة الإنترنت والقطاعات المختلفة، والتي يمكن تصنيفها بدورها على أساس أنها أعلى أو أقل من متوسط معدلات الكثافة الخضراء. وبناء على هذا التقسيم، سجل المتوسط العالمي لإعلانات الوظائف الخضراء تراجعاً أقل من إعلانات الوظائف غير الخضراء أثناء الجائحة (الشكل البياني ٣-٢-١، اللوحة ٢). وكانت هذه الصلابة واسعة النطاق، فكان معدل تراجع إعلانات الوظائف في القطاعات الخضراء أقل في ٢٨ بلداً من مجموع ٣٤ بلداً شملتها العينة. وعلاوة على ذلك، فبالتوازي مع نمط معدلات التعيين الذي شهدناها، كان التحسن في إعلانات الوظائف متشابهاً في القطاعات الخضراء وغير الخضراء على حد سواء أثناء التعافي. وبوجه عام، تظهر صورة لبعض جهود تخضير أسواق العمل مع بدء التعافي بعد كوفيد، لكنها توقفت في الوقت الحاضر.

مؤلف هذا الإطار هو خورخيه ألفاريز.

<sup>١</sup> راجع المرفق ٣-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن مجموعات بيانات منصتي «لينكد إن» و «إنديد».

- Chateau, Jean, Florence Jaumotte, and Gregor Schwerhoff. 2022. "Economic and Environmental Benefits from International Cooperation on Climate Policies." IMF Departmental Paper 2022/007, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chetty, Raj, John N. Friedman, and Jonah E. Rockoff. 2014. "Measuring the Impacts of Teachers II: Teacher Value-Added and Student Outcomes in Adulthood." *American Economic Review* 104 (9): 2633–79.
- Conference of the Parties (COP). 2015. "Adoption of the Paris Agreement." United Nations Framework Convention on Climate Change. <https://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/eng/l09r01.pdf>.
- Dao, Mai, Davide Furceri, and Prakash Loungani. 2017. "Regional Labor Market Adjustment in the United States: Trend and Cycle." *Review of Economics and Statistics* 99 (2): 243–57.
- Dauth, Wolfgang, Sebastian Findeisen, Jens Suedekum, and Nicole Woessner. 2021. "The Adjustment of Labor Markets to Robots." *Journal of the European Economic Association* 19 (6): 3104–53.
- Dierdorff, Erich C., Jennifer J. Norton, Donald W. Drewes, Christina M. Kroustalis, David Rivkin, and Phil Lewis. 2009. "Greening of the World of Work: Implications for O\*NET-SOC and New and Emerging Occupations." National Center for O\*NET Development, Raleigh, North Carolina.
- Drozdz, Lukasz, Mathieu Taschereau-Dumouchel, and Marina M. Tavares. Forthcoming. "Understanding Growth through Automation: The Neoclassical Perspective." Philadelphia Federal Reserve Research Department Working Paper.
- Eckert, Fabian, Teresa C. Fort, Peter K. Schott, and Natalie J. Yang. 2021. "Imputing Missing Values in the US Census Bureau's County Business Patterns." NBER Working Paper 26632, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Elsby, Michael W. L., Bart Hobijn, and Aysegül Şahin. 2013. "Unemployment Dynamics in the OECD." *Review of Economics and Statistics* 95 (2): 530–48.
- Flood, Sarah, Miriam King, Renae Rodgers, Steven Ruggles, J. Robert Warren, and Michael Westberry. 2021. Integrated Public Use Microdata Series, Current Population Survey: Version 9.0. <https://doi.org/10.18128/D030.V9.0>.
- Georgieva, Kristalina, and Rajiv J. Shah. 2020. "How Governments Can Create a Green, Job-Rich Global Recovery." *IMF Blog*, International Monetary Fund, December 4. <https://blogs.imf.org/2020/12/04/how-governments-can-create-a-green-job-rich-global-recovery/>.
- Hermansen, Mikkel. 2020. "Occupational Licensing and Job Mobility in the United States." OECD Economics Department Working Paper 1585, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Hirsch, Barry T., and David A. Macpherson. 2003. "Union Membership and Coverage Database from the Current Population Survey: Note." *Industrial and Labor Relations Review* 56(2): 349–54.
- Acemoglu, Daron, and David Autor. 2011. "Skills, Tasks and Technologies: Implications for Employment and Earnings." In *Handbook of Labor Economics* vol. 4, edited by O. Ashenfelter, R. Layard, and D. Card, 1043–171.
- Acemoglu, Daron, and Pascual Restrepo. 2018. "The Race between Man and Machine: Implications of Technology for Growth, Factor Shares, and Employment." *American Economic Review* 108 (6): 1488–542.
- Acemoglu, Daron, and Pascual Restrepo. 2020. "Robots and Jobs: Evidence from US Labor Markets." *Journal of Political Economy* 128 (6): 2188–244.
- Addison, John T. 2016. "Collective Bargaining Systems and Macroeconomic and Microeconomic Flexibility: The Quest for Appropriate Institutional Forms in Advanced Economies." *IZA Journal of Labor Policy* 5 (19): 1–53.
- Ahn, JaeBin, Zidong An, John Bluedorn, Gabriele Ciminelli, Zsoka Koczan, Davide Malacrino, Daniela Muhaj, and Patricia Neidlinger. 2019. "Work in Progress: Improving Youth Labor Market Outcomes in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Aldieri, Luigi, Cristian Barra, Nazzareno Ruggiero, and Conetto Paolo Vinci. 2021. "Green Energies, Employment, and Institutional Quality: Some Evidence for the OECD." *Sustainability* 13 (3252).
- Allard, Gayle. 2005. "Measuring Job Security over Time: In Search of a Historical Indicator for EPL (Employment Protection Legislation)." Instituto de Empresa Working Paper WP05–17, Madrid.
- Alvarez, Jorge, Ivo Krznar, and Trevor Tombe. 2019. "Internal Trade in Canada: Case for Liberalization." IMF Working Paper 19/158, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Autor, David H., and David Dorn. 2013. "The Growth of Low-Skill Service Jobs and the Polarization of the US Labor Market." *American Economic Review* 103 (5): 1553–597.
- Blanchard, Olivier J., Florence Jaumotte, and Prakash Loungani. 2014. "Labor Market Policies and IMF Advice in Advanced Economies during the Great Recession." *IZA Journal of Labor Policy* 3 (2): 1–23.
- Botta, Enrico, and Tomasz Kozluk. 2014. "Measuring Environmental Policy Stringency in OECD Countries: A Composite Index Approach." OECD Economics Department Working Papers 1177, Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Bowen, Alex, Karlygash Kuralbayeva, and Eileen L. Tipoe. 2018. "Characterising Green Employment: The Impacts of 'Greening' on Workforce Composition." *Energy Economics* 72 (2018): 263–75.
- Card, David, Jochen Kluge, and Andrea Weber. 2018. "What Works? A Meta Analysis of Recent Active Labor Market Program Evaluations." *Journal of the European Economic Association* 16 (3): 894–931.



- de 4 Millions de Professionnels en 2018” [Green and Greening Professions: Nearly 4 Million Professionals in 2018]. <https://www.statistiques.developpement-durable.gouv.fr/metiers-verts-et-verdissants-pres-de-4-millions-de-professionnels-en-2018>.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 1994. *The OECD Jobs Study: Facts, Analysis, Strategy*. Paris.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and European Centre for the Development of Vocational Training (Cedefop). 2014. *Greener Skills and Jobs*. Paris.
- O\*NET Center. 2010. “Green Task Development Project.” <https://www.onetcenter.org/reports/GreenTask.html>. Accessed May 17, 2021.
- O\*NET Center. 2021. “Green Occupations.” Version 22.0. [https://www.onetcenter.org/dictionary/22.0/excel/green\\_occupations.html](https://www.onetcenter.org/dictionary/22.0/excel/green_occupations.html).
- Silverman, Bernard W. 1986. *Density Estimation for Statistics and Data Analysis*. London: Chapman and Hall.
- United States Environmental Protection Agency (US EPA). 2022. “Global Greenhouse Gas Emissions Data.” <https://www.epa.gov/ghgemissions/global-greenhouse-gas-emissions-data>. Washington, DC.
- van der Velden, Rolf, and Ineke Bijlsma. 2016. “College Wage Premiums and Skills: A Cross-Country Analysis.” *Oxford Review of Economic Policy* 32 (4): 497–513.
- Vona, Francesco, Giovanni Marin, and Davide Consoli. 2019. “Measures, Drivers, and Effects of Green Employment: Evidence from US Local Labor Markets, 2006–2014.” *Journal of Economic Geography* 19 (5): 1021–48.
- Vona, Francesco, Giovanni Marin, Davide Consoli, and David Popp. 2018. “Environmental Regulation and Green Skills: An Empirical Exploration.” *Journal of the Association of Environmental and Resource Economists* 5 (4): 713–53.
- Hobijn, Bart, and Ayşegül Şahin. 2009. “Job-Finding and Separation Rates in the OECD.” *Economics Letters* 104 (2009): 107–11.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2015. *Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change; Working Group III Contribution to the IPCC Fifth Assessment Report*. New York: Cambridge University Press.
- Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2018. *Global Warming of 1.5°C: An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C above Pre-industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty*, edited by V. Masson-Delmotte, P. Zhai, H.-O. Pörtner, D. Roberts, J. Skea, P. R. Shukla, A. Pirani, and others. Geneva.
- International Energy Agency (IEA). 2021. “The Cost of Capital in Clean Energy Transitions.” <https://www.iea.org/articles/the-cost-of-capital-in-clean-energy-transitions>. Paris.
- International Monetary Fund (IMF). 2022. *France: Selected Issues*. IMF Staff Country Report 22/19. Washington, DC.
- Karabarbounis, Loukas, and Brent Neiman. 2014. “The Global Decline of the Labor Share.” *Quarterly Journal of Economics* 129 (1): 61–103.
- Levy Yeyati, Eduardo, Martín Montané, and Luca Sartorio. 2019. “What Works for Active Labor Market Policies?” Center for International Development at Harvard Faculty Working Paper 358, Harvard University, Cambridge, MA.
- Martin, John P. 1996. “Measures of Replacement Rates for the Purpose of International Comparisons: A Note.” *OECD Economic Studies* 26: 99–115.
- Observatoire National des Emplois et Métiers de l’Economie Verte (ONEMEV). 2021. “Métiers Verts et Verdissants: Près

## التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة

به الشركات (باعتبارها جهات فاعلة في القطاع الخاص)، لا يزال بإمكان الحكومات القيام بدور مفيد من خلال سد فجوات المعلومات في سلاسل الإمداد، والاستثمار في التجارة والبنية التحتية الرقمية، وخفض تكاليف التجارة، والحد من عدم اليقين بشأن السياسات. وسيكون للتوسع في نشر اللقاحات أهمية بالغة لتخفيف تداعيات الصدمات المستقبلية الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد-١٩.

### مقدمة

مع بداية جائحة كوفيد-١٩، حدث انهيار حاد في التجارة. ففي الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، تراجع حجم التجارة العالمية في السلع إلى مستوى القاع بنسبة ١٢,٢٪، وتراجعت تجارة الخدمات بشكل أكثر حدة بنسبة ٢١,٤٪. مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠١٩ (الشكل البياني ٤-١). ومع ذلك، تعافت التجارة سريعا بصورة غير متوقعة أيضا، بينما استغرق تعافيتها وقتا أطول بكثير بعد فترات الركود العالمي الأخرى (الشكل البياني ٤-٢) (دراسة Baldwin 2020). فقد تعافت تجارة السلع لتصل إلى مستويات ما قبل الجائحة في أكتوبر ٢٠٢١ — وهو تعاف سريع للغاية مقارنة، على سبيل المثال، بالتعافي من الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك فإن الاتجاهات الكلية تخفي تباينا كبيرا، ومن المرجح أن تزداد الانقطاعات بسبب الحرب في أوكرانيا<sup>١</sup>.

- استمر بطء النشاط في تجارة الخدمات، وهو ما يرجع في الأساس إلى انهيار السفر. ويبدو أن خدمات النقل تتعافى، رغم أن اضطرابات التجارة عن طريق البحر لا تزال عند مستوى مرتفع (راجع دراسة Komaromi, Cerdeiro, and Liu, 2022 حول تطور فترات تأخير الشحن). وكانت تجارة الخدمات الأخرى أقوى (الشكل البياني ٤-٣)، ولا سيما خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- كانت تجارة السلع التي تعتمد اعتمادا كبيرا على سلاسل القيمة العالمية (السلع كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية) أكثر تقلبا من تجارة السلع الأخرى (الشكل البياني ٤-٤). ففي الفترة من يناير إلى إبريل ٢٠٢٠، انخفضت صادرات السلع كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية بنسبة ٣٠٪، في حين انخفضت صادرات

عندما بدأت جائحة كوفيد-١٩، كان من المتوقع أن تؤدي الصدمة المركبة على جانبي العرض والطلب إلى انهيار حاد في التجارة. ولكن تجارة السلع تعافت سريعا بشكل مفاجيء، وإن استمر بطء النشاط في تجارة الخدمات. ويخلص هذا الفصل إلى أن العوامل المرتبطة بالجائحة كان لها دور كبير في تحول التجارة من الخدمات إلى السلع، بما يتجاوز تأثيرها على الطلب. فقد شهدت الواردات السلعية انخفاضا أقل، وواردات الخدمات انخفاضا أكبر، مما يمكن تفسيره من خلال الطلب والأسعار النسبية. وكان هذا النمط أوضح في البلدان التي كانت فيها الجائحة — وما صاحبها من سياسات احتواء — أكثر حدة. وبالإضافة إلى ذلك، تكشف دراسة تفاصيل بيانات التجارة الثنائية أن التداعيات الدولية الناجمة عن انقطاعات الإمداد نتيجة الإغلاق العام كانت عاملا أساسيا وراء تراجع التجارة في المراحل الأولى من تفشي الجائحة. وفي الغالب، لم تستمر هذه التداعيات السلبية طويلا وتم التخفيف من حدتها بقدر قابلية العمل من بعد. وعلاوة على ذلك، تضاءلت تداعيات موجات الجائحة اللاحقة، مما يشير إلى القدرة على تكيف سلاسل القيمة العالمية وصلابتها. والواقع أنه مع اختلاف توقيت تفشي الجوائح وسياسات الاحتواء بين المناطق المختلفة، تمكنت بعض المناطق ذات المشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية من زيادة حصتها في واردات مناطق أخرى، ولكن يبدو أن هذه التغيرات تنحسر بمرور الوقت. وفي ظل صلاية التجارة وسلاسل القيمة العالمية بوجه عام أثناء الجائحة، يشير هذا الفصل إلى اتباع سياسات خاطئة على الأرجح مثل سياسة إعادة توظيف الإنتاج. وبدلا من ذلك، من الأفضل زيادة صلاية سلاسل الإمداد في مواجهة الصدمات من خلال زيادة التنوع بعيدا عن المصادر المحلية للمدخلات وتعزيز قابلية الإحلال فيما بين مصادر المدخلات (تيسير إحلال إمدادات المدخلات فيما بين البلدان). وتعد زيادة صلاية سلاسل الإمداد أمرا مهما للتعامل ليس فقط مع حالات الطوارئ الصحية مثل الجائحة، بل أيضا مع أنواع أخرى من الصدمات مثل الحرب في أوكرانيا، والهجمات السيبرانية، والظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ. ورغم أن جانبا كبيرا من جهود زيادة الصلاية يجب أن تقوم

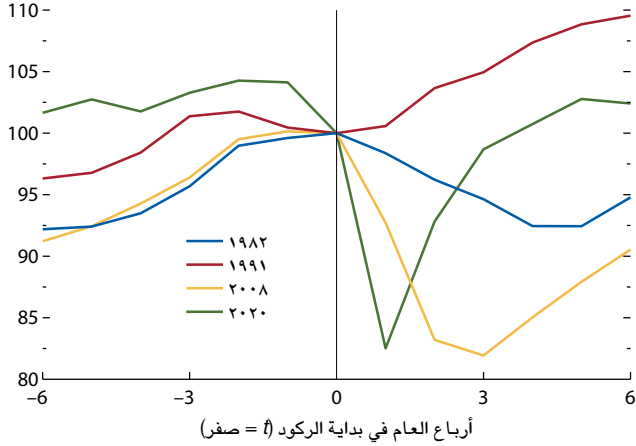
أعد هذا الفصل تينغ لان، ودافيد مالاكرينو، وعادل محمد (رئيس الفريق)، وأندريا بريسبيتيرو، وغلين شير، بتوجيه من شيكار آيار، وبمساعدة شان تشن، وبرايان زو، ويويو هوانغ، وإلسا بيرتسيفيل. ويشمل مساهمات من ماريا بروسيفيتش، ودييغو سيرديرو، وأندراس كومارومي، ويانغ ليو، وكريس باباجورجيو، وبولين ويبو. وكان أندريه ليفتشينكو مستشارا للمشروع.

<sup>١</sup> أجري التحليل الوارد في هذا الفصل في مطلع عام ٢٠٢٢، قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، ولا يركز على انعكاساتها على التجارة وسلاسل القيمة العالمية.

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي

### الشكل البياني ٤-٢: أنماط التجارة في الفترات المحيطة بنوبات الركود العالمي: أحجام واردات السلع والخدمات (المؤشر)

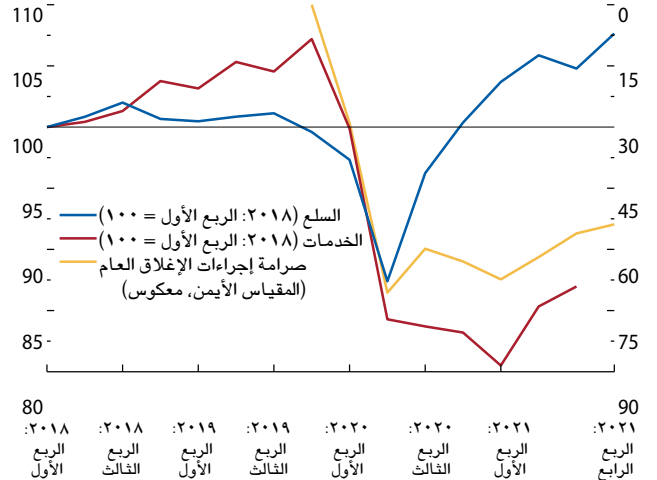
تعافت تجارة السلع بسرعة أكبر مقارنة بفترات الركود السابقة.



المصادر: دراسة Kose, Sugawara, and Terrones (2020), وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم استبدال مؤشر أحجام واردات السلع والخدمات لتصبح ١٠٠ في بداية الركود (٠ = صفر).

### الشكل البياني ٤-١: حجم الواردات العالمية وصرامة إجراءات الإغلاق العام (المؤشر)

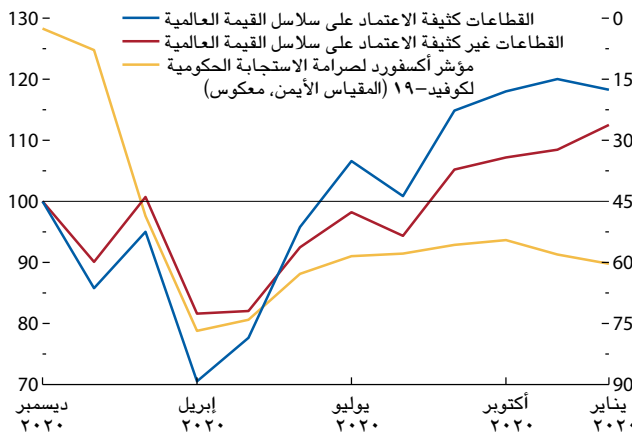
تعافت تجارة السلع سريعاً، رغم استمرار بطء النشاط في تجارة الخدمات.



المصادر: تقرير «World Trade Monitor» الصادر عن مكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي (CPB)، ودراسة Hale and others (2021)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مؤشر صرامة إجراءات الإغلاق العام هو المتوسط المرجح بالواردات العالمية لمؤشر أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية لكوفيد-١٩.

### الشكل البياني ٤-٤: تقلب التجارة في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية مقابل القطاعات غير كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية في بداية الجائحة (المؤشر)

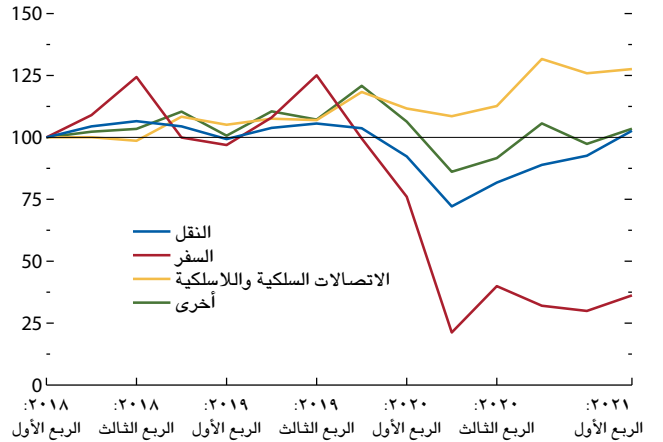
كانت التجارة في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية أكثر تقلباً نسبياً مقارنة بالتجارة في القطاعات غير كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية.



المصادر: دراسة Hale and others (2021)، ومؤسسة «Trade Data Monitor»، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

### الشكل البياني ٤-٣: واردات الخدمات التجارية حسب القطاعات الرئيسية (المؤشر، ٢٠١٨: الربع الأول = ١٠٠)

تراجعت تجارة الخدمات أساساً بسبب تراجع تجارة خدمات السفر.



المصادر: منظمة التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل «الاتصالات السلكية واللاسلكية» خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكمبيوتر والمعلومات، وتشمل «أخرى» الخدمات التجارية، والخدمات المرتبطة بالسلع، وخدمات البناء، والخدمات المالية، وخدمات التأمين ومعاشات التقاعد، وخدمات الملكية الفكرية، وخدمات الأنشطة التجارية الأخرى، والخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية.

وفيما يلي أهم استنتاجات هذا الفصل:

- كان للعوامل المرتبطة بالجائحة دور مهم في تحديد أنماط التجارة. ففي عام ٢٠٢٠، كانت واردات السلع أكبر، وواردات الخدمات أقل، مقارنة بتنبؤات نموذج الطلب على الواردات. وعلاوة على ذلك، كانت الانحرافات في التجارة الفعلية عن تنبؤات النموذج أكبر بكثير مما كانت عليه في فترات الركود السابقة. وكانت الواردات السلعية «الزائدة» أكبر في البلدان التي تفتت فيها الجائحة بحدّة أكبر وطبقت سياسات احتواء أكثر صرامة وشهدت تراجعاً أكبر في الحركة. ومن الناحية الأخرى، كانت واردات الخدمات «الناقصة» أكبر حيث كانت الجائحة أشد حدة.

- كان لسياسات الإغلاق العام المطبقة لاحتواء الجائحة تداعيات دولية كبيرة — وإن كانت غير مقصودة. فقد ساهمت إجراءات الإغلاق العام لدى الشركاء التجاريين لبلد ما بنسبة تصل إلى ٦٠٪ في المتوسط من الانخفاض المشاهد في الواردات في النصف الأول من عام ٢٠٢٠. وكانت التداعيات الدولية في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية أكبر مقارنة بالقطاعات غير كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية، كما كانت أكبر في القطاعات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج (القريبة من المستخدم النهائي) مقارنة بالقطاعات التي تنفذ العمليات الرئيسية (المدخلات). غير أن القدرة على العمل من المنزل (قابلية العمل من بُعد) في البلدان الشريكة خففت من حدة تداعيات الإغلاق العام، كما تقلصت آثار هذه التداعيات مع الوقت. وتشير هذه النتائج المتعلقة بالتداعيات إلى أمرين: أولاً، يعد احتواء الجائحة محلياً أمراً مهماً ليس فقط للنشاط المحلي، بل أيضاً لأن الفاشيات المستقبلية التي تؤدي إلى الإغلاق العام قد يكون لها تداعيات سلبية على الشركاء التجاريين. ثانياً، يشير الحد من التداعيات مع الوقت، بما في ذلك على السلع كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية، إلى قدرة سلاسل الإمداد العالمية على التكيف. وينبغي أن تبدو هذه إشارة تحذيرية فيما يتعلق بالسياسات التي تسعى إلى إحداث تغييرات دائمة في هيكل عمليات الإنتاج والتجارة العالمية.

- تمكنت سلاسل القيمة العالمية من التكيف مع التطورات غير المتزامنة للجائحة، على النحو الذي توضحه التغييرات في الحصة السوقية بين مناطق سلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة. ولمواصل زيادة صلابة سلاسل القيمة العالمية، ربما يكون هناك مجال كبير للتنوع بعيداً عن المدخلات المحلية. ويوضح الفصل أنه يمكن زيادة الصلابة في مواجهة الصدمات من خلال زيادة تنوع المدخلات عبر البلدان وزيادة قابلية إحلال المدخلات فيما بين مختلف البلدان. فالتنوع يحد بدرجة كبيرة من خسائر إجمالي الناتج المحلي العالمية الناجمة عن الصدمات التي يتعرض لها أهم الموردين المنفذين للعمليات الرئيسية. ويحد التنوع أيضاً من تقلبات إجمالي الناتج المحلي عقب صدمات الإنتاجية التي يتعرض لها العديد من البلدان التي ترتبط ببعضها البعض، بما يتسق مع ما يُشاهد في البيانات التاريخية عن الإنتاجية على

السلع الأخرى بنحو ١٨٪. كذلك شهدت السلع كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية تعافياً أسرع. ومع ذلك، شهدت بعض القطاعات، مثل السيارات، هبوطاً أكثر حدة نسبياً في البداية في ظل انقطاع المدخلات الرئيسية مثل أشباه الموصلات (راجع الإطار ٤-١ للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول تطور انقطاعات الإمداد، بما في ذلك في تجارة السيارات وأشباه الموصلات). وفي ظل تقلبات تجارة السلع كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية، برزت أهمية الدعوات لاستكشاف خيارات السياسات المتاحة لزيادة صلابة سلاسل القيمة العالمية في مواجهة الصدمات.

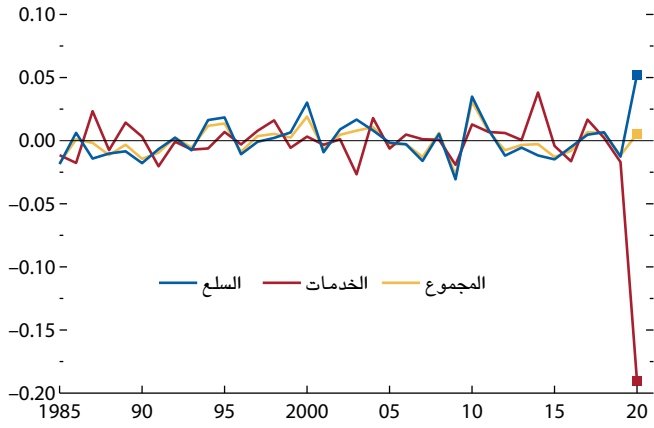
وإزاء هذه الخلفية، يبحث هذا الفصل أولاً بصورة منهجية في التفسيرات المحتملة للأنماط المشاهدة في التجارة أثناء الجائحة، وي طرح تحديداً ثلاثة أسئلة: (١) إلى أي مدى يمكن تفسير أنماط التجارة من خلال نموذج قياسي للطلب والأسعار، مقارنة بفترات الركود الكبيرة السابقة؟ و(٢) ما هي العوامل المرتبطة بالجائحة التي كان لها دور مهم في تحديد أنماط التجارة؟ و(٣) ما هي التداعيات الدولية التي نتجت عن القيود على الحركة في سياق التصدي للجائحة؟ يتم بحث هذه الأسئلة باستخدام إطار تجريبي يستند إلى نماذج قياسية من أدبيات التجارة، مع الاعتماد في دراسة التداعيات على البيانات التفصيلية للتجارة الثنائية التي تصدر بمعدل تواتر شهري.

وتتناول المجموعة الثانية من الأسئلة الواردة في هذا الفصل التطورات في سلاسل القيمة العالمية وتبحث في كيفية زيادة صلابة هذه السلاسل. ومن الصعب رسم صورة دقيقة للتغيرات في بنية سلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة، نظراً لوجود فترات تأخير في البيانات عالية التواتر عن المدخلات والمخرجات. لذلك، يتتبع هذا الفصل تطورات سلاسل القيمة العالمية على النحو الذي يُستدل عليه من بيانات التجارة. واستجابة للمخاوف بشأن مدى قدرة سلاسل القيمة العالمية على مواجهة الصدمات العالمية، يبحث الفصل الخيارات المتاحة لزيادة صلابة الاقتصاد العالمي في إطار نموذجي. وباستخدام نموذج يشمل قطاعات وبلدان متعددة، يتناول الفصل مكاسب الصلابة التي تتحقق من (١) زيادة التنوع الجغرافي لمصادر المدخلات عبر مختلف البلدان، و(٢) زيادة قابلية إحلال المدخلات عبر مختلف المصادر في مختلف البلدان.

٢ سلاسل القيمة العالمية هي أنشطة موزعة على المستوى الدولي، مثل التصميم والإنتاج والتوزيع، تنطوي على الانتقال بمنتج أو خدمة ما من مرحلة التصور إلى مرحلة الاستخدام النهائي (دراسة Ponte, Ge- reff, and Raj-Reichert 2019). وفيما يتعلق بالجوانب التشغيلية، تُعرّف التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية بأنها تشمل تجارة السلع التي تعبر حدين دوليين على الأقل (دراسة Hummels, Ishii, and Yi 2001). وفي هذا الفصل، تُعرّف السلع كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية بأنها تشمل المدخلات والسلع تامة الصنع في القطاعات التالية: السيارات، والإلكترونيات، والمنسوجات والملابس، والسلع الطبية. وتشكل هذه السلع مجتمعة حوالي ربع التجارة العالمية في السلع (في ٢٠١٩)، وعادة ما تعتبر في صدارة سلاسل القيمة العالمية (دراسة Sturgeon and Memedovic 2010).

### الشكل البياني ٤-٥: متوسط أخطاء التنبؤ بنمو الواردات المحسوب استناداً إلى نموذج الطلب على الواردات (نقاط لوغاريتمية)

توضح الأخطاء الكبيرة في عام ٢٠٢٠ أن العوامل التقليدية لا يمكنها وحدها تفسير التغيرات في واردات السلع والخدمات.



المصادر: قاعدة بيانات سلاسل الإمداد العالمية «Eora»، وإحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

— إلى وضع تنبؤات جيدة لنمو الواردات حتى عام ٢٠١٩. ومع ذلك، هناك قصور في تنبؤ النموذج بالانخفاض الكبير المشاهد في تجارة الخدمات في عام ٢٠٢٠ (تشير تنبؤات النموذج إلى تحقيق معدل نمو يبلغ حوالي ٨٪، بينما تراجع التجارة فعلياً بنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠٢٠). وهناك مبالغة في تنبؤ النموذج بتراجع تجارة السلع (حيث يتنبأ بتراجع نسبته ١٠٪، في حين أن الانخفاض المشاهد نسبته ٦٪) (الشكل البياني ٤-٥).<sup>٤</sup> وبالتالي فإن أخطاء التنبؤ غير مسبوقه من حيث الحجم، وفي المقابل، نجد أن العوامل القياسية تفسر الأزمة المالية العالمية والركود العالمي في أوائل التسعينات بصورة أفضل بكثير.

### كانت حدة الجائحة وسياسات الاحتواء من المحركات الأساسية لأنماط التجارة في هذه الأزمة

تمثل السمات العديدة للجائحة والإجراءات المتخذة على صعيد السياسات لمواجهة عناصرها أساسياً في تفسير التفاوتات بين نمو الواردات المتوقع والفعلي. ويشير ربط أخطاء التنبؤ بالعوامل القطرية إلى أن البلدان التي كانت تجربتها مع الجائحة أكثر حدة (عدد أكبر من الإصابات

<sup>٤</sup> يعد أداء النموذج في عام ٢٠٢٠ هو الأسوأ منذ بداية العينة (١٩٨٥) عند دراسة مقاييس أخرى بخلاف متوسط أخطاء التنبؤ، مثل متوسط مربع خطأ التنبؤ. ويتناول المرفق ٤-١ المتاح على شبكة الإنترنت توزيع الأخطاء في عام ٢٠٢٠، مع مقارنته بتوزيع الأخطاء في سنوات سابقة.

مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية. ومن الناحية الأخرى، يؤدي تراجع التنوع إلى زيادة التقلبات. وتؤدي زيادة قابلية إحلال المدخلات عبر بلدان المصدر إلى الحد من خسائر إجمالي الناتج المحلي الناجمة عن الصدمات التي تتعرض لهافرادى البلدان. وبالتالي، من المهم إيجاد سبل لزيادة الفرص التجارية التي يمكن أن تعزز صلابة الاقتصاد العالمي في مواجهة مجموعة متنوعة من الصدمات.

## محركات التجارة أثناء الجائحة

### الطلب والأسعار النسبية لا يفسران وحدهما أنماط التجارة أثناء الجائحة

على عكس فترات الركود العالمي السابقة مثل تلك التي حدثت أثناء الأزمة المالية العالمية، فإن التغيرات في نمو تجارة الخدمات والسلع في بداية الجائحة لا يتم تفسيرها على نحو جيد من خلال نموذج يشمل العوامل التقليدية (الطلب المحلي والأسعار النسبية) وحدها. ويكون أداء هذا النموذج جيداً في تفسير إجمالي التجارة ولكن ينشأ عنه أخطاء تنبؤ كبيرة في نمو واردات السلع والخدمات في عام ٢٠٢٠ عند النظر إلى السلع والخدمات كل على حدة. وعلاوة على ذلك، ترتبط أخطاء التنبؤ هذه ارتباطاً وثيقاً بعوامل تقترن بالجائحة، مما يشير إلى الطبيعة الفريدة لهذه الصدمة التجارية.

ويستخدم هنا نموذج قياسي للطلب على الواردات لتقدير العلاقة التاريخية بين نمو الطلب ونمو الواردات. ويربط النموذج بين نمو الواردات الحقيقية من السلع والخدمات والنمو في الطلب والأسعار النسبية للواردات في عينة من ١٢٧ بلداً خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٩،<sup>٢</sup> وتماشياً مع الحدس الاقتصادي والدراسات السابقة (راجع، على سبيل المثال، الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، فإن المعاملات المقدرة لمقياس الطلب المعدل حسب الواردات (مجموعة من مكونات الطلب المرجحة بأوزان محتوى الواردات، كما ورد في دراسة Bussière and others 2013) تكون موجبة لمعظم البلدان وأكبر من الواحد الصحيح. وتكون معظم معاملات الأسعار النسبية سالبة وتتراوح قيمها بين -٠,٢ و -٠,٣ في المتوسط (المرفق ٤-١ المتاح على شبكة الإنترنت).

ويؤدي الجمع بين التقديرات المستمدة من نماذج الانحدار باستخدام حصص الواردات العالمية كأوزان ترجيحية

<sup>٢</sup> كما ورد في دراسة Bussière and others (2013). يمكن اشتقاق معادلة للطلب على الواردات، تربط النمو في الواردات الحقيقية بالتغيرات في مستويات الاستيعاب والأسعار النسبية، من أي نموذج تقريباً من نماذج الدورة الاقتصادية الحقيقية المستخدمة على المستوى الدولي. وفي هذا الفصل، يتم تقدير المواصفة التجريبية التالية:  $\Delta \ln M_{i,t} = \pi_i + \beta_{D,i} \Delta \ln D_{i,t} + \beta_{P,i} \Delta \ln P_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$ ، حيث تشير  $M_{i,t}$  و  $D_{i,t}$  و  $P_{i,t}$  إلى الواردات والطلب والأسعار النسبية، على الترتيب، في البلد  $i$  والزمن  $t$ ، إلى جانب الصيغ الأبسط الأخرى، كما ورد في المرفق ٤-١ المتاح على شبكة الإنترنت.

الاستهلاكي من الخدمات إلى السلع — مثل معدات العمل من بُعد والسلع الطبية — نتيجة الظروف المرتبطة بالجائحة.<sup>٦</sup> ثانياً، من الممكن إرجاع جزء من التحول إلى مجرد إعادة تخصيص الدخل للسلع لأن بعض الخدمات لم تكن متاحة. ثالثاً، من الممكن أن تكون البلدان التي تعاني من إغلاق عام أكثر حدة قد تعرضت لانكماش حاد في إنتاج بعض السلع محلياً، مما دفعها بالتالي إلى استيرادها (للاطلاع على تأثير إجراءات الإغلاق العام على الإنتاج المحلي، راجع الفصل الأول في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

ومن المثير للاهتمام، أنه كلما كان الاستعداد الصحي أفضل لدى الشركاء التجاريين للبلد المستورد، كان انخفاض وارداته السلعية عن التنبؤات أقل. ويُقاس مدى استعداد الشركاء التجاريين لمواجهة الجائحة هنا باستخدام مؤشر الأمن الصحي العالمي، ويرتبط بارتفاع أخطاء التنبؤ الموجبة بالواردات السلعية.<sup>٧</sup> ويشير ذلك إلى أن هناك درجة من التداعيات الدولية. وتحديدًا، كانت البلدان التي عانى شركاؤها التجاريون من انقطاعات أقل في الإمدادات المحلية أقل تأثراً بصورة سلبية بانتقال الصدمة عن طريق شبكات التجارة. وبالتالي، يركز القسم التالي على تداعيات سياسات الإغلاق العام لدى الشركاء التجاريين، والتي تشكل صدمات الإمداد من منظور محلي.

## التداعيات الدولية الناشئة عن سياسات احتواء الجائحة

### تداعيات صدمات الإمداد الناشئة عن الإغلاق العام تفسر جانباً كبيراً من تراجع التجارة

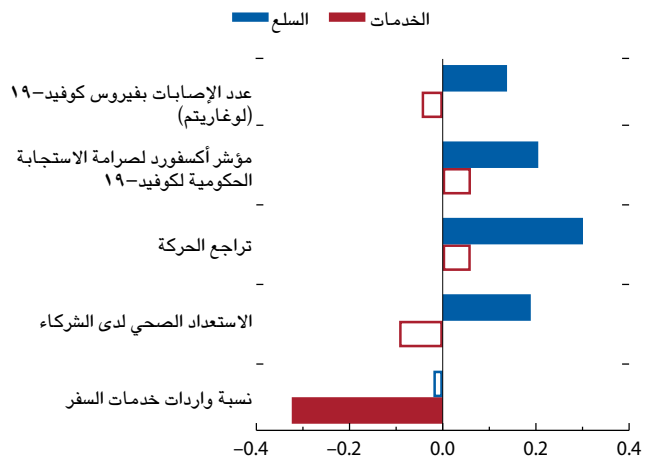
يبدو أن تراجع الواردات إلى مستوى القاع في منتصف عام ٢٠٢٠ مرتبط بمدى صرامة إجراءات الإغلاق العام لدى الشركاء التجاريين المصدرين (الشكل البياني ٤-٧). ومن المفهوم بدهة أن تشديد إجراءات الإغلاق العام لدى البلدان المصدرة سيشكل صدمة إمداد من منظور البلد المستورد. والواقع أنه مع تحييد أثر عوامل الطلب، كان لفرض إجراءات إغلاق أكثر صرامة لدى الشركاء التجاريين تأثير سلبي كبير ودال إحصائياً على الواردات السلعية. وتشير مقارنة التطور الفعلي للواردات في الفترة من يناير إلى مايو ٢٠٢٠ بسيناريو منافع للواقع دون تطبيق أي سياسات احتواء لدى الشركاء التجاريين إلى أن سياسات الاحتواء تفسر ما يصل إلى ٦٠٪ من التراجع المشاهد في الواردات. ومع ذلك، يبدو

<sup>٦</sup> من بين العديد من الدراسات التي تؤكد هذا الاتجاه، راجع دراسة Andersen and (2020) Boumie and others عن فرنسا، ودراسة Baker and others (2020) عن الولايات المتحدة، ودراسة Chronopoulos, Lukas, and Wilson (2020) عن المملكة المتحدة.

<sup>٧</sup> للاطلاع على تفاصيل حول المؤشر، راجع دراسة Camer- on, Nuzzo, and Bell (2019)، فضلاً عن المواد الأخرى التي يمكن العثور عليها في الموقع الإلكتروني التالي لمؤشر الأمن الصحي العالمي: <https://www.ghsindex.org/about>.

## الشكل البياني ٤-٦: العوامل المرتبطة بأخطاء التنبؤ في عام ٢٠٢٠ التي تحسب استناداً إلى نموذج الطلب (انحراف معياري، ما لم يذكر خلاف ذلك)

كان للعوامل المحلية المرتبطة بالجائحة دور مهم في تحديد أنماط التجارة في عام ٢٠٢٠.



المصادر: مؤشر الأمن الصحي العالمي؛ وتقارير التنقل المجتمعي الصادرة عن شركة غوغل؛ ودراسة Hale and others (2021)، والموقع الإلكتروني "Our world in Data"؛ ومنظمة التجارة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني المعاملات الموحدة لانحدار القيم المتبقية من نموذج الطلب على الواردات على المتغيرات المدرجة في النموذج. وتوضح الأعمدة المصمتة المعاملات الدالة إحصائياً عند مستوى 5٪، أما الأعمدة المفرغة فتوضح ما دون ذلك. ويقاس الاستعداد الصحي للجائحة لدى الشركاء التجاريين باستخدام مؤشر الأمن الصحي العالمي. وترصد «نسبة واردات خدمات السفر» نسبة خدمات السفر في إجمالي واردات بلد ما من الخدمات.

بفيروس كوفيد-١٩، أو إجراءات احتواء أكثر صرامة، أو تراجع أكبر في الحركة) أظهرت «طلباً زائداً على الواردات» السلعية — أي أن الانخفاض في الواردات السلعية كان أقل من تنبؤات النموذج (الشكل البياني ٤-٦). وكانت أخطاء التنبؤ بالواردات السلعية في البلدان الواقعة في الربع الثالث من توزيع عدد الإصابات بفيروس كوفيد-١٩ أعلى بمقدار ٣ نقاط مئوية موجبة مقارنة بالبلدان الواقعة في الربع الأول.<sup>٥</sup>

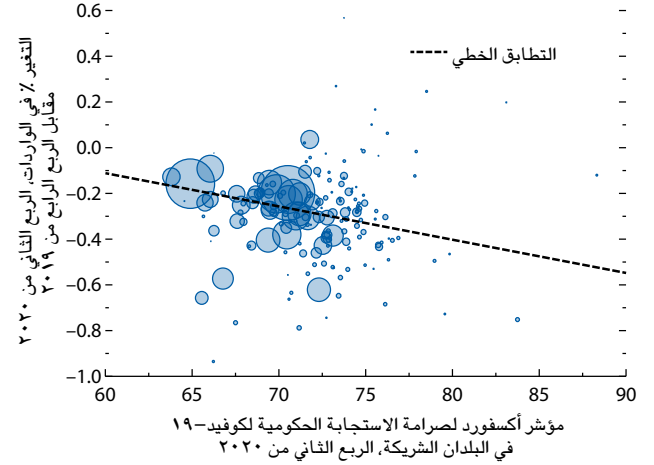
وبالنسبة لواردات الخدمات، فإن أهم عامل يفسر المبالغة في تنبؤات النموذج هو حجم واردات بلد ما من خدمات السفر. أي أن الجزء غير المفسر من الانخفاض في واردات الخدمات كان أوضح في البلدان التي شكلت فيها خدمات السفر نسبة كبيرة من إجمالي واردات الخدمات.

وتتسق هذه النتائج مع الفرضيات المختلفة المتعلقة بتأثير العوامل المرتبطة بالجائحة على التجارة. أولاً، قد يعكس التعافي السريع في تجارة السلع تحولاً عاماً في الإنفاق

<sup>٥</sup> إذا لم يتم إدراج هذه الاضطرابات بالكامل من خلال التغيرات في الأسعار النسبية، في البلدان الأشد تضرراً من الجائحة، ستشير تنبؤات النموذج إلى انخفاض الواردات السلعية بقدر أكبر مما حدث بالفعل.

## الشكل البياني ٤-٧: التغير في الواردات ومدى صرامة إجراءات الإغلاق العام في البلدان الشريكة

ترتبط تداعيات سياسات الإغلاق العام لدى الشركاء التجاريين بتراجع الواردات.



المصادر: دراسة Hale and others (2021) وإحصاءات وجهة التجارة الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم تصميم مؤشر أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية في البلدان الشريكة باستخدام تدفقات الواردات خلال الفترة من الربع الثالث من ٢٠١٨ إلى الربع الرابع من ٢٠١٩ كأوزان ترجيحية. ويتناسب حجم الفقاعة لكل بلد مع قيمة وارداته (بالدولار الأمريكي) في الربع الرابع من ٢٠١٩. ويعبر الخط المتصل عن التطابق الخطي لنموذج مرجح يقيس اندثار التغير في الواردات خلال الفترة ما بين الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ والربع الرابع من عام ٢٠١٩ على مؤشر أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية في البلدان الشريكة، حيث تكون الأوزان الترجيحية هي قيم الواردات (بالدولار الأمريكي) في الربع الرابع من ٢٠١٩. والمعامل المقدر يساوي -٠.٠١٥ (إحصائية «t» = -٢.٤٤).

(and Tenreyro 2006)، باستخدام البيانات الثنائية للواردات الشهرية من المنتجات المصنفة على مستوى الستة أرقام الصادرة عن مؤسسة «Trade Data Monitor»<sup>٩</sup>. ويشمل النموذج مجموعة من الآثار الثابتة المتغيرة مع الوقت التي تمتص تأثيرات جميع العوامل المشاهدة وغير المشاهدة التي تختص بها البلدان والقطاعات المستوردة، بما في ذلك تحول الطلب، وتأثيرات عوامل مثل الاتفاقات التجارية التي يمكن أن تؤثر على التدفقات التجارية (لمختلف المنتجات) عبر كل زوج من أزواج البلدان المستوردة والمصدرة. ويقدم المرفق ٤-٢ المتاح على شبكة الإنترنت وصفاً أكثر تفصيلاً للمنهجية والنتائج.

كذلك تعد التداعيات الناشئة عن صرامة إجراءات الإغلاق العام ثابتة إزاء تحييد أثر حجم الأزمة الصحية في البلد المصدراً، والذي يقاس بعدد الإصابات الجديدة بفيروس كوفيد-١٩ والوفيات الناجمة عنه على أساس نصيب الفرد (الأنبية والمتأخرة)، والتغيرات في القيود على الصادرات التي يفرضها الشركاء التجاريون، واستجابة سياسة المالية العامة لدى الشركاء التجاريين.

## كانت التداعيات أوضح في سلاسل القيمة العالمية وتم التخفيف من حدتها بقدر قابلية العمل من بعد

يخفي متوسط التداعيات عدة مصادر للتباين: • أولاً، تعد تداعيات الإغلاق العام أقوى بكثير من الضعف في البلدان التي يكون شركاؤها المصدرون أقل قدرة على الاعتماد على العمل من بعد (الشكل البياني ٤-٨، اللوحة ١). وتتسق هذه النتيجة مع الأدلة الحالية التي تثبت أن قابلية العمل من بعد قد خففت من حدة الآثار السلبية

<sup>٩</sup> يتم في هذا الفصل تقدير المواصفة التالية:  $M_{m,e,i,t} = g(\beta Stringency_{e,t} + \delta Controls_{m,e,t} + \alpha_{m,e,i} + \gamma_{m,i,t} + \varepsilon_{m,e,i,t})$  ويتم إجراء انحدار للواردات الثنائية من المنتجات في القطاع  $i$  ( $M_{m,e,i,t}$ ) التي يحصل عليها البلد المستورد  $m$  من البلد المصدر  $e$  في الشهر  $t$  على (١) مؤشر صرامة إجراءات الإغلاق العام الذي يتغير مع الوقت في البلد المصدر ( $Stringency Index_{e,t}$ )، الذي يقاس باستخدام متوسط القيم الشهرية لمؤشر أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية لكوفيد-١٩؛ و(٢) مجموعة من المتغيرات التي تختلف عبر أزواج البلدان والزمن ( $Controls$ )؛ و(٣) مجموعة من الآثار الثابتة ( $\alpha_{m,e,i}, \gamma_{m,i,t}$ ). ويسجل مؤشر أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية مدى صرامة سياسات «الإغلاق العام» التي تقيد سلوك الأشخاص. ويتراوح المؤشر من صفر إلى ١٠٠ ويتم حسابه باستخدام ثمانية مؤشرات ترتيبية لسياسات الاحتواء والإغلاق (مثل إغلاق المدارس وأماكن العمل) والقيود على الحركة، بالإضافة إلى مؤشر يسجل حملات توعية المواطنين. ويرتبط مؤشر الصرامة المستخدم في هذا الفصل ارتباطاً وثيقاً بالكون المتعلق بإغلاق أماكن العمل، والذي يتسم بدرجة تباين أقل، لكونه متغيراً فنوياً (يفترض أن له أربع قيم). وينظر النموذج المستخدم في الفصل في بلد مستورد (مثل الولايات المتحدة) وتجارين وارداتها من منتج ما (مثل المركبات) في كل شهر من شركاء تجاريين يطبقون سياسات احتواء مختلفة. وفي ظل الافتراض المنطقي بأن طلب الولايات المتحدة على المركبات هو نفسه عبر البلدان الشريكة، فإن التحليل يحدد أثر عوامل الطلب، بما في ذلك دور سياسات الاحتواء المحلية، ويستفيد فقط من التباين في صرامة إجراءات الإغلاق العام عبر الشركاء التجاريين.

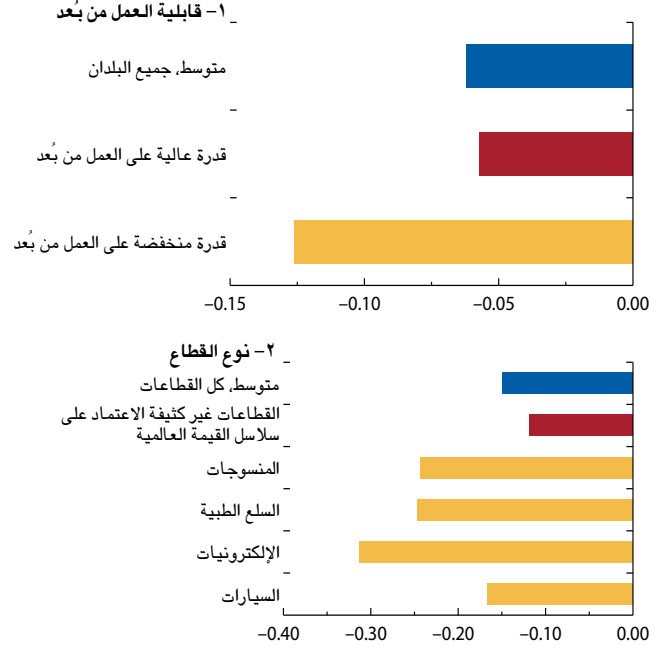
أن التداعيات الناشئة عن صرامة إجراءات الإغلاق العام لم تستمر طويلاً. وقد تحقق هذا التأثير لأول مرة في فبراير ٢٠٢٠، مع فرض المجموعة الأولى من القيود في آسيا؛ وزادت قوته في مارس وإبريل، عندما أصبحت إجراءات الإغلاق العام أوسع انتشاراً في مناطق جغرافية متعددة، بما في ذلك في أوروبا؛ ثم بدأ في التراجع في مايو. وفي يونيو، عندما تعافت واردات السلع بقوة، رغم عدم تخفيف قيود الإغلاق العام إلا بدرجة محدودة، أصبحت التداعيات لا تختلف عن الصفر (راجع الإطار ٤-٢ للاطلاع على مزيد من الأدلة على انخفاض معدل التداعيات، باستخدام البيانات التي تصدر بمعدل تواتر يومي عن التجارة عبر البحار).<sup>٨</sup>

وتستند هذه النتائج إلى تقديرات نموذج الجاذبية المستخدم على نطاق واسع في أدبيات التجارة (دراسة Santos Silva

<sup>٨</sup> يتم الحصول على نتائج مماثلة في دراسة Berthou and Stump-ner (2022). وتوثق دراسة Heise (2020) أيضاً تراجع واردات الولايات المتحدة من الصين بنسبة ٥٠٪ تقريباً في مارس ٢٠٢٠ عن مستواها في يناير ٢٠٢٠، عندما تم إغلاق المصانع بصورة مؤقتة، قبل أن تتعافى تلك الواردات في إبريل ٢٠٢٠. وتوضح دراسة Lafrogne-Joussier, Martin, and Mejean (2021) أن الشركات الفرنسية التي كانت تحصل على المدخلات من الصين قبل الإغلاق العام مباشرة كان انخفاض وارداتها في الفترة بين فبراير وإبريل ٢٠٢٠ أكبر بنسبة ٧٪ مقارنة بانخفاض واردات الشركات التي كانت تحصل على مدخلاتها من بلدان أخرى.

### الشكل البياني ٤-٨: شبه مرونة مؤشر أكسفورد لصرامة الاستجابة الحكومية لفيروس كوفيد-١٩

كانت التداعيات أكبر في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية وبين البلدان الشريكة الأقل قدرة على الاعتماد على العمل من بعد.



المصادر: دراسة (Dingel and Neiman (2020) ودراسة (Hale and others (2021) ومؤسسة «Trade Data Monitor»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ثالثاً، يتم تخفيف الأثر السلبي للإجراءات الصارمة في القطاعات الأكثر تركيزاً في المراحل الأولى من عملية الإنتاج (مثل الفلزات والمنتجات المعدنية)، في حين يكون هذا الأثر أقوى في القطاعات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج (مثل النقل والمنسوجات).<sup>١٢</sup> ويؤدي ارتفاع مؤشر التركيز في المراحل الأولى من عملية الإنتاج بمقدار انحراف معياري واحد إلى خفض تداعيات انقطاعات الإمداد نتيجة الإغلاق العام بمقدار الثلث تقريباً. ويتسق ذلك مع الفهم البديهي بأن القطاعات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج تتأثر على الأرجح بانقطاعات سلاسل الإمداد نتيجة، على سبيل المثال، لإجراءات الإغلاق العام في البلدان الموردة للسلع الوسيطة التي تُستخدم كمدخلات (راجع الإطار ٤-٣ للاطلاع على تحليل تفصيلي باستخدام البيانات الجمركية من فرنسا).

وباختصار، توضح الأدلة المستمدة من بيانات التجارة الثنائية التفصيلية أنه بعد تحييد أثر الطلب في البلدان المستوردة، كانت هناك تداعيات سلبية دالة إحصائياً ناشئة عن إجراءات الإغلاق العام في البلدان الشريكة، وهو ما يتسق مع النتائج الواردة في الأدبيات الاقتصادية (دراسة Espitia and others 2021، ودراسة (Berthou and Stumpner 2022). وكانت هذه التداعيات أكبر في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية والقطاعات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. غير أن التداعيات غالباً ما كانت قصيرة الأمد وتم التخفيف من حدتها حسب قدرة البلدان الشريكة على استخدام أسلوب العمل من بُعد. وعلاوة على ذلك، تضاعف حجم هذه التداعيات مع الوقت، حيث اكتسبت البلدان خبرة في العمل في ظل القيود على الحركة؛ وبالتالي انخفضت الواردات كرد فعل لإجراءات الإغلاق العام في البلدان الشريكة في عام ٢٠٢١ بنسبة أقل بكثير مقارنة بعام ٢٠٢٠ (الإطار ٤-٢).

## صلابة سلاسل القيمة العالمية

### تشير بيانات التجارة إلى تكيف سلاسل القيمة العالمية مع أوضاع الجائحة أثناء الأزمة

يشير التحليل السابق إلى أنه مع تحول الطلب إلى السلع والأثر السلبي قصير الأمد للتداعيات الناشئة عن الإغلاق العام، اتسمت تجارة السلع بالصلابة بشكل عام، بما في ذلك السلع كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أيضاً إرجاع صلابة تجارة السلع إلى قدرة شبكات سلاسل القيمة العالمية على التكيف. وتوضح البيانات التجارية ما

لتراجع حركة العمالة (دراسة (Pei, de Vries, and Zhang (2021).

- ثانياً، تكون التداعيات في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية (الأعمدة الصفراء، الشكل البياني ٤-٨، اللوحة ٢)، وخاصة الإلكترونيات، أقوى مقارنة بالقطاعات غير كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية (العمود الأحمر). ومن المفهوم بدهة أن الواردات في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية ستكون أكثر عرضة نسبياً لانقطاعات سلاسل الإمداد (نتيجة الإغلاق العام في هذه الحالة).<sup>١١</sup>

<sup>١٠</sup> تُقاس قابلية العمل من بُعد باستخدام البيانات المقارنة بين البلدان المحسوبة وفق ما ورد في دراسة (Dingel and Neiman (2020). ويتم تقسيم عينة الشركاء التجاريين إلى أولئك الذين لديهم نسبة منخفضة من الوظائف التي يمكن أدائها من بُعد (الربيع الأدنى في التوزيع) وأولئك الذين لديهم نسبة مرتفعة من الوظائف التي يمكن أدائها من بُعد.

<sup>١١</sup> يتم إعداد رموز المنتجات المكونة من ستة أرقام للسلع التي يتم إنتاجها في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية حسبما ورد في دراسة (Frederick and Lee (2017) (الإلكترونيات)، ودراسة (Sturgeon and others (2016) (السيارات)، ودراسة (Frederick (2019) (المنسوجات، والأجهزة الطبية).

<sup>١٢</sup> لاختبار فرضية التركيز في المراحل الأولى من عملية الإنتاج، يشمل النموذج التفاعل بين مؤشر صرامة إجراءات الإغلاق العام ومقياس «تركز القطاع في المراحل الأولى من عملية الإنتاج» (متوسط المسافة حتى الاستخدام النهائي) والمحسوب حسبما ورد في دراسة (Antràs and others (2012) من جدول المدخلات والمخرجات الأمريكية. وبعد تركيز القطاع في المراحل الأولى من عملية الإنتاج (الثابت مع الوقت) مقياساً لمدى تعرضه لصدمة إمداد ناجمة عن الإغلاق العام (الذي يتغير مع الوقت). وتساعد هذه المواصفة على تحييد آثار المصدر-الزمن، مما يجعل النموذج متوافقاً تماماً مع نماذج الجاذبية التي تحدد عوامل «المقاومة متعددة الأطراف» والمتغيرة مع الوقت.



### الشكل البياني ٤-٩: التغيرات في الحصة السوقية للمناطق من المنتجات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية (نقاط مئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

تشير التغيرات في الحصة السوقية التجارية أثناء الجائحة إلى تكيف سلاسل القيمة العالمية مع إجراءات الإغلاق العام غير المتزامنة في البلدان والمناطق المختلفة.

١- النصف الثاني من ٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩

المناطق المستوردة	بقية العالم	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية
بقية العالم	٠,٠	١,٨	٠,٨-	١,٠-
آسيا	٠,٣	١,٣	٠,٨-	٠,٨-
أوروبا	١,٩-	٤,٦	١,٩-	٠,٩-
أمريكا الشمالية	١,٥	٢,٣	١,٤-	٢,٤-

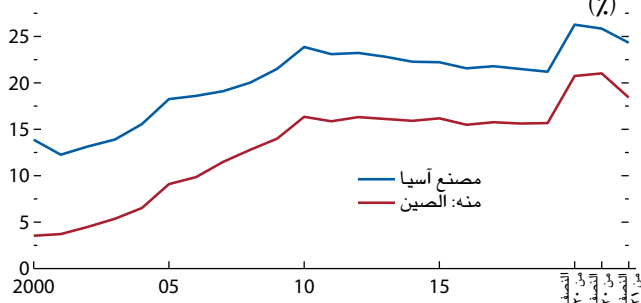
المناطق المصدرة

٢- النصف الأول من ٢٠٢١ مقابل ٢٠١٩

المناطق المستوردة	بقية العالم	آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية
بقية العالم	٠,٢	٢,١	١,٧-	٠,٦-
آسيا	٠,١	١,١	٠,٦-	٠,٦-
أوروبا	٠,٤-	٣,١	٢,٣-	٠,٥-
أمريكا الشمالية	٣,٤	٠,٦	٠,٨-	٣,٢-

المناطق المصدرة

٣- الحصة السوقية مقارنة بأوروبا



المصادر: مؤسسة «Trade Data Monitor»، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب الحصة السوقية باستخدام المنتجات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية فقط، حسبما يرد تعريفها في الفصل. ولا تعرض اللوحة ٣ سوى الحصة السوقية لمصنع آسيا والصين في المنتجات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية مقارنة بمصنع أوروبا، حسبما يرد تعريفها في الفصل.

حدث من تغيرات كبيرة في الحصة السوقية التجارية بين المناطق ذات المشاركة الكبيرة في سلاسل القيمة العالمية في بداية الجائحة<sup>١٣</sup> ومع التطورات غير المتزامنة للجائحة، نجد أن المناطق التي خرجت من الإغلاق العام في وقت أبكر شهدت زيادات كبيرة في حصتها السوقية مقارنة بالمناطق الأخرى، وخاصة في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية. ومع ذلك، يبدو أن هناك انعكاسا في مسار هذه التغيرات في الحصة السوقية مع الوقت، مما يشير إلى أنه من غير المرجح استمرارها مع تعلم البلدان كيفية التكيف مع القيود المرتبطة بالجائحة.

فبالمقارنة بعام ٢٠١٩، زادت الحصة السوقية للبلدان الآسيوية التي تضررت في وقت مبكر من صدمة كوفيد-١٩ لكنها تمكنت بعد ذلك من احتواء الفيروس — بينما كانت المناطق الأخرى تشهد طفرات في عدد الإصابات بالفيروس والإغلاقات العامة المترتبة عليه. وقد تراجعت الحصة السوقية لبلدان أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي يونيو ٢٠٢٠، زادت الحصة السوقية لبلدان «مصنع آسيا» في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية بمقدار ٤,٦ نقطة مئوية في «مصنع أوروبا» وبمقدار ٢,٣ نقطة مئوية في «مصنع أمريكا الشمالية»<sup>١٤</sup> ومصنع أوروبا هو المجموعة الإقليمية التي شهدت أكبر تراجع في الحصة السوقية أثناء المرحلة الأولى من الأزمة (الشكل البياني ٤-٩، اللوحة ١). ومع ذلك، تشير أحدث البيانات، حتى يونيو ٢٠٢١، إلى أن المكاسب الأولية في الحصة السوقية لمصنع آسيا والخسائر الأولية في الحصة السوقية لمصنع أوروبا قد تراجعت أثناء مرحلة التعافي، مما يشير إلى أن التغير في الحصة السوقية ربما كان مؤقتا. أما مصنع أمريكا الشمالية فقد وصل خسارة حصته السوقية، وأغلبها في أسواقه المحلية (الشكل البياني ٤-٩، اللوحة ٢). ولوضع هذه التغيرات في سياق تاريخي أطول، توضح اللوحة ٣ في الشكل البياني ٤-٩ تطور الحصة السوقية لآسيا في أوروبا منذ عام ٢٠٠٠، قبل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية<sup>١٥</sup>. ورغم أن الزيادة في الحصة السوقية لآسيا في منتصف عام ٢٠٢٠ كانت كبيرة وسريعة مقارنة بالتغيرات التاريخية، يبدو أن هناك انعكاسا سريعا في مسارها.

<sup>١٣</sup> بسبب وجود فواصل زمنية في توافر بيانات المدخلات والمخرجات، من الصعب إجراء تحليل تفصيلي للتغيرات في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وبالتالي يمكن لبيانات التجارة الثنائية أن تلقي بعض الضوء على الاتجاهات الأخيرة. وتوضح مقاييس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في عام ٢٠٢٠ أن انقطاع سلاسل الإمداد على مستوى الاقتصاد الكلي أدى إلى انخفاض حاد في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية مقارنة بعام ٢٠١٩ (WTO 2021)، وخاصة في بعض القطاعات (مثل النقل والمعدات الكهربائية).

<sup>١٤</sup> يتبع تصنيف البلدان التي تشملها كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الثلاث ما ورد في دراسة (Baldwin and Freeman (2020)). فمصنع آسيا يضم أستراليا والصين والهند وإندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية. ويضم مصنع أوروبا فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة. أما مصنع أمريكا الشمالية فيضم كندا والمكسيك والولايات المتحدة.

<sup>١٥</sup> بينما هيمنت الصين على الزيادة في الحصة السوقية لآسيا في أوروبا، شهدت التغيرات في الحصة السوقية العالمية أطرافا فائزة وأخرى خاسرة. ويوضح المرفق ٤-٣ المتاح على شبكة الإنترنت أن الزيادة في الحصة السوقية، عبر البلدان، ارتبطت ارتباطا موجبا بزيادة الحركة أثناء فترة الجائحة.

يقارن النتائج في ظل ارتفاع مستويات التنوع أو قابلية الإحلال بالنتائج في ظل المستويات المشاهدة بالفعل. وفيما يلي المعنى المحدد لهذين الخيارين:

- التنوع: يمكن للبلدان تنوع موردي المدخلات الوسيطة على المستوى الدولي، من خلال تحقيق قدر أكبر من المساواة في الكميات التي يتم الحصول عليها من هؤلاء الموردين عبر البلدان. ورغم أن التنوع مصطلح شائع الاستخدام في علم الاقتصاد (راجع على سبيل المثال دراسة Cadot, Carrère, and Strauss-Kahn 2013). فإن معناه هنا محدد للغاية. فهذا الفصل يشير إلى التنوع (١) عبر البلدان، وليس عبر المنتجات؛ و(٢) في السلع والخدمات الوسيطة، وليس السلع والخدمات النهائية؛ و(٣) في استخدام المدخلات الوسيطة، وليس إنتاجها أو تصديرها. وقد يؤدي التنوع إلى تعزيز الصلابة من خلال الحد من الاعتماد على بلد واحد أو عن طريق إقامة علاقات في أوقات اليسر يمكن الاستفادة منها أثناء الأزمات. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تكون هناك أيضا جوانب سلبية للتنوع. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي التنوع إلى انكشاف بلد ما لمخاطر بلدان موردة أكثر تقلبا. ولا تزال الأدلة التجريبية على مزايا التنوع متنوعة حتى الآن.<sup>١٧</sup>
- قابلية الإحلال: يشير ذلك إلى سهولة قيام أحد المنتجين في عملية الإنتاج بإحلال مدخلات يحصل عليها من أحد الموردين في بلد ما محل مدخلات من بلد آخر. وبينما يتعلق التنوع الجغرافي بإقامة علاقات مع موردين في بلدان مختلفة، يمكن تفسير قابلية الإحلال إما على أنها تجعل تكنولوجيا الإنتاج لدى الشركات أكثر مرونة، بمعنى أنها يمكن أن تستوعب مدخلات مختلفة قليلا من نفس النوع من موردين مختلفين، أو على أنها توحد مواصفات المدخلات الوسيطة على المستوى الدولي. وهناك مثال على زيادة مرونة الإنتاج وهو استجابة شركة تسلا لنقص أشباه الموصلات. فقد قامت الشركة بإدخال تعديلات برمجية تمكنها من استخدام أشباه موصلات بديلة كانت أكثر توافرا في ذلك الوقت. وكمثال على توحيد المواصفات، صرحت شركة جنرال موتورز مؤخرا بأنها تعمل مع عدد من شركات صناعة الشرائح لخفض عدد شرائح أشباه الموصلات ذات المواصفات الخاصة التي تستخدمها بنسبة ٩٥٪ إلى ثلاث مجموعات فقط من وحدات التحكم الدقيقة. ومن حيث المبدأ، سيتم

<sup>١٧</sup> هناك مجموعة من الأدبيات الاقتصادية الصادرة حديثا توضح المزايا المتباينة للتنوع. فعلى المستوى الوطني، تكشف دراسة Caselli (2020) and others عن مزايا زيادة الانفتاح أمام التجارة ككل (أي الصادرات والواردات) وأمام التجارة في السلع والخدمات الوسيطة والنهائية. وعلى مستوى الشركات، تخلص دراسة Jain, Girotra, and Netessine (2015) إلى أن التنوع يؤدي إلى انكشاف الشركات لمخاطر موردين أصغر حجما يستغرق تعافيهم من الاضطرابات وقتا أطول، وتكشف دراسة Lafrogne-Joussier, Martin, and Mejean (2021) عن مكاسب لا تذكر من التنوع.

ورغم صلابة سلاسل القيمة العالمية بوجه عام، فقد شهدت بعض القطاعات، مثل السيارات، انقطاعات كبيرة في الإمداد. وعلاوة على ذلك، لا تزال تكاليف الشحن مرتفعة على امتداد بعض مسارات السفن رغم تراجعها من مستويات ذروتها، ولا تزال بعض الموانئ مزدحمة، مما يساهم في استمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد (الإطار ٤-١، ودراسة Komaromi, Cerdeiro, and Liu 2022). ويمكن أن تنشأ تحديات من جراء أنواع أخرى من الصدمات — ليس فقط حالات الطوارئ الصحية، ولكن أيضا الصراعات الدولية أو المدنية، أو الهجمات السيبرانية، أو الظواهر الجوية المتطرفة المرتبطة بتغير المناخ (دراسة Baumgartner, Malik, and Padhi 2020، ودراسة McKinsey Global Institute 2020). وفي ضوء ذلك، من المهم تقييم خيارات تعزيز صلابة سلاسل القيمة العالمية، وخاصة في ظل الدعوات المتزايدة بإعادة توطيق الإنتاج. ويستخدم القسم التالي إطارا قائما على النماذج لتحليل خيارين لزيادة صلابة سلاسل الإمداد تم اقتراحهما في الأدبيات الاقتصادية، وهما: زيادة التنوع الجغرافي لمصادر المدخلات وزيادة قابلية إحلال مدخلات من مصدر ما محل مدخلات من مصدر آخر (OECD 2021).

### سياسات تعزيز الصلابة: رؤى من منهج قائم على النماذج

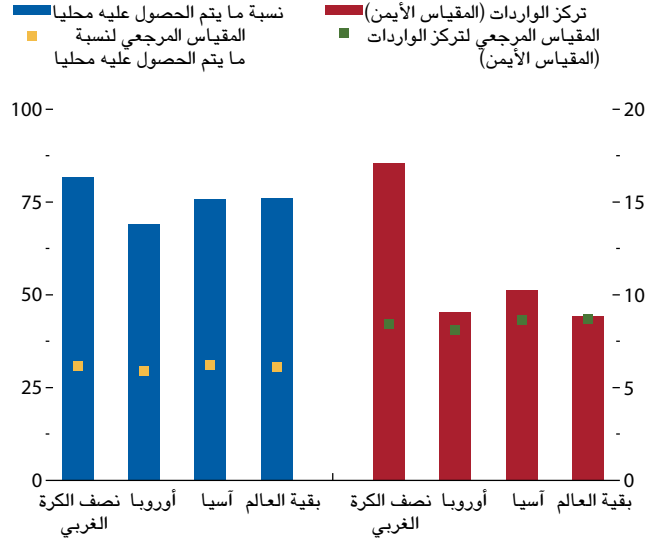
لتحليل هذين الخيارين، يتم في هذا الفصل توسيع نطاق نموذج التوازن العام لشبكات الإنتاج والتجارة العالمية والذي اقترحه دراسة Bonadio and others (2021). ويشمل النموذج التجارة في السلع الوسيطة (مثل المواد الخام، وقطع الغيار، والطاقة التي تنتجها شركة ما وتستخدمها شركة أخرى في الإنتاج) والخدمات، وبالتالي يرصد سلاسل القيمة العالمية.<sup>١٨</sup> ولكل قطاع في كل بلد شركة ممثلة تنتج باستخدام تكنولوجيا تتسم بعائد ثابت على الحجم. وتتم معايرة النموذج ليعكس خصائص ٦٤ بلدا و٣٣ قطاعا، على النحو الموضح في المرفق ٤-٤ المتاح على شبكة الإنترنت. لاحظ أن النموذج لا يعرض الروابط الداخلية بين المدخلات والمخرجات ولا يمكنه أن يشير إلى المفاضلات المحتملة بين التنوع والكفاءة.

وفي هذا النموذج، تنتقل تداعيات انقطاعات الإمداد في بلدان المصدر إلى بلدان أخرى من خلال التجارة في المدخلات الوسيطة. ويتناول التحليل سيناريوهين، هما: انقطاع الإمدادات في بلد من كبار موردي المدخلات، ومجموعة من صدمات الإمداد التي تتعرض لها بلدان متعددة. وكذلك

<sup>١٨</sup> تُستخدم في النموذج السلع والخدمات الوسيطة التي ينتجها بلد ما كمدخلات إنتاج في بلد ثان، ثم يتم تصدير السلع الوسيطة أو النهائية الناتجة عن ذلك إلى بلد ثالث. ولا يشمل النموذج إدارة المخزون، وبالتالي لا يمكنه التعامل مع خيارات تخفيف المخاطر مثل ممارسات إدارة المخزون وتأثيرها على التجارة (دراسة Alessandria, Kaboski, and Midrigan 2011).

## الشكل البياني ٤-١٠: مجال تنويع مصادر المدخلات الوسيطة (٧)

يشير التحيز الكبير للحصول على المدخلات من موردين محليين إلى وجود مجال للتنويع على المستوى الدولي.



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: توضح الأعمدة الزرقاء نسبة المدخلات الوسيطة التي يتم الحصول عليها محليا. وتوضح المربعات الصفراء المقياس المرجعي لتركز الإنتاج العالمي. وتوضح الأعمدة الحمراء مدى تركيز الواردات (مؤشر هرفندال لقياس التركيز) في البلدان الأجنبية التي تدرج ضمن نسبة المدخلات الوسيطة المستوردة. وتوضح المربعات الخضراء المقياس المرجعي لتركز الصادرات العالمية. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٤-٢ المتاح على شبكة الإنترنت.

إحلال كل مجموعة من مجموعات وحدات التحكم الدقيقة محل مجموعة من الشرائح، مما يؤدي إلى تجنب أي تكاليف إحلال فيما بينها.<sup>١٨</sup>

وتشير الأدلة إلى أن البلدان والقطاعات لديها مجال كبير للتنويع على المستوى الدولي بعيدا عن المصادر المحلية للمدخلات الوسيطة. فعلى سبيل المثال، توضح الأعمدة الزرقاء في الشكل البياني ٤-١٠ أن الشركات في نصف الكرة الغربي تحصل، في المتوسط، على ٨٢٪ من مدخلاتها الوسيطة من موردين محليين، وهي نسبة أعلى بكثير من

<sup>١٨</sup> راجع، على سبيل المثال، مقال بعنوان «Ford Moves to Ensure Supply of Chips and Guide Their Design» في صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ ١٨ نوفمبر ٢٠٢١ <https://www.nytimes.com/2021/11/18/business/ford-global-foundries-chip-shortage.html>. لاحظ أنه إذا تم تحقيق قابلية الإحلال من خلال توحيد المواصفات، فقد يؤدي ذلك أيضا إلى تحميل تكلفة على المنتجين تتمثل في أن الموردين سيصبحون أقل «تقيدا» ويمكنهم بمزيد من السهولة الإحلال فيما بين المنتجين.

المقياس المرجعي البالغ ٣١٪، مما يعكس تركيز الإنتاج العالمي من هذه المدخلات الوسيطة.<sup>١٩</sup> ويشير ذلك إلى وجود «تحيز» كبير للحصول على المدخلات الوسيطة من موردين محليين.<sup>٢٠</sup> وأحد الانعكاسات المهمة لهذا التحيز هو أن أي إعادة توطيد للإنتاج ستؤدي إلى تراجع التنوع بدرجة أكبر، وبالتالي زيادة مخاطر التركيز. وهذه هي إحدى الحجج البسيطة المعارضة لإعادة التوطيد. وتخلص التحليلات الأشمل لإعادة التوطيد إلى أن زيادة التركيز هذه ستؤدي بالفعل إلى مزيد من التقلب في النشاط الاقتصادي، حتى بعد إجراء تعديلات هيكلية في الاقتصاد من خلال التوسع في بعض القطاعات وتقليص قطاعات أخرى (دراسة OECD 2021، ودراسة Bonadio and others 2021).

وفي المقابل، لا يوجد مجال كبير لزيادة تنويع المدخلات التي يتم الحصول عليها من الخارج، باستثناء في نصف الكرة الغربي (الشكل البياني ٤-١٠). لذلك فإن المجال الرئيسي للتنويع هو التنويع بعيدا عن المصادر المحلية، من خلال الحصول على مزيد من المدخلات الوسيطة من الخارج. ويوضح المرفق ٤-٤ المتاح على شبكة الإنترنت أن القطاعات التي لديها المجال الأكبر للتنويع هي قطاعات الخدمات مثل الضيافة والتمويل والرعاية الصحية.

ويتم إعداد نموذج لزيادة التنويع من خلال إنشاء متوسط بسيط لكل من (١) توزيع يحدد المصادر من كل بلد بأوزان متساوية و(٢) البيانات الفعلية. وفي الواقع، يتم تحديد نسبة المصادر المحلية بحوالي نصف ما هي عليه في البيانات المشاهدة.

ولزيادة قابلية الإحلال فيما بين الموردين في مختلف البلدان، يتم إعداد نموذج زيادة مرونة الإحلال بين المدخلات الوسيطة من مختلف البلدان لتتراوح بين ٠,٥ و ٢,٠، وهو نفس النطاق الوارد في دراسة Feenstra and others (2018).<sup>٢١</sup> وتعتبر الزيادة عن التحول من المرونة قصيرة الأجل التي استخدمتها دراسة Bonadio and others (2021) إلى تقدير أقرب إلى قابلية الإحلال على المدى الطويل التي أشارت

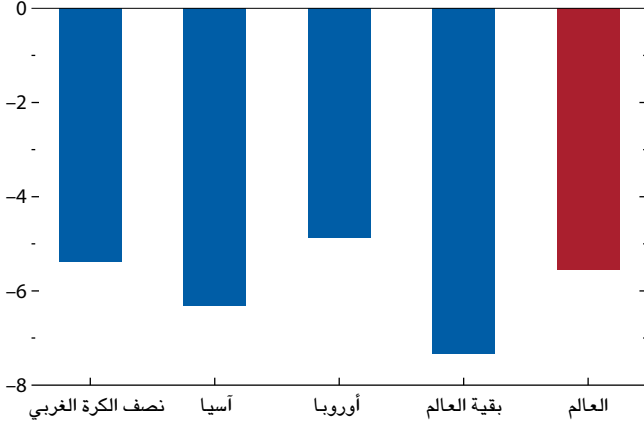
<sup>١٩</sup> يوضح هذا المقياس المرجعي إلى أي مدى يمكن لشركة ما تنويع مصادر حصولها على المدخلات الوسيطة على المدى القصير. ولكل زوج من البلدان والقطاعات، تتم مقارنة نسبة المدخلات الوسيطة التي يتم الحصول عليها محليا بمقياس مرجعي لتركز الإنتاج العالمي من هذه المدخلات الوسيطة. وتتم مقارنة تركيز المدخلات الوسيطة المستوردة بمقياس مرجعي لتركز صادرات تلك المدخلات الوسيطة. وبافتراض، على سبيل المثال، أن صناعة السيارات الأمريكية تستخدم المدخلين A و B بالتساوي. وبافتراض أن البلد الذي ينتج أكبر نسبة من المدخل A تبلغ حصته في الإنتاج العالمي ٢٠٪، والبلد الذي ينتج أكبر نسبة من المدخل B تبلغ حصته ٤٠٪، عندئذ، يبلغ المقياس المرجعي لتركز المصادر المحلية لهذين المدخلين، A و B، في صناعة السيارات الأمريكية ٣٠٪  $(= \frac{2}{40+20})$ . وبالتالي فإن المقياس المرجعي البالغ ٣١٪ في النص يمثل المتوسط عبر جميع أزواج البلدان والقطاعات في نصف الكرة الغربي. وقد يبدو مجال التنويع الموضح هنا مختلفا ضمن فئات المنتجات بالمفهوم الأضيق.

<sup>٢٠</sup> هذا التحيز مماثل للتحيز للموردين المحليين في التجارة بوجه عام والذي أثبتته دراسة McCallum (1995).

<sup>٢١</sup> هذا النموذج هو امتداد لنموذج السيناريو الأساسي الذي ورد في دراسة Bonadio and others (2021)، كما هو موضح في المرفق ٤-٤ المتاح على شبكة الإنترنت.

### الشكل البياني ٤-١٢: المكاسب الناتجة عن التنوع في ظل الصدمات التي تتعرض لها الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (%)

تؤدي زيادة التنوع إلى تراجع تقلبات إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٪ في ظل الصدمات المترابطة التي تتعرض لها الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

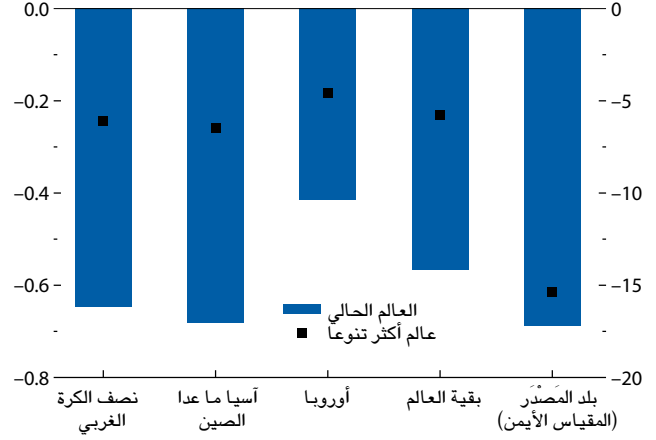


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح الأعمدة المتوسطة البسيطة للنسبة المئوية لتراجع التقلبات في كل منطقة. وتتم معايرة الصدمة بإجراء معاينة مع الإحلال للتغيرات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر بلدان متعددة على مدار ١٠٠ عام من البيانات السنوية في جداول بن العالمية في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠١٩. ويبلغ متوسط الارتباط الثنائي بين الصدمات ٢٥٪.

### الشكل البياني ٤-١١: المكاسب الناتجة عن التنوع عقب انقطاع سلاسل الإمداد في بلد من كبار الموردين (%)

تؤدي زيادة التنوع إلى تراجع خسائر إجمالي الناتج المحلي بنحو النصف، في المتوسط، عقب صدمة يتعرض لها أحد كبار موردي المدخلات.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني تراجع إجمالي الناتج المحلي كرد فعل لانكماش عرض العمالة بنسبة ٢٥٪ في بلد من كبار موردي المدخلات الوسيطة العالميين. وتوضح الأعمدة والمربعات المتوسطة البسيطة لتراجع إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان كل منطقة. مرونة الإحلال = ٠,٥.

إليها دراسة Boehm, Levchenko, and Pandalai-Nayar (2020).<sup>٢٢</sup>

### يمكن تعزيز الصلابة في مواجهة صدمات الإمداد عبر الحدود عن طريق التنوع وقابلية الإحلال

يساهم التنوع بدرجة كبيرة في الحد من خسائر إجمالي الناتج المحلي في جميع مناطق العالم عقب حدوث انكماش كبير (٢٥٪) في عرض العمالة في أحد كبار موردي المدخلات الوسيطة العالميين.<sup>٢٣</sup> وفي هذا السيناريو، ينخفض متوسط إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد بنسبة ٠,٨٪ في ظل مستوى التنوع المتوقع في السيناريو الأساسي. وفي سيناريو زيادة التنوع، يوضح الشكل البياني ٤-١١ أن هذا الانخفاض

<sup>٢٢</sup> مرونة التدفقات التجارية غير الجمركية تجاه التغيرات الجمركية وفقا لتقديرات دراسة Boehm, Levchenko, and Pandalai-Nayar (2020) وتعادل مرونة قابلية الإحلال التي وردت في دراسة (Armington 1969) / Krugman (1980). وتشير تقديرات دراسة Boehm, Levchenko, (2020) and Pandalai-Nayar إلى أن المرونة طويلة الأجل تتراوح بين ١,٧٥ و ٢,٢٥. ويقوم التحليل المنافي للواقع باختيار معلمة قيمتها ٢ لضبط النطاق الأعلى للمرونة قصيرة الأجل. ويتناول المرفق ٤-٤ المتاح على شبكة الإنترنت عملية اختيار قيمة المعلمة بالتفصيل.

<sup>٢٣</sup> تتم معايرة خصائص المورد العالمي لتتوافق إلى حد كبير مع خصائص الصين. ويفترض السيناريو حدوث انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الصين بمقدار انحرافين معياريين، باستخدام بيانات جداول بن العالمية، وهو ما يعادل انكماش عرض العمالة بنحو ٢٢٪ (تقرب إلى ٢٥٪ في السيناريو). بافتراض استخدام دالة كوب — دوغلاس للإنتاج مع متوسطات مرونة عرض العمالة ونصيب العمالة من الدخل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (كما هو موضح في المرفق ٤-٤ المتاح على شبكة الإنترنت).

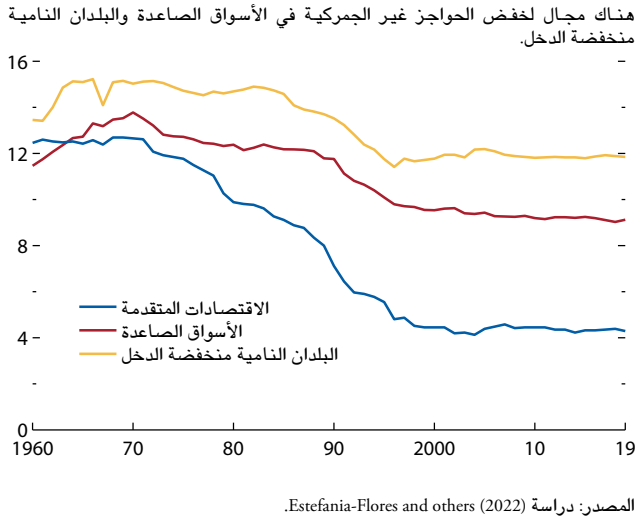
في إجمالي الناتج المحلي يتراجع بمقدار النصف تقريباً.<sup>٢٤</sup> وتتحقق معظم هذه المزايا لبلدان أخرى بخلاف بلد المصدر، حيث تؤدي زيادة التنوع إلى التقليل من اعتمادها على المدخلات الوسيطة التي ينتجها بلد المصدر. وبالتالي يستفيد بلد المصدر أيضاً، حيث يؤدي التنوع إلى التقليل من اعتمادها على المصادر المحلية.

وتسهم زيادة التنوع أيضاً في الحد من تقلبات نمو إجمالي الناتج المحلي في حالة تعرض أكثر من بلد واحد لسلسلة من الصدمات، مع وجود ارتباط ما بين البلدان. ويوضح الشكل البياني ٤-١٢ نتائج نماذج المحاكاة التي تقدم سيناريوهات الصدمة التي تتعرض لها بلدان متعددة استناداً إلى البيانات التاريخية عن الإنتاجية.<sup>٢٥</sup> ويوفر التنوع قدراً من الوقاية

<sup>٢٤</sup> هذه متوسطات بسيطة عبر البلدان. ويمثل المتوسط المرجح لإجمالي الناتج المحلي عبر البلدان خسارة بنسبة ٣,٢٪ في ظل مستويات التنوع المتوقعة في السيناريو الأساسي (مع مساهمة الصين في هذه الخسارة بمقدار ٢,٧ نقطة مئوية) وبنسبة ٢,٦٪ في سيناريو زيادة التنوع على مستوى العالم (مع مساهمة الصين بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية).

<sup>٢٥</sup> على وجه التحديد، يتم إجراء معاينة مع الإحلال (إعادة المعاينة مع الإرجاع) للتغيرات في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في بلدان متعددة على مدار ١٠٠ عام من البيانات السنوية في جداول بن العالمية في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠١٩. وينبغي النظر إلى هذه الصدمات على أنها ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً متوسطاً أو كبيراً، لأن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشكل نسبة كبيرة في العينة. ويبلغ متوسط الارتباط الثنائي بين الصدمات ٢٥٪.

الشكل البياني ٤-١: مؤشر الحواجز غير الجمركية (متوسط بسيط)



وفيما يتعلق بتحقيق المزيد من التنوع، يوضح النموذج أيضا أن خفض تكاليف التجارة يمكن أن يساعد في هذا الصدد. فخفض تكاليف التجارة في المدخلات الوسيطة بمقدار الربع يؤدي إلى انخفاض مؤشر هرفندال الذي يقيس التركيز الجغرافي في مصادر المدخلات الوسيطة بمقدار ٤ نقاط مئوية عن النسبة المشاهدة في البيانات الفعلية والبالغة ٦٠٪<sup>٢٨</sup>.

وتعد الحواجز الجمركية وغير الجمركية من أدوات السياسة التقليدية لخفض تكاليف التجارة. فمع تراجع الحواجز الجمركية على مستوى العالم إلى مستويات منخفضة، لا يزال هناك مجال كبير لخفض الحواجز غير الجمركية، وخاصة في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل (الشكل البياني ٤-١). واتساقا مع النموذج، تشير أدلة أخرى من الأدبيات الاقتصادية إلى أن هذا الانخفاض في تكاليف التجارة يمكن أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة في إجمالي الناتج المحلي (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ، ودراسة Estefania-Flores and others 2022).

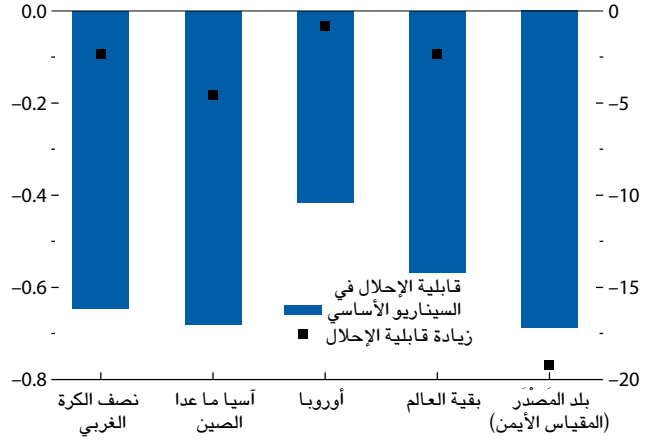
إن نتائج النموذج بشأن مزايا التنوع وقابلية الإحلال تثير التساؤل بطبيعة الحال عن السبب وراء عدم استفادة الشركات التي تسعى إلى تعظيم الربح من هذه الفرص بالفعل. فقد يعكس ذلك إلى حد ما السياسات الحكومية التي تعطي أولوية للمصادر المحلية وتجعل كفة الميزان مائلة بالتالي نحو عدم زيادة التنوع (على سبيل المثال، خطة صنع في الصين ٢٠٢٥، ومبادرة صنع في الهند، وقانون الابتكار والمنافسة في الولايات المتحدة لعام ٢٠٢١).<sup>٢٩</sup> ولكن من المهم أيضا

<sup>٢٨</sup> تكون زيادة التنوع متماثلة عبر المناطق.

<sup>٢٩</sup> راجع دراسة (2019) McBride and Chatzky عن الصين، ودراسة (2017) Press Information Bureau عن الهند، ودراسة (2021) Hufbauer and Jung عن الولايات المتحدة.

الشكل البياني ٤-١٣: المكاسب الناتجة عن قابلية الإحلال عقب انقطاع سلاسل الإمداد في بلد من كبار الموردين (٧)

تؤدي زيادة قابلية الإحلال إلى تراجع خسائر إجمالي الناتج المحلي بحوالي أربعة أضعاف مقارنة بالسيناريو الأساسي في البلدان بخلاف بلد المصدر.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني تراجع إجمالي الناتج المحلي كرد فعل لانكماش عرض العمالة بنسبة ٢٥٪ في بلد من كبار موردي المدخلات الوسيطة العالميين. وتوضح الأعمدة والمربعات المتوسطات البسيطة لتراجع إجمالي الناتج المحلي عبر بلدان كل منطقة. مرونة الإحلال في السيناريو الأساسي = ٠.٥. زيادة مرونة الإحلال = ٠.٢٠.

من الصدمات في ظل هذا المستوى من الارتباط، مما يؤدي إلى تراجع تقلبات نمو إجمالي الناتج المحلي في متوسط البلدان بنسبة ٥٪<sup>٢٦</sup>.

وعلى العكس من ذلك، لن يكون تأثير التنوع كافيا للوقاية من الصدمات شديدة الارتباط بشكل استثنائي. وعلى سبيل المثال، في ظل معايير السيناريو ليعكس الشهور الأربعة الأولى من جائحة كوفيد-١٩ التي تحللها دراسة Bonadio and others (2021)، ينخفض إجمالي الناتج المحلي العالمي بنفس المقدار في ظل زيادة التنوع كما هو الحال في ظل مستويات التنوع المشاهدة في البيانات.

أما بالنسبة للقابلية للإحلال، فإن البلدان تستفيد من قدرتها على إحلال مدخلات من بلد ما محل تلك التي يتم إنتاجها في بلد آخر بسهولة أكبر. وبالنظر مجددا في سيناريو انكماش عرض العمالة بنسبة ٢٥٪ في أحد كبار موردي المدخلات الوسيطة، توضح النتائج أنه مع زيادة قابلية الإحلال — رغم أنها تؤدي إلى اتساع نطاق الصدمة في بلد المصدر — تستفيد جميع البلدان بخلاف بلد المصدر، حيث تتراجع خسائر إجمالي الناتج المحلي بحوالي أربعة أضعاف (الشكل البياني ٤-١٣).<sup>٢٧</sup>

<sup>٢٦</sup> يشير المرفق ٤-٤ المتاح على شبكة الإنترنت إلى اتساق النتائج المتعلقة بالتنوع والتقلبات، حيث يؤدي تراجع التنوع إلى زيادة التقلبات.

<sup>٢٧</sup> لأغراض إعداد النماذج، تتم معايرة خصائص المورد العالمي الكبير لتعكس خصائص الصين. ومع ذلك، تكون النتائج ثابتة إزاء استخدام بلدان أخرى في المعايرة.

ذلك، من شأن تعزيز النظم الصحية والاستثمار في البنية التحتية الرقمية أن يساعد في الحد من انتقال الصدمات في سيناريوهات الصدمات المستقبلية، بما في ذلك المزيد من سلاسل كوفيد-١٩ أو غيرها من الجوائح المحتملة.

ويؤكد الفصل بشكل عام على أن التجارة اتسمت بالصلابة إلى حد ما في مواجهة الجائحة — حيث تراجعت بشكل حاد في البداية، لكنها تعافت سريعا بعد ذلك تماشيا مع النشاط الاقتصادي والطلب، رغم الاختناقات الكبيرة في الخدمات اللوجستية في القطاع التجاري. واتسمت التجارة أيضا بالصلابة في القطاعات الرئيسية كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية — مع استثناء ملحوظ هو قطاع السيارات. وبرزت أهمية مقترحات السياسة للحد من الاعتماد على الموردين الأجانب، خاصة في القطاعات الاستراتيجية (دراسة Javorcik 2020)، بما في ذلك في الأسواق الرئيسية مثل أوروبا والولايات المتحدة (دراسة Le Maire 2020، ودراسة White House 2021). وتشير صلابته التجارية طوال فترة الجائحة إلى أن هذه المقترحات قد تكون سابقة لأوانها، إن لم تكن خاطئة (دراسة Baldwin and Freeman 2021، ودراسة Antràs 2021، ودراسة OECD 2021، ودراسة Miroudot 2020، ودراسة Eppinger and others 2021).

ويشير هذا الفصل إلى أنه يمكن بدلا من ذلك تعزيز صلابته سلاسل القيمة العالمية من خلال زيادة تنوع المصادر الدولية للمدخلات وزيادة قابلية الإحلال فيما بين مصادر المدخلات. وهناك دروس مستفادة من إجراءات التكيف التي اتخذتها تويوتا عقب زلزال توهوكو (دراسة APEC 2021). فقد اتخذت تويوتا إجراءات لزيادة التنوع وقابلية الإحلال، وهو ما يتماشى إلى حد كبير مع الأدلة القائمة على النماذج الواردة في هذا الفصل. وعلى وجه الخصوص، قامت الشركة بما يلي: (١) توحيد مواصفات بعض مكونات مختلف طرز السيارات للمساعدة في تبادل المخزون على مستوى العالم والمرونة في الإنتاج عبر مختلف المواقع، و(٢) بناء قاعدة بيانات شاملة لمورديها ولقطع الغيار المحتفظ بها ضمن المخزون، و(٣) التحول إلى سلاسل الإمداد الإقليمية لتجنب الاعتماد على موقع واحد، و(٤) طلبت من مورديها الوحيدين توزيع إنتاج قطع الغيار على مواقع متعددة أو الاحتفاظ بمخزون إضافي. وقد تقرر الشركات أيضا زيادة الميكنة كوسيلة لزيادة الصلابة في مواجهة صدمات عرض العمالة (الإطار ٤-٣).

وتشير الدروس المستفادة من هذا الفصل إلى التوصيات التالية بشأن السياسات:

- **تعزيز البنية التحتية:** بينما سيكون لقرارات الشركات الدور الأهم في تحديد مدى صلابة سلاسل القيمة العالمية مستقبلا، يمكن أن تساعد السياسات الحكومية في هذا الصدد من خلال إتاحة البيئة الداعمة وخفض تكاليف زيادة التنوع وقابلية الإحلال. وتمثل البنية التحتية أحد المجالات المهمة في هذا الصدد. فقد اتضح من الجائحة مدى أهمية استثمارات البنية التحتية في بعض المجالات

التأكيد على أن النموذج لا يرصد جميع العوامل التي تساهم في قرارات الشركات. فمن المرجح أن تكون هناك مفاضلات مكلفة للشركات عندما يتعلق الأمر بزيادة الصلابة، بما في ذلك تكاليف الاحتفاظ بمخزونات أكبر، والتكاليف الثابتة لإقامة علاقات إمداد جديدة، ومكاسب الكفاءة التي تتحقق نتيجة التعامل مع عدد أقل من الموردين — والتي، إذا كانت كبيرة، يمكن أن تحد من مكاسب التنوع. ومع ذلك، فإن المفاضلة بين الكفاءة وتراجع المخاطر قد لا تكون حادة، نظرا لأن أفضل الشركات قدرة على تخفيف المخاطر غالبا ما تكون أكثرها كفاءة.<sup>٣٠</sup>

وباختصار، تشير الأدلة المستمدة من منهج إعداد النماذج إلى أن الصلابة في مواجهة صدمات الإمداد عبر الحدود يمكن زيادتها مع زيادة تنوع مصادر المدخلات (باستخدام المزيد من المدخلات الأجنبية) وزيادة قابلية إحلال المدخلات (فيما بين الموردين)، رغم تراجع المزايا إذا كانت الصدمات أكثر انتشارا وترابطا عبر البلدان. ومن منظور السياسات، تشير هذه النتائج المتعلقة بمكاسب التنوع وقابلية الإحلال إلى الحاجة إلى توفير بيئة داعمة للإجراءات المتخذة على مستوى الشركات لتعزيز صلابته سلاسل القيمة العالمية.

## الانعكاسات على مستوى السياسات

إن الدور الذي تسهم به العوامل المرتبطة بالجائحة في تشكيل أنماط التجارة يشير إلى أن تحول الطلب نتيجة للجائحة من الخدمات إلى السلع قد لا يستمر. وتحديدًا، ينبغي أن تتعافى تجارة الخدمات مع رفع القيود المفروضة على السفر. ولذلك، فمن المرجح أن ترتبط وتيرة التعافي ارتباطا وثيقا بنجاح جهود الصحة العامة العالمية، وقد تنشأ احتمالات تجاوز توقعات التجارة العالمية نتيجة تخفيف القيود على الحركة بأسرع من المتوقع.<sup>٣١</sup> لذلك ينبغي أن يكون تيسير عودة الحركة بالكامل عنصرا مهما في تعزيز عودة الطلب على الخدمات إلى اتجاهات ما قبل الجائحة. ومع ذلك، يمكن أن تكون بعض التغييرات في تجارة الخدمات أكثر استمرارية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي زيادة الإلمام بالتفاعلات الافتراضية إلى الحد من أنواع معينة من السفر بشكل أكثر دواما (دراسة Antràs 2021).

والأدلة على التداعيات الدولية الواردة في هذا الفصل تؤكد على الحاجة الملحة للتعامل مع الجائحة في كل مكان. فالتطعيم على نطاق واسع في مختلف البلدان مهم ليس فقط من منظور النشاط الاقتصادي المحلي، ولكن أيضا للحد من تداعيات انقطاع الإمدادات على البلدان الشريكة. وعلاوة على

<sup>٣٠</sup> على سبيل المثال، الشركات التي لديها إدارة للمخزون في الوقت المناسب تحظى أيضا بميزة تراجع تكاليف المخزون وتكون في أفضل وضع يتيح لها زيادة المخزون، إذا تطلب الأمر، مع الحفاظ على قدرتها التنافسية (دراسة Miroudot 2020، ودراسة van Stekelenborg 2020).  
<sup>٣١</sup> في سياق منفصل، يمكن أن يعطي التقدم في التكنولوجيا الرقمية دفعة إضافية لتجارة الخدمات، على سبيل المثال، في مجالات مثل الصحة والتعليم (دراسة Baldwin and Freeman 2021).

في توفير مزيد من المعلومات الخاصة بالمعاملات بين الشركات وشبكات سلاسل الإمداد.<sup>٣٣</sup> ويمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة في إجراء اختبارات تحمل الضغوط لتحديد مواطن الضعف في سلاسل الإمداد والمخاطر المحيطة بها.

• **خفض تكاليف التجارة:** وأخيرا، يمكن أن يساعد خفض تكاليف التجارة في تعزيز تنوع المدخلات. وهناك فرصة كبيرة للحد من الحواجز غير الجمركية تحديدا، مما سيساهم في تحقيق مكاسب كبيرة في النمو على المدى المتوسط، ولا سيما في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ). ومما سيساعد أيضا في زيادة التنوع الحد من عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وإرساء نظام سياسات تجارية منفتح ومستقر وقائم على القواعد (دراسة Handley and others 2020، ودراسة OECD 2021).

<sup>٣٣</sup> على سبيل المثال، تستخدم دراسة (Gadenne, Nandi, and Rathelot 2019) بيانات ضريبة القيمة المضافة من ولاية البنغال الغربية (بالهند) لوضع خريطة سلاسل الإمداد. ويتعين على الشركات التي تدفع ضريبة القيمة المضافة إبلاغ بيانات المعاملات مع الشركات الأخرى المسجلة في الضريبة، لاستخدام الرقم الضريبي الموحد في الربط بين العميل والمورد. وبالمثل، تستخدم دراسة (Alfaro-Ureña, Manelici, and Vasquez 2020) بيانات الرقم الضريبي الموحد التي ترد في الإقرارات الضريبية للشركات في كوستاريكا للربط بين شركات المشترين وشركات الموردين.

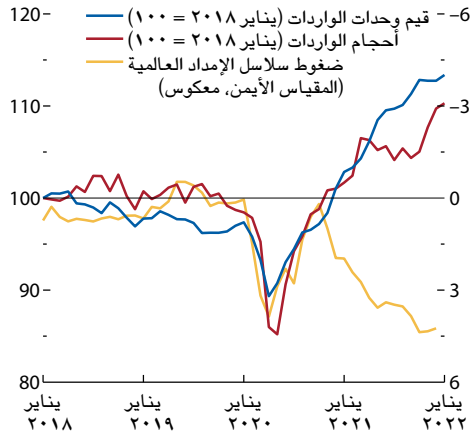
في التخفيف من انقطاعات الإمداد المرتبطة بالخدمات اللوجستية في القطاع التجاري. فعلى سبيل المثال، يساعد تطوير وتحديث البنية التحتية للموانئ الواقعة على مسارات السفن العالمية الرئيسية في الحد من نقاط الاختناق البحرية حول العالم.

• **سد ثغرات المعلومات:** يمكن للحكومات أن تتدخل لمعالجة المؤثرات الخارجية الناتجة عن نقص المعلومات، وهو ما يمكن أن يساعد الشركات على اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر كفاءة. فعلى سبيل المثال، تشير الأدلة إلى أن شركات صناعة السيارات لديها حوالي ٢٥٠ مورد من موردي المستوى الأول في المتوسط (تعمل معهم شركات صناعة السيارات بصورة مباشرة)، غير أن هذا العدد يرتفع إلى ١٨ ألف مورد في سلسلة القيمة ككل (دراسة Baumgartner, Malik, and Padhi 2020).<sup>٣٤</sup> ومن السهل ملاحظة إلى أي مدى يصعب على الشركات التي تفتقر إلى موارد الكيانات المؤسسية الكبرى أن تبرز دورها في سلاسل الإمداد. وبالتالي، يمكن أن تقوم الحكومات بدور رئيسي في سد ثغرات المعلومات. ويمكن أن يساعد التقدم في رقمنة سجلات الشركات، كالإقرارات الضريبية،

<sup>٣٤</sup> يقوم موردي المستوى الأول مباشرة بتزويد «الشركة أو المؤسسة المصنعة للمعدات الأصلية» (مثل شيفروليه) بقطع الغيار أو النظم. ويقوم موردي المستوى الثاني بدورهم بتوريد المدخلات إلى موردي المستوى الأول.

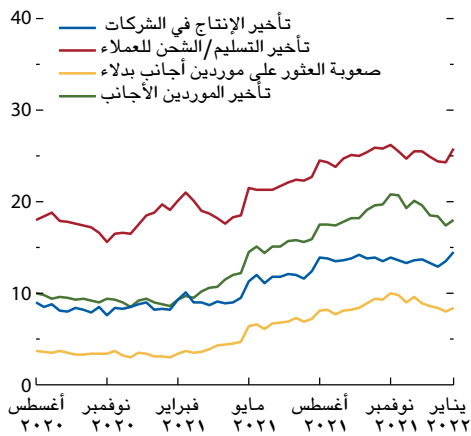
## الإطار ٤-١: آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة

الشكل البياني ٤-١-١: التجارة العالمية في السلع وضغوط سلاسل الإمداد (المؤشر)



المصادر: دراسة Benigno and others (2022) وتقرير «World Trade Monitor» الصادر عن مكتب تحليل السياسات الاقتصادية الهولندي (CPB)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مؤشر ضغوط سلاسل الإمداد العالمية هو مقياس مركب لعدة متغيرات منها تكاليف النقل عبر الحدود ومقاييس التأخير وتراكم الطلبات المتأخرة والمخزونات في سلاسل الإمداد على المستوى القطري والمستمدة من مسح قطاع الصناعة التحويلية.

الشكل البياني ٤-١-٢: تأخير الموردين الأجانب والإنتاج والتسليم في الولايات المتحدة (%)



المصادر: مكتب التعداد الأمريكي، مسح «Small Business Pulse Survey»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات حسب الوضع في ٣٠ يناير ٢٠٢٢.

زادت ضغوط سلاسل الإمداد لتصل إلى مستويات غير مسبوقة في بداية جائحة كوفيد-١٩، وبعد تخفيفها إلى حد كبير في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، تسارعت مرة أخرى لتصل إلى ذروة جديدة في نهاية عام ٢٠٢١. وارتفعت تكاليف الشحن تدريجياً حتى سبتمبر ٢٠٢١، عندما بدأت في الانخفاض بصورة معتدلة. وقد تم تمديد مواعيد التسليم في عام ٢٠٢١، وتشير مؤشرات مواعيد التسليم المستقبلية إلى استمرار انقطاعات سلاسل الإمداد. وكان مسار التدفقات التجارية مماثلاً تماماً لتطور انقطاعات سلاسل الإمداد في المرحلة الأولى من الأزمة. ورغم استمرار تعافي التجارة حتى عندما عادت ضغوط سلاسل الإمداد مجدداً في أواخر ٢٠٢٠ (الشكل البياني ٤-١-١)، يشير ثبات أحجام الواردات وارتفاع قيم الوحدات في عام ٢٠٢١ إلى أن انقطاعات الإمداد ساهمت في الضغوط التضخمية (دراسة Helper and Soltas 2021، ودراسة Leibovici and Dunn 2021).

وانقطاعات سلاسل الإمداد آثار حقيقية كبيرة على مخزونات الشركات، والإنتاج والمبيعات (دراسة Bonadio and others 2021، ودراسة Carvalho and others 2021). وكانت هذه الآثار لا تزال واضحة في الأسابيع الأولى من عام ٢٠٢٢. وتوضح البيانات عالية التواتر من الولايات المتحدة أن نسبة الشركات التي أبلغت عن تأخير الموردين الأجانب زادت من ٩٪ في أكتوبر ٢٠٢٠ إلى ٢٠٪ في ديسمبر ٢٠٢١. كذلك أبلغت نسبة متزايدة من الشركات الصغيرة عن صعوبات في العثور على موردين أجانب بدلاء. وكانت هذه التطورات حادة للغاية في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والتجارة، وتسببت في زيادة نسبة الشركات التي أبلغت عن تأخيرات في الإنتاج ونسبة الشركات التي أبلغت عن تأخيرات في التسليم لعملائها، حيث بلغت النسبتان ١٤٪ و ٢٦٪ على الترتيب في ديسمبر ٢٠٢١ (الشكل البياني ٤-١-٢). وتشير هذه الضغوط المستمرة، التي زادت في يناير ٢٠٢٢ مع انتشار موجة السلالة المتحورة "أوميكرون" في الولايات المتحدة، إلى الحاجة إلى مناقشة خيارات السياسات لتحسين إدارة مخاطر سلاسل القيمة العالمية من خلال زيادة المرونة وتحسين المعرفة والمعلومات، وتحسين القدرة على التكيف مع الصدمات.

وكانت الانقطاعات في بعض القطاعات واضحة للغاية. ومثال ذلك قطاع السيارات. فقد انهارت تجارة (ومبيعات) السيارات خلال ربيع ٢٠٢٠، ثم بدأت في التعافي في النصف الثاني من العام، رغم عدم وصولها إلى مستويات ما قبل الجائحة. وكان النقص في شرائح السيارات عاملاً أساسياً وراء هذا الانخفاض. ففي بداية الجائحة، أدى التحول إلى العمل من بُعد إلى ارتفاع حاد في الطلب على أشباه الموصلات. وعلى

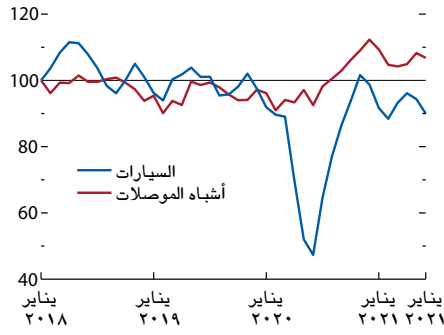
أعد هذا الإطار فريق مؤلفي الفصل الرابع.



#### الإطار ٤-١: (تتمة)

##### الشكل البياني ٤-١-٣: تجارة السيارات وأشباه الموصلات

(المؤشر، يناير ٢٠١٨ = ١٠٠)

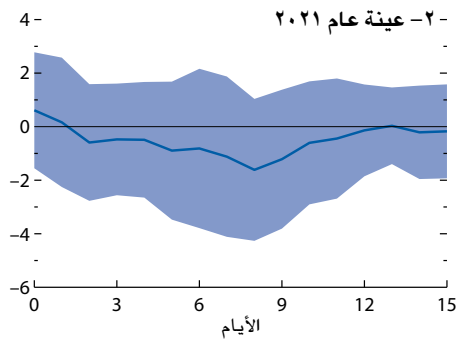
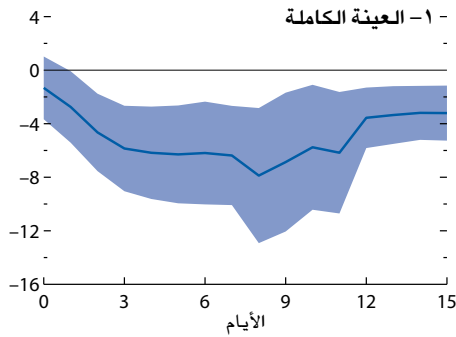


المصادر: مؤسسة «Trade Data Monitor»؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: «السيارات» تشمل رموز النظام المنسق المكونة من ستة أرقام للمدخلات الوسيطة المصنعة والسلع النهائية (المركبات). «أشباه الموصلات» تشمل رموز النظام المنسق المكونة من ستة أرقام ٨٥٤١٥٠ و٨٥٤١٩٠.

العكس من ذلك، انخفض الطلب على السيارات، وأدى التضاؤم بشأن الاقتصاد إلى قيام منتجي السيارات بالحد من طلباتهم على أشباه الموصلات. وعندما تسارع الطلب المكبوح على السيارات بأكثر من المتوقع في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، كانت الطاقة الإنتاجية المتاحة لصناعة أشباه الموصلات من أجل تلبية الطلب على شرائح السيارات محدودة نظرا لتحويل الإنتاج في هذه الصناعة بالفعل لتلبية طلب قطاعات أخرى (مثل الإلكترونيات الاستهلاكية) (دراسة Deloitte 2021). وتسببت التوترات التجارية والصدمات المحلية (مثل الجفاف في مقاطعة تايوان الصينية) في تفاقم هذا النقص، مما حد من تعافي قطاع السيارات، رغم الطلب القوي (الشكل البياني ٤-١-٣)، وأدى إلى ارتفاع الأسعار. وبوجه أعم، أدى النقص في أشباه الموصلات، وهو مكون رئيسي في العديد من المنتجات، إلى تسليط الضوء على مواطن الضعف في سلاسل القيمة العالمية وإطلاق دعوات لإعادة توطيد الإنتاج وزيادة صلابة سلاسل الإمداد.

## الإطار ٤-٢: تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن

الشكل البياني ٤-٢-١: استجابة نمو الواردات الثنائية لإجراءات الإغلاق العام في البلدان المصدرة (٧)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي التي تستند إلى دراسة Cerdeiro and others (2020). بيانات نظام التعريف التلقائي تم جمعها عن طريق موقع «Marine Traffic». ملحوظة: تشير المساحات المظللة إلى نطاقات ثقة نسبتها ٩٥٪، استناداً إلى الأخطاء المعيارية الثابتة.

يبحث هذا الإطار في أثر إجراءات احتواء الجائحة على التجارة، باستخدام مجموعة فريدة من البيانات عن أحجام التجارة الثنائية عبر البحار بصورة يومية (راجع دراسة Cerdeiro and others 2020). وتتأثر واردات أي بلد أثناء الجائحة بإجراءات الإغلاق العام التي يفرضها الشركاء التجاريون (الموردون). ومن المرجح أن تتأثر التجارة الثنائية أيضاً بعوامل محلية (الوضع الصحي، والسياسات الاقتصادية الكلية، ومزاج المستهلكين). وتقدر معادلة الواردات التالية بمعدل تواتر يومي لقياس تأثير حالة إغلاق عام يفرضها البلد  $z$  على نمو واردات البلد  $i$  من البلد  $j$  (نمو الواردات الثنائية) بأفق زمني  $h$ :  $\widehat{M}_{ij,t+h}$

$$\widehat{M}_{ij,t+h} = \gamma_{it} + \alpha_{ij} + \beta LS_{jt} + \mathbf{X}_{jt}'\delta + \sum_{k=1}^7 \widehat{M}_{ij,t-k} + \varepsilon_{ij,t+h}$$

حيث يكون نمو الواردات الثنائية من  $z$  إلى  $i$  ( $\widehat{M}_{ij}$ ) هو المتوسط المتحرك لمعدلات النمو على أساس سنوي مقارن لمدة سبعة أيام نسبة إلى متوسطات ما قبل الجائحة (٢٠١٧-٢٠١٩) وتشير  $LS_{jt}$  إلى متغير صرامة إجراءات الإغلاق العام (صفر - ١٠٠) في البلد المصدر (دراسة Hale and others 2020).<sup>١</sup> وتشمل المواصفة الآثار الثابتة للمستورد-الزمن  $\gamma_{it}$ ، لتحديد أثر العوامل غير المشاهدة المتغيرة مع الوقت التي تؤثر على واردات البلد  $i$ ؛ والآثار الثابتة الثنائية لأزواج البلدان  $\alpha_{ij}$ ؛ ومتجه للمتغيرات الضابطة  $\mathbf{X}_{jt}$  (نسبة عدد الإصابات الجديدة بفيروس كوفيد-١٩ إلى عدد السكان ومقياس كلي لاكتشاف المصدرين لإجراءات الإغلاق العام لدى الموردين الأجانب).<sup>٢</sup> وعلى مستوى العينة الكاملة خلال عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١، كان لإجراءات الإغلاق العام في البلد المصدر تأثير كبير ودال إحصائياً على أحجام التجارة الثنائية (الشكل البياني ٤-٢-١، اللوحة ١). ونظراً لأن قيمة متغير الصرامة تتراوح بين صفر

مؤلفو هذا الإطار هم أندراس كومارومي، ودييغو سيرديرو، ويانغ ليو.

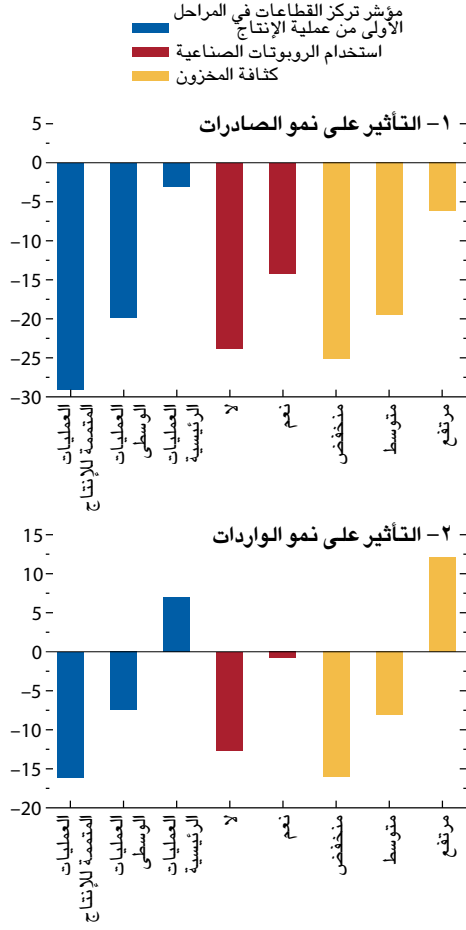
<sup>١</sup> يتم تأخير إجراءات الإغلاق العام لمرعاة تأخير التسليم. فعلى سبيل المثال، إذا كانت جميع الرحلات من البلد  $z$  إلى البلد  $i$  تستغرق ثلاثة أيام، يتم تأخير متغير صرامة إجراءات الإغلاق العام في البلد  $z$  لمدة ثلاثة أيام في معادلة واردات البلد  $i$ .

<sup>٢</sup> ترصد هذه المواصفة التجريبية الاضطرابات التجارية الناجمة عن الإغلاق العام على المستوى الثنائي، لكنها لا تستبعد الحالات التي يتم فيها تعويض الانخفاض في الواردات الثنائية من خلال الحصول على السلع من بلد مختلف. ولاتباع منهج بديل يأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة للإحلال ويقاس أثر الاضطرابات الناجمة عن الإغلاق العام على الواردات الكلية، راجع دراسة Cerdeiro and Komaromi (2020). وللمواصفة الثنائية الواردة هنا ميزة مهمة وهي أنه يمكن تحديد أثر أي عوامل غير متوقعة ومتغيرة مع الوقت تخص المستورد.

و١٠٠، فإن التقدير بالنقط البالغ حوالي ٥ يعني أن الإغلاق العام غير الكامل (التغير في قيمة متغير الصرامة لا يتجاوز ٢٠ نقطة) يمكن أن يؤدي إلى حدوث توقف مؤقت في التجارة الثنائية. والجدير بالذكر أن إجراءات الإغلاق العام ليس لها تأثير دال إحصائياً على أحجام التجارة في عام ٢٠٢١ (الشكل البياني ٤-٢-١، اللوحة ٢). وتتسق هذه النتيجة مع تراجع قابلية النشاط للتأثر بإجراءات الإغلاق العام مع تكيف الاقتصادات مع الجائحة، كما تؤكد على صلابه سلاسل القيمة العالمية.

## الإطار ٤-٣: تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا

الشكل البياني ٤-٣-١: تأثير التركيز في المراحل الأولى من سلسلة الإمداد، والأتمتة، والمخزونات على تكيف التجارة (%)



المصادر: دراسة Antràs and others (2012) وبيانات الجمارك الفرنسية، ودراسة Hale and others (2021)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.  
ملحوظة: كل عمود يمثل متوسط التأثير على مجموعة من الشركات والذي يُقدر من انحدار صادرات وواردات الشركات على متغير حدة إجراءات الإغلاق العام المترتبة على جائحة كوفيد-١٩ ومتغير عدد الوفيات الناجمة عنها في البلدان الشريكة تجارياً اللذان يتفاعلان مع مؤشر تركيز القطاع في المراحل الأولى من عملية الإنتاج، ومتوسط نسب المخزون إلى المبيعات في القطاع، واستخدام الشركات للروبوتات الصناعية. وتكون القطاعات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج هي الأقرب إلى المستهلك النهائي، في حين تخصص معظم قطاعات العمليات الرئيسية والوسطى في إنتاج المدخلات الوسيطة.

يستخدم هذا الإطار البيانات الشهرية الصادرة عن الجمارك الفرنسية بشأن واردات وصادرات الشركات خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ لدراسة مدة وهوامش التكيف مع الصدمة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وقد حدث التكيف أساساً من خلال هامش الكثافة (الأحجام). أما هامش التوسع، في ظل خروج أصناف من سلة التجارة الفرنسية، فقد ساهم بشكل ثانوي في تكيف إجمالي التجارة، مما يشير إلى الطبيعة المؤقتة للصدمة (دراسة Antràs 2021).<sup>١</sup> وكان تعافي التجارة مدعوماً بتعافي الطلب الاستهلاكي والسياسات العديدة لتخفيف العبء الاقتصادي التي نفذتها الحكومة الفرنسية.

• وقع ضرر أكبر على تجارة الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج. فقد كان متوسط تأثير إجراءات الإغلاق العام في البلدان المستوردة على صادرات الشركات التي تباع سلعاً استهلاكية نهائية (الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج) أكبر بنحو تسع مرات مقارنة بالشركات التي تباع المدخلات الوسيطة (الشركات التي تنفذ العمليات الرئيسية).<sup>٢</sup>

• ارتبطت زيادة الأتمتة بزيادة الصلابة. فقد كان تأثير إجراءات الإغلاق العام وانتشار الفيروس (الذي يقاس بعدد الوفيات الناجمة عن كوفيد-١٩) أكبر بنسبة ٦٧٪ تقريباً على صادرات الشركات الأقل استخداماً للأتمتة (الشكل البياني ٤-٣-١، اللوحة ١).

• حدث انكماش أكبر في تجارة شركات القطاعات التي تحتفظ بأرصدة منخفضة من المخزون. فقد انخفضت واردات شركات القطاعات التي تحتفظ بأقل أرصدة من المخزون بأكثر من ضعف ما هبطت به واردات شركات القطاعات التي تحتفظ بمخزون متوسط الكثافة (الشكل البياني ٤-٣-١، اللوحة ٢). وزادت واردات شركات القطاعات التي تحتفظ بأعلى كثافة من المخزون. كذلك شهد المصدرون في القطاعات التي تحتفظ بمخزون أكثر كثافة انخفاضاً طفيفاً في المبيعات (الشكل البياني ٤-٣-١، اللوحة ١)، مما يشير إلى دور المخزون في امتصاص الصدمات.

مؤلفو هذا الإطار هم ماريا بروسيفيتش، وكريس باباجورجيو، وبولين ويبو. وللإطلاع على تفاصيل عن البيانات ومنهجية التقدير، راجع دراسة Brussevich, Papageorgiou, and Wibaux (قيد الإصدار). يعرف الصنف بأنه منتج يخصص شريك تجاري، وفقاً لتصنيف التسميات الموحدة على مستوى الثمانية أرقام.<sup>٢</sup> لتقييم الآثار المتباينة لصرامة إجراءات الإغلاق العام وعدد الوفيات حسب خصائص القطاعات أو الشركات، يتفاعل متغيراً الصرامة وعدد الوفيات مع أحد المتغيرات ذات الاهتمام: مقياس تركيز القطاع في المراحل الأولى من عملية الإنتاج (دراسة Antràs and others 2012)، وواردات الروبوتات الصناعية على مستوى الشركات كمقياس بديل للأتمتة، ومقياس كثافة المخزون على مستوى القطاعات (نسبة المخزون إلى المبيعات).<sup>٣</sup> تتسم النتائج المتعلقة بكثافة المخزون بالحساسية تجاه مقياس متوسط نسب المخزون إلى المبيعات على مستوى القطاعات.

- Benigno, Gianluca, Julian di Giovanni, Jan J. J. Groen, and Adam I. Noble. 2022. "A New Barometer of Global Supply Chain Pressures." *Liberty Street Economics*, Federal Reserve Bank of New York, January 4. <https://libertystreeteconomics.newyorkfed.org/2022/01/a-new-barometer-of-global-supply-chain-pressures/>.
- Berthou, Antoine, and Sebastian Stumpner. 2022. "Trade under Lockdown." Banque de France Working Paper 867, Banque de France, Paris. <https://www.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/wp867.pdf>.
- Boehm, Christoph E., Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2020. "The Long and Short (Run) of Trade Elasticities." NBER Working Paper 27064, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Bonadio, Barthélémy, Zhen Huo, Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2021. "Global Supply Chains in the Pandemic." *Journal of International Economics* 133: 103534.
- Bounie, David, Youssouf Camara, Etienne Fize, John Galbraith, Camille Landais, Chloe Lavest, Tatiana Pazem, and Baptiste Savatier. 2020. "Consumption Dynamics in the COVID Crisis: Real-Time Insights from French Transaction and Bank Data." CEPR Discussion Paper DP15474, Centre for Economic Policy Research, London. [https://cepr.org/active/publications/discussion\\_papers/dp.php?dpno=15474](https://cepr.org/active/publications/discussion_papers/dp.php?dpno=15474).
- Brussevich, Mariya, Chris Papageorgiou, and Pauline Wibaux. Forthcoming. "Trade and the COVID-19 Pandemic: Lessons from French Firms." International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bussière, Matthieu, Giovanni Callegari, Fabio Ghironi, Giulia Sestieri, and Norihiko Yamano. 2013. "Estimating Trade Elasticities: Demand Composition and the Trade Collapse of 2008–2009." *American Economic Journal: Macroeconomics* 5 (3): 118–51.
- Cadot, Olivier, Céline Carrère, and Vanessa Strauss-Kahn. 2013. "Trade Diversification, Income, and Growth: What Do We Know?" *Journal of Economic Surveys* 27 (4): 790–812.
- Cameron, Elizabeth, Jennifer B. Nuzzo, and Jessica A. Bell. 2019. *Global Health Security Index: Building Collective Action and Accountability*. Baltimore, MD: Center for Health Security, Johns Hopkins Bloomberg School of Public Health. <https://www.ghsindex.org/wp-content/uploads/2020/04/2019-Global-Health-Security-Index.pdf>.
- Carvalho, Vasco M., Makoto Nirei, Yukiko Saito, and Alireza Tahbaz-Salehi. 2021. "Supply Chain Disruptions: Evidence from the Great East Japan Earthquake." *Quarterly Journal of Economics* 136 (2): 1255–1321.
- Caselli, Francesco, Miklós Koren, Milan Lisicky, and Silvana Tenreyro. 2020. "Diversification through Trade." *Quarterly Journal of Economics* 135 (1): 449–502.
- Cerdeiro, Diego A., and Andras Komaromi. 2020. "Supply Spillovers during the Pandemic: Evidence from High-Frequency Shipping Data." IMF Working Paper 20/284, International Monetary Fund, Washington DC.
- Alessandria, George, Joseph P. Kaboski, and Virgiliu Midrigan. 2011. "US Trade and Inventory Dynamics." *American Economic Review* 101 (3): 303–7.
- Alfaro-Ureña, Alonso, Isabela Manelici, and Jose P. Vasquez. 2020. "The Effects of Joining Multinational Supply Chains: New Evidence from Firm-to-Firm Linkages." PEDL Research Papers, Centre for Economic Policy Research, London. <https://pedl.cepr.org/sites/default/files/WP%204744%20Alfaro-UrenaManeliciVasquez%20TheEffectsOfJoiningMultinationalSupply.pdf>.
- Andersen, Asger L., Emil T. Hansen, Niels Johannesen, and Adam Sheridan. 2020. "Consumer Responses to the COVID-19 Crisis: Evidence from Bank Account Transaction Data." CEBI Working Paper 18/20, Center for Economic Behavior & Inequality, Department of Economics, University of Copenhagen, Denmark. <https://ssrn.com/abstract=3609814> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3609814>.
- Antràs, Pol. 2021. "De-globalisation? Global Value Chains in the Post-COVID-19 Age." Conference Proceedings, 2021 ECB Forum: "Central Banks in a Shifting World." European Central Bank, Frankfurt.
- Antràs, Pol, Davin Chor, Thibault Fally, and Russell Hillberry. 2012. "A Measure of Upstreamness of Production and Trade Flows." *American Economic Review: Papers & Proceedings* 102 (3): 412–16.
- Armington, Paul. 1969. "A Theory of Demand for Products Distinguished by Place of Production." *IMF Staff Papers* 16 (1): 159–78.
- Asia-Pacific Economic Cooperation (APEC). 2021. "APEC Regional Trends Analysis." APEC Policy Support Unit, APEC Secretariat, Singapore.
- Baker, Scott R., Robert A. Farrokhnia, Steffen Meyer, Michaela Pagel, and Constantine Yannelis. 2020. "How Does Household Spending Respond to an Epidemic? Consumption during the 2020 COVID-19 Pandemic." *Review of Asset Pricing Studies* 10 (July): 834–62.
- Baldwin, Richard. 2020. "The Greater Trade Collapse of 2020: Learnings from the 2008–09 Great Trade Collapse." *VoxEU*, April 7. <https://voxeu.org/article/greater-trade-collapse-2020>.
- Baldwin, Richard, and Rebecca Freeman. 2020. "Supply Chain Contagion Waves: Thinking Ahead on Manufacturing 'Contagion and Reinfection' from the COVID Concussion." *VoxEU*, April 1. <https://voxeu.org/article/covid-concussion-and-supply-chain-contagion-waves>.
- Baldwin, Richard, and Rebecca Freeman. 2021. "Risks and Global Supply Chains: What We Know and What We Need to Know." NBER Working Paper 29444, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Baumgartner, Thomas, Yogesh Malik, and Asutosh Padhi. 2020. "Reimagining Industrial Supply Chains." McKinsey & Company. <https://www.mckinsey.com/industries/advanced-electronics/our-insights/reimagining-industrial-supply-chains>.

- Handley, Kyle, Nuno Limao, Rodney D. Ludema, and Zhi Yu. 2020. "Firm Input Choice under Trade Policy Uncertainty." NBER Working Paper 27910, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Heise, Sebastian. 2020. "How Did China's COVID-19 Shutdown Affect U.S. Supply Chains?" *Liberty Street Economics*, Federal Reserve Bank of New York, May 12. <https://libertystreeteconomics.newyorkfed.org/2020/05/how-did-chinas-covid-19-shutdown-affect-us-supply-chains/>.
- Helper, Susana, and Evan Soltas. 2021. "Why the Pandemic Has Disrupted Supply Chains." Council of Economic Advisors, June 17. <https://www.whitehouse.gov/cea/written-materials/2021/06/17/why-the-pandemic-has-disrupted-supply-chains/>.
- Hufbauer, Gary Clyde, and Euijin Jung. 2021. "Lessons Learnt from Half a Century of US Industrial Policy." *Realtime Economics Issues Watch*, Peterson Institute of International Economics, November 29. [https://www.piie.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/lessons-learned-half-century-us-industrial-policy#\\_ftn1](https://www.piie.com/blogs/realtime-economic-issues-watch/lessons-learned-half-century-us-industrial-policy#_ftn1).
- Hummels, David L., Jun Ishii, and Kei-Mu Yi. 2001. "The Nature and Growth of Vertical Specialization in World Trade." *Journal of International Economics* 54: 75–96.
- Jain, Nitish, Karan Girotra, and Serguei Netessine. 2015. "Recovering from Disruptions: The Role of Sourcing Strategy." INSEAD Working Paper 2015/85, Institut Européen d'Administration des Affaires, Paris.
- Javorcik, Beata. 2020. "Reshaping of Global Supply Chains Will Take Place, but It Will Not Happen Fast." *Journal of Chinese Economic and Business Studies* 18(4): 321–25.
- Komaromi, Andras, Diego A. Cerdeiro, and Yang Liu. 2022. "Supply Chains and Port Congestion around the World." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kose, Ayhan M., Naotaka Sugawara, and Marco E. Terrones. 2020. "Global Recessions." World Bank Policy Research Working Paper 9172, World Bank, Washington, DC.
- Krugman, Paul. 1980. "Scale Economies, Product Differentiation, and the Pattern of Trade." *American Economic Review* 70(5): 950–59.
- Lafrogne-Joussier, Raphael, Julien Martin, and Isabelle Mejean. 2021. "Supply Shocks in Supply Chains: Evidence from the Early Lockdown in China." CEPR Discussion Paper 16813, Center for Economic and Policy Research, Washington, DC.
- Le Maire, Bruno. 2020. "Strengthening the EU's Resilience and Strategic Autonomy." *European Files*, October. <https://www.europeanfiles.eu/industry/strengthening-the-eus-resilience-and-strategic-autonomy>.
- Leibovici, Fernando, and Jason Dunn. 2021. "Supply Chain Bottlenecks and Inflation: The Role of Semiconductors." Economic Synopses 28, Federal Reserve Bank of Saint Louis.
- McBride, James, and Andrew Chatzky. 2019. "Is Made in China 2025 a Threat to Global Trade?" Backgrounder, Council on Foreign Relations, New York.
- McCallum, John. 1995. "National Borders Matter: Canada-US Regional Trade Patterns." *American Economic Review* 85 (3): 615–23.
- Cerdeiro, Diego A., Andras Komaromi, Yang Liu, and Mamoon Saeed. 2020. "World Seaborne Trade in Real Time: A Proof of Concept for Building AIS-Based Nowcasts from Scratch." IMF Working Paper 20/57, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chronopoulos, Dimitri K., Marcel Lukas, and John O. S. Wilson. 2020. "Consumer Spending Responses to the COVID-19 Pandemic: An Assessment of Great Britain." Unpublished. <https://ssrn.com/abstract=3586723>.
- Deloitte. 2021. "Reimagining the Auto Manufacturing Supply Network." New York. <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/us/Documents/manufacturing/us-semiconductor-updated-final.pdf>.
- Dingel, Jonathan L., and Brent Neiman. 2020. "How Many Jobs Can Be Done at Home?" *Journal of Public Economics* 189: 104235.
- Eppinger, Peter, Gabriel J. Falbermayr, Oliver Krebs, and Bohdan Kukharsky. 2021. "Decoupling Global Value Chains." CESifo Working Paper 9079, CESifo Network, Munich.
- Espitia, Alvaro, Aaditya Mattoo, Nadia Rocha, Michele Ruta, and Deborah Winkler. 2021. "Pandemic Trade: COVID-19, Remote Work, and Global Value Chains." Policy Research Working Paper WPS 9508, World Bank, Washington, DC.
- Estefania-Flores, Julia, Davide Furceri, Swarnali A. Hannan, Jonathan D. Ostry, and Andrew K. Rose. 2022. "A Measurement of Aggregate Trade Restrictions and Their Economic Effects." IMF Working Paper 22/1, International Monetary Fund, Washington DC.
- Feenstra, Robert C., Philip Luck, Maurice Obstfeld, and Kathryn N. Russ. 2018. "In Search of the Armington Elasticity." *Review of Economics and Statistics* 100 (1): 135–50.
- Frederick, Stacey. 2019. "Global Value Chain Mapping." Chapter 1 in *Handbook of Global Value Chains*, edited by Stefano Ponte, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. Northampton, MA: Elgar.
- Frederick, Stacey, and Jonkoo Lee. 2017. "Korea and the Electronics Global Value Chain." Global Value Chains Center, Duke University, Durham, NC. <https://gvcc.duke.edu/cggglisting/chapter-3-korea-and-the-electronics-global-value-chain/>.
- Gadenne, Lucie, Tushar Nandi, and Roland Rathelot. 2019. "Taxation and Supplier Networks: Evidence from India." Institute for Fiscal Studies Working Paper 19/21, Institute for Fiscal Studies, London. <https://ifs.org.uk/publications/14324>.
- Hale, Thomas, Noam Angrist, Rafael Goldszmidt, Beatriz Kira, Anna Petherick, Toby Phillips, Samuel Webster, Emily Cameron-Blake, Laura Hallas, Saptarshi Majumdar, and Helen Tatlow. 2021. "A Global Panel Database of Pandemic Policies (Oxford COVID-19 Government Response Tracker)." *Nature Human Behaviour* 5: 529–38. <https://doi.org/10.1038/s41562-021-01079-8>.
- Hale, Thomas, Noam Angrist, Beatriz Kira, Anna Petherick, Toby Phillips, and Samuel Webster. 2020. "Variation in Government Responses to COVID-19." Blavatnik School of Government Working Paper 2020/032, University of Oxford, Oxford, UK.

- Ministry of Commerce and Industry. <https://pib.gov.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=165658>.
- Santos Silva, J. M. C., and Silvana Tenreiro. 2006. "The Log of Gravity." *Review of Economics and Statistics* 88 (4): 641–58.
- Sturgeon, Timothy, Jack Daly, Stacey Frederick, Penny Bamber, and Gary Gereffi. 2016. *The Philippines in the Automotive Global Value Chain*. Durham, NC: Center on Globalization, Governance and Competitiveness, Duke University. <https://hdl.handle.net/10161/12484>.
- Sturgeon, Timothy, and Olga Memedovic. 2010. "Mapping Global Value Chains: Intermediate Goods Trade and Structural Change in the World Economy." Working Paper 05/2010, United Nations Industrial Development Organization, Vienna.
- van Stekelenborg, Rob. 2020. "Resilient Just-in-Time: An Oxymoron?" *Just-in-Time News*, February 10. <https://dumontis.com/2020/02/resilient-just-in-time/>.
- White House. 2021. "Building Resilient Supply Chains, Revitalizing American Manufacturing, and Fostering Broad-Based Growth." 100-Day Review under Executive Order 14017, Washington, DC.
- World Trade Organization (WTO). 2021. *World Trade Report 2021: Economic Resilience and Trade*. Geneva.
- McKinsey Global Institute. 2020. "Could Climate Become the Weak Link in Your Supply Chain?" <https://www.mckinsey.com/business-functions/sustainability/our-insights/could-climate-become-the-weak-link-in-your-supply-chain#:~:text=As%20climate%20change%20makes%20extreme,likelihood%20of%20supply-chain%20disruptions>.
- Miroudot, Sebastien. 2020. "Reshaping the Policy Debate on the Implications of COVID-19 for Global Supply Chains." *Journal of International Business Policy* 3: 430–42.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2021. "Global Value Chains: Efficiency and Risks in the Context of COVID-19." Tackling Coronavirus (COVID-19): Contributing to a Global Effort, Paris, February 11.
- Pei, Jiansuo, Gaaitzen de Vries, and Meng Zhang. 2021. "International Trade and Covid-19: City-Level Evidence from China's Lockdown Policy." *Journal of Regional Science*. Published ahead of print, August 22, 2021. doi:10.1111/jors.12559.
- Ponte, Stefano, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. 2019. "Introduction to the *Handbook on Global Value Chains*." In *Handbook on Global Value Chains*, edited by Stefano Ponte, Gary Gereffi, and Gale Raj-Reichert. Northampton, MA: Elgar.
- Press Information Bureau. 2017. Government of India Public Procurement (Preference to Make in India), Order 2017,



## يقدم

الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من سبعة أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطرية، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويلخص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع مجموعة مختارة من المعلومات الأساسية عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ويقدم القسم السادس معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. (ويُدرج الملحق الإحصائي ألف ضمن تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الرئيسي، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي بآء ضمن وثيقة منفصلة من خلال هذا الرابط: [www.imf.org/en/Publications/WEO](http://www.imf.org/en/Publications/WEO)).

وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ٨ إبريل ٢٠٢٢. وتيسيرا على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

## الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٢٢ فبراير ٢٠٢٢-٢٢ مارس ٢٠٢٢. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٩٤ و١,٤٠٩ للدولار الأمريكي مقابل وحدة

حقوق السحب الخاصة، و١,١١٤ و١,١٣٠ مقابل اليورو<sup>١</sup>. و١١٤,٧ و١٠٩,٥ مقابل الين، على الترتيب.

أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ١٠٦,٨٣ دولار للبرميل في ٢٠٢٢ و٩٢,٦٣ دولار للبرميل في ٢٠٢٣. ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٠,٩٪ في ٢٠٢٢ و٢,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و-٠,٧٪ في ٢٠٢٢ و٠,٠٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و٠,٠٪ في ٢٠٢٢ و٠,١٪ في ٢٠٢٣ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٢,٦٪ في ٢٠٢٢ و٣,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و٠,٤٪ في ٢٠٢٢ و٠,٦٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و٠,٣٪ في ٢٠٢٢ و٠,٤٪ في ٢٠٢٣ في اليابان.

## الجديد

- بالنسبة لإكوادور، تُستبعد توقعات القطاع المالي من النشر خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ بسبب المناقشات الجارية في إطار مراجعة البرنامج.
- تم إدراج التنبؤات الخاصة بإثيوبيا في هذا العدد، بعد حذفها في السابق بسبب درجة عدم اليقين الكبيرة غير المعتادة.
- وتُعرض البيانات والتنبؤات المالية الخاصة بفيجي في هذا العدد على أساس السنة المالية.
- وبالنسبة لتونس، تُستبعد التوقعات من النشر خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧ بسبب المناقشات الفنية الجارية تمهيدا لإجراء مفاوضات محتملة حول البرنامج.

<sup>١</sup> بالنسبة لاستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة التي لا رجعة فيها بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، اعتبارا من أول يناير ١٩٩٩، على النحو المبين في الإطار ٥-٤ ضمن عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع أيضا الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للتعرف على تفاصيل الكيفية التي تم بها تحديد أسعار التحويل. وللإطلاع على أحدث جدول لأسعار التحويل الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.



ضئيل الأثر على الأرصد والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.<sup>٢</sup>

وتُستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقا للتعريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعريف الرسمية نتيجة لنقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دوليا، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللإطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمع للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويُعبّر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة<sup>٣</sup>، ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُستخدم متوسطات مرجحة حسابيا لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمع لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يُحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمع للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجّح على أساس إجمالي

<sup>٢</sup> يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية (ESA) لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطا مشابها في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

<sup>٣</sup> تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناء على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

- وبالنسبة لأوكرانيا، تم حذف جميع التوقعات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ ما عدا إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بسبب درجة عدم اليقين الكبيرة غير المعتادة. وتعتبر توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن الفترة حتى نهاية ٢٠٢٢.
- وأعدت فنزويلا تقويم عملتها في ١ أكتوبر ٢٠٢١ بحيث أصبح المليون بوليفار سوبرانو يساوي بوليفار رقمي واحد.
- وبدءا من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تستند افتراضات أسعار الفائدة إلى عائد السندات الحكومية ذات أجل ثلاث سنوات و١٠ سنوات، بدلا من سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن. راجع أعلاه للاطلاع على المزيد من التفاصيل.

## البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٦ اقتصادا الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام استنادا إلى افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاسا للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموما البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقا لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية - أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته (MFSMCG)، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور هذه الأدلة بدأت جديا عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المُحدّثة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان،

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «او» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة عن كل بلد. بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢١ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بأخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

## ملحوظات فُطرية

فيما يخص أفغانستان، تُستبعد كل البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ نظراً لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق والبلد بسبب عدم وضوح الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في أفغانستان. وفيما يخص الأرجنتين، تم استبعاد متغيرات المالية العامة، والتضخم من النشر للفترة ٢٠٢١ - ٢٠٢٦، لأنها مرتبطة إلى حد كبير بالمفاوضات حول برنامج لم يتخذ قرار بشأنه بعد. ويبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترة السابقة، تشمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu)، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظراً لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعايير والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتعكس توقعات التضخم الحد الأعلى لنطاق البرنامج بسبب التطورات الأخيرة التي شهدتها الأسعار العالمية للسلع الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتباراً من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءاً من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق ببيانات وتنبؤات بنغلاديش، فهي تُعرض على أساس السنة المالية. غير أن مجملات المجموعات الفطرية التي تشمل بنغلاديش تستند إلى تقديرات السنة التقويمية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية.

وفيما يخص كوستاريكا، تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١، ليتضمن ٥١ كياناً عاماً وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتُعدّل البيانات بدءاً من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة.

وتشمل سلسلة بيانات المالية العامة في حالة الجمهورية الدومينيكية ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير

الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة. ولأغراض تجميع بيانات التضخم للعالم والاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولتجميع بيانات التضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

الأرقام المجمعة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها. ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغة عن المعاملات بين بلدان المنطقة. وتُستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، باستثناء قبرص وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبلغ البيانات بعد تعديل التقويم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعة.

الأرقام المجمعة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها. الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعة.

الأرقام المجمعة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة). تحتسب الأرقام المجمعة للمجموعة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

<sup>٤</sup> راجع الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ للاطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، و«أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة» ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١-١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-23.

المختلط. وتفيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات وتوقعات الفترة ٢٠٢١-٢٠١٨ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و١,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تبلغ ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، وصفر في الأعوام التالية. ولمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القطري رقم ١٩/٦٤ الصادر عن صندوق النقد الدولي<sup>٥</sup>. ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/الاقتراض.

واعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة — والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي — لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءا من دين القطاع العام غير المالي. أما تقديرات الدين الإجمالي والصافي عن الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ فهي تقديرات أولية.

وبالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية في فنزويلا، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية كأساس للتوقعات، فإنها تزداد تعقيدا بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عُقدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم الفهم الكامل للبيانات المبلغة، وصعوبة تفسير بعض المؤشرات الاقتصادية المبلغة في ظل التطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك (FOGADE)، وعينة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا» (PDVSA)؛ أما بيانات ٢٠١٨ - ٢٠٢١ فهي تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة أنه ينبغي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتوضع توقعات نسبة الدين الخارجي العام إلى إجمالي الناتج المحلي باستخدام تقديرات خبراء الصندوق لمتوسط سعر الصرف للعام. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمعة في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

المالي، والبنك المركزي). أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

وفي حالة إكوادور، تُستبعد توقعات القطاع المالي من النشر خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ بسبب المناقشات الجارية في إطار مراجعة البرنامج. وتعكف السلطات حاليا على مراجعة البيانات المالية التاريخية استنادا إلى الدعم الفني المقدم من الصندوق.

ويتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الهند وفق الحسابات القومية: فُتستخدم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ كسنة أساس للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠١١، ثم سنة ٢٠١١/٢٠١٢ كسنة أساس لما بعده. وفيما يخص لبنان، حُدِّثت البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة. وفي وقت إعداد قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، كانت أرقام إجمالي الناتج المحلي الرسمية متاحة حتى نهاية عام ٢٠١٩ وحسب. وفي ليبيا، على خلفية الحرب الأهلية وضعف القدرات المتوافرة، أصبحت البيانات، وخاصة المتعلقة بالحسابات القومية وتوقعات المدى المتوسط، تتسم بدرجة موثوقية منخفضة.

وتُستبعد بيانات سوريا لعام ٢٠١١ وما بعده، نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بالموقف السياسي.

وفي حالة تونس، تُستبعد التوقعات من النشر خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ بسبب المناقشات الفنية الجارية تمهيدا لإجراء مفاوضات محتملة حول البرنامج.

وفي حالة تركمانستان، بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشيا مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتُستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وكذلك من عمليات الخصخصة، تماشيا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن التقديرات الرسمية لأرصدة المالية العامة الصادرة عن السلطات، والتي يتم إعدادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

وبصدد أوكرانيا، تم حذف جميع التوقعات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ ما عدا إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بسبب درجة عدم اليقين الكبيرة غير المعتادة. وتعتبر توقعات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن الفترة حتى نهاية ٢٠٢٢. وتتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة بدءا من عام ٢٠٠٠ وتُستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠.

وفي ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات في أوروغواي إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغة سابقا وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

واعتبارا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب قانون جديد ينص على تعويض المواطنين المتضررين من تطبيق نظام معاشات التقاعد

<sup>٥</sup>Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019).

ويعرض الجدول «جيم» قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

## اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعدها ١٥٦ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كالاقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»); وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء.

وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هـ» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير» يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية — SITCs 0, 1, 2, 4, and 68). وتُصنّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠.

وتركز المعايير المالية والدخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصنّف الاقتصادات كمدين صافٍ إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢٠. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.<sup>٧</sup> وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق

وفي عام ٢٠١٩ استحدثت السلطات في زيمبابوي عملة دولار «نظام التسوية الإجمالية الآنية»، الذي أطلق عليه لاحقا اسم دولار زيمبابوي، وتعمل حاليا على إعادة تقويم إحصاءات حساباتها القومية حسب هذه العملة. وتخضع البيانات الحالية للمراجعة. وكان دولار زيمبابوي قد أُخرج من التداول في عام ٢٠٠٩، وظلت زيمبابوي تزاوّل أنشطتها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ وفقا لنظام متعدد العملات مع استخدام الدولار الأمريكي باعتباره وحدة الحساب.

## تصنيف البلدان

### ملخص التصنيف

ينقسم تصنيف بلدان العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.<sup>٦</sup> ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» عرضا عاما عن تصنيف البلدان، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض البلدان خارج هذا التصنيف القطري، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة البلدان غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابع اقتصاداتها.

## الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

### الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤٠ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق — وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا — المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجموعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت.

<sup>٦</sup> حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تحفظ على أساس منفصل ومستقبل.

<sup>٧</sup> أثناء الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، تراكمت على ٣٥ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs) فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (محدد بمبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٦ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحويلات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وتتألف مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs) من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتهم المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببىك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة.<sup>٨</sup> وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

<sup>٨</sup> راجع- David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukwinder Singh, “Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative,” IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

**الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢١<sup>١</sup>**  
(% من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		السكان	
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
٤٠	١٠٠,٠	٤٢,١	١٠٠,٠	٦١,٤	١٠٠,٠	١٤,٠
الولايات المتحدة	٣٧,٤	١٥,٧	١٤,٩	٩,١	٣٠,٨	٤,٣
منطقة اليورو	٢٨,٥	١٢,٠	٤٢,٤	٢٦,٠	٣١,٦	٤,٤
ألمانيا	٧,٩	٣,٣	١١,٨	٧,٢	٧,٧	١,١
فرنسا	٥,٥	٢,٣	٥,٤	٣,٣	٦,١	٠,٩
إيطاليا	٤,٤	١,٩	٤,٠	٢,٥	٥,٥	٠,٨
إسبانيا	٣,٢	١,٤	٢,٩	١,٨	٤,٤	٠,٦
اليابان	٩,١	٣,٨	٥,٤	٣,٣	١١,٦	١,٦
المملكة المتحدة	٥,٥	٢,٣	٥,١	٣,١	٦,٣	٠,٩
كندا	٣,٣	١,٤	٣,٦	٢,٢	٣,٥	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٦,٢	٦,٨	٢٨,٨	١٧,٧	١٦,١	٢,٣
للذكورة						
٧	٧٣,٢	٣٠,٨	٥٠,١	٣٠,٨	٧١,٦	١٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية						
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية	والاقتصادات النامية
١٥٦	١٠٠,٠	٥٧,٩	١٠٠,٠	٣٨,٦	١٠٠,٠	٨٦,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية						
المجموعات الإقليمية						
٣٠	٥٦,٠	٣٢,٤	٥٢,٣	٢٠,٢	٥٥,٩	٤٨,١
آسيا الصاعدة والنامية						
الصين	٣٢,١	١٨,٦	٣٣,٢	١٢,٨	٢١,٤	١٨,٤
الهند	١٢,١	٧,٠	٦,٣	٢,٤	٢١,٠	١٨,١
آسيان-٥	٩,٥	٥,٥	١١,٥	٤,٤	٨,٨	٧,٦
أوروبا الصاعدة والنامية	١٦	١٣,٤	٧,٨	٦,٤	٥,٧	٤,٩
روسيا	٥,٣	٣,١	٥,١	٢,٠	٢,٢	١,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣	١٢,٦	٧,٣	١٢,٨	٩,٧	٨,٣
البرازيل	٤,١	٢,٤	٣,٠	١,١	٣,٢	٢,٨
المكسيك	٣,١	١,٨	٤,٩	١,٩	١,٩	١,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٣٢	١٢,٦	٧,٣	١٤,٢	١٢,٤	١٠,٧
السعودية	٢,١	١,٢	٢,٧	١,٠	٠,٥	٠,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٥	٥,٤	٣,١	٤,١	١٦,٢	١٤,٠
نيجيريا	١,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٢	٣,٢	٢,٧
جنوب إفريقيا	١,٠	٠,٦	١,٢	٠,٥	٠,٩	٠,٨
المجموعات التحليلية <sup>٢</sup>						
حسب مصدر إيرادات التصدير						
٢٦	١٠,٠	٥,٨	١٣,٧	٥,٣	٩,٦	٨,٢
الوقود						
١٢٨	٨٩,٩	٥٢,١	٨٦,٢	٣٣,٣	٩٠,٣	٧٧,٧
غير الوقود						
٣٧	٥,٦	٣,٣	٥,٥	٢,١	٩,٤	٨,٠
منها: منتجات أولية						
حسب مصدر التمويل الخارجي						
١٢١	٤٩,٧	٢٨,٨	٤٢,٧	١٦,٥	٦٧,٩	٥٨,٤
الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي						
٣٥	٤,٤	٢,٦	٢,٩	١,١	١٠,٥	٩,٠
منها: الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠						
مجموعات أخرى						
٩٦	٩١,٩	٥٣,٢	٩٣,١	٣٥,٩	٧٦,٨	٦٦,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل						
٥٩	٨,١	٤,٧	٦,٩	٢,٧	٢٣,٢	١٩,٩
البلدان النامية منخفضة الدخل						
٣٩	٢,٨	١,٦	٢,٠	٠,٨	١١,٨	١٠,٢
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون						

<sup>١</sup> تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويعبر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

<sup>٢</sup> استبعدت سوريا والضفة الغربية وغزة من مصدر إيرادات التصدير واستبعدت سوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي بسبب نقص البيانات.

## الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	اليونان	هولندا
بلجيكا	أيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
ألمانيا	مالطة	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	سان مارينو
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة <sup>٢</sup>	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
الإدارية الخاصة <sup>١</sup>	بورتوريكو	

<sup>١</sup> أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

<sup>٢</sup> أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

## الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	أيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

## الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير<sup>١</sup>

المنتجات الأولية غير الوقود	الوقود
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>	
كيريباتي	بروني دار السلام
جزر مارشال	تيمور-ليشتي
بابوا غينيا الجديدة	
جزر سليمان	
توفالو	
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>	
الأرجنتين	إكوادور
بوليفيا	ترينيداد وتوباغو
شيلي	فنزويلا
غيانا	
باراغواي	
بيرو	
سورينام	
أوروغواي	
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>	
أفغانستان	الجزائر
موريتانيا	أذربيجان
الصومال	البحرين
السودان	إيران
طاجيكستان	العراق
أوزبكستان	كازاخستان
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	تركمانستان
	الإمارات العربية المتحدة
	اليمن
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>	
بنن	أنغولا
بوتسوانا	تشاد
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو
بوروندي	غينيا الاستوائية
جمهورية إفريقيا الوسطى	غابون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
كوت ديفوار	جنوب السودان
إريتريا	
غانا	
غينيا	
غينيا-بيساو	
ليبيريا	
ملاوي	
مالي	
سيراليون	
جنوب إفريقيا	
زامبيا	
زيمبابوي	

<sup>١</sup> تم استبعاد مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.



الجدول هاء – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل <sup>٣</sup>	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل <sup>٣</sup>	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون <sup>٢</sup>	صافي المركز الخارجي <sup>١</sup>
					<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
•		*			بنغلاديش
•		*			بوتان
•		*			بروني دار السلام
•		*			كمبوديا
•		*			الصين
•		*			فيجي
•		*			الهند
•		*			إندونيسيا
•		•			كيريباتي
•		*			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
•		*			ماليزيا
•		*			ملديف
•		*			جزر مارشال
•		*			ميكرونيزيا
•		*			منغوليا
•		*			ميانمار
•		*			ناورو
•		•			نيبال
•		*			بالاو
•		*			بابوا غينيا الجديدة
•		*			الفلبين
•		*			ساموا
•		*			جزر سليمان
•		*			سري لانكا
•		*			تايلند
•		*			تيمور-ليشتي
•		*			تونغا
•		*			توفالو
•		*			فانواتو
•		*			فييتنام
					<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
•		*			ألبانيا
•		*			بيلاروس
•		*			البوسنة والهرسك
•		*			بلغاريا
•		*			كرواتيا
•		*			هنغاريا
•		*			كوسوفو
•		*			مولدوفا
•		*			الجبل الأسود
•		*			مقدونيا الشمالية
•		*			بولندا
•		*			رومانيا
•		•			روسيا
•		*			صربيا
•		*			تركيا
•		*			أوكرانيا
					<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>
•		*			أنتيغوا وباربودا
•		•			الأرجنتين
•		*			أروبا
•		*			جزر البهاما
•		*			بربادوس
•		*			بليز
•	•	*			بوليفيا
•		*			البرازيل
•		*			شيلي
•		*			كولومبيا
•		*			كوستاريكا
•		•			دومينيكا
•		*			الجمهورية الدومينيكية
•		*			إكوادور
•		*			السلفادور
•		*			غرينادا
•		*			غواتيمالا
•	•	*			غيانا
•	•	*			هايتي
•	•	*			هندوراس
•		*			جامايكا
•		*			المكسيك
•	•	*			نيكاراغوا
•		*			بنما
•		*			باراغواي
•		*			بيرو
•		*			سانت كيتس ونيفس
•		*			سانت لوسيا
•		*			سانت فنسنت وجزر غرينادين
•		*			سورينام
•		•			ترينيداد وتوباغو
•		*			أوروغواي
•		•			فنزويلا



## الجدول ١- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات<sup>١</sup>

مالية الحكومة	الحسابات القومية	
يوليو/ يونيو		جزر البهاما
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	بنغلاديش
إبريل/ مارس		بربادوس
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	بوتان
إبريل/ مارس		بوتسوانا
يوليو/ يونيو		دومينيكا
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	مصر
إبريل/ مارس		إسواتيني
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	إثيوبيا
يوليو/ أغسطس		فيجي
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	هايتي
إبريل/ مارس		منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
إبريل/ مارس	إبريل/ مارس	الهند
إبريل/ مارس	إبريل/ مارس	إيران
إبريل/ مارس		جامايكا
إبريل/ مارس	إبريل/ مارس	ليسوتو
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	جزر مارشال
يوليو/ يونيو		موريشيوس
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	ميكرونيزيا
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	ميانمار
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	ناورو
أغسطس/ يوليو	أغسطس/ يوليو	نيبال
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	باكستان
أكتوبر/ سبتمبر	أكتوبر/ سبتمبر	بالاو
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	بورتو ريكو
إبريل/ مارس		سانت لوسيا
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	ساموا
إبريل/ مارس		سنغافورة
أكتوبر/ سبتمبر		تايلند
يوليو/ يونيو	يوليو/ يونيو	تونغا
أكتوبر/ سبتمبر		ترينيداد وتوباغو

<sup>١</sup> كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٣</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	أفغاني أفغانستان	أفغانستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	١٩٩٦	٢٠٢٠	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	يورو	أندورا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ١٩٩٥	٢٠٠٢	٢٠٢٠	MEP و NSO	كوانزا أنغولية	أنغولا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠٠٦	٢٠١٩	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنغيوا وبربودا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	بيسو أرجنتيني	الأرجنتين
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	درام أرمني	أرمينيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي	أروبا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	مانات أذربيجاني	أذربيجان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهامي	جزر البهاما
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دينار بحريني	البحرين
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	تাকা بنغلاديشي	بنغلاديش
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٩	CB و NSO	دولار بربادوسي	بربادوس
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس
٢٠٢١	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	البنك المركزي	يورو	بلجيكا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليزي	بليز
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦٢٠٠٠/١٩٩٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	البوسنة والهرسك
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	يولا بوتسواني	بوتسوانا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل
٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	دولار بروني	بروني دار السلام
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري	بلغاريا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	MEP و NSO	فرنك إفريقي	بوركينافاسو
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردي	كابو فيردي
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	رييل كمبودي	كمبوديا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكاميرون
٢٠٢١	MoF و NSO	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٧	البنك المركزي	فرنك إفريقي	تشاد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨٦	٢٠٢١	البنك المركزي	بيسو شيلي	شيلي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	بيسو كولومبي	كولومبيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	فرنك قمري	جزر القمر
٢٠٢٠	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغولي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢١	البنك المركزي	كولون كوستاريكي	كوستاريكا

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّث انتكاسة في التعافي العالمي

### الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	البلد
BPM 6	٢٠٢٠	CB, MoF, NSO	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أفغانستان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	...	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	خبراء الصندوق	ألبانيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجزائر
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٠	MoF و NSO	أندورا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	...	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغولا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أنغيوا وبربودا
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	الأرجنتين
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أرمينيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أروبا
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	أستراليا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النمسا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	أذربيجان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر البهاما
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	البحرين
BPM 6	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنغلاديش
BPM 6	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	BCG	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بربادوس
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بيلاروس
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	البنك المركزي	بلجيكا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بليز
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنن
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتان
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NMPC, NFPC	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوليفيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	البوسنة والهرسك
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوتسوانا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	البرازيل
BPM 6	٢٠٢٠	MEP و NSO	النقدية	CG,BCG	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بروني دار السلام
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بلغاريا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوركينافاسو
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بوروندي
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كابو فيردي
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيح	CG,LG	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	كمبوديا
BPM 5	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	مزيح	CG,NFPC,NMPC	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الكاميرون
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢١	MoF و NSO	كندا
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية إفريقيا الوسطى
BPM 5	٢٠١٣	البنك المركزي	النقدية	CG,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	تشاد
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	شيلي
BPM 6	٢٠٢١	قسم الإدارة العامة	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصين
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي ومكتب الإحصاء القومي	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	كولومبيا
BPM 5	٢٠١٩	البنك المركزي وخبراء الصندوق	مزيح	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر القمر
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو الديمقراطية
BPM 6	٢٠١٨	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جمهورية الكونغو
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	كوستاريكا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية		البلد	العملة	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	سنة الأساس <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة <sup>٣</sup>	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	كوت ديفوار	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٥				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	كرواتيا	كونا كرواتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٥				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	قبرص	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٠				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	الجمهورية التشيكية	كرونة تشيكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٥				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	الدانمرك	كرون دنماركي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٠				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	جيبوتي	فرنك جيبوتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠١٣				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	دومينيكا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨	٢٠٠٦				
٢٠٢٠	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	الجمهورية الدومينيكية	بيسو دومينيكاني	البنك المركزي	٢٠٢١	٢٠٠٧				
٢٠٢١	CB و NSO		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	إكوادور	دولار أمريكي	البنك المركزي	٢٠٢١	٢٠٠٧				
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	مصر	جنيه مصري	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية البنك المركزي	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٦/٢٠١٧				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	السلفادور	دولار أمريكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٤				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	غينيا الاستوائية	فرنك إفريقي	MEP و CB	٢٠٢٠	٢٠٠٦				
٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	إريتريا	ناكفا إريتري	خبراء الصندوق	٢٠١٨	٢٠١١				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	إستونيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	إسواتيني	ليلانغيني سوازيلندي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١١				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	إثيوبيا	بير إثيوبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠٢٠	٢٠٢١/٢٠٢٠				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	فجي	دولار فيجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٤				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	فنلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٥				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	فرنسا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٤				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	غابون	فرنك إفريقي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	غامبيا	دلاسي غامبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٣				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	جورجيا	لاري جورجي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	ألمانيا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥				
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	غانا	سيدي غاني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٣				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	اليونان	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	غرينادا	دولار شرق الكاريبي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٦				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	غواتيمالا	كتزال غواتيمالي	البنك المركزي	٢٠٢١	٢٠١٣				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	غينيا	فرنك غيني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٩	٢٠١٠				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	غينيا-بيساو	فرنك إفريقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٧	٢٠١٥				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	غيانا	دولار غياني	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٦٢٠١٢				
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	هايتي	غورد هايتي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠٢٠	٢٠١٢/٢٠١١				
٢٠٢١	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	هندوراس	لمبيرا هندوراسية	البنك المركزي	٢٠٢١	٢٠٠٠				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة هنگاريا	دولار هونغ كونغ	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٩				
٢٠٢١	المنظمات الدولية الاقتصادية	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	هنغاريا	فورينت هنغاري	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	آيسلندا	كرونا آيسلندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٥				
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	الهند	روبية هندية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠٢٠	٢٠١٢/٢٠١١				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	إندونيسيا	روبية إندونيسية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٠				
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	إيران	ريال إيراني	البنك المركزي	٢٠٢٠/٢٠٢٠	٢٠١٦/٢٠١٦				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		...	العراق	دينار عراقي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٧				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	آيرلندا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٧				
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	إسرائيل	شكيل إسرائيلي جديد	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠١٥				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	إيطاليا	يورو	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٥				
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	جامايكا	دولار جامايكي	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠٧				

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّث انتكاسة في التعافي العالمي

### الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة				البلد
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٠	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠١٧	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	MoF وMEP
BPM 5	٢٠١٨	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	خبراء الصندوق
BPM 6	٢٠١٩	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي
BPM 5	٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي وMEP	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,LG,SS,other	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS,NMPC	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	NSO وMEP
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي
BPM 6	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	MoF وخبراء الصندوق
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩/٢٠١٨	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	NSO وMoF
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٠	NSO وMoF
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢٠	قسم الإدارة العامة	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	قسم الإدارة العامة	بن ياباني	اليابان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	دينار أردني	الأردن
٢٠٢١	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	تنغي كازاخستاني	كازاخستان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	شلن كيني	كينيا
٢٠٢٠	خبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	كيريباتي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	البنك المركزي	وون كوري جنوبي	كوريا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	كوسوفو
٢٠٢١	MEP و NSO		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	NSO و MEP	دينار كويتي	الكويت
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	سوم قيرغيزي	جمهورية قيرغيزستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	كيب لاي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	لاتفيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة لبنانية	لبنان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	مكتب الإحصاء القومي	لوتي ليسوتو	ليسوتو
٢٠٢١	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	خبراء الصندوق	دولار أمريكي	ليبيريا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	البنك المركزي	دينار ليبي	ليبيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	ليتوانيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	لكسمبرغ
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	باتاكا ماکاوي	منطقة ماکاوا الإدارية الخاصة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	ارياي ملغاشي	مدغشقر
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	مكتب الإحصاء القومي	كواشا مالايو	ملاوي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	رينغيت ماليزي	ماليزيا
٢٠٢١	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	NSO و MoF	روفية ملديفي	ملديف
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	مالي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	مالطة
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	جزر مارشال
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٤	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	أوقية موريتانية جديدة	موريتانيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٩	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	مكتب الإحصاء القومي	روبية موريشيوسي	موريشيوس
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	مكتب الإحصاء القومي	بيزو مكسيكي	المكسيك
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	ميكرونيزيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	مكتب الإحصاء القومي	ليو مولدوفي	مولدوفا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	توغروغ منغولي	منغوليا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٦	مكتب الإحصاء القومي	يورو	الجيل الأسود
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	مكتب الإحصاء القومي	درهم مغربي	المغرب
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	مكتب الإحصاء القومي	متكال موزمبيقي	موزامبيق
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		٠٠٠	٢٠١٦/٢٠١٥	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة وأ/و التنمية مكتب الإحصاء القومي	كيات ميانماري	ميانمار
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	دولار ناميبي	ناميبيا
٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧/٢٠٠٦	خبراء الصندوق	دولار أسترالي	ناورو
٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١/٢٠٠٠	مكتب الإحصاء القومي	روبية نيبالية	نيبال
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	يورو	هولندا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق	من ١٩٨٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦٢٠٠٩	مكتب الإحصاء القومي	دولار نيوزيلندي جديد	نيوزيلندا
٢٠٢٠	البنك المركزي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	البنك المركزي	كوردوبا نيكاراغوا	نيكاراغوا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	النيجر
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	نايرا نيجيري	نيجيريا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٥	مكتب الإحصاء القومي	دينار مقدوني	مقدونيا الشمالية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	كرون نرويجي	النرويج



## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّث انتكاسة في التعافي العالمي

### الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
البلد	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٢</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٣</sup>	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
اليابان	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٠	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	BPM 6
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
كازاخستان	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢٠	BPM 6
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	...	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
جمهورية قبرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	...	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٠	BPM 5
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١/٢٠٢٠	BPM 6
ليبيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 5
ليبيا	البنك المركزي	٢٠٢١	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 5
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	BPM 6
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	BPM 6
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	١٩٨٦	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	GAD و NSO	٢٠٢٠	BPM 6
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	BPM 6
ملديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠١٩	BPM 6
مالطا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	BPM 6
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠/٢٠١٩	BPM 6
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,LG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,SS,NMPC,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠٠١	CG,SG	...	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 6
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
الجيل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٠	BPM 6
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,SG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
ميانمار	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٤	CG,NFPC	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٠/٢٠١٩	BPM 6
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠٢٠/٢٠١٩	BPM 6
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١/٢٠٢٠	BPM 5
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
نيوزيلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٠	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	BPM 6
نيكاراغوا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٠	BPM 6
النيجر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
نيجييريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٠	BPM 6
مقدونيا الشمالية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
النرويج	MoF و NSO	٢٠٢١	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	BPM 6

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية					
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٢</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ريال عماني	عمان
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٦٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	روبية باكستاني	باكستان
٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	دولار أمريكي	بلاو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بنما
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٠	MoF و NSO	كينيا بابوا غينيا الجديدة	بابوا غينيا الجديدة
٢٠٢١	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٠	البنك المركزي	غواراني باراغواني	باراغواي
٢٠٢١	البنك المركزي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢١	البنك المركزي	سول بيروفي	بيرو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	بيزو فلبيني	الفلبين
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	زلوتي بولندي	بولندا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	يورو	البرتغال
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	...	١٩٥٤	٢٠٢٠/٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بورتوريكو
٢٠٢٠	MEP و NSO	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٠	MEP و NSO	ريال قطري	قطر
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ليو روماني	رومانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	روبل روسي	روسيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك رواندي	رواندا
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	تالا ساموا	ساموا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سان مارينو
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دوبرا سان تومي وبرينسيبي	سان تومي وبرينسيبي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	ريال سعودي	المملكة العربية السعودية
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	السنغال
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دينار صربي	صربيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	روبية سيشيلية	سيشيل
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	٢٠٠٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	ليون سيراليوني	سيراليون
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار سنغافوري	سنغافورة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	يورو	الجمهورية السلوفاكية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سلوفينيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠١٧	البنك المركزي	دولار جزر سليمان	جزر سليمان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الصومال
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	راند جنوب إفريقيا	جنوب إفريقيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠١٨	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	جنيه جنوب السودان	جنوب السودان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إسبانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	روبية سري لانكية	سري لانكا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت كيتس ونيفيس
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت لوسيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	...	١٩٨٢	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	جنيه سوداني	السودان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار سورينامي	سورينام

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّث انتكاسة في التعافي العالمي

### الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				البلد
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	عمان
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	باكستان
BPM 6	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	...	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	بالاو
BPM 6	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	CG,SG,LG,SS,NFPC	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	بنما
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	بابوا غينيا الجديدة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,MPC	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	باراغواي
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	MoF و CB	بيرو
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	البلجين
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	NSO و MoF	بولندا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	البرتغال
...	...	...	الاستحقاق	...	٢٠٠١	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	بورتوريكو
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي وخبراء الصفوق	النقدية	الحكومة المركزية وغيرها	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	قطر
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	رومانيا
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,SS	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	روسيا
BPM 6	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	CG,LG	٢٠١٤	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	رواندا
BPM 6	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	ساموا
BPM 6	٢٠١٩	أخرى	...	الحكومة المركزية	...	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سان مارينو
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية والجمارك	سان تومي وبرينسيبي
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	المملكة العربية السعودية
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي وخبراء الصفوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	السنگال
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG,SS,other	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	صربيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيشيل
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سيراليون
BPM 6	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٢/٢٠٢١	NSO و MoF	سنغافورة
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	الجمهورية السلوفاكية
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سلوفينيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	جزر سليمان
BPM 5	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	الصومال
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,SS,other	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	جنوب إفريقيا
BPM 6	٢٠١٨	Mof, NSO, MEP, and IMF Staff	النقدية	الحكومة المركزية	...	٢٠١٩	MEP و MoF	جنوب السودان
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	NSO و MoF	إسبانيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٠	وزارة المالية و/أو الخزانة	سري لانكا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	CG,SG	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت كيتس ونيفس
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت لوسيا
BPM 6	٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سانت فنسنت وجزر غرينادين
BPM 6	٢٠١٩	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	وزارة المالية و/أو الخزانة	السودان
BPM6	٢٠٢٠	البنك المركزي	مزيج	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	سورينام

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	بإستخدام منهجية الترتيب بطريقتي السلسلة <sup>٢</sup>	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس <sup>٣</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	العملة	البلد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	كرونا سويدية	السويد
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري	سويسرا
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية	سوريا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد	مقاطعة تايوان الصينية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	سوموني طاجيكستان	طاجيكستان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني	تنزانيا
٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠٢٠	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	باهت تايلندي	تايلند
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	تيمور- ليشتي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	توغو
٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٠/٢٠١٩	البنك المركزي	بانغا تونغلي	تونغا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد وتوباغو	ترينيداد وتوباغو
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي	تونس
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية	تركيا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	...	٢٠٠٦	٢٠٢٠	خبراء الصندوق	مانات تركمان جديد	تركمانستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠١٩	مستشارو PFTAC	دولار أسترالي	توفالو
٢٠٢١	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي	أوغندا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكراني	أوكرانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي	الإمارات العربية المتحدة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	جنيه بريطاني	المملكة المتحدة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الولايات المتحدة
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٠	البنك المركزي	بيزو أوروغواي	أوروغواي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٢٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكي	أوزبكستان
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو	فانواتو
٢٠٢٠	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠١٨	البنك المركزي	بوليفار رقمي فنزويلي	فنزويلا
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فييتنامي	فييتنام
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	شكيل إسرائيلي جديد	الضفة الغربية وغزة
٢٠٢٠	CB .NSO وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠٢٠	خبراء الصندوق	ريال يمني	اليمن
٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي	زامبيا
٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	دولار زيمبابوي	زيمبابوي

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّث انتكاسة في التعافي العالمي

### الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة			
البلد	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>	أحدث البيانات السنوية الفعلية	المستخدم من المصدر	دليل الإحصاءات	تغطية القطاعات الفرعية <sup>٤</sup>	الممارسات المحاسبية <sup>٥</sup>	مصدر البيانات التاريخية <sup>١</sup>
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٢١	BPM 6	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٢١	BPM 6	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩	٢٠٠٩	BPM 5	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٢١	BPM 6	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٢٠	BPM 6	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٢١	BPM 6	CG,LG	النقدية	البنك المركزي
تايلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢٠	BPM 6	CG,BCG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي
تيمور-ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	٢٠٢٠	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
توغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٢٠	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
تونغا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	NSO و CB
ترينيداد وتوباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠/٢٠٢٠	٢٠٢٠	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٢١	BPM 5	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٢١	BPM 6	CG,LG,SS,other	الاستحقاق	البنك المركزي
تركمانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٢٠	BPM 6	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي
توفالو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	...	BPM 6	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق
أوغندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٢٠	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
أوكرانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٢١	BPM 6	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٢٠	BPM 5	CG,BCG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢١	٢٠٢٠	BPM 6	CG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٠	٢٠١٩	BPM 6	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	BPM 6	CG,LG,SS,NFPC, NMPC	النقدية	البنك المركزي
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠١٩	BPM 6	CG,SG,LG,SS	النقدية	MEP و CB
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	BPM 6	BCG,NFPC,SS,other	النقدية	البنك المركزي
فييتنام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	BPM 5	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي
الضفة الغربية وغزة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	BPM 6	الحكومة المركزية	مزيج	مكتب الإحصاء القومي
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	BPM 5	CG,LG	النقدية	خبراء الصندوق
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٩	١٩٨٦	BPM 6	الحكومة المركزية	النقدية	MoF و CB

ملحوظة: BPM = د ليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

<sup>١</sup> CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ IEO = المنظمات الاقتصادية الدولية؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

<sup>٢</sup> سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

<sup>٣</sup> استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغائها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

<sup>٤</sup> BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ NMPC = شركة عامة مالية غير نقدية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي؛ TG = حكومة إقليمية؛ other = أخرى.

<sup>٥</sup> المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيج من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

<sup>٦</sup> مخصّص سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسمياً.

## الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

### افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرْتَأَى أن تنفذها مرجحاً. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٤» إلى «باء-٦» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).<sup>١</sup>

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنة السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ التي أعلنتها حكومة الكومنولث في مارس ٢٠٢٢، وموازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ والسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢ التي نشرتها كل حكومة من حكومات الولايات/الأقاليم، وموازنة السنة المالية

<sup>١</sup> تُعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين. ويُحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

٢٠٢١/٢٠٢٢ التي نشرتها بعض حكومات الولايات وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠٢٢، وبرنامج تحقيق الاستقرار في النمسا، وبرنامج الإصلاح الوطني في النمسا لعام ٢٠٢١، وأموال صندوق التعافي الأوروبي الجديد، والتدابير المالية المعلنة مؤخرًا.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤، وخطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٢، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: تعكس توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢١ السياسات المعلنة.

كندا: توضع التوقعات باستخدام تنبؤات السيناريو الأساسي الواردة في تقرير المستجبات الاقتصادية والمالية لعام ٢٠٢١، وأحدث موازنات المقاطعات. ويُجري خبراء الصندوق بعض التعديلات في هذه التنبؤات في ضوء عدة عوامل، منها الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً أحدث بيانات الحسابات الاقتصادية القومية الصادرة عن مؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم ربع السنوية. شيلي: تستند التوقعات إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء توقعات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي وأسعار النحاس، وانخفاض سعر الصرف، والتضخم.

الصين: بعد التشديد المالي الكبير في عام ٢٠٢١، يُتوقع تباطؤ وتيرة التشديد المالي عام ٢٠٢٢ بناءً على نتائج مشاورات المادة الرابعة والبيانات الصادرة عن السلطات.

الدانمرك: تتسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُستبعد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩).

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٢ وما بعده إلى المقاييس الواردة في قوانين موازنة ٢٠١٨-٢٠٢٢؛ والمعدلة لمراعاة الفروق في التوقعات بشأن الإيرادات والافتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية.

## الإطار ألف-١ (تابع)

إسرائيل: تختلف التوقعات عن أهداف الموازنة متوسطة الأجل التي أعدتها السلطات، حيث تفترض تخفيضات أكثر اعتدالا على جانب النفقات.

إيطاليا: تستنير تقديرات خبراء الصندوق بخطط المالية العامة المدرجة في قانون موازنة الحكومة وتعديلاته لعام ٢٠٢١. ويدخل ضمن توقعات الدين رصيد سندات التوفير البريدي التي يحل أجل استحقاقها.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تتضمن التنبؤات رصيد المالية العامة الكلي لعام ٢٠٢٢ المدرج في الموازنة السنوية لعام ٢٠٢٢ والموازنة التكميلية و خطة المالية العامة للمدى المتوسط التي أعلنت مع موازنة ٢٠٢٢، وتعديلات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستنير توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٢ بالتقديرات في الموازنة المقترحة لعام ٢٠٢٢؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٣ فما بعده استمرار الالتزام بالقواعد التي نص عليها قانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستنير بخطة السلطات لمشروع الموازنة وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية».

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى «تحديث الموازنة للبيانات المالية والاقتصادية» نصف السنوي لعام ٢٠٢١ وتقديرات خبراء الصندوق.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى «خطط بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» (FEGPs) التي أُعدت في يناير ٢٠٢٢ وتم اعتمادها من «مجلس الرقابة والإدارة المالية». وتدعو خطة المالية العامة لعام ٢٠٢٢ إلى سلسلة من الإصلاحات الهيكلية، مثل منافع الخصم الضريبي على الدخل المكتسب، وبرنامج المساعدات الغذائية، والحد من الحواجز أمام دخول الشركات الأجنبية، والاستثمار في التعليم وفي قطاع الطاقة والبنية التحتية. وتولي خطة المالية العامة الجديدة كذلك اهتماما كبيرا لتخصيص

ألمانيا: تستند توقعات خبراء الصندوق لعام ٢٠٢٢ والأعوام اللاحقة إلى مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٢، وخطة الموازنة متوسطة الأجل للحكومة الفيدرالية، وتحديثات البيانات من هيئة الإحصاء القومية (Destatis) ووزارة المالية، بعد تعديلها لمراعاة الفروق في الإطار الاقتصادي الكلي الذي وضعه خبراء الصندوق والافتراضات المتعلقة بمرونة الإيرادات. وتشمل تقديرات إجمالي الدين محافظ الأصول ذات القيمة المتراجعة والأعمال التجارية غير الأساسية المحولة إلى المؤسسات التي توشك على التصفية وغيرها من العمليات المساندة للقطاع المالي والاتحاد الأوروبي.

اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ التعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعززة بشأن اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تشتمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة عام ٢٠٢٠.

الهند: وتستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على المستوى دون الوطني

بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف

البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صاف مقابل قيدها

على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءا من السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضا عناصر الدعم الغذائي

غير المدرجة في الموازنة، تماشيا مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. ويعدل خبراء الصندوق النفقات لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنوات السابقة، والتي تندرج في تقديرات الموازنة ضمن الإنفاق للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

إندونيسيا: تستند توقعات خبراء صندوق النقد الدولي إلى إصلاحات معتدلة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، وتحقق بعض النفقات، إلى جانب زيادة تدريجية في الإنفاق

الرأسمالي في المدى المتوسط تبعا للحيز المالي المتاح. آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٢.

## الإطار ألف-١ (تابع)

سنغافورة: تستند أرقام السنة المالية ٢٠٢٠ إلى نتائج تنفيذ الموازنة. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢١ إلى أرقام معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢١. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٢ إلى الموازنة المبدئية لعام ٢٠٢٢ المعدة في ١٨ فبراير ٢٠٢٢. وخلال فترة التوقع المتبقية، يفترض خبراء الصندوق العمل بالتدريج على إلغاء التدابير المتبقية المرتبطة بالجائحة وتنفيذ مجموعة التدابير المتنوعة على جانب الإيرادات التي تم الإعلان عنها في موازنة السنة المالية ٢٠٢٢. وتتضمن هذه التدابير (١) زيادة ضريبة السلع والخدمات من ٧٪ إلى ٨٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٣، ثم إلى ٩٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤، و(٢) زيادة الضريبة العقارية عام ٢٠٢٣ على العقارات التي لا يشغلها مالكوها (من ١٠-٢٠٪ إلى ١٢-٣٦٪) والعقارات التي يشغلها مالكوها وتتجاوز قيمتها السنوية ٣٠ ألف دولار أمريكي (من ٤-١٦٪ إلى ٦-٣٢٪). و(٣) زيادة ضريبة الكربون من ٥ دولارات أمريكية لطن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى ٢٥ دولارا أمريكيا للطن في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٤٥ دولارا أمريكيا للطن في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

جنوب إفريقيا: تستفيد افتراضات المالية العامة من مراجعة الموازنة لعام ٢٠٢٢. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساسا على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملة الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم.

إسبانيا: تتضمن توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢١ تدابير الدعم المتعلقة بكوفيد-١٩، وزيادة معاشات التقاعد المقررة قانونا، وتدابير الإيرادات المقررة قانونا أيضا. وتفترض توقعات المالية العامة اعتبارا من عام ٢٠٢٢ بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ المبالغ المنصرفة بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة لعام ٢٠٢١ إلى المعلومات المبدئية عن قانون الموازنة العامة لخريف عام ٢٠٢٠. ويحسب تأثير التطورات الدورية على حسابات المالية العامة باستخدام معيار قياس المرونة لعام ٢٠١٤ الذي أنشأته «منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي» لكي تأخذ في الاعتبار فجوتي الناتج والتوظيف.

الاستثمارات الاستراتيجية لمواجهة حالات الطوارئ وتقديم الخدمات في الصفوف الأمامية، نظرا لأن الجزيرة معرضة لمخاطر كبيرة من الكوارث الطبيعية كما أنها تكافح جائحة لا تزال مستمرة. وتمثل هذه الخطة مستوى غير مسبوق من الدعم المالي — يزيد على ١٠٠٪ من إجمالي الناتج القومي لبورتوريكو. وتركز «الخطة المالية» كذلك على تنفيذ تدابير المالية العامة (مركزية سلطة المالية العامة، ورفع مستوى كفاءة الهيئات، وإصلاح نظام المساعدة الطبية (Medicaid)، وإصلاح نظام التقاعد، وتخفيض الاعتمادات، وتعزيز الامتثال الضريبي، وفرض المستوى الأمثل من الضرائب والرسوم) مما سيؤدي إلى انخفاض العجز الحكومي على المدى الطويل. وتعتمد توقعات خبراء الصندوق للمالية العامة على المعلومات المقدمة أعلاه وكذلك على فرضية تدهور مركز المالية العامة بمرور الوقت. وكانت وثائق آفاق الاقتصاد العالمي السابقة (قبل خريف ٢٠٢١) تعتمد على فرضية ضبط أوضاع المالية العامة. ورغم أن افتراضات الصندوق على مستوى السياسات مماثلة للافتراضات الواردة في سيناريو «خطة بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» بتدابيره الكاملة، فإن توقعات خبراء الصندوق لإيرادات المالية العامة، ونفقاتها، ورصيداها مختلفة عما أوردته الخطة في هذا الخصوص. وينبع ذلك من اختلافين أساسيين في المنهجيات المستخدمة: أولهما أن توقعات خبراء الصندوق قائمة على الاستحقاق، بينما تقوم التوقعات الواردة في «خطة بورتوريكو للنمو الاقتصادي والمالي» على الأساس النقدي. وثانيهما أن هناك فروقا كبيرة بين افتراضات خبراء الصندوق للاقتصاد الكلي والافتراضات المناظرة في الخطة.

روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا. وتفترض التوقعات زيادة في مستوى الإنفاق الاستثنائي تعادل قيمة المدخرات التي كان من المقرر تكوينها وفق قاعدة المالية العامة وتراجعا في الإيرادات بسبب الركود الحاد المتوقع.

المملكة العربية السعودية: توقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في موازنة عام ٢٠٢٢. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لسياسة النفط الحالية في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك).

<sup>٢</sup> راجع دراسة Robert Price, Thai-Thanh Dang, and Yvan Guillemette, "New Tax and Expenditure Elasticity Estimates for EU Budget Surveillance," OECD Economics Department Working Paper 1174 (Paris: OECD Publishing, 2014).



## الإطار ألف-١ (تابع)

مواجهة فيروس كورونا» (Coronavirus Aid, Relief, and Economic Security Act)؛ «قانون الأمن الاقتصادي» (Economic Security Act) و«برنامج حماية الرواتب» (Paycheck Protection Program)؛ «قانون تعزيز الرعاية الصحية» (Health Care Enhancement Act). وأخيراً، تم تعديل توقعات المالية العامة لكي تكون انعكاساً لتنبؤات خبراء الصندوق بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية والمعالجات المحاسبية المختلفة لدعم القطاع المالي ولنظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة، وتم تحويلها إلى صيغة تقوم على أساس الحكومة العامة.

### افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراخ كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٠,٩٪ في ٢٠٢٢ و ٢,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و-٠,٧٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٠٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,٠٪ في ٢٠٢٢ و ٠,١٪ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٢,٦٪ في ٢٠٢٢ و ٣,٤٪ في ٢٠٢٣ في الولايات المتحدة الأمريكية، و ٠,٤٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٦٪ في ٢٠٢٣ في منطقة اليورو، و ٠,٣٪ في ٢٠٢٢ و ٠,٤٪ في ٢٠٢٣ في اليابان.

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف في ظل نظام سعر الصرف الزاحف.

أستراليا: تستند افتراضات السياسة النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

النمسا: تتناسب توقعات النمو النقدي مع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم نحو منتصف النطاق المستهدف مع نهاية ٢٠٢٣.

سويسرا: الدفعة التنشيطية الاستثنائية التي أعلنتها السلطات — كما تعبر عنها توقعات المالية العامة لعامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ — مسموح بها في سياق قاعدة كبح الدين في «الظروف الاستثنائية».

تركيا: تستند التوقعات الواردة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي وتقرير الرائد المالي إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى آخر بيانات عن إجمالي الناتج المحلي نشرها مكتب الإحصاء الوطني في ١١ فبراير ٢٠٢٢ وتنبؤات «مكتب مسؤولية الموازنة» اعتباراً من ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١. ويتم تعديل توقعات الإيرادات لمراعاة الفروق بين تنبؤات خبراء الصندوق للمتغيرات الاقتصادية الكلية (مثل نمو إجمالي الناتج المحلي والتضخم) والتنبؤات بشأن هذه المتغيرات في توقعات السلطات للمالية العامة. وتفترض التوقعات إجراء بعض الضبط المالي الإضافي مقارنة بالسياسات المعلنة حتى الآن اعتباراً من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بهدف الامتثال لقواعد المالية العامة الجديدة التي تم الإعلان عنها بالتزامن مع إجراء مراجعة الإنفاق في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢١، ولضمان استدامة القدرة على تحمل الدين العام. وتستبعد بيانات خبراء الصندوق بنوك القطاع العام والأثر المترتب على تحويل الأصول من خطة معاشات تقاعد مؤسسة البريد البريطانية، التي تعرف باسم «البريد الملكي» (Royal Mail Pension Plan) إلى القطاع العام في إبريل ٢٠١٢. ويمثل مستوى الاستهلاك والاستثمار الحكومي الحقيقي جزءاً من مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، الذي يرى خبراء الصندوق أنه قد يكون أو لا يكون مماثلاً لتوقعات «مكتب مسؤولية الموازنة البريطاني». وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في يوليو ٢٠٢١ والمعدل في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار الاقتراحات بشأن «خطة الوظائف الأمريكية» (American Jobs Plan) و«خطة الأسر الأمريكية» (American Family Plan) و«خطة البنية التحتية التي يدعمها الحزبان» (Bipartisan Infrastructure Plan) وتشريعات «خطة الإنقاذ الأمريكية» (American Rescue Plan) و«قانون الاعتمادات المالية التكميلية للاستعداد لمرض فيروس كورونا ومجابهته» (Coronavirus Preparedness and Response Supplemental Appropriations Act) و«قانون الاستجابة الأولى لفيروس كورونا للعائلات» (Families First Coronavirus Response Act) و«قانون المساعدات والإغاثة والأمن الاقتصادي في

## الإطار ألف-١ (تتمة)

اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.

كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشياً مع توقعات السوق.

المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

هولندا: تقوم التوقعات النقدية على تقديرات خبراء الصندوق لسعر الفائدة السائد بين بنوك لندن («ليبور») على السندات باليورو لمدة ستة أشهر.

نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.

البرتغال: تستند توقعات السياسة النقدية إلى اللوحات الجدولية التي يعدها الاقتصاديون المختصون في ضوء المدخلات المتوقعة للقطاع العيني وقطاع المالية العامة.

روسيا: تفترض التوقعات النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة. وهذا موقف سليم من وجهة نظر خبراء الصندوق بسبب الارتفاع الحاد في معدلات التضخم.

المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.

سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و ٦٪.

إسبانيا: تتناسب توقعات النمو النقدي مع نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

السويد: تتماشى التوقعات النقدية مع توقعات بنك السويد المركزي.

سويسرا: تفترض التوقعات بقاء سعر الفائدة الأساسي دون تغيير في ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣.

تركيا: يفترض السيناريو الأساسي أن موقف السياسة النقدية سيظل متماشياً مع توقعات السوق.

المملكة المتحدة: يستند مسار أسعار الفائدة في الأجل القصير إلى توقعات أسعار الفائدة السوقية.

الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشياً مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقاً.

كندا: تعكس افتراضات السياسة النقدية القرار الأخير للبنك المركزي الكندي والتنبؤات المعدلة الصادرة عنه. وتحديداً، بدأ البنك المركزي الكندي في رفع أسعار الفائدة وأكد على ارتفاع مسار أسعار الفائدة مستقبلاً. وتعكس استجابة السياسة النقدية في التنبؤات الحالية البيانات الجديدة والحرب في أوكرانيا. وبينما تشير الافتراضات إلى زيادة ملحوظة في التضخم الكلي، نجد أن استجابة السياسات ضعيفة بسبب الطبيعة الاستشرافية للسياسة النقدية التي تستجيب في الغالب للتضخم الأساسي خلال النطاق الزمني للسياسة النقدية.

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

الصين: كان الموقف العام للسياسة النقدية متشدداً إلى حد ما خلال ٢٠٢١، ولكن يُتوقع تيسير الأوضاع إلى حد ما عام ٢٠٢٢.

الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.

منطقة اليورو: تتسق افتراضات السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في منطقة اليورو مع توقعات السوق.

اليونان: تقوم توقعات النقود بمعناها الواسع على أساس الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية النقدية وافتراضات تدفقات الودائع.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير.

الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.

إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط.

إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدريج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.

إيطاليا: تستنير تقديرات خبراء الصندوق وتوقعاتهم بالنتائج الفعلية وخطط السياسات التي يضعها بنك إيطاليا وبالتنبؤات بشأن موقف السياسة النقدية للبنك المركزي الأوروبي والمستمدة من فريق الصندوق المعني بمنطقة اليورو.

## قائمة بالجداول<sup>١</sup>

### الناتج

- الجدول ألف-١: ملخص بيانات الناتج العالمي  
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي  
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي  
الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

### التضخم

- الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم  
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين  
الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

### السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

### التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

### معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية  
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري  
الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

### ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

### تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

### السيناريو الأساسي للمدى المتوسط

- الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

<sup>١</sup> البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة بحسب حجمها الاقتصادي.

**الجدول ألف - ١: ملخص بيانات الناتج العالمي<sup>١</sup>**  
 (التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
٣,٣	٣,٦	٣,٦	٦,١	٣,١-	٢,٩	٣,٦	٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٤,١	<b>العالم</b>
١,٦	٢,٤	٣,٣	٥,٢	٤,٥-	١,٧	٢,٣	٢,٥	١,٨	٢,٣	٢,٠	١,٦	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١,٧	٢,٣	٣,٧	٥,٧	٣,٤-	٢,٣	٢,٩	٢,٣	١,٧	٢,٧	٢,٣	١,٨	الولايات المتحدة
١,٣	٢,٣	٢,٨	٥,٣	٦,٤-	١,٦	١,٨	٢,٦	١,٩	٢,٠	١,٤	٠,٩	منطقة اليورو
٠,٤	٢,٣	٢,٤	١,٦	٤,٥-	٠,٢-	٠,٦	١,٧	٠,٨	١,٦	٠,٣	٠,٧	اليابان
٢,٠	٢,٥	٣,٤	٥,٥	٣,٩-	١,٩	٢,٥	٢,٩	٢,٣	٢,٢	٣,٠	٢,٧	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٢</sup>
٤,٣	٤,٤	٣,٨	٦,٨	٢,٠-	٣,٧	٤,٦	٤,٧	٤,٤	٤,٣	٤,٧	٦,٤	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٥,٢	٥,٦	٥,٤	٧,٣	٠,٨-	٥,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٨,٥	<b>المجموعات الإقليمية</b>
٢,٤	١,٣	٢,٩-	٦,٧	١,٨-	٢,٥	٣,٤	٤,١	١,٩	١,٠	١,٨	٤,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٤	٢,٥	٢,٥	٦,٨	٧,٠-	٠,١	١,٢	١,٤	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٤,٠	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٧	٣,٧	٤,٦	٥,٧	٢,٩-	٢,٢	٢,٧	٢,٤	٤,١	٢,٨	٢,٣	٥,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤,٤	٤,٠	٣,٨	٤,٥	١,٧-	٣,١	٣,٣	٣,٠	١,٥	٣,٢	٥,٠	٥,٦	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
												إفريقيا جنوب الصحراء
												<b>المجموعات التحليلية</b>
												<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
												الوقود
٢,٨	٣,٢	٤,٦	٥,٦	٤,٥-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	١,٦	١,٤	٣,١	٥,٤	غير الوقود
٤,٥	٤,٥	٣,٧	٦,٩	١,٧-	٤,١	٥,١	٥,٣	٤,٨	٤,٧	٥,٠	٦,٦	منها: منتجات أولية
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٧,٨	٥,٢-	١,٢	١,٩	٢,٩	١,٩	٢,٩	٢,٢	٤,٨	
												<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٤,٧	٤,٨	٤,٤	٦,٤	٣,٧-	٣,٤	٤,٦	٤,٧	٤,١	٤,١	٤,٥	٥,٤	اقتصادات المركز المدين الصافي
												<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>
												<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>
												الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
٥,٥	٥,٠	٠,٢	٣,٢	٠,٩-	٣,٤	٣,٥	٣,٣	٢,٦	١,٢	٢,٤	٤,٧	جدولة ديونها في ٢٠١٦-٢٠٢٠
												<b>المجموعات الأخرى</b>
١,٧	٢,٥	٢,٩	٥,٤	٥,٩-	٢,٠	٢,٢	٣,٠	٢,١	٢,٥	١,٧	١,٢	الاتحاد الأوروبي
٣,٥	٣,٦	٥,٠	٥,٨	٣,٣-	١,٧	٢,٠	١,٨	٤,٤	٢,٦	٣,١	٤,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
												اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات
٤,٢	٤,٣	٣,٨	٧,٠	٢,٢-	٣,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٥	٤,٣	٤,٦	٦,٤	متوسطة الدخل
٥,٦	٥,٤	٤,٦	٤,٠	٠,٢	٥,٣	٥,١	٤,٩	٣,٩	٤,٨	٦,١	٦,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
												<b>للتذكرة</b>
												<b>معدل النمو الوسيط</b>
												الاقتصادات المتقدمة
٢,٠	٢,٦	٢,٩	٥,٢	٤,٣-	٢,١	٢,٨	٣,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٣	١,٩	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٥	٣,٨	٣,٥	٤,٠	٣,٦-	٣,٢	٣,٥	٣,٧	٣,٤	٣,٣	٣,٨	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٣,٠	٣,٦	٣,٣	٤,٤	٦,١-	٢,٤	٣,٠	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٤,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
٥,٠	٤,٥	٣,٨	٣,٥	٠,٦-	٤,٥	٤,٤	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٥,٠	٥,٣	
												<b>نصيب الفرد من الناتج<sup>٣</sup></b>
												الاقتصادات المتقدمة
١,٣	٢,١	٣,٠	٥,٠	٥,٠-	١,٣	١,٩	٢,٠	١,٣	١,٧	١,٥	١,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,٢	٣,٣	٣,٧	٥,٩	٣,٣-	٢,٤	٣,٣	٣,٣	٢,٨	٢,٨	٣,١	٤,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٣,٥	٣,٥	٣,١	٦,١	٣,٢-	٢,٥	٣,٦	٣,٥	٣,١	٣,٠	٣,٢	٤,٩	البلدان النامية منخفضة الدخل
٣,٤	٣,١	٢,٤	٢,٥	٢,١-	٢,٩	٢,٧	٢,٦	١,٥	٢,٢	٣,٨	٣,٦	
												<b>معدل النمو العالمي على أساس أسعار</b>
٢,٧	٣,١	٣,٥	٥,٨	٣,٥-	٢,٥	٣,٢	٣,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٧	الصرف السائدة في السوق
												<b>قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)</b>
١٣٦,٣٨٤	١١٠,٧٥١	١٠٣,٨٦٧	٩٦,٢٩٣	٨٥,٢٣٩	٨٧,٥٣٦	٨٦,٠٨٥	٨٠,٩٤٥	٧٦,٢٦٧	٧٥,٠٤٣	٧٩,٣٢٢	٦١,٩٥٥	بأسعار الصرف السائدة في السوق
٢١١,٥٣٠	١٧٠,٨٣٠	١٦٠,٢٤٤	١٤٦,١٢٤	١٣٢,٤٨٧	١٣٥,٣٤٦	١٢٩,٣٦٦	١٢٢,٠٢٤	١١٥,٨٦٣	١١١,٥٦٨	١٠٩,٣٥٠	٨٤,٦٥٢	على أساس تعادل القوى الشرائية

١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

٢ باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

٣ نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

**الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي<sup>١</sup>**  
(التغير السنوي %)

من ربع عام رابع إلى آخر <sup>٢</sup>		توقعات			متوسط									
توقعات		توقعات												
الربع الرابع: ٢٠٢٢	الربع الرابع: ٢٠٢٣	الربع الرابع: ٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
<b>إجمالي الناتج المحلي الحقيقي</b>														
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>														
٢,٠	٢,٥	٤,٧	١,٦	٢,٤	٣,٣	٥,٢	٤,٥-	١,٧	٢,٣	٢,٥	١,٨	٢,٣	٢,٠	١,٦
١,٧	٢,٨	٥,٦	١,٧	٢,٣	٣,٧	٥,٧	٣,٤-	٢,٣	٢,٩	٢,٣	١,٧	٢,٧	٢,٣	١,٨
٢,٣	١,٨	٤,٦	١,٣	٢,٣	٢,٨	٥,٣	٦,٤-	١,٦	١,٨	٢,٦	١,٩	٢,٠	١,٤	٠,٩
الولايات المتحدة														
منطقة اليورو														
٢,٥	٢,٤	١,٨	١,١	٢,٧	٢,١	٢,٨	٤,٦-	١,١	١,١	٢,٧	٢,٢	١,٥	٢,٢	١,٣
١,٥	٠,٩	٥,٤	١,٤	١,٤	٢,٩	٧,٠	٨,٠-	١,٨	١,٨	٢,٤	١,٠	١,٠	١,٠	١,٢
٢,٢	٠,٥	٦,٢	٠,٥	١,٧	٢,٣	٦,٦	٩,٠-	٠,٥	٠,٩	١,٧	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٣-
٤,٠	٢,٣	٥,٥	١,٦	٣,٣	٤,٨	٥,١	١٠,٨-	٢,١	٢,٣	٣,٠	٣,٠	٣,٨	١,٤	٠,٦
٢,٩	٠,٤	٦,٤	١,٥	٢,٠	٣,٠	٥,٠	٣,٨-	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٢,٢	٢,٠	١,٤	١,١
ألمانيا														
فرنسا														
إيطاليا														
إسبانيا														
هولندا														
بلجيكا														
أيرلندا														
النمسا														
البرتغال														
اليونان														
فنلندا														
الجمهورية السلوفاكية														
ليتوانيا														
سلوفينيا														
لكسمبرغ														
لاتفيا														
إستونيا														
قبرص														
مالطة														
اليابان														
المملكة المتحدة														
كوريا														
كندا														
مقاطعة تايوان الصينية														
أستراليا														
سويسرا														
السويد														
سنغافورة														
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة														
الجمهورية التشيكية														
إسرائيل														
النرويج														
الدانمرك														
نيوزيلندا														
بورتوريكو														
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة														
آيسلندا														
أندورا														
سان مارينو														
للتذكيرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
<b>الطلب المحلي الكلي الحقيقي</b>														
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>														
٢,١	٢,٥	٥,١	١,٦	٢,٣	٣,٥	٥,٢	٤,٤-	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٠	٢,٦	٢,١	١,٤
١,٥	٢,٠	٦,١	١,٦	٢,١	٤,٠	٦,٩	٣,٠-	٢,٤	٢,١	٢,٤	١,٨	٢,٤	٢,٥	١,٥
٣,٠	١,٣	٥,٢	١,٤	٢,٥	٢,٩	٤,٢	٦,٢-	٢,٥	١,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٣	١,٣	٠,٥
٢,٧	٤,٠	٣,٠	١,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٢	٤,٠-	١,٨	١,٧	٢,٦	٢,١	١,٤	١,٧	٠,٩
١,٤	٠,٨	٥,٧	١,٤	١,٢	٣,٠	٦,٦	٦,٨-	٢,١	١,٤	٢,٥	١,٤	١,٥	١,٥	١,٣
٣,٢	٠,٢	٧,٨	٠,٦	٢,١	٢,٨	٦,٨	٨,٥-	٠,٢-	١,٣	١,٨	١,٨	١,٢	٠,١	٠,٧-
٣,٠	٣,٢	٣,٨	١,٦	٣,٠	٤,١	٤,٧	٨,٩-	١,٦	٣,٠	٣,٣	٢,١	٤,١	١,٩	٠,١
٠,٨	٣,٠	٠,٤	٠,٤	٢,١	٢,٠	٠,٦	٣,٧-	٠,٢	٠,٦	١,١	٠,٣	١,١	٠,٣	٠,٦
١,٤	٢,٩	٤,٨	١,٥	٠,٨	٥,٤	٨,٥	١٠,١-	١,٦	١,٢	١,٩	٣,١	٣,٢	٣,٥	١,٢
٠,٣	٦,٠	٤,٥	١,٧	٢,٣	٥,٩	٦,٠	٦,٤-	١,٢	٢,٥	٤,١	٠,٤	٠,٢-	١,٧	٢,٩
٢,٩	٢,١	٥,١	٢,٥	٣,٠	٣,٢	٤,٨	٢,٧-	١,٥	٢,٧	٣,٦	٢,٩	٢,٦	٢,٩	٣,٠
كندا														
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>٣</sup>														
للتذكيرة														
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية														
١,٦	٢,٩	٥,٠	١,٣	٢,١	٣,٦	٥,٦	٤,٥-	١,٨	٢,٢	٢,٢	١,٧	٢,٤	١,٩	١,٢

<sup>١</sup> البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.

<sup>٢</sup> من الربع الرابع في العام السابق.

<sup>٣</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
<b>الإنفاق الاستهلاكي الخاص</b>											
٢,٤	٣,٨	٥,٣	٥,٨-	١,٦	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٥	١,٨	١,٨	١,٥
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٤	٣,٢	٧,٩	٣,٨-	٢,٢	٢,٩	٢,٤	٢,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٤	١,٨
<b>الولايات المتحدة</b>											
٣,٣	٤,٠	٣,٥	٧,٩-	١,٣	١,٥	١,٨	٢,٠	١,٩	٠,٩	١,٢	٠,٦
<b>منطقة اليورو</b>											
٥,٦	٤,٧	٠,١	٥,٩-	١,٦	١,٤	١,٤	٢,٤	١,٩	١,١	١,٤	٠,٧
<b>ألمانيا</b>											
١,٧	٤,٥	٤,٨	٧,٢-	١,٩	٠,٨	١,٧	١,٦	١,٤	٠,٩	١,٢	١,٣
<b>فرنسا</b>											
٢,١	٢,٣	٥,٢	١٠,٦-	٠,٢	١,٠	١,٥	١,٢	١,٩	٠,١	٠,٤	٠,٣-
<b>إيطاليا</b>											
٣,٤	٥,٢	٤,٦	١٢,٠-	١,٠	١,٧	٣,٠	٢,٧	٢,٩	١,٧	١,٣	٠,٢
<b>إسبانيا</b>											
٢,٧	٢,٢	١,٣	٥,٢-	٠,٥-	٠,٢	١,١	٠,٤-	٠,٢-	٠,٩-	٠,٠	٠,٩
<b>اليابان</b>											
١,١	٥,٦	٦,٢	١٠,٦-	١,٣	٢,٤	١,٦	٣,٧	٣,٦	٢,٦	١,٦	١,٢
<b>المملكة المتحدة</b>											
١,٢	٩,٦	٥,١	٦,١-	١,٤	٢,٦	٣,٧	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,٤	٢,٩
<b>كندا</b>											
٣,٦	٣,٧	٤,٣	٥,٦-	١,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٩	٢,٥	٢,١	٢,٩
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
<b>للتذكرة</b>											
٢,٠	٣,٨	٥,٦	٥,٥-	١,٥	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٤	١,٧	١,٧	١,٤
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
<b>الاستهلاك العام</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
١,٢	١,٣	٣,٣	١,٨	٢,٤	١,٥	٠,٨	٢,٠	١,٧	٠,٦	١,٧	١,٣
<b>الولايات المتحدة</b>											
١,٤	٠,٤	١,١	٢,٠	٢,٠	١,٢	٠,٠	١,٩	١,٦	٠,٨-	١,١	٠,٥
<b>منطقة اليورو</b>											
٠,٨	٠,٧	٣,٨	١,١	١,٨	١,١	١,١	١,٩	١,٤	٠,٨	١,٤	١,٣
<b>ألمانيا</b>											
٠,٤	٠,٥-	٣,١	٣,٥	٣,٠	١,٠	١,٧	٤,٠	٢,٩	١,٧	٢,١	١,٥
<b>فرنسا</b>											
٠,٩	١,٠	٦,٣	٣,٢-	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٤	١,٠	١,٣	١,٢	١,٦
<b>إيطاليا</b>											
٠,٢-	١,٠	١,٠	٠,٥	٠,٥-	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,٦-	٠,٦-	٠,١	٠,٢-
<b>إسبانيا</b>											
٠,٤	٠,٦	٣,١	٣,٣	٢,٠	٢,٣	١,٠	١,٠	٢,٠	٠,٧-	١,٥	٢,٨
<b>اليابان</b>											
٠,٤	٣,٠	٢,١	٢,٣	١,٩	١,٠	٠,١	١,٦	١,٩	١,٠	١,٥	١,٣
<b>المملكة المتحدة</b>											
١,٢	٣,٤	١٤,٣	٥,٩-	٤,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٥	١,٣	٢,٠	٢,١	١,٦
<b>كندا</b>											
٣,٤	٢,٤	٤,٩	٠,٠	١,٧	٣,٢	٢,١	١,٨	١,٤	٠,٦	٢,١	١,٨
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
١,٥	٣,٠	٤,٢	٤,٦	٣,٨	٣,٥	٢,٤	٣,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٢	٢,٨
<b>للتذكرة</b>											
١,١	١,٠	٣,٠	١,١	٢,٠	١,١	٠,٤	١,٨	١,٦	٠,٢	١,٣	٠,٩
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
<b>إجمالي تكوين رأس المال الثابت</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٣,٨	٣,٦	٥,٤	٣,٧-	٣,٠	٣,٠	٣,٨	٢,٦	٣,٦	٣,٤	٢,٨	١,٠
<b>الولايات المتحدة</b>											
٥,٧	٤,٢	٦,١	١,٥-	٣,١	٤,٤	٣,٨	٢,١	٣,٧	٥,١	٣,٦	١,٣
<b>منطقة اليورو</b>											
٢,٧	٢,٨	٤,٣	٧,٠-	٦,٨	٣,١	٣,٩	٤,٠	٤,٧	١,٤	٢,٦	٠,٢-
<b>ألمانيا</b>											
٢,٤	١,٧	١,٥	٢,٢-	١,٨	٣,٤	٢,٦	٣,٨	١,٧	٣,٢	٢,٠	١,٤
<b>فرنسا</b>											
٠,٣	١,٩	١١,٥	٨,٩-	٤,١	٣,٣	٥,٠	٢,٥	٠,٩	٠,٠	١,٩	١,٠
<b>إيطاليا</b>											
٣,٧	٥,٥	١٧,٠	٩,١-	١,٢	٣,١	٣,٢	٤,٠	١,٨	٢,٢-	٢,٦	٢,٥-
<b>إسبانيا</b>											
٥,٢	٤,٥	٤,٣	٩,٥-	٤,٥	٦,٣	٦,٨	٢,٤	٤,٩	٤,١	٣,٢	٢,٦-
<b>اليابان</b>											
٢,٣	٠,٥	١,٥-	٤,٦-	١,٠	٠,٤	١,٦	١,٢	٢,٣	٢,٢	٠,٥	٠,٥-
<b>المملكة المتحدة</b>											
٠,٣-	٦,٣	٥,٩	٩,٥-	٠,٥	٠,١-	٣,٣	٤,٧	٦,٣	٦,٨	٢,٣	٠,٥
<b>كندا</b>											
٣,٩	٥,٢	٧,٢	٢,٨-	٠,٠	٢,٥	٣,٣	٤,٧-	٥,٢-	٢,٣	١,١	٣,٨
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
٣,٠	٣,٦	٦,٢	١,٦-	٠,٧	٢,٠	٤,٩	٣,٠	٢,٢	٢,٦	٢,٧	٣,٤
<b>للتذكرة</b>											
٣,٩	٣,٦	٥,٧	٣,٧-	٢,٣	٣,١	٣,٤	٢,٢	٢,٨	٣,٧	٢,٧	٠,٨
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											

آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِث انتكاسة في التعافي العالمي

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)  
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
<b>الطلب المحلي النهائي</b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٢,٤	٣,٢	٥,٠	٤,٠-	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٦	١,٩	٢,٠	١,٤
٢,٣	٣,٠	٦,٦	٢,٥-	٢,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٣	٣,١	٢,٧	٢,٥	١,٥
٢,٦	٣,٠	٣,٧	٥,٨-	٢,٦	١,٧	٢,١	٢,٤	٢,٣	١,٠	١,٥	٠,٦
٣,٧	٢,٧	١,١	٣,٠-	١,٩	١,٨	١,٧	٣,١	٢,١	١,٧	١,٧	١,٠
١,٢	٣,٠	٦,٧	٦,٧-	٢,٢	١,٤	٢,٣	١,٨	١,٢	٠,٨	١,٣	١,٣
٢,٠	٢,٧	٦,٥	٨,٢-	٠,٣	١,٢	١,٥	١,٦	١,٤	٠,٤-	٠,٨	٠,٧-
٣,١	٤,١	٤,٢	٨,٥-	١,٩	٢,٧	٣,٣	٢,٣	٣,١	١,٦	١,٧	٠,١
٢,١	٢,٤	٠,٨	٣,٦-	٠,٣	٠,٤	١,٠	٠,٣	٠,٨	٠,١	٠,٥	٠,٦
٠,٩	٥,٣	٧,٧	٩,٥-	١,٧	١,٦	١,٧	٣,٣	٣,٦	٣,٢	١,٨	١,١
٢,٣	٥,٧	٥,٥	٤,١-	١,٢	٢,٧	٣,٣	٠,٥	٠,٣	٢,١	١,٩	٢,٩
٣,٠	٣,٤	٤,٧	٢,٧-	١,٨	٢,٤	٣,٤	٢,٩	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٩
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكرة											
٢,٢	٣,٢	٥,٣	٤,٠-	١,٨	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,٤	١,٩	١,٩	١,٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>بناء المخزون<sup>٢</sup></b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,١-	٠,٣	٠,٣	٠,٤-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠
٠,٢-	٠,٩	٠,٣	٠,٥-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٥-	٠,٣	٠,١-	٠,٠	٠,١
٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٥-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,١-
٠,١-	٠,٠	١,٠	٠,٩-	٠,١-	٠,١-	٠,٩	٠,٠	٠,٧-	٠,٠	٠,٠	٠,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٤-	٠,٣	٠,٧	٠,١	٠,٠
٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٣-	٠,٥-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,١-	٠,٥	٠,١	٠,٠
٠,١-	٠,١-	٠,٦	٠,٥-	٠,٢-	٠,٣	٠,٠	٠,١-	١,٥-	٠,٢	٠,١-	٠,١-
٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٣	٠,١	٠,٠	٠,٠
٠,٠	٠,١-	٠,٤	٠,٧-	٠,٢	٠,٥-	٠,٢	٠,٢-	٠,١-	٠,٤	٠,٠	٠,١
٠,٠	٠,٣	١,٠	١,٣-	٠,١	٠,١-	٠,٩	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	٠,٠	٠,١
٠,٠	٠,٣-	٠,٢	٠,٠	٠,٢-	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,١-	٠,٣	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكرة											
٠,١-	٠,٥	٠,٣	٠,٥-	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٣-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
<b>الميزان الخارجي<sup>٢</sup></b>											
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>											
٠,١	٠,٣-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,١-	٠,٣-	٠,٠	٠,١-	٠,٢
٠,١	٠,٤-	١,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢
٠,٢-	٠,٠	١,٣	٠,٣-	٠,٨-	٠,١	٠,٤	٠,٤-	٠,٢-	٠,١	٠,٠	٠,٤
٠,٧-	٠,٥-	٠,٨	٠,٨-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٢	٠,٦-	٠,٣	٠,٧	٠,٢-	٠,٤
٠,١	٠,٢-	٠,٢	١,١-	٠,٣-	٠,٤	٠,١-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	٠,١-
٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٠,٧-	٠,٧	٠,٣-	٠,٠	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	٠,٤
٠,٣	٠,٨	٠,٥	٢,٢-	٠,٥	٠,٦-	٠,٢-	١,٠	٠,١-	٠,٥-	٠,٠	٠,٦
٠,٢	٠,٥	١,١	٠,٩-	٠,٥-	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٢	٠,١
٠,٤	١,٧-	١,٥-	١,٠	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,١-	٠,٤-	١,١-	٠,٣-	٠,٠
٠,٥	١,٩-	١,٩-	٠,٥	٠,٦	٠,٢	١,١-	٠,٤	٠,٨	١,٢	٠,١-	١,٠-
٠,٣	٠,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٦
الاقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
للتذكرة											
٠,١	٠,٤-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢-	٠,١

<sup>١</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.  
<sup>٢</sup> التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

**الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي**  
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
٥,٢	٥,٦	٥,٤	٧,٣	٠,٨-	٥,٣	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٦,٨	٦,٩	٨,٥	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٦,٩	٦,٧	٦,٤	٥,٠	٣,٥	٨,٢	٧,٩	٧,٣	٧,١	٦,٦	٦,١	٦,٢	بنغلاديش
٥,٨	٤,٥	٤,٤	٣,٧-	٢,٤-	٤,٤	٣,٨	٦,٣	٧,٤	٦,٢	٤,٠	٧,٩	بوتان
٢,١	٢,٦	٥,٨	٠,٧-	١,١	٣,٩	٠,١	١,٣	٢,٥-	٠,٤-	٢,٥-	٠,٠	بروني دار السلام
٦,٥	٥,٩	٥,١	٢,٢	٣,١-	٧,١	٧,٥	٧,٠	٦,٩	٧,٠	٧,١	٧,٩	كمبوديا
٤,٨	٥,١	٤,٤	٨,١	٢,٢	٦,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٧,٠	٧,٤	١٠,٣	الصين
٣,٤	٧,٧	٦,٨	٤,٠-	١٥,٢-	٠,٤-	٣,٨	٥,٤	٢,٤	٤,٥	٥,٦	١,٦	فيجي
٦,٢	٦,٩	٨,٢	٨,٩	٦,٦-	٣,٧	٦,٥	٦,٨	٨,٣	٨,٠	٧,٤	٧,٧	الهند <sup>١</sup>
٥,٢	٦,٠	٥,٤	٣,٧	٢,١-	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٠	٥,٩	إندونيسيا
٢,٠	٢,٨	١,١	١,٥	٠,٥-	٠,٥-	٥,٣	٠,٢-	٠,٥-	٩,٩	١,١-	١,٤	كيريباتي
٤,٣	٣,٥	٣,٢	٢,١	٠,٤-	٤,٧	٦,٣	٦,٩	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٧,٨	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٣,٩	٥,٥	٥,٦	٣,١	٥,٦-	٤,٤	٤,٨	٥,٨	٤,٤	٥,٠	٦,٠	٥,٠	ماليزيا
٥,٦	٨,٩	٦,١	٣٣,٤	٣٣,٥-	٦,٩	٨,١	٧,٢	٦,٣	٢,٩	٧,٣	٥,٠	ملديف
١,٦	٣,٢	٢,٠	١,٥-	٢,٤-	٦,٨	٣,١	٣,٣	١,٤	١,٦	١,٠-	٠,٩	جزر مارشال
٠,٦	٣,٨	٠,٥-	٣,٢-	١,٨-	١,٢	٠,٢	٢,٧	٠,٩	٤,٦	٢,٣-	٠,٥-	ميكرونيزيا
٥,٠	٧,٠	٢,٠	١,٤	٤,٦-	٥,٦	٧,٧	٥,٦	١,٥	٢,٤	٧,٩	٨,٦	منغوليا
٣,٣	٣,٠	١,٦	١٧,٩-	٣,٢	٦,٨	٦,٤	٥,٨	٦,٤	٧,٥	٨,٢	٩,١	ميانمار
١,٨	٢,٠	٠,٩	١,٦	٠,٧	١,٠	٥,٧	٥,٥-	٣,٠	٣,٤	٢٧,٢	...	ناورو
٥,٢	٦,١	٤,١	٢,٧	٢,١-	٦,٧	٧,٦	٩,٠	٠,٤	٤,٠	٦,٠	٤,٢	نيبال
٢,٥	١٨,٨	٨,١	١٧,١-	٩,٧-	١,٩-	٠,١-	٣,٣-	١,١	٨,٤	٤,٧	٠,٠	بالاو
٣,٠	٤,٣	٤,٨	١,٧	٣,٥-	٤,٥	٠,٣-	٣,٥	٥,٥	٦,٦	١٣,٥	٤,١	بابوا غينيا الجديدة
٦,٥	٦,٣	٦,٥	٥,٦	٩,٦-	٦,١	٦,٣	٦,٩	٧,١	٦,٣	٦,٣	٥,٤	الفلبين
٢,٥	٤,٠	٠,٠	٨,١-	٢,٦-	٤,٤	١,٢-	١,١	٨,١	٤,٣	٠,١	١,٧	ساموا
٣,٠	٣,٢	٤,٠-	٠,٢-	٤,٣-	١,٢	٣,٩	٥,٣	٥,٩	١,٤	١,٠	٥,٣	جزر سليمان
٢,٩	٢,٧	٢,٦	٣,٦	٣,٦-	٢,٣	٣,٣	٣,٦	٤,٥	٥,٠	٥,٠	٦,٤	سري لانكا
٣,١	٤,٣	٣,٣	١,٦	٦,٢-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٣,٤	٣,١	١,٠	٤,٠	تايلند
٣,٠	٣,٦	٢,٠	١,٨	٨,٦-	٢,١	٠,٧-	٣,١-	٣,٤	٢,٨	٤,٥	٥,٣	تيمور-ليشتي <sup>٢</sup>
١,٨	٣,٠	١,٦-	٠,٧-	٠,٧	٠,٧	٠,٣	٣,٣	٦,٦	١,٢	٢,٠	٠,١	تونغا
٣,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٥	١,٠	١٣,٩	١,٦	٣,٤	٤,٧	٩,٤	١,٧	٠,٨	توفالو
٢,٩	٢,٤	٢,٢	٠,٥	٥,٤-	٣,٢	٢,٩	٦,٣	٤,٧	٠,٤	٣,١	٣,٥	فانواتو
٦,٧	٧,٢	٦,٠	٢,٦	٢,٩	٧,٢	٧,٢	٦,٩	٦,٧	٧,٠	٦,٤	٦,٤	فييتنام
٢,٤	١,٣	٢,٩-	٦,٧	١,٨-	٢,٥	٣,٤	٤,١	١,٩	١,٠	١,٨	٤,٣	<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٣,٤	٢,٨	٢,٠	٨,٥	٣,٥-	٢,١	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٢,٢	١,٨	٤,٢	ألبانيا
٠,٦	٠,٤	٦,٤-	٢,٣	٠,٧-	١,٤	٣,١	٢,٥	٢,٥-	٣,٨-	١,٧	٦,٥	بيلاروس
٣,٠	٢,٣	٢,٤	٥,٨	٣,١-	٢,٨	٣,٧	٣,٢	٣,١	٣,١	١,١	٣,٠	البوسنة والهرسك
٢,٨	٤,٥	٣,٢	٤,٢	٤,٤-	٤,٠	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٣,٤	١,٠	٣,٣	بلغاريا
٣,٠	٤,٠	٢,٧	١٠,٤	٨,١-	٣,٥	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٢,٥	٠,٣-	٠,٨	كرواتيا
٢,٧	٣,٦	٣,٧	٧,١	٤,٧-	٤,٦	٥,٤	٤,٣	٢,٣	٣,٨	٤,٢	١,١	هنغاريا
٣,٥	٣,٩	٢,٨	٩,٥	٥,٣-	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٥,٦	٥,٩	٣,٣	٤,٢	كوسوفو
٥,٠	٢,٠	٠,٣	١٣,٩	٨,٣-	٣,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٤	٠,٣-	٥,٠	٤,٥	مولدوفا
٣,٠	٤,٢	٣,٨	١٢,٤	١٥,٣-	٤,١	٥,١	٤,٧	٣,٩	٣,٤	١,٨	٣,١	الجيل الأسود
٣,٥	٢,٧	٣,٢	٤,٠	٦,١-	٣,٩	٢,٩	١,١	٢,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٤	مقدونيا الشمالية
٣,٣	٢,٩	٣,٧	٥,٧	٢,٥-	٤,٧	٥,٤	٤,٨	٣,١	٤,٢	٣,٤	٤,٠	بولندا
٣,٥	٣,٤	٢,٢	٥,٩	٣,٧-	٤,٢	٤,٥	٧,٣	٤,٧	٣,٠	٣,٦	٣,٧	رومانيا
٠,٧	٢,٣-	٨,٥-	٤,٧	٢,٧-	٢,٢	٢,٨	١,٨	٠,٢	٢,٠-	٠,٧	٤,٢	روسيا
٤,٠	٤,٠	٣,٥	٧,٤	٠,٩-	٤,٣	٤,٥	٢,١	٣,٣	١,٨	١,٦-	٣,٨	صربيا
٣,٣	٣,٠	٢,٧	١١,٠	١,٨	٠,٩	٣,٠	٧,٥	٣,٣	٦,١	٤,٩	٥,٩	تركيا
...	...	٣٥,٠-	٣,٤	٣,٨-	٣,٢	٣,٥	٢,٤	٢,٤	٩,٨-	٦,٦-	٢,٥	أوكرانيا <sup>١</sup>
٢,٤	٢,٥	٢,٥	٦,٨	٧,٠-	٠,١	١,٢	١,٤	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٤,٠	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>
٢,٧	٥,٤	٦,٥	٤,٨	٢,٢-	٤,٩	٦,٩	٣,١	٥,٥	٣,٨	٢,٨	١,٣	أنتيغوا وبربودا
٢,٠	٣,٠	٤,٠	١٠,٢	٩,٩-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٨	٢,١-	٢,٧	٢,٥-	٤,٩	الأرجنتين
١,٤	٣,٧	٢,٧	١٦,٨	٢٢,٣-	٢,١-	١,٣	٥,٥	٢,١	٣,٦	٠,٠	٠,٦	أروبا
١,٥	٤,١	٦,٠	٥,٦	١٤,٥-	٠,٧	٢,٨	١,٦	٠,١	١,٦	٢,٣	٠,٣	جزر البهاما
١,٨	٤,٩	١١,٢	١,٤	١٣,٧-	٣,٧-	٠,٦-	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٠,١-	٠,٤	بربادوس
٢,٠	٣,٤	٥,٧	٩,٨	١٦,٧-	٢,٠	٢,٠	٢,١	٠,٢-	٢,٩	٤,٥	٢,٤	بلينز
٣,٤	٣,٧	٣,٨	٦,١	٨,٧-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,٩	٥,٥	٤,٩	بوليفيا
٢,٠	١,٤	٠,٨	٤,٦	٣,٩-	١,٢	١,٨	١,٣	٣,٣-	٣,٥-	٠,٥	٤,٠	البرازيل
٢,٥	٠,٥	١,٥	١١,٧	٦,١-	٠,٨	٤,٠	١,٣	١,٨	٢,١	١,٨	٤,٦	شيلي
٣,٤	٣,٦	٥,٨	١٠,٦	٧,٠-	٣,٢	٢,٦	١,٤	٢,١	٣,٠	٤,٥	٤,٨	كولومبيا



**الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)**  
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٦,٨	٧,٠-	٠,١	١,٢	١,٤	٠,٦-	٠,٤	١,٣	٤,٠	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبية (تقمة)</b>
	٣,٢	٣,١	٣,٣	٧,٦	٤,١-	٢,٤	٢,٦	٤,٢	٤,٢	٣,٧	٣,٥	٤,٥	كوستاريكا
	٢,٥	٥,٠	٦,٨	٣,٧	١١,٠-	٧,٥	٣,٥	٦,٦-	٢,٨	٣,٧-	٤,٨	١,٩	دومينيكا
	٥,٠	٥,٠	٥,٥	١٢,٣	٦,٧-	٥,١	٧,٠	٤,٧	٦,٧	٦,٩	٧,١	٥,١	الجمهورية الدومينيكية
	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٤,٢	٧,٨-	٠,٠	١,٣	٢,٤	١,٢-	٠,١	٣,٨	٤,٩	إكوادور
	٢,٠	٢,٣	٣,٠	١٠,٣	٧,٩-	٢,٦	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٤	١,٧	٢,١	السلفادور
	٢,٨	٣,٦	٣,٦	٥,٦	١٣,٨-	٠,٧	٤,٤	٤,٤	٣,٧	٦,٤	٧,٣	٠,٩	غرينادا
	٣,٥	٣,٦	٤,٠	٨,٠	١,٥-	٣,٩	٣,٣	٣,١	٢,٧	٤,١	٤,٤	٣,٦	غواتيمالا
	٣,٧	٣٤,٥	٤٧,٢	١٩,٩	٤٣,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٨	٠,٧	١,٧	٣,٥	غيانا
	١,٧	١,٤	٠,٣	١,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٧	٢,٥	١,٨	٢,٦	١,٧	٢,٠	هايتي
	٣,٩	٣,٥	٣,٨	١٢,٥	٩,٠-	٢,٧	٣,٨	٤,٨	٣,٩	٣,٨	٣,١	٤,١	هندوراس
	١,٦	٣,٣	٢,٥	٤,٤	١٠,٠-	١,٠	١,٨	٠,٧	١,٥	٠,٩	٠,٦	٠,٢	جامايكا
	٢,٠	٢,٥	٢,٠	٤,٨	٨,٢-	٠,٢-	٢,٢	٢,١	٢,٦	٣,٣	٢,٨	٢,٢	المكسيك
	٣,٠	٢,٢	٣,٨	١٠,٣	٢,٠-	٣,٧-	٣,٤-	٤,٦	٤,٦	٤,٨	٤,٨	٤,٠	نيكاراغوا
	٥,٠	٥,٠	٧,٥	١٥,٣	١٧,٩-	٣,٠	٣,٧	٥,٦	٥,٠	٥,٧	٥,١	٨,٠	بنما
	٣,٥	٤,٥	٠,٣	٤,٢	٠,٨-	٠,٤-	٣,٢	٤,٨	٤,٣	٣,٠	٥,٣	٤,٥	باراغواي
	٣,٠	٣,٠	٣,٠	١٣,٣	١١,٠-	٢,٢	٤,٠	٢,٥	٤,٠	٣,٣	٢,٤	٦,٤	بيرو
	٢,٧	٤,٧	١٠,٠	٣,٦-	١٤,٠-	٤,٨	٢,٧	٠,٩	٣,٩	٠,٧	٧,٦	٣,١	سانت كيتس ونيفيس
	١,٥	٦,٠	٩,٧	٦,٨	٢٠,٤-	٠,١-	٢,٩	٣,٥	٣,٨	٠,٢-	١,٣	٢,٠	سانت لوسيا
	٢,٧	٦,٤	٥,٠	٠,٥-	٥,٣-	٠,٤	٣,١	١,٧	٤,١	٢,٨	١,١	١,٣	سانت فنسنت وجزر غرينادين
	٣,٠	٢,١	١,٨	٣,٥-	١٥,٩-	١,١	٤,٩	١,٦	٤,٩-	٣,٤-	٠,٣	٤,٧	سورينام
	١,٠	٣,٠	٥,٥	١,٠-	٧,٤-	٠,٢-	٠,٧-	٢,٧-	٦,٣-	١,٨	٠,٩-	٣,٤	ترينيداد وتوباغو
	٢,٢	٣,٠	٣,٩	٤,٤	٦,١-	٠,٤	٠,٥	١,٦	١,٧	٠,٤	٣,٢	٥,٦	أوروغواي <sup>١</sup>
	...	١,٥	١,٥	١,٥-	٣٠,٠-	٣٥,٠-	١٩,٦-	١٥,٧-	١٧,٠-	٦,٢-	٣,٩-	...	فنزويلا
	٣,٧	٣,٧	٤,٦	٥,٧	٢,٩-	٢,٢	٢,٧	٢,٤	٤,١	٢,٨	٣,٣	٥,٠	<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>
	...	...	...	...	٢,٤-	٣,٩	١,٢	٢,٦	٢,٢	١,٠	٢,٧	٨,٩	أفغانستان <sup>١</sup>
	١,٨	٢,٤	٢,٤	٤,٠	٤,٩-	٠,٨	١,٢	١,٤	٣,٢	٣,٧	٣,٨	٣,٢	الجزائر
	٤,٥	٤,٠	١,٥	٥,٧	٧,٤-	٧,٦	٥,٢	٧,٥	٠,٢	٣,٣	٣,٦	٥,٩	أرمينيا
	٢,٥	٢,٦	٢,٨	٥,٦	٤,٣-	٢,٥	١,٥	٠,٢	٣,١-	١,٠	٢,٨	١٢,٣	أذربيجان
	٣,١	٣,٠	٣,٣	٢,٢	٤,٩-	٢,٢	٢,١	٤,٣	٣,٦	٢,٥	٤,٤	٥,٣	البحرين
	٦,٠	٥,٠	٣,٠	٤,٠	١,٠	٦,٦	٨,٥	٥,١	٦,٩	٧,٧	٧,١	٤,٤	جيبوتي
	٥,٩	٥,٠	٥,٩	٣,٣	٣,٦	٥,٦	٥,٣	٤,١	٤,٣	٤,٤	٢,٩	٤,٧	مصر
	٥,٢	٥,٨	٣,٢	١٠,٤	٦,٨-	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٢,٩	٣,٠	٤,٤	٥,٩	جورجيا
	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	١,٨	١,٣-	٢,٣-	٢,٨	٨,٨	١,٤-	٥,٠	٢,٥	إيران
	٢,٦	٥,٧	٩,٥	٥,٩	١٥,٧-	٥,٨	٤,٧	٣,٤-	١٥,٢	٢,٥	٠,٧	١٠,٢	العراق
	٣,٣	٣,١	٢,٤	٢,٠	١,٦-	٢,٠	١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٥	٣,٤	٥,٥	الأردن
	٣,١	٤,٤	٢,٣	٤,٠	٢,٦-	٤,٥	٤,١	٣,٩	٠,٩	١,٠	٤,٣	٦,٩	كازاخستان
	٢,٧	٢,٦	٨,٢	١,٣	٨,٩-	٠,٦-	٢,٤	٤,٧-	٢,٩	٠,٦	٠,٥	٤,٣	الكويت
	٤,٠	٥,٠	٠,٩	٣,٧	٨,٦-	٤,٦	٣,٥	٤,٧	٤,٣	٣,٩	٤,٠	٤,٥	جمهورية قيرغيزستان
	...	...	...	...	٢٢,٠-	٧,٢-	١,٧-	٠,٨	١,٦	٠,٦	٢,٥	٥,٣	لبنان <sup>١</sup>
	٣,٦	٤,٤	٣,٥	١٧٧,٣	٥٩,٧-	١٣,٢	١٧,٩	٦٤,٠	٧,٤-	١٣,٠-	٥٣,٠-	٦,٤-	ليبيا <sup>١</sup>
	٤,٦	٤,٤	٥,٠	٣,٠	١,٨-	٥,٨	٤,٥	٦,٣	١,٣	٥,٤	٤,٣	٤,٣	موريتانيا
	٣,٤	٤,٦	١,١	٧,٢	٦,٣-	٢,٦	٣,١	٤,٢	١,١	٤,٥	٢,٧	٤,٦	المغرب
	٢,٥	٢,٧	٥,٦	٢,٠	٢,٨-	٠,٨-	٠,٩	٠,٣	٤,٩	٤,٧	١,٤	٤,٦	عمان
	٥,٠	٤,٢	٤,٠	٥,٦	١,٠-	٣,١	٦,١	٤,٦	٤,٦	٤,١	٤,١	٤,٧	باكستان
	٣,٨	٢,٥	٣,٤	١,٥	٣,٦-	٠,٧	١,٢	١,٥-	٣,١	٤,٨	٥,٣	١٤,١	قطر
	٢,٨	٣,٦	٧,٦	٣,٢	٤,١-	٠,٣	٢,٥	٠,٧-	١,٧	٤,١	٣,٧	٤,٥	المملكة العربية السعودية
	٤,١	٣,٦	٣,٠	٢,٠	٠,٣-	٣,٣	٣,٨	٢,٤	٤,٦	٤,٤	٢,٥	...	الصومال
	٦,٠	٣,٩	٠,٣	٠,٥	٣,٦-	٢,٥-	٢,٣-	٠,٨	٤,٧	٤,٩	٤,٧	٠,٧	السودان <sup>٢</sup>
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سوريا <sup>٤</sup>
	٤,٠	٣,٥	٢,٥	٩,٢	٤,٤	٧,٤	٧,٦	٧,١	٦,٩	٦,٠	٦,٧	٧,٣	طاجيكستان
	...	...	٢,٢	٣,١	٩,٣-	١,٥	٢,٥	٢,٢	١,١	١,٠	٣,١	٣,٧	تونس <sup>١</sup>
	١,٨	٢,٥	١,٦	٤,٩	٣,٠-	٣,٤-	٠,٩	٤,٧	١,٠-	٣,٠	٣,٨	١٠,٤	تركمانستان
	٤,٢	٣,٨	٤,٢	٢,٣	٦,١-	٣,٤	١,٢	٢,٤	٣,١	٥,١	٤,٣	٤,٣	الإمارات العربية المتحدة
	٥,٥	٥,٠	٣,٤	٧,٤	١,٩	٥,٧	٥,٤	٤,٤	٥,٩	٧,٢	٦,٩	٧,٧	أوزبكستان
	٢,٠	٣,٥	٤,٠	٦,٠	١١,٣-	١,٤	١,٢	١,٤	٨,٩	٣,٧	٠,٢-	٧,٧	الضفة الغربية وغزة
	٥,٥	٢,٥	١,٠	٢,٠-	٨,٥-	١,٤	٠,٨	٥,١-	٩,٤-	٢٨,٠-	٠,٢-	٢,٤	اليمن

## الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)

(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
٤,٤	٤,٠	٣,٨	٤,٥	١,٧-	٣,١	٣,٣	٣,٥	١,٥	٣,٢	٥,٠	٥,٦	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٩	٣,٣	٣,٠	٠,٧	٥,٦-	٠,٧-	٣,٠-	٠,٢-	٢,٦-	٠,٩	٤,٨	٨,٤	أنغولا
٦,٠	٦,١	٥,٩	٦,٦	٣,٨	٦,٩	٦,٧	٥,٧	٣,٣	١,٨	٦,٤	٤,٠	بنن
٤,٠	٤,٢	٤,٣	١٢,٥	٨,٧-	٣,٠	٤,٢	٤,١	٧,٢	٤,٩-	٥,٧	٣,٣	بوتسوانا
٥,٣	٥,٠	٤,٧	٦,٩	١,٩	٥,٧	٦,٧	٦,٢	٦,٠	٣,٩	٤,٣	٥,٩	بوركينافاسو
٤,٥	٤,٦	٣,٦	٢,٤	٠,٣	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,٦-	٣,٩-	٤,٢	٤,٤	بوروندي
٤,٥	٥,٨	٥,٢	٦,٩	١٤,٨-	٥,٧	٤,٥	٣,٧	٤,٧	١,٠	٠,٦	٤,١	كابو فيردي
٥,٢	٤,٩	٤,٣	٣,٥	٠,٥	٣,٥	٤,٠	٣,٥	٤,٥	٥,٦	٥,٨	٣,٧	الكاميرون
٤,٧	٣,٧	٣,٥	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٥	٤,٧	٤,٣	٠,١	١,٥-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,٥	٣,٥	٣,٣	١,١-	٢,٢-	٣,٤	٢,٤	٢,٤-	٥,٦-	١,٨	٦,٩	٧,٨	تشاد
٤,٣	٣,٧	٣,٥	٢,٢	٠,٣-	١,٨	٣,٦	٤,٢	٣,٥	١,٣	٢,١	٣,٠	جزر القمر
٦,٦	٦,٩	٦,٤	٥,٧	١,٧	٤,٤	٥,٨	٣,٧	٢,٤	٦,٩	٩,٥	٦,٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٤	٢,٧	٢,٤	٠,٢-	٨,١-	٠,٤-	٤,٨-	٤,٤-	١٠,٧-	٣,٦-	٦,٧	٤,٨	جمهورية الكونغو
٦,٠	٦,٧	٦,٠	٦,٥	٢,٠	٦,٢	٦,٩	٧,٤	٧,٢	٨,٨	٨,٨	٢,٨	كوت ديفوار
١,٠-	٢,٩-	٦,١	٣,٥-	٤,٩-	٦,٠-	٦,٢-	٥,٧-	٨,٨-	٩,١-	٠,٤	٧,٦	غينيا الاستوائية
٣,٨	٣,٦	٤,٧	٢,٩	٠,٦-	٣,٨	١٣,٠	١٠,٠-	٧,٤	٢٠,٦-	٣٠,٩	١,٨	إريتريا
٢,٣	١,٨	٢,١	٣,١	١,٩-	٢,٦	٢,٤	٢,٠	١,١	٢,٢	٠,٩	٣,٨	إسواتيني
٧,٠	٥,٧	٣,٨	٦,٣	٦,١	٩,٠	٧,٧	١٠,٢	٨,٠	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٩	إثيوبيا
٣,٨	٣,٤	٢,٧	٠,٩	١,٩-	٣,٩	٠,٨	٠,٥	٢,١	٣,٩	٤,٤	٢,٨	غابون
٥,٠	٦,٢	٥,٦	٥,٦	٠,٢-	٦,٢	٧,٢	٤,٨	١,٩	٤,١	١,٤-	٢,٥	غامبيا
٧,٥	٥,١	٥,٢	٤,٢	٠,٤	٦,٥	٦,٢	٨,١	٣,٤	٢,١	٢,٩	٧,٣	غانا
٥,١	٥,٨	٤,٨	٤,٢	٦,٤	٥,٦	٦,٤	١٠,٣	١٠,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٦	غينيا
٥,٠	٤,٥	٣,٨	٣,٨	١,٥	٤,٥	٣,٤	٤,٨	٥,٣	٦,١	١,٠	٣,٥	غينيا-بيساو
٥,٤	٥,٣	٥,٧	٧,٢	٠,٣-	٥,٠	٥,٦	٣,٨	٤,٢	٥,٠	٥,٠	٤,٨	كينيا
٠,١	١,٦	٣,١	٢,١	٦,٠-	٠,٠	٠,٣-	٢,٧-	١,٩	٣,٣	٢,١	٣,٦	ليسوتو
٥,٧	٥,٥	٤,٥	٤,٢	٣,٠-	٢,٥-	١,٢	٢,٥	١,٦-	٠,٠	٠,٧	٧,٤	ليبيريا
٥,٠	٥,٢	٥,١	٣,٥	٧,١-	٤,٤	٣,٢	٣,٩	٤,٠	٣,١	٣,٣	٣,١	مدغشقر
٥,٨	٤,٣	٢,٧	٢,٢	٠,٩	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٢,٣	٣,٠	٥,٧	٥,٨	ملاوي
٥,٠	٥,٣	٢,٠	٣,١	١,٢-	٤,٨	٤,٧	٥,٣	٥,٩	٦,٢	٧,١	٣,٦	مالي
٣,٣	٥,٦	٦,١	٣,٩	١٤,٩-	٣,٠	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٧	٤,٠	موريشيوس
١٣,١	٥,٠	٣,٨	٢,٢	١,٢-	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٨	٦,٧	٧,٤	٧,٤	موزامبيق
٢,٥	٣,٧	٢,٨	٠,٩	٨,٥-	٠,٩-	١,١	١,٠-	٠,٠	٤,٣	٦,١	٤,٣	ناميبيا
٦,٣	٧,٢	٦,٩	١,٣	٣,٦	٥,٩	٧,٢	٥,٠	٥,٧	٤,٤	٦,٦	٥,٣	النيجر
٢,٩	٣,١	٣,٤	٣,٦	١,٨-	٢,٢	١,٩	٠,٨	١,٦-	٢,٧	٦,٣	٧,٣	نيجيريا
٦,١	٧,٤	٦,٤	١٠,٢	٣,٤-	٩,٥	٨,٦	٤,٠	٦,٠	٨,٩	٦,٢	٨,٠	رواندا
٤,٠	٢,٨	١,٦	١,٨	٣,٠	٢,٢	٣,٠	٣,٩	٤,٢	٣,٨	٦,٥	٥,٣	سان تومي وبرينسيبي
٤,٠	٩,٢	٥,٠	٦,١	١,٣	٤,٦	٦,٢	٧,٤	٦,٤	٦,٤	٦,٢	٣,٢	السنغال
٤,٥	٥,٦	٤,٦	٨,٠	٧,٧-	٣,١	٣,٢	٤,٥	٥,٤	٥,٦	٤,٧	٤,٤	سيشيل
٤,٣	٤,٣	٣,٤	٣,٢	٢,٠-	٥,٣	٣,٥	٣,٨	٦,٤	٢٠,٥-	٤,٦	٧,٨	سيراليون
١,٤	١,٤	١,٩	٤,٩	٦,٤-	٠,١	١,٥	١,٢	٠,٧	١,٣	١,٤	٣,٣	جنوب إفريقيا
٤,٤	٥,٦	٦,٥	٥,٣	٦,٦-	٠,٩	١,٩-	٥,٨-	١٣,٥-	٠,٢-	٢,٩	...	جنوب السودان
٦,٠	٥,٢	٤,٨	٤,٩	٤,٨	٧,٠	٧,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٢	٦,٧	٦,٥	تنزانيا
٦,٥	٦,٢	٥,٦	٥,١	١,٨	٥,٥	٥,٠	٤,٣	٥,٦	٥,٧	٥,٩	٣,٠	توغو
٦,٨	٦,٥	٤,٩	٥,١	١,٤-	٧,٧	٥,٦	٦,٨	٠,٢	٨,٠	٥,٧	٧,١	أوغندا
٤,٨	٣,٦	٣,١	٤,٣	٢,٨-	١,٤	٤,٠	٣,٥	٣,٨	٢,٩	٤,٧	٧,٦	زامبيا
٣,٠	٣,٠	٣,٥	٦,٣	٥,٣-	٦,١-	٤,٧	٥,٠	٠,٥	١,٨	٢,٤	١,٧	زيمبابوي <sup>١</sup>

<sup>١</sup> راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان والهند ولبنان وليبيا وتونس وأوكرانيا وأوروغواي وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٢</sup> بيانات تيمور-ليشتي تستبعد التوقعات المتعلقة بالصادرات النفطية من منطقة تنمية البترول المشتركة.  
<sup>٣</sup> بيانات ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.  
<sup>٤</sup> بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم (%)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
<b>مخفّضات إجمالي الناتج المحلي</b>											
١,٨	٢,٤	٤,٤	٢,٩	١,٤	١,٥	١,٧	١,٥	١,٠	١,٣	١,٤	١,٦
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	٣,٠	٦,٣	٤,٢	١,٢	١,٨	٢,٤	١,٩	١,٠	١,٠	١,٩	٢,١
الولايات المتحدة											
١,٩	٢,٤	٣,٢	٢,٠	١,٦	١,٧	١,٥	١,١	٠,٩	١,٤	٠,٩	١,٦
منطقة اليورو											
٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٩-	٠,٩	٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٤	٢,١	١,٧	١,٠-
اليابان											
٢,٠	٢,٣	٤,٤	٣,٦	١,٨	١,٢	١,٧	١,٩	١,٢	١,١	١,٣	٢,٠
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
<b>أسعار المستهلكين</b>											
١,٩	٢,٥	٥,٧	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٣	١,٤	٢,٠
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	٢,٩	٧,٧	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	٢,٤
الولايات المتحدة											
١,٩	٢,٣	٥,٣	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٢,٠
منطقة اليورو <sup>٢</sup>											
١,٠	٠,٨	١,٠	٠,٣-	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,١-
اليابان											
١,٩	٢,٠	٤,٨	٢,٥	٠,٦	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٩	٠,٥	١,٥	٢,٣
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>											
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية<sup>٣</sup></b>											
٤,١	٦,٥	٨,٧	٥,٩	٥,٢	٥,١	٤,٩	٤,٤	٤,٣	٤,٧	٤,٧	٦,٣
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
٢,٧	٢,٩	٣,٥	٢,٢	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٤	٢,٨	٢,٧	٣,٤	٥,٠
آسيا الصاعدة والنامية											
٦,٨	١٨,١	٢٧,١	٩,٥	٥,٣	٦,٦	٦,٤	٥,٦	٥,٥	١٠,٦	٦,٥	٨,١
أوروبا الصاعدة والنامية											
٥,٠	٨,٠	١١,٢	٩,٨	٦,٤	٧,٧	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٥,٤	٤,٩	٤,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٦,٩	١٠,٥	١٢,٨	١٣,٢	١٠,٦	٧,٨	٩,٨	٦,٩	٥,٧	٥,٦	٦,٥	٨,٤
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٦,٧	٩,٦	١٢,٢	١١,٠	١٠,٢	٨,١	٨,٣	١٠,٦	١٠,٣	٦,٧	٦,٤	٨,٦
إفريقيا جنوب الصحراء											
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
٧,٦	٩,٢	١١,٥	١٢,١	٩,٥	٧,١	٨,٨	٦,٤	٧,٦	٥,٦	٥,٦	٨,٤
الوقود											
٣,٨	٦,٢	٨,٤	٥,٢	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٤,٦	٤,٦	٥,٩
غير الوقود											
٨,٣	١٦,٨	٢٢,٥	٢٢,٠	١٨,٣	١٦,٨	١٣,٧	١١,٥	٦,٦	٥,٧	٧,٤	٦,٦
منها: منتجات أولية <sup>٤</sup>											
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>											
٤,٨	٨,١	١١,٢	٧,٧	٦,١	٥,٦	٥,٨	٥,٨	٥,٥	٥,٧	٥,٨	٧,٢
اقتصادات المركز والمدن الصافي											
<b>اقتصادات المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٦-٢٠٢٠											
٧,٠	١٧,١	٢٢,٤	٢١,١	١٦,٤	١٣,٤	١٦,٦	١٧,٦	١١,٥	١٤,٠	٩,٣	١٠,١
<b>المجموعات الأخرى</b>											
٢,٠	٢,٩	٥,٨	٢,٩	٠,٧	١,٤	١,٨	١,٦	٠,٢	٠,١	٠,٤	٢,٣
الاتحاد الأوروبي											
٧,٣	١٠,٨	١٣,٤	١٤,٦	١١,٢	٨,٢	١١,١	٧,٠	٥,٥	٥,٧	٦,٤	٨,٢
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل											
٤,٠	٦,٢	٨,٢	٥,٣	٤,٦	٤,٩	٤,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٦	٤,٥	٦,٠
الدخل											
٦,١	١٠,٤	١٣,٩	١٣,٣	١١,٤	٨,٣	٨,٨	٩,٢	٨,٤	٦,٥	٧,٢	٩,٨
البلدان النامية منخفضة الدخل											
<b>للتذكيرة</b>											
<b>معدل التضخم الوسيط</b>											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٠	٢,٣	٥,٠	٢,٥	٠,٤	١,٤	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,١	٠,٧	٢,٣
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية <sup>٣</sup>											
٣,٠	٤,٣	٦,١	٣,٩	٢,٨	٢,٧	٣,١	٣,٣	٢,٧	٢,٥	٣,١	٥,٢

<sup>١</sup> باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

<sup>٢</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

<sup>٣</sup> باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٤</sup> يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين<sup>١</sup>  
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة <sup>٢</sup>		توقعات					متوسط									
توقعات		توقعات					٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤		
٢,٢	٤,٤	٥,٣	١,٩	٢,٥	٥,٧	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٣	١,٤	٢,٠	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>	
٢,٣	٥,٣	٧,٤	٢,٠	٢,٩	٧,٧	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٠,١	١,٦	٢,٤	الولايات المتحدة	
٢,١	٤,٢	٥,٠	١,٩	٢,٣	٥,٣	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٢,٠	منطقة اليورو <sup>٣</sup>	
٢,٥	٤,٧	٥,٧	٢,٠	٢,٩	٥,٥	٣,٢	٠,٤	١,٤	١,٩	١,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٨	ألمانيا	
١,٨	٣,٤	٣,٣	١,٦	١,٨	٤,١	٢,١	٠,٥	١,٣	٢,١	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٨	فرنسا	
٢,٥	٥,٣	٤,٢	٢,٠	٢,٥	٥,٣	١,٩	٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٣	٠,١-	٠,١	٠,٢	١,٢	إيطاليا	
٠,٨	٢,٧	٦,٥	١,٧	١,٣	٥,٣	٣,١	٠,٣-	٠,٧	١,٧	٢,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٢-	٢,٥	إسبانيا	
٢,٤	٣,٠	٦,٣	٢,٠	٢,٣	٥,٢	٢,٨	١,١	٢,٧	١,٦	١,٣	٠,١	٠,٢	٠,٣	١,٨	هولندا	
١,٦	٤,٤	٦,٦	١,٧	١,٣	٨,٠	٣,٢	٠,٤	١,٢	٢,٣	٢,٢	١,٨	٠,٦	٠,٥	٢,٣	بلجيكا	
٢,٧	٥,٧	٥,٦	٢,٠	٢,٧	٥,٧	٢,٤	٠,٥-	٠,٩	٠,٧	٠,٣	٠,٢-	٠,١-	٠,٣	١,٣	آيرلندا	
٢,٥	٤,٣	٣,٨	٢,٥	٢,٢	٥,٦	٢,٨	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٠	٠,٨	١,٥	٢,١	النمسا	
١,٢	٦,١	٠,٠	١,٣	١,٥	٤,٠	٠,٩	٠,١-	٠,٣	١,٢	١,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٢-	٢,٠	البرتغال	
١,٥	٢,٤	٤,٤	١,٩	١,٣	٤,٥	٠,٦	١,٣-	٠,٥	٠,٨	١,١	٠,٠	١,١-	١,٤-	٢,٦	اليونان	
٢,٧	٣,٣	٣,٢	١,٨	٢,٧	٣,٨	٢,١	٠,٤	١,١	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢-	١,٢	٢,٠	فنلندا	
٢,٨	٨,١	٥,٠	٢,٠	٤,١	٨,٤	٢,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٥	١,٤	٠,٥-	٠,٣-	٠,١-	٣,١	الجمهورية السلوفاكية	
٣,٦	٩,٣	١٠,٧	٢,٣	٤,٣	١٣,٣	٤,٦	١,١	٢,٢	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٠,٧-	٠,٢	٣,٨	ليتوانيا	
٤,٢	٥,٨	٤,٩	٢,٤	٥,١	٦,٧	١,٩	٠,١-	١,٦	١,٧	١,٤	٠,١-	٠,٥-	٠,٢	٢,٧	سلوفينيا	
٢,٠	٣,٥	٥,٤	٢,٠	٢,٠	٥,٦	٣,٥	٠,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	٠,٠	٠,١	٠,٧	٢,٨	لكسمبرغ	
٣,٢	٨,١	٧,٩	٢,٥	٣,٩	١٠,٠	٣,٢	٠,١	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٠,١	٠,٢	٠,٧	٥,٣	لاتفيا	
٢,٦	٧,٨	١٢,٠	٢,٣	٤,٦	١١,٩	٤,٥	٠,٦-	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٠,١	٠,٥	٤,٤	إستونيا	
٢,٥	٣,٠	٤,٧	١,٩	٢,٣	٥,٣	٢,٢	١,١-	٠,٥	٠,٨	٠,٧	١,٢-	١,٥-	٠,٣-	٢,٢	قبرص	
٢,١	٤,٦	٢,٦	٢,٠	٢,٨	٤,٧	٠,٧	٠,٨	١,٥	١,٧	١,٣	٠,٩	١,٢	٠,٨	٢,٤	مالطة	
٠,٩	١,١	٠,٤	١,٠	٠,٨	١,٠	٠,٣-	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٨	٢,٨	٠,١-	اليابان	
٣,٥	٧,٦	٥,٤	٢,٠	٥,٣	٧,٤	٢,٦	٠,٩	١,٨	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٠	١,٥	٢,٧	المملكة المتحدة	
٢,٠	٣,٦	٣,٧	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٢,٥	٠,٥	٠,٤	١,٥	١,٩	١,٠	٠,٧	١,٣	٢,٩	كوريا	
٢,٢	٤,٦	٤,٧	٢,٠	٢,٤	٥,٦	٣,٤	٠,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	١,٤	١,١	١,٩	١,٨	كندا	
٢,٢	٢,٣	٢,٦	١,٤	٢,٢	٢,٣	١,٨	٠,٢-	٠,٥	١,٥	١,١	١,٠	٠,٦-	١,٣	١,٤	مقاطعة تايوان الصينية	
٢,٥	٣,٣	٣,٧	٢,٥	٢,٧	٣,٩	٢,٨	٠,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٧	أستراليا	
١,٧	٢,٤	١,٥	١,٠	١,٦	٢,٥	٠,٦	٠,٧-	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٤-	١,١-	٠,٠	٠,٦	سويسرا	
٢,٢	٤,٣	٣,٩	٢,٠	٢,٢	٤,٨	٢,٧	٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٩	١,١	٠,٧	٠,٢	١,٥	السويد	
٢,٠	٢,٣	٤,٠	١,٥	٢,٠	٣,٥	٢,٣	٠,٢-	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٥-	٠,٥-	١,٠	٢,٧	سنغافورة	
٢,٢	١,٩	٢,٤	٢,٥	٢,١	١,٩	١,٦	٠,٣	٢,٩	٢,٤	١,٥	٢,٤	٣,٠	٤,٤	٢,٥	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	
٢,٠	٦,٠	٦,٦	٢,٠	٢,٣	٩,٠	٣,٨	٣,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٣	٢,٥	الجمهورية التشيكية	
٢,١	٣,١	٢,٨	١,٨	٢,٠	٣,٥	١,٥	٠,٦-	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٥-	٠,٦-	٠,٥	٢,١	إسرائيل	
٢,٠	٢,٣	٥,٣	٢,٠	١,٨	٣,٥	٣,٥	١,٣	٢,٢	٢,٨	١,٩	٣,٦	٢,٢	٢,٠	١,٧	النرويج	
٢,١	٣,٨	٣,٤	٢,٠	٢,١	٣,٨	١,٩	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٠	٠,٢	٠,٤	١,٩	الدانمرك	
٣,١	٤,٢	٥,٩	٢,٠	٣,٥	٥,٩	٣,٩	١,٧	١,٦	١,٦	١,٩	٠,٦	٠,٣	١,٢	٢,٦	نيوزيلندا	
١,٩	٤,٧	٤,١	١,٨	٣,٣	٤,٤	٢,٣	٠,٥-	٠,١	١,٣	١,٨	٠,٣-	٠,٨-	٠,٦	٢,١	بورتوريكو	
٢,٧	٢,٨	١,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٨	٠,٠	٠,٨	٢,٨	٣,٠	١,٢	٢,٤	٤,٦	٦,٠	٤,٦	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	
٤,٧	٧,٤	٥,١	٢,٥	٥,٥	٦,٩	٤,٥	٢,٩	٣,٠	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٠	٦,٢	آيسلندا	
٠,٩	١,٨	٣,٣	١,٧	١,٣	٢,٩	١,٧	٠,٣	٠,٧	١,٣	٢,٦	٠,٤-	١,١-	٠,١-	٢,٢	أندورا	
٢,٠	٤,٩	٢,١	١,٧	٢,٠	٤,٩	٢,١	٠,٢	١,٠	١,٨	١,٠	٠,٦	٠,١	١,١	٢,٣	سان مارينو	
															للتذكير	
٢,٢	٤,٧	٥,٦	١,٨	٢,٧	٦,١	٣,٣	٠,٨	١,٥	٢,١	١,٨	٠,٨	٠,٣	١,٥	١,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

<sup>٢</sup> التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

<sup>٣</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.





**الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين<sup>١</sup> (تتمة)**  
 (التغير السنوي (%))

نهاية الفترة <sup>٢</sup>			متوسط												
توقعات			توقعات								٢٠١٣-٢٠١٤				
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	
٨,٩	١١,٦	١١,٥	٦,٧	٩,٦	١٢,٢	١١,٥	١٥,٢	٨,١	٨,٣	١٥,٦	١٥,٣	٦,٧	٦,٤	٨,٦	<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>
١٢,٥	١٨,٥	٢٧,٥	٦,٤	١٣,٢	٢٣,٩	٢٥,٨	٢٢,٣	١٧,١	١٩,٦	٢٩,٨	٣٥,٧	٩,٢	٧,٣	١٦,٢	أنغولا
١,٨	٤,٦	١,٧	٢,٥	١,٨	٤,٦	١,٧	٣,٥	٠,٩	٠,٨	١,٨	٠,٨	٠,٢	١,١	٣,٣	بنن
٤,٥	٨,٩	٨,٧	٤,٥	٤,٥	٨,٩	٦,٧	١,٩	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٣,١	٤,٤	٨,٤	بوتسوانا
٢,٥	٤,٥	٨,٥	٢,٥	٢,٥	٦,٥	٣,٩	١,٩	٣,٢	٣,٥	١,٥	٠,٤	١,٧	٠,٣	٢,٦	بوركينافاسو
٦,٥	٧,١	١٠,١	٦,٥	٦,٥	٩,٢	٨,٣	٧,٣	٠,٧	٤,٥	١,٦	٥,٥	٥,٦	٤,٤	١٠,٨	بوروندي
٢,٥	٢,٥	٥,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٢	١,٩	٠,٦	١,١	١,٢	٠,٨	١,٤	٠,١	٠,٢	٢,٦	كابونفيريدي
٢,٥	٢,٧	٢,١	٢,٥	٢,٣	٢,٩	٢,٣	٢,٥	٢,٥	١,١	٠,٦	٠,٩	٢,٧	١,٩	٢,٥	الكاميرون
٢,٤	٥,٤	٢,٧	٢,٥	٣,٦	٤,٥	٤,٣	٠,٩	٢,٨	١,٦	٤,٢	٤,٩	١,٤	١٧,٨	٣,٣	جمهورية إفريقيا الوسطى
٣,١	٣,٨	١,٥	٣,٥	٣,١	٤,١	٠,٨	٤,٥	١,٥	٤,٥	٠,٩	١,٦	٤,٨	١,٧	٢,٦	تشاد
١,١	٠,٢	١١,٣	١,٩	١,٥	٥,٥	١,٥	٠,٨	٣,٧	١,٧	٠,١	٠,٨	٠,٩	٠,٥	٣,٧	جزر القمر
٥,٨	٦,٤	٥,٣	٦,٣	٦,١	٦,٤	٩,٥	١١,٤	٤,٧	٢٩,٣	٣٥,٧	٣,٢	٠,٧	١,٢	١٥,٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٥	٣,٥	١,٥	٣,٥	٣,٥	٢,٧	٢,٥	١,٤	٠,٤	١,٢	٠,٤	٣,٢	٣,٢	٠,٩	٣,٥	جمهورية الكونغو
١,٧	٤,٢	٥,٦	٢,٥	٢,٣	٥,٥	٤,٢	٢,٤	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٢	٠,٥	٢,٢	كوت ديفوار
٣,٥	٤,٩	٢,٩	٣,٥	٣,٩	٤,٥	٠,١	٤,٨	١,٢	١,٢	٠,٧	١,٤	١,٧	٤,٣	٤,٤	غينيا الاستوائية
٢,٥	٤,٥	٤,٥	٢,٥	٣,٥	٦,٢	٤,٥	٤,٨	١٦,٤	١٤,٤	١٣,٣	٥,٦	٢٨,٥	١٠,٥	١٤,١	إريتريا
٤,٢	٤,٨	٣,٥	٤,٤	٤,٢	٤,٨	٣,٧	٣,٩	٢,٦	٤,٨	٦,٢	٧,٨	٥,٥	٥,٧	٦,٧	إسواتيني
٢٨,١	٢٣,٤	٣٥,١	١٢,٤	٣٥,٥	٣٤,٥	٢٦,٨	٢٥,٤	١٥,٨	١٣,٨	١٥,٧	٦,٦	٩,٦	٧,٤	١٦,٦	إثيوبيا
١,٧	٣,٦	١,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٩	١,١	١,٣	٢,٥	٤,٨	٢,٧	٢,١	٠,١	٤,٥	١,٢	غابون
٧,٥	٨,٥	٧,٦	٥,٥	٨,٥	٨,٥	٧,٤	٥,٩	٧,١	٦,٥	٨,٥	٧,٢	٦,٨	٦,٣	٥,٥	غامبيا
١٠,٣	١٥,٨	١٢,٦	٦,٥	١٣,٥	١٦,٣	١٥,٥	٩,٩	٧,١	٩,٨	١٢,٤	١٧,٥	١٧,٢	١٥,٥	١١,٢	غانا
١١,٨	١٢,٨	١٢,٥	٧,٨	١٢,٣	١٢,٧	١٢,٦	١٥,٦	٩,٥	٩,٨	٨,٩	٨,٢	٨,٢	٩,٧	١٩,٥	غينيا
٣,٥	٠,٧	٥,٨	٢,٥	٣,٥	٤,٥	٣,٣	١,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٢,٧	١,٥	١,٥	٢,٨	غينيا-بيساو
٥,٥	٨,٧	٥,٧	٥,٥	٧,١	٧,٢	٦,١	٥,٣	٥,٣	٤,٧	٨,٥	٦,٣	٦,٦	٦,٩	٨,٥	كينيا
٤,٩	٦,٥	٥,٩	٥,٥	٥,٦	٦,١	٦,٥	٥,٥	٥,٢	٤,٨	٤,٤	٦,٦	٣,٢	٥,٤	٦,٥	ليسوتو
٨,٢	١٥,٧	٥,٥	٥,٥	٦,٩	٨,٢	٧,٨	١٧,٥	٢٧,٥	٢٣,٥	١٢,٤	٨,٨	٧,٧	٩,٩	٨,٦	ليبيريا
٦,٦	٨,٢	٦,٢	٥,٨	٦,٨	٨,٨	٥,٨	٤,٢	٥,٦	٨,٦	٨,٦	٦,١	٧,٤	٦,١	١٥,١	مدغشقر
٦,٦	١٥,٧	١١,٥	٥,٥	٧,١	١٥,٧	٩,٣	٨,٦	٩,٤	٩,٢	١١,٥	٢١,٧	٢١,٩	٢٣,٨	١١,٣	ملاوي
٣,٥	٤,٥	٨,٩	٣,٥	٣,٥	٨,٥	٤,٥	٠,٥	٢,٩	١,٧	١,٨	١,٨	١,٤	٢,٧	٢,٤	مالي
٥,٦	٨,٥	٦,٨	٣,٥	٥,٧	٨,٤	٤,٥	٢,٥	٠,٥	٣,٢	٣,٧	١,٥	١,٣	٣,٢	٥,٦	موريشيوس
٧,٥	٩,٥	٦,٧	٥,٥	٧,٧	٨,٥	٥,٧	٣,١	٢,٨	٣,٩	١٥,١	١٧,٤	٣,٦	٢,٦	٩,١	موزامبيق
٤,٥	٦,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٥,٥	٣,٦	٢,٢	٣,٧	٤,٢	٦,١	٦,٧	٣,٤	٥,٣	٥,٨	ناميبيا
٣,٥	٥,٥	٤,٩	٣,٥	٣,٥	٥,٥	٣,٨	٢,٩	٢,٥	٢,٨	٠,٢	٠,٢	١,٥	٠,٩	٢,٦	النيجر
١٢,٤	١٥,٦	١٥,٦	١١,٥	١٣,١	١٦,١	١٧,٥	١٣,٢	١١,٤	١٢,١	١٦,٥	١٥,٧	٩,٥	٨,٥	١١,٥	نيجيريا
٦,٨	٧,٥	١,٩	٥,٥	٧,٥	٨,٥	٠,٨	٧,٧	٢,٤	١,٤	٤,٨	٥,٧	٢,٥	١,٨	٨,٣	رواندا
٥,٥	١٥,٥	٩,٥	٥,٥	٩,٢	١٤,٥	٨,١	٩,٨	٧,٧	٧,٩	٥,٧	٥,٤	٦,١	٧,٥	١٦,٦	سان تومي وبرينسيبي
٣,٤	٠,٨	٣,٨	٢,٥	٢,٢	٣,٥	٢,٢	٢,٥	١,٥	٠,٥	١,١	١,٢	٠,٩	١,١	٢,١	السنغال
٤,٢	٧,٤	٧,٩	٢,٥	١,٦	٥,٦	٩,٨	١,٢	١,٨	٣,٧	٢,٩	١,٥	٤,٥	١,٤	٨,١	سيشيل
١٢,٣	١٦,٧	١٧,٩	٧,٨	١٤,٥	١٧,٣	١١,٩	١٣,٤	١٤,٨	١٦,٥	١٨,٢	١٥,٩	٦,٧	٤,٦	٩,٥	سيراليون
٤,٥	٥,٥	٥,٤	٤,٥	٤,٦	٥,٧	٤,٥	٣,٣	٤,١	٤,٦	٥,٣	٦,٣	٤,٦	٦,١	٥,٥	جنوب إفريقيا
١٥,٥	١٥,٥	٠,٩	١٥,٥	١٥,٥	١٦,٥	٥,٣	٢٤,٥	٥١,٢	٨٣,٥	١٨٧,٩	٣٧٩,٨	٥٢,٨	١,٧	...	جنوب السودان
٥,٥	٦,٢	٤,٢	٤,٣	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٦	٦,١	٨,٨	تنزانيا
٣,٩	٠,٢	٦,٢	١,٧	٢,٥	٤,٦	٤,٣	١,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٢	٠,٩	١,٨	٠,٢	٣,٧	توغو
٤,٩	٦,٤	٢,٩	٥,٥	٤,١	٦,١	٢,٢	٢,٨	٢,٣	٢,٦	٥,٦	٥,٢	٣,٧	٤,٣	٩,٢	أوغندا
٨,٨	١٥,٨	١٦,٦	٧,٥	٩,٢	١٥,٧	٢٥,٥	١٥,٧	٩,٢	٧,٥	٦,٦	١٧,٩	١٥,١	٧,٨	١١,٢	زامبيا
٤٢,٥	٨٥,٨	٦٥,٧	٧,٥	٤٦,٥	٨٦,٧	٩٨,٥	٥٥٧,٢	٢٥٥,٣	١٥,٦	٠,٩	١,٦	٢,٤	٠,٢	٥,٥	زيمبابوي

<sup>١</sup> تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

<sup>٢</sup> التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

<sup>٣</sup> على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

<sup>٤</sup> راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان والأرجنتين ولبان وليبيا وتونس وأوكرانيا وفنزويلا وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٥</sup> باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

<sup>٦</sup> بيانات عام ٢٠١١ لا تتضمن جنوب السودان بعد ٩ يوليو. أما بيانات ٢٠١٢ والأعوام التالية فتتعلق بالسودان الحالي.

<sup>٧</sup> بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا لموقفها السياسي الذي يحجم عليه عدم اليقين.

## الجدول ألف-8: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة<sup>١</sup>

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط								
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤
<b>الاقتصادات المتقدمة الرئيسية</b>											
٣,٦-	٣,٣-	٤,٩-	٨,٤-	١١,٩-	٣,٨-	٣,٤-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٥,٣-
٠,٠	٠,٦	٠,٤	٠,٩-	٣,٤-	٠,٢	٠,١-	٠,٨-	١,٧-	٢,٠-	٢,٨-	٢,٢-
٣,٥-	٣,٦-	٥,٠-	٦,٥-	٨,٠-	٣,٩-	٣,٣-	٢,٩-	٢,٧-	٢,٢-	٢,٥-	٤,٢-
<b>الولايات المتحدة</b>											
٥,٢-	٤,٠-	٤,٨-	١٠,٢-	١٤,٥-	٥,٧-	٥,٤-	٤,٦-	٤,٣-	٣,٥-	٤,٠-	٦,٥-
٠,٠	١,٥	١,٦	٠,٣	٣,٣-	٠,٧	٠,٠	١,٣-	٢,١-	٢,٥-	٤,٠-	٣,٧-
٥,١-	٤,٦-	٥,٣-	٨,٠-	١٠,٤-	٦,١-	٥,٢-	٤,٢-	٣,٥-	٢,٥-	٢,٧-	٤,٥-
١٠٥,٦	٩٤,٩	٩٥,٨	١٠١,٣	٩٨,٧	٨٣,٠	٨١,٢	٨٠,٣	٨١,٩	٨٠,٩	٨١,١	٦٠,٦
١٢٧,٤	١٢٣,٧	١٢٥,٦	١٣٢,٦	١٣٤,٢	١٠٨,٨	١٠٧,٥	١٠٦,٢	١٠٧,٢	١٠٥,١	١٠٤,٦	٨٢,٣
<b>منطقة اليورو</b>											
١,٧-	٢,٥-	٤,٣-	٥,٥-	٧,٢-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٩-	١,٥-	٢,٠-	٢,٥-	٣,٣-
٠,١	٠,٤-	١,٠-	٢,٤-	٤,٣-	٠,١	٠,١-	٠,٦-	١,٦-	٢,٣-	٢,٩-	٠,٤-
١,٧-	٢,٣-	٣,٥-	٤,٥-	٤,٥-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٣,٠-
٧٥,١	٧٨,١	٧٩,٢	٧٩,٢	٧٩,٦	٦٩,١	٧٠,٦	٧٢,٤	٧٤,٥	٧٥,٠	٧٦,١	٦٢,٨
٨٨,٩	٩٣,٤	٩٥,٢	٩٦,٠	٩٧,٣	٨٣,٥	٨٥,٥	٨٧,٥	٩٠,٠	٩٠,٨	٩٢,٧	٧٨,١
<b>ألمانيا</b>											
٠,٤	٠,٧-	٣,٣-	٣,٧-	٤,٣-	١,٥	١,٩	١,٣	١,٢	١,٠	٠,٦	١,٧-
٠,٠	٠,٣-	١,١-	٢,١-	٢,٦-	٠,٤	٠,٨	١,٠	٠,١	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢-
٠,٤	٠,٥-	٢,٠-	٢,٦-	٣,١-	١,٣	١,٦	١,١	١,٢	١,٢	١,٢	١,٤-
٤٢,٢	٤٩,٠	٥١,١	٤٩,٠	٤٦,٣	٤٠,٥	٤٢,٦	٤٥,٤	٤٩,٣	٥٢,٢	٥٤,٩	٥٧,٥
٥٨,٧	٦٧,٧	٧٠,٩	٧٠,٢	٦٨,٧	٥٨,٩	٦١,٣	٦٤,٧	٦٩,٠	٧٢,٠	٧٥,٣	٧٢,٣
<b>فرنسا</b>											
٣,٣-	٣,٨-	٥,٦-	٧,٠-	٩,١-	٣,١-	٢,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٦-	٣,٩-	٤,٤-
٠,٠	٠,٦-	٠,٥-	١,٨-	٤,٨-	٠,٠	٠,٨-	١,٦-	٢,٥-	٢,٤-	٢,٢-	٠,٤-
٣,٣-	٣,٤-	٥,٣-	٥,٩-	٥,٩-	٢,١-	١,٥-	١,٩-	٢,٠-	٢,١-	٢,٥-	٤,١-
١٠١,٤	١٠٠,٤	١٠٠,١	٩٩,٨	١٠٢,٦	٨٨,٨	٨٩,٢	٨٩,٤	٨٩,٢	٨٦,٣	٨٥,٥	٦٧,٤
١١٤,٠	١١٢,٩	١١٢,٦	١١٢,٣	١١٥,٢	٩٧,٤	٩٧,٨	٩٨,١	٩٨,٠	٩٥,٦	٩٤,٩	٧٧,١
<b>إيطاليا</b>											
٢,٥-	٣,٩-	٦,٠-	٧,٢-	٩,٦-	١,٥-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٤-
٠,٥	٠,٣-	١,٢-	٤,١-	٦,١-	١,١-	١,١-	١,٦-	٢,٦-	٣,٤-	٤,١-	٠,٦-
٢,٧-	٣,٧-	٥,٢-	٤,٦-	٦,٠-	١,٠-	١,٧-	١,٦-	١,٣-	١,٦-	١,٠-	٣,٤-
١٣٢,٦	١٣٧,١	١٣٨,٥	١٣٨,٣	١٤١,٨	١٢١,٧	١٢١,٨	١٢١,٣	١٢١,٦	١٢٢,٢	١٢١,٤	١٠٤,٣
١٤٢,٩	١٤٨,٧	١٥٠,٦	١٥٠,٩	١٥٥,٣	١٣٤,١	١٣٤,٤	١٣٤,٢	١٣٤,٨	١٣٥,٣	١٣٥,٤	١١٤,٣
<b>اليابان</b>											
٢,٨-	٣,٥-	٧,٨-	٧,٦-	٩,٠-	٣,٠-	٢,٥-	٣,١-	٣,٦-	٣,٧-	٥,٦-	٦,٣-
٠,٠	٠,٤-	١,٧-	٢,٦-	٢,٧-	١,٤-	٠,٧-	٠,٥-	١,٥-	١,٥-	٢,٣-	١,٦-
٢,٨-	٣,٣-	٧,٣-	٦,٩-	٨,١-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٣-	٤,١-	٤,٢-	٥,٤-	٥,٨-
١٧٤,٥	١٧١,٠	١٧٢,١	١٦٨,٩	١٦٢,٤	١٥١,٤	١٥١,١	١٤٨,١	١٤٩,٦	١٤٤,٦	١٤٥,١	١١٥,٧
٢٦١,٨	٢٥٨,٣	٢٦٢,٥	٢٦٣,١	٢٥٩,٠	٢٣٦,١	٢٣٢,٥	٢٣١,٤	٢٣٢,٥	٢٢٨,٤	٢٣٣,٥	١٩٥,١
<b>المملكة المتحدة</b>											
١,٠-	٢,٣-	٤,٣-	٨,٠-	١٢,٨-	٢,٢-	٢,٢-	٢,٤-	٣,٣-	٤,٥-	٥,٥-	٥,٦-
٠,٠	٠,٧-	٠,٤	٠,١-	٣,٥-	٠,٦	٠,٣	٠,١	٠,٥-	١,٠-	١,٨-	١,١-
١,١-	٢,٠-	٤,٤-	٣,٢-	٠,٥	٢,٧-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٨-	٣,٦-	٣,٩-	٤,٨-
٥٩,٢	٧١,٣	٧٦,١	٨٤,٣	٩٠,٢	٧٤,١	٧٤,٨	٧٥,٧	٧٦,٩	٧٧,٦	٧٧,٣	٥٢,٩
٧٠,٧	٨٢,٧	٨٧,٨	٩٥,٣	١٠٢,٦	٨٣,٩	٨٤,٥	٨٥,١	٨٥,٨	٨٦,٠	٨٥,٥	٥٩,١
<b>كندا</b>											
٠,٣-	٠,٨-	٢,٢-	٤,٧-	١١,٤-	٠,٠	٠,٤	٠,١-	٠,٥-	٠,١-	٠,٢	١,٠-
٠,٠	٠,٨	٠,٣	١,٥-	٣,٤-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٩-	٠,١-	١,٠	٠,٠
٠,٣-	١,٣-	٢,٣-	٣,٦-	٨,٦-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣-	٠,١	٠,٠	٠,٦-	٠,٩-
٢٧,٦	٣١,٦	٣٢,١	٣٣,٢	٣٣,٦	٢٣,١	٢٥,٧	٢٥,٨	٢٨,٥	٢٨,٦	٢٨,٥	٢٦,٥
٨٧,٧	٩٨,٥	١٠١,٨	١١٢,١	١١٧,٨	٨٧,٢	٨٨,٩	٨٨,٩	٩١,٨	٩١,٢	٨٥,٦	٧٦,١

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ المنهجية المتبعة والاقتراضات المحددة لكل بلد. وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدلالية للبلدان المنفردة ذات الصلة.

<sup>١</sup> تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.<sup>٢</sup> ٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن.<sup>٣</sup> الأرقام المبلغ من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.<sup>٤</sup> على أساس غير موحد.<sup>٥</sup> يشمل حصص المشاركة في رأس المال.



**الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية**  
(التغير السنوي %، مالم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤	
<b>تجارة السلع والخدمات</b>												
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>												
٤,٤	٥,٠	١٠,١	٧,٩-	٠,٩	٤,٠	٥,٦	٢,٣	٣,٠	٣,٨	٣,٠	٥,٤	الحجم
												مخفّض الأسعار
٠,٦	٧,٨	١٢,٦	٢,٢-	٢,٤-	٥,٥	٤,٣	٤,٠-	١٣,٣-	١,٨-	٠,٥	٤,١	بالدولار الأمريكي
٠,٥-	١٠,٢	١٠,١	٣,٠-	٠,٠	٣,٣	٤,٦	٣,٤-	٥,٩-	١,٧-	١,٢	٣,٢	بوحدة حقوق السحب الخاصة
<b>حجم التجارة</b>												
الصادرات												
٤,٧	٥,٠	٨,٦	٩,١-	١,٣	٣,٦	٤,٩	٢,١	٣,٨	٣,٨	٢,٨	٤,٥	الاقتصادات المتقدمة
٣,٦	٤,١	١٢,٣	٤,٨-	٠,٤	٤,١	٦,٥	٢,٨	٢,٠	٣,٤	٣,٤	٧,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الواردات												
٤,٥	٦,١	٩,٥	٨,٧-	٢,١	٣,٨	٤,٨	٢,٥	٤,٨	٣,٩	٣,٢	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,٨	٣,٩	١١,٨	٧,٩-	١,١-	٥,١	٧,٥	١,٧	٠,٦-	٤,٣	٢,٨	٩,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
<b>معدلات التبادل التجاري</b>												
الاقتصادات المتقدمة												
٠,٣	١,١-	٠,٧	٠,٨	٠,٢	٠,٤-	٠,٢-	١,١	١,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٤-	
١,٠-	١,٩	١,٤	١,٢-	١,٣-	١,١	١,٥	١,٥-	٤,٤-	٠,٧-	٠,٤-	١,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
<b>تجارة السلع</b>												
<b>التجارة العالمية<sup>١</sup></b>												
٣,٨	٤,٤	١٠,٩	٤,٩-	٠,٢	٣,٨	٥,٦	٢,١	٢,٣	٣,٠	٣,١	٥,٣	الحجم
												مخفّض الأسعار
٠,٢	٩,٠	١٤,٠	٢,٦-	٣,١-	٥,٨	٤,٩	٤,٨-	١٤,٥-	٢,٤-	٠,٣	٤,٢	بالدولار الأمريكي
٠,٩-	١١,٥	١١,٥	٣,٤-	٠,٧-	٣,٦	٥,١	٤,٢-	٧,٢-	٢,٣-	١,١	٣,٤	بوحدة حقوق السحب الخاصة
<b>أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
٢,٩	٨,٨	٦,٨	٣,٢-	٠,٥	٢,٠	٠,١	٥,٢-	٣,٠-	٠,٥-	٠,٨	٢,٦	النفط
١٣,٣-	٥٤,٧	٦٧,٣	٣٢,٧-	١٠,٢-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	١,٢-	١٣,٧	السلع الأولية غير الوقود
٢,٥-	١١,٤	٢٦,٨	٦,٨	٠,٧	١,٣	٦,٤	٠,٤-	١٧,١-	٥,٥-	٢,٢	٨,٤	المواد الغذائية
٥,٧-	١٣,٩	٢٧,٨	١,٧	٣,١-	١,٢-	٣,٨	١,٥	١٦,٩-	١,٦-	١,٤	٥,٨	المشروبات
٢,٩-	١٥,٧	٢٢,٧	٣,٥	٣,٨-	٨,٢-	٤,٧-	٣,١-	٧,٢-	٢٠,١	٢,٦	٦,٨	المواد الخام الزراعية
٦,٦-	٤,٣	١٥,٨	٣,٣-	٥,٤-	٢,٠	٥,٢	٠,٠	١١,٥-	٧,٥-	١,٠-	٤,٦	المعادن
٠,١-	٩,٩	٤٦,٨	٣,٥	٣,٧	٦,٦	٢٢,٢	٥,٣-	٢٧,٣-	١٢,٢-	٣,١	١٣,١	
<b>أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
١,٧	١١,٢	٤,٤	٤,٠-	٣,٠	٠,١-	٠,٤	٤,٦-	٥,٣	٠,٤-	١,٦	١,٨	النفط
١٤,٣-	٥٨,١	٦٣,٥	٣٢,٣-	٨,٠-	٢٦,٧	٢٣,٦	١٥,١-	٤٢,٧-	٧,٥-	٠,٤-	١٢,٧	السلع الأولية غير الوقود
٣,٥-	١٣,٩	٢٣,٩	٥,٩	٣,٢	٠,٨-	٦,٦	٠,٣	١٠,٠-	٥,٥-	٣,٠	٧,٥	المواد الغذائية
٦,٧-	١٦,٤	٢٤,٩	٠,٩	٠,٧-	٣,٣-	٤,١	٢,٢	٩,٨-	١,٥-	٢,٢	٤,٩	المشروبات
٤,٠-	١٨,٣	٢٠,٠	٢,٧	١,٤-	١٠,١-	٤,٥-	٢,٥-	٠,٧	٢٠,١	٣,٤	٥,٩	المواد الخام الزراعية
٧,٦-	٦,٦	١٣,٢	٤,١-	٣,١-	٠,١-	٥,٥	٠,٦	٤,٠-	٧,٥-	٠,٢-	٣,٧	المعادن
١,٢-	١٢,٣	٤٣,٦	٢,٧	٦,٢	٤,٤	٢٢,٥	٤,٧-	٢١,١-	١٢,١-	٣,٩	١٢,٢	
<b>أسعار التجارة العالمية باليورو<sup>٢</sup></b>												
المصنوعات												
١,٤	١٥,٥	٢,٩	٥,١-	٦,١	٢,٥-	١,٩-	٥,٠-	١٦,٢	٠,٥-	٢,٥	١,٠	النفط
١٤,٥-	٦٤,٣	٦١,٣	٣٤,٠-	٥,٢-	٢٣,٧	٢٠,٨	١٥,٤-	٣٦,٨-	٧,٦-	٠,٤	١١,٩	السلع الأولية غير الوقود
٣,٨-	١٨,٣	٢٢,٢	٤,٧	٦,٣	٣,١-	٤,٢	٠,١-	٠,٧-	٥,٦-	٣,٩	٦,٧	المواد الغذائية
٧,٠-	٢٠,٩	٢٣,٢	٠,٣-	٢,٣	٥,٦-	١,٧	١,٨	٠,٥-	١,٦-	٣,١	٤,١	المشروبات
٤,٢-	٢٢,٩	١٨,٣	١,٥	١,٥	١٢,٢-	٦,٦-	٢,٨-	١١,١	٢,٠	٤,٣	٥,١	المواد الخام الزراعية
٧,٩-	١٠,٧	١١,٧	٥,٢-	٠,٢-	٢,٥-	٣,١	٠,٣	٥,٩	٧,٦-	٠,٦	٢,٩	المعادن
١,٥-	١٦,٧	٤١,٦	١,٥	٩,٤	١,٩	١٩,٧	٥,٠-	١٢,٩-	١٢,٢-	٤,٨	١١,٣	

**الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)**  
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤
<b>تجارة السلع</b>											
<b>حجم التجارة</b>											
<b>الصادرات</b>											
٤,٣	٤,٠	٩,٤	٦,٣-	٠,٥	٣,١	٤,٩	١,٧	٣,١	٣,١	٢,٧	٤,٤
٣,١	٣,٦	١١,٦	١,١-	٠,٦-	٣,٨	٦,٦	٢,٧	١,٥	٢,٧	٣,٣	٧,٢
٠,٣-	٨,٨	١,٠	٦,٢-	٤,٥-	٠,٨-	٠,٩	٠,٨	٢,٤	٠,٥-	٠,١	٤,٨
٣,٨	٢,٩	١٢,٠	٠,٢-	٠,٢	٤,٧	٧,٦	٣,٠	١,٣	٣,٧	٣,٩	٧,٩
<b>الواردات</b>											
٣,٨	٥,٦	١٠,٩	٥,٧-	٠,٦	٣,٧	٤,٨	٢,٢	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٣,٨
٣,٩	٣,٨	١٢,٥	٥,٥-	٠,١-	٥,٢	٧,٤	٢,١	٠,٤-	٢,٧	٣,١	٩,١
٠,٣	١٠,٠	١,٢	١١,٧-	١,٥	٣,٣-	٠,٩-	٦,٨-	٠,١	٤,٣	٠,٧-	٩,٩
٤,٣	٣,١	١٢,٨	٤,٧-	٠,٢-	٦,٤	٨,٦	٣,٥	٠,٤-	٢,٤	٣,٦	٩,٠
<b>مخفّضات الأسعار بوحدة حقوق السحب الخاصة</b>											
<b>الصادرات</b>											
٠,٤-	٨,٦	١٠,٤	٢,٢-	١,٤-	٢,٨	٤,٣	٢,٢-	٦,٤-	١,٩-	١,٠	٢,٢
٢,٢-	١٥,٦	١٤,٨	٥,٧-	٠,٣	٥,١	٧,٠	٧,٠-	٩,٢-	٣,٢-	١,٢	٦,٢
٩,١-	٣٩,١	٣٨,٨	٢٢,٢-	٣,٣-	١٥,٢	١٥,٧	١٠,٨-	٣٠,١-	٧,٦-	٠,١	١٠,٣
٠,٨-	١٢,١	١١,٦	٢,٧-	١,١	٣,٢	٥,٤	٦,٣-	٣,٦-	١,٩-	١,٦	٥,٠
<b>الواردات</b>											
٠,٣-	١٠,٠	٩,١	٣,٣-	١,٥-	٣,٤	٤,٥	٣,٥-	٨,١-	٢,٠-	٠,٧	٢,٧
١,٢-	١٣,٤	١٣,٢	٣,١-	٠,٥	٣,٧	٥,٨	٥,٥-	٥,٠-	٢,٧-	١,٧	٤,٣
٠,١-	١٣,٢	١٠,٩	١,٣-	٣,٠	١,٥	٣,٥	٣,٧-	٢,٥-	٢,٨-	٢,٠	٤,٢
١,٤-	١٣,٤	١٢,٥	٣,٣-	٠,٢	٤,٠	٦,٢	٥,٨-	٥,٤-	٢,٧-	١,٦	٤,٣
<b>معدلات التبادل التجاري</b>											
٠,١-	١,٣-	١,٢	١,٢	٠,١	٠,٧-	٠,٢-	١,٣	١,٨	٠,٢	٠,٣	٠,٤-
١,٠-	٢,٠	١,٤	٢,٧-	٠,٢-	١,٣	١,١	١,٦-	٤,٤-	٠,٥-	٠,٥-	١,٧
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
٢,٢	٣,١-	٦,٢-	٠,٧	١,٢	٢,٣-	٣,٥-	٠,٢	٨,٤	٢,٤	٠,١-	٠,٩-
٢,٩-	٧,٢	٨,٧	٣,٥-	٠,٦	٤,٤	٢,٩	٦,٢-	١٠,٦-	٠,٧-	٠,٢-	٣,٠
١,٥-	٠,٣-	٤,١	٠,٨	٠,٢-	٠,٢	٤,٢	٠,٩	٨,٨-	٢,٥-	٠,٤-	٢,٥
٨,٦-	١٨,٥	٢١,٠	١٧,٨-	٥,٠-	١٠,٨	٩,٨	٥,٥-	٢٤,٣-	٣,٩-	١,٥-	٤,٣
٤,٦-	٥,٠	١٠,٥	٠,١-	٢,٣-	٤,٨	٩,٣	١,٤-	١٥,٠-	٣,٨-	٠,٠	٤,٥
<b>المجموعات التحليلية</b>											
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>											
٩,٠-	٢٢,٩	٢٥,٢	٢١,٢-	٦,١-	١٣,٥	١١,٨	٧,٤-	٢٨,٣-	٥,٠-	١,٩-	٥,٨
٠,٥	١,١-	١,٧-	٠,٦	٠,٨	٠,٨-	٠,٧-	٠,٥-	١,٩	٠,٩	٠,٠	٠,٧
<b>للتذكرة</b>											
<b>الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية</b>											
٣٢,٦٢٥	٣١,١٤٤	٢٧,٦٣٥	٢٢,٢٥٣	٢٤,٦٥٢	٢٥,٠٧٣	٢٢,٨٨٢	٢٠,٧٥٢	٢١,١٢٧	٢٣,٧٩٥	٢٥,١٩٤	١٧,٨٦٨
٢٥,٥٣٢	٢٤,٦٣١	٢١,٧٥٢	١٧,٢٢٢	١٨,٥٤٠	١٩,١٠٩	١٧,٤٥٧	١٥,٧٤٥	١٦,٢٠١	١٨,٦٣٩	١٩,٤٨٣	١٤,١٨٧
١٣,٣-	٥٤,٧	٦٧,٣	٣٢,٧-	١٠,٢-	٢٩,٤	٢٣,٣	١٥,٧-	٤٧,٢-	٧,٥-	١,٢-	١٣,٧
٩٢,٦٣	١٠٦,٨٣	٦٩,٠٧	٤١,٢٩	٦١,٣٩	٦٨,٣٣	٥٢,٨١	٤٢,٨٤	٥٠,٧٩	٩٦,٢٥	٦٨,٢٢	٧٧,٧٤
٢,٩	٨,٨	٦,٨	٣,٢-	٠,٥	٢,٠	٠,١	٥,٢-	٣,٠-	٠,٥-	٠,٨	٢,٦

١ متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.

٢ على النحو الذي يمثل، على الترتيب، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع): ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٣ النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.

٤ النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

**الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
٤٣٥,٨	٢٣,٤	٦٥,٠-	٣٧٩,٣	٢٠٧,٨	٣٣٧,٩	٤٠١,٢	٤٨٨,٩	٣٦٧,٧	٢٧٢,٦	٢٢٥,٤
٦٣٦,٧-	٨٥٥,٤-	٨٧٧,٨-	٨٠٦,٦-	٦١٦,١-	٤٧٢,١-	٤٣٨,٢-	٣٦١,٧-	٣٩٧,٦-	٤٠٨,٩-	٣٧٠,٠-
٤٧٩,٣	٣٤٤,١	٢٥٧,١	٣٤٥,٢	٢٥٠,٠	٣٠٦,٧	٣٩٢,٤	٤٠٢,١	٣٦٤,٠	٣١٣,٥	٣١٦,٩
٣٦٩,٣	٣١٣,٤	٢٤٩,٨	٣١٤,٠	٢٧٢,٥	٢٩٤,٣	٣١٦,٣	٢٨٨,٩	٢٩٥,١	٢٨٨,٨	٢٨٠,٣
٣٠,٣-	٥١,٣-	٥٤,٠-	٢٧,٤-	٤٩,٨-	٧,٩-	٢٣,٢-	١٩,٨-	١٢,٠-	٩,٠-	٢٧,٣-
٧٥,٧	٥٢,٥	٣٦,٦	٦٩,١	٧٠,٩	٦٤,٨	٥٢,٩	٥٠,٧	٤٨,٩	٢٦,٤	٤١,٠
٢٧,٣	٦,٦	٤,٣	١٣,٤	١٠,٦	٢٩,٣	٢٦,٧	٣٦,٤	٣٩,١	٢٤,٢	٢٣,٣
٢٠٢,٠	١٤٢,٢	١١٧,٢	١٤١,٧	١٤٨,٨	١٧٦,٠	١٧٧,٨	٢٠٣,٥	١٩٧,٨	١٣٦,٤	٣٦,٨
١٦١,٢-	١٧٨,١-	١٨٤,٤-	٨٢,٥-	٦٩,٠-	٧٦,٨-	١١٢,٦-	٩٨,١-	١٤٥,٦-	١٥٢,٧-	١٥٧,٩-
٥١,٠-	٢,١-	٢٤,٦	١,٢	٢٩,٤-	٣٥,٥-	٤١,٠-	٤٦,٣-	٤٧,٢-	٥٤,٤-	٤١,٩-
٥٠٢,٧	٤٨٧,٧	٥١٨,٤	٦٠٢,٣	٤٠٩,١	٣٤٩,٢	٣٣١,٦	٣٣٣,٢	٣٣٠,٠	٣٥٠,٤	٣٥٠,٨
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>										
الولايات المتحدة										
منطقة اليورو										
ألمانيا										
فرنسا										
إيطاليا										
إسبانيا										
اليابان										
المملكة المتحدة										
كندا										
اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>										
١١٢,٣-	٤٢٠,٧	٦٨٢,٣	٣٦٥,٣	١٦٠,١	٠,٧	٥٢,٢-	٢٢,٥-	٩٩,٢-	٧٥,٥-	١٦٠,٠
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>										
<b>المجموعات الإقليمية</b>										
آسيا الصاعدة والنامية										
أوروبا الصاعدة والنامية										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى										
إفريقيا جنوب الصحراء										
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
الوقود										
غير الوقود										
منها: منتجات أولية										
١٦٠,٤	٤٢٦,٥	٦٠١,٠	٢٠٤,٧	٨٤,٢-	٧٨,٤	٢٠٤,٧	٤٠,٨	٩٩,٠-	١٤٤,٦-	٢٥٠,٩
٢٧٠,٣-	٣,٢-	٨٣,٧	١٦٢,٩	٢٤٦,٢	٧٥,٩-	٢٥٤,٨-	٦١,٢-	١,٩	٧١,٠	٨٨,٩-
٣٩,٢-	٢٩,٧-	٢٣,٢-	١٩,٨-	٥,٠-	٤٩,٣-	٧٦,٥-	٥٧,٩-	٤٥,٤-	٦٥,٢-	٥٧,٩-
٤٩١,٨-	٣٦٧,٩-	٣٤٦,٩-	٢٩٥,٠-	١١٤,٢-	٣٠٠,٥-	٣٨٢,٤-	٣٠٦,٦-	٢٧١,٣-	٣٥٢,٧-	٣٨٤,٥-
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
اقتصادات المركز والمدین الصافي										
<b>اقتصادات المركز المدین الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت										
جدولة ديونها في ٢٠١٦ - ٢٠٢٠										
...	...	...	٣٠,٣-	٣٠,٥-	٤٧,٦-	٤٦,١-	٥٥,٩-	٦٧,٣-	٧٢,٧-	٥٦,٠-
للتذكيرة										
٣٢٣,٥	٤٤٤,١	٦١٧,٢	٧٤٤,٦	٣٦٧,٩	٣٣٨,٦	٣٤٩,٠	٤٦٦,٤	٢٦٨,٥	١٩٧,١	٣٨٥,٤
٦٠٢,٦	٤٤١,٥	٣٤٨,٥	٥٦٠,٨	٤٣٧,٢	٤٥٠,٦	٥٠٩,١	٥٠٢,٢	٤٧٢,٣	٤٤٣,٢	٤٥١,٩
١١٦,٣	٣٤٣,٧	٤٨٩,٩	١٥٤,٤	٨٦,٣-	٤١,٨	١٣٠,٥	١٩,٤-	١٢٠,٧-	١٢٢,٠-	١٩٠,١
١٩,٠-	٥٠٤,٣	٧٦٩,٧	٤٣٠,٣	٢١٢,٧	٥٨,٨	٢,٣	١١,٠	٥٩,٢-	١,٠-	٢٠٢,٩
٩٣,٣-	٨٣,٦-	٨٧,٤-	٦٥,٠-	٥٢,٦-	٥٨,١-	٥٤,٥-	٣٣,٥-	٤٠,١-	٧٤,٥-	٤٢,٩-
الاتحاد الأوروبي										
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا										
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل										
البلدان النامية منخفضة الدخل										

## الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٥	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,١-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩-	٢,٢-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	٢,٢-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٦	٢,٢	١,٨	٢,٤	١,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٠	٢,٧	٢,٣	منطقة اليورو
٦,٩	٦,٩	٥,٩	٧,٤	٧,١	٧,٦	٧,٩	٧,٨	٨,٥	٨,٦	٧,٢	ألمانيا
٠,٨-	١,٧-	١,٨-	٠,٩-	١,٩-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	فرنسا
٣,٠	٢,٤	١,٨	٣,٣	٣,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٤	١,٩	إيطاليا
١,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٠	١,٧	إسبانيا
٣,٢	٢,٧	٢,٤	٢,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,١	٠,٨	اليابان
٣,٥-	٤,٨-	٥,٥-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٥,٣-	٥,٢-	٥,١-	المملكة المتحدة
١,٨-	٠,١-	١,١	٠,١	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,٣-	كندا
٤,٥	٥,٣	٥,٩	٧,٢	٥,٦	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٥,٤	٥,٠	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>
٠,٢-	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٥	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٠,١-	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	١,٩	١,٥	<b>المجموعات الإقليمية</b>
٠,٣-	١,٧	٣,٢	١,٧	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٣-	١,٠	٠,٣-	آسيا الصاعدة والنامية
١,٥-	١,٢-	١,٢-	١,٦-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٧-	٢,٠-	٣,٣-	٣,٢-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٤	٥,٦	٨,٣	٣,٠	٢,٥-	٠,٥	٢,٩	١,١-	٤,١-	٣,٩-	٤,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٣-	٢,٥-	١,٧-	١,١-	٣,٠-	٣,٢-	٢,٣-	٢,٢-	٣,٦-	٥,٧-	٣,٦-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
											إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٢,٣	٧,٣	١٠,٦	٤,٤	٢,٣-	٢,٠	٥,٤	١,٢	٢,٩-	٤,٠-	٦,١	الوقود
٠,٥-	٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٠	٠,٣	٠,٣-	غير الوقود
١,٣-	١,٢-	١,٠-	٠,٩-	٠,٣-	٢,٥-	٣,٧-	٢,٧-	٢,٣-	٣,٢-	٢,٨-	منها: منتجات أولية
											<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
٢,١-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٠,٨-	٢,٠-	٢,٧-	٢,٢-	٢,١-	٢,٨-	٢,٨-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
...	...	...	٢,٤-	٢,٧-	٤,٢-	٤,٣-	٥,٥-	٦,٣-	٦,٦-	٤,٨-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٦ - ٢٠٢٠
											للتذكير
٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٥	<b>العالم</b>
٢,٧	٢,٤	٢,٠	٣,٣	٢,٩	٢,٩	٣,٢	٣,٤	٣,٤	٣,٣	٢,٩	الاتحاد الأوروبي
١,٩	٦,٦	٩,٥	٣,٦	٢,٦-	١,٢	٤,٠	٠,٧-	٤,٢-	٤,٣-	٥,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٠	١,١	١,٨	١,١	٠,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,٢-	٢,٩-	٣,٣-	٢,٧-	٢,٣-	٢,٦-	٢,٦-	١,٧-	٢,١-	٣,٨-	٢,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل

آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّث انتكاسة في التعافي العالمي

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)

(% من صادرات السلع والخدمات)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
١,٨	٠,١	٠,٣-	٢,٢	١,٥	٢,٢	٢,٥	٣,٣	٢,٧	٢,٠	١,٥	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
١٦,٤-	٢٧,٠-	٣٠,٠-	٣١,٩-	٢٨,٩-	١٨,٧-	١٧,٣-	١٥,١-	١٧,٨-	١٧,٩-	١٥,٥-	الولايات المتحدة
...	...	...	٨,٣	٧,٢	٨,٠	١٠,١	١١,٣	١١,٢	٩,٧	٨,٩	منطقة اليورو
١٤,٦	١٤,٧	١٢,٣	١٥,٦	١٦,٣	١٦,٢	١٦,٨	١٦,٦	١٨,٥	١٨,٣	١٥,٨	ألمانيا
٢,٣-	٤,٧-	٥,٢-	٣,٠-	٦,٦-	٠,٩-	٢,٥-	٢,٤-	١,٥-	١,٢-	٣,١-	فرنسا
٧,٧	٦,٦	٥,٠	١٠,١	١٢,٨	١٠,٢	٨,١	٨,٤	٨,٩	٤,٨	٦,٥	إيطاليا
٣,٦	١,١	٠,٨	٢,٧	٢,٧	٦,٠	٥,٣	٧,٩	٩,٤	٦,٠	٥,١	إسبانيا
١٦,٦	١٣,٤	١١,٨	١٥,٥	١٨,٨	١٩,٥	١٩,١	٢٣,٢	٢٤,٤	١٧,٤	٤,٣	اليابان
١٢,٥-	١٧,٤-	٢٠,٠-	٩,٦-	٨,٨-	٨,٦-	١٢,٧-	١٢,١-	١٨,٩-	١٩,٠-	١٨,٢-	المملكة المتحدة
٦,٢-	٠,٣-	٣,٣	٠,٢	٦,١-	٦,٣-	٧,٤-	٨,٩-	٩,٨-	١١,٠-	٧,٣-	كندا
٧,٣	٨,٤	٩,٣	١٢,٣	١٠,٥	٨,٣	٧,٧	٨,٣	٩,٠	٩,٤	٨,٤	اقتصادات متقدمة أخرى <sup>١</sup>
٠,٨-	٣,٢	٥,٤	٣,٤	٢,٠	٠,٠	٠,٧-	٠,٣-	١,٣-	٠,٩-	٢,٠	<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>
٠,٣-	٢,٠	٢,٥	٤,٤	٧,٣	٢,١	١,١-	٤,١	٥,٨	٧,٨	٥,٧	<b>المجموعات الإقليمية</b>
٠,٦-	٣,٧	٧,٠	٤,٠	٠,٠	٣,٣	٤,٣	١,٥-	٠,٧-	٢,٩	٠,٧-	آسيا الصاعدة والنامية
٥,٧-	٤,٤-	٤,٣-	٦,٠-	٠,٨-	٨,٦-	١١,٢-	٨,١-	٩,٧-	١٦,٠-	١٥,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
٤,٨	١٦,٤	٢٢,٥	٩,٤	٨,٨-	١,٢	٦,٧	٣,٣-	١٢,٠-	١٠,٥-	١٢,٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٠,٩-	٩,٨-	٦,٣-	٤,٧-	١٤,٦-	١٣,٨-	٩,٤-	٩,٤-	١٧,١-	٢٧,٠-	١٤,٢-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
											إفريقيا جنوب الصحراء
											<b>المجموعات التحليلية</b>
											<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>
٨,٤	٢١,١	٢٧,٤	١٣,٤	٧,٧-	٥,١	١٢,٥	٢,٨	٨,٣-	١٠,٩-	١٤,٨	الوقود
٢,٠-	٠,٠	٠,٨	١,٨	٣,٤	١,٠-	٣,٣-	٠,٩-	٠,٠	١,١	١,٣-	غير الوقود
٤,٥-	٤,١-	٣,٤-	٣,٣-	١,١-	٩,٩-	١٥,١-	١٢,٣-	١٠,٨-	١٥,٤-	١١,٨-	منها: منتجات أولية
٧,٢-	٦,٧-	٦,٧-	٦,٥-	٣,٢-	٧,٤-	٩,٥-	٨,٤-	٨,٥-	١١,٠-	١٠,٦-	<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>
١١,٦-	١٤,٠-	١٠,٢-	٩,٧-	١٢,٢-	١٦,٠-	١٥,٥-	٢١,٧-	٢٩,٩-	٢٩,١-	١٧,٣-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٦ - ٢٠٢٠
											للتذكرة
٠,٨	١,٣	١,٩	٢,٧	١,٧	١,٤	١,٣	٢,٠	١,٣	١,٥	١,٧	<b>العالم</b>
٥,٠	٤,٥	٣,٨	٦,٥	٦,١	٥,٨	٦,٤	٧,٠	٧,٢	٦,٩	٦,٣	الاتحاد الأوروبي
٦,٢	١٨,٥	٢٤,٩	١٠,٩	٨,٤-	٢,٨	٨,٦	٢,٠-	١١,٠-	١٠,١-	١٣,٨	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٢-	٤,٢	٦,٦	٤,٣	٢,٨	٠,٦	٠,١-	٠,١	٠,٨-	٠,١	٢,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٧,٤-	٩,٠-	١٠,٠-	٨,٨-	٨,٣-	٨,٥-	٨,٥-	٦,٠-	٨,٣-	١٥,٥-	٨,١-	البلدان النامية منخفضة الدخل

<sup>١</sup> باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

## الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٥	<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٢,١-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩-	٢,٢-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	٢,٢-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٦	٢,٢	١,٨	٢,٤	١,٩	٢,٣	٢,٩	٢,٢	٢,٠	٢,٧	٢,٣	منطقة اليورو <sup>١</sup>
٦,٩	٦,٩	٥,٩	٧,٤	٧,١	٧,٦	٧,٩	٧,٨	٨,٥	٨,٦	٧,٢	ألمانيا
٠,٨-	١,٧-	١,٨-	٠,٩-	١,٩-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٤-	١,٠-	فرنسا
٣,٠	٢,٤	١,٨	٣,٣	٣,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٤	١,٩	إيطاليا
١,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٠	١,٧	إسبانيا
٦,١	٧,٣	٧,٤	٩,٥	٧,٠	٩,٤	١٠,٨	١٠,٨	٨,١	٦,٣	٨,٢	هولندا
١,٧	٠,٩	٠,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٠,٨-	٠,٧	٠,٦	١,٤	٠,٨	بلجيكا
٧,٠	٨,٤	١٠,٢	١٣,٩	٢,٧-	١٩,٩-	٤,٩	٠,٥	٤,٢-	٤,٤	١,١	أيرلندا
٢,١	٠,٨	٠,٦-	٠,٦-	١,٩	٢,١	٠,٩	١,٤	٢,٧	١,٧	٢,٥	النمسا
٠,٤-	١,٤-	٢,٦-	١,١-	١,١-	٠,٤	٠,٦	١,٣	١,٢	٠,٢	٠,٢	البرتغال
٢,٧-	٦,١-	٦,٣-	٦,٤-	٧,٣-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٦-	٢,٤-	١,٥-	٢,٤-	اليونان
٠,٤-	٠,٠	٠,٤	٠,٩	٠,٨	٠,٣-	١,٨-	٠,٨-	٢,٠-	٠,٩-	١,٣-	فنلندا
٢,٣-	٤,٨-	٥,٠-	٢,٠-	٠,١	٣,٤-	٢,٢-	١,٩-	٢,٧-	٢,١-	١,١	الجمهورية السلوفاكية
٠,٩-	٢,١-	٠,٧-	٢,٧	٧,٣	٣,٥	٠,٣	٠,٦	٠,٨-	٢,٨-	٣,٢	ليتوانيا
٢,٧-	١,٤-	٠,٥-	٣,٣	٧,٤	٦,٠	٦,٠	٦,٢	٤,٨	٣,٨	٥,١	سلوفينيا
٣,٩	٢,٧	٢,٠	٢,٨	٤,٣	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٨	٤,٨	٤,٩	لكسمبرغ
٠,٢-	١,٧-	١,٦-	٢,٩-	٢,٩	٠,٧-	٠,٢-	١,٣	١,٦	٠,٦-	١,٦-	لاتفيا
٠,٤-	١,٨	١,٦	١,١-	٠,٣-	٢,٥	٠,٨	٢,٣	١,٢	١,٨	٠,٧	إستونيا
٥,٦-	٨,٣-	٩,٤-	٧,٦-	١٠,١-	٥,٧-	٤,٠-	٥,١-	٤,٢-	٠,٤-	٤,١-	قبرص
١,٨	١,٤-	١,٧-	٥,١-	٣,١-	٥,٤	٦,٤	٥,٩	٠,٦-	٣,٧	٨,٥	مالطة
٣,٢	٢,٧	٢,٤	٢,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,١	٠,٨	اليابان
٣,٥-	٤,٨-	٥,٥-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٥,٣-	٥,٢-	٥,١-	المملكة المتحدة
٤,١	٣,٢	٢,٢	٤,٩	٤,٦	٣,٦	٤,٥	٤,٦	٦,٥	٧,٢	٥,٦	كوريا
١,٨-	٠,١-	١,١	٠,١	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٣,٥-	٢,٣-	كندا
٨,٥	١١,٦	١٣,٢	١٤,٧	١٤,٢	١٠,٧	١١,٦	١٤,١	١٣,١	١٣,٦	١١,٣	مقاطعة تايوان الصينية
٠,١-	٠,٥	٣,٠	٣,٥	٢,٦	٠,٦	٢,١-	٢,٦-	٣,٣-	٤,٦-	٣,٠-	أستراليا
٧,٠	٧,٠	٦,٣	٩,٣	٢,٨	٥,٤	٦,١	٦,٣	٨,٠	٩,٤	٧,٥	سويسرا
٣,٦	٤,٤	٤,٩	٥,٥	٦,١	٥,٥	٢,٧	٣,٠	٢,٤	٣,٣	٤,٢	السويد
١٢,٠	١٢,٧	١٣,٠	١٨,١	١٦,٨	١٤,٥	١٥,٢	١٧,٣	١٧,٦	١٨,٧	١٨,٠	سنغافورة
٧,٤	٩,٤	١٠,٩	١١,٢	٧,٠	٥,٩	٣,٧	٤,٦	٤,٠	٣,٣	١,٤	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٠,٥-	١,٢-	٠,٧-	٠,٨-	٣,٦	٠,٣	٠,٤	١,٥	١,٨	٠,٤	٠,٢	الجمهورية التشيكية
٢,٢	٣,١	٣,٢	٤,٦	٥,٤	٣,٤	٢,٨	٣,٦	٣,٦	٥,٢	٤,١	إسرائيل
١٠,٤	١٦,٨	١٩,٩	١٥,٣	١,١	٢,٩	٨,٠	٥,٥	٤,٥	٨,٠	١٠,٨	النرويج
٦,٦	٧,١	٧,٣	٨,٤	٨,١	٨,٨	٧,٣	٨,٠	٧,٨	٨,٢	٨,٩	الدانمرك
٤,٣-	٥,٣-	٦,٥-	٥,٨-	٠,٨-	٢,٩-	٤,٠-	٢,٨-	٢,١-	٢,٨-	٣,١-	نيوزيلندا
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	بورتوريكو
٢٦,٢	١٤,٩	٣,٥	١٣,٨	١٥,٢	٣٣,٨	٣٣,٠	٣٠,٨	٢٦,٥	٢٣,٣	٣٢,٧	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
٠,٩	١,٠	٠,٦	٢,٨-	٠,٨	٥,٨	٣,٥	٤,٢	٨,١	٥,٦	٤,٤	آيسلندا
١٩,٢	١٧,٤	١٦,٩	١٥,٩	١٤,٦	١٨,٠	...	...	...	...	...	أندورا
٠,٢	١,٢	٠,٣	٢,٧	٣,٧	٦,٢	١,٩-	٠,١-	...	...	...	سان مارينو
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	للتذكيرة
٠,٤-	١,٢-	١,٥-	٠,٩-	٠,٧-	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,٥-	٠,٧-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٢	٢,٨	٢,٣	٣,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٦	٣,٤	٣,٠	منطقة اليورو <sup>٢</sup>

<sup>١</sup> البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغتة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.

<sup>٢</sup> البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
٠,١-	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	١,٩	١,٥	<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>
٢,٤-	٢,٩-	٣,٢-	١,٣-	١,٧-	١,٥-	٣,٥-	٠,٥-	١,٩	١,٨	٠,٨	بنغلاديش
٠,٢	٩,٧-	١٠,٦-	١١,٨-	١٢,٤-	٢٠,٥-	١٨,٤-	٢٣,٦-	٣٠,٢-	٢٧,٩-	٢٧,١-	بوتان
١٣,٠	١٥,٠	١٨,٢	٥,٦	٤,٥	٦,٦	٦,٩	١٦,٤	١٢,٩	١٦,٧	٣١,٩	بروني دار السلام
٩,٢-	٩,٥-	١٧,٤-	٢٦,٧-	١٢,١-	١٥,٠-	١١,٨-	٧,٩-	٨,٥-	٨,٧-	٨,٦-	كمبوديا
٠,٤	١,٠	١,١	١,٨	١,٧	٠,٧	٠,٢	١,٥	١,٧	٢,٦	٢,٢	الصين
٨,٢-	١٠,٦-	١٣,٠-	١٦,٩-	١٢,٦-	١٢,٥-	٨,٣-	٦,٧-	٣,٦-	٤,٥-	٥,٨-	فيجي
٢,٣-	٢,٥-	٢,٩-	١,٦-	٠,٩	٠,٩-	٢,١-	١,٨-	٠,٦-	١,٠-	١,٣-	الهند
١,٥-	٠,٥	٤,٥	٠,٣	٠,٤-	٢,٧-	٢,٩-	١,٦-	١,٨-	٢,٠-	٣,١-	إندونيسيا
١٠,٠	٩,٩	٧,١	١٦,٩	٣٩,١	٤٨,٨	٣٨,٨	٣٧,٤	١٠,٨	٣٣,٠	٣١,٥	كيريباتي
٧,١-	٦,٩-	٦,٠-	٥,٠-	٤,٥-	٩,١-	١٣,٠-	١١,١-	١١,٠-	٢٢,٣-	٢٢,٣-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٣,٦	٣,٩	٣,٩	٣,٥	٤,٢	٣,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٤	٣,٠	٤,٣	ماليزيا
٨,٣-	١٧,٧-	٢٤,٢-	١٥,٦-	٣٥,٥-	٢٦,٦-	٢٨,٤-	٢١,٦-	٢٣,٦-	٧,٥-	٣,٧-	ملاييا
٣,٩-	٢,٧-	٤,١-	٣,٤	١٦,٢	٢٥,٩-	٤,٠	٥,٠	١٣,٥	١٥,٦	٢,٠	جزر مارشال
٥,٥-	٢,٥-	٠,٧-	٠,٧	٢,٥	١٦,٦	٢١,٠	١٠,٣	٧,٢	٤,٥	٦,١	ميكرونيزيا
٥,٠-	١,٥-	٠,٢	١٣,٠-	٥,١-	١٥,٢-	١٦,٧-	١٠,١-	٦,٣-	٨,٢-	١٥,٨-	منغوليا
١,٠-	٠,٥-	٠,١-	١,٣-	٣,٤-	٢,٨-	٤,٧-	٦,٨-	٤,٢-	٣,٥-	٤,٥-	ميانمار
٠,١-	٠,١	٢,٢	٤,١	٢,٨	٤,٩	٨,٠	١٢,٣	٤,١	١٩,١-	٢٧,٣	ناورو
٢,٧-	٧,٤-	١١,٤-	٨,٢-	١,٠-	٦,٩-	٧,١-	٠,٣-	٥,٥	٤,٤	٤,٠	نيبال
٢٠,٤-	٢٧,٠-	٥١,٥-	٥٦,٩-	٤٨,٣-	٣١,١-	١٥,٦-	١٩,٤-	١٣,٤-	٨,٩-	١٩,٤-	بالاو
١٨,٦	٢٢,٣	٢٥,١	٢٢,٠	٢٠,٩	٢٠,٦	٢٤,٥	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٤,٥	١٤,١	بابوا غينيا الجديدة
١,٨-	٢,٢-	٢,٧-	١,٨-	٣,٢	٠,٨-	٢,٦-	٠,٧-	٠,٤-	٢,٤	٣,٦	الفلبين
٢,٤-	٧,٢-	١٢,٥-	١٥,٣-	٠,٢	٣,٠	٠,٩	١,٩-	٤,٥-	٢,٨-	٩,١-	ساموا
٩,٥-	١١,٩-	١١,٩-	٥,٨-	١,٦-	٩,٨-	٣,٠-	٤,٢-	٣,٥-	٢,٧-	٣,٨-	جزر سليمان
٣,١-	٤,٦-	٧,١-	٤,٣-	١,٣-	٢,٢-	٣,٢-	٢,٦-	٢,١-	٢,٣-	٢,٥-	سري لانكا
٣,٣	٢,٠	٠,١-	٢,١-	٤,٢	٧,٠	٥,٦	٩,٦	١٠,٥	٦,٩	٢,٩	تايلند
٢٨,٩-	٣٥,٣-	٢٨,٠-	١,٨	١٦,٢-	٦,٥	١٢,١-	١٧,٥-	٣٣,٠-	١٢,٨	٧٥,٦	تيمور-لشتي
١٥,٣-	١٨,٣-	٢,١-	٤,٩	٣,٩-	٠,٩-	٦,٣-	٦,٤-	٦,٥-	١٠,١-	٦,٣-	تونغا
٩,٧-	٠,٣	٨,٦-	٢,١	٧,٩-	١٦,٩-	٥٣,٩	١١,٥	١٣,٩	٧,٠,٦-	٣,٧-	توفالو
٤,٣-	٦,٠-	٧,٨-	١,٩-	٢,٥	١٣,٦	١٢,٢	٤,٤-	٣,٤	٠,٣	٧,٨	فانواتو
٠,٠	٠,٨	٠,١-	٠,٥-	٤,٤	٣,٧	١,٩	٠,٦-	٠,٢	٠,٩-	٣,٧	فييتنام
٠,٣-	١,٧	٣,٢	١,٧	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٣-	١,٠	٠,٣-	<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>
٧,٥-	٨,٠-	٨,٨-	٧,٧-	٨,٧-	٧,٦-	٦,٨-	٧,٥-	٧,٦-	٨,٦-	١٠,٨-	ألبانيا
٠,٩-	١,٠-	١,٢-	٢,٧	٠,٤-	١,٩-	٠,٠	١,٧-	٣,٤-	٣,٣-	٦,٦-	بيلاروس
٣,٥-	٣,٩-	٥,٠-	٢,٤-	٣,٨-	٢,٨-	٣,٣-	٤,٨-	٤,٨-	٥,١-	٧,٤-	البوسنة والهرسك
٠,١-	٢,٠-	٢,٢-	٢,٠-	٠,٣-	١,٩	٠,٩	٣,٣	٣,١	٠,٠	١,٢	بلغاريا
٢,٠	٠,٣	٠,٤-	٢,٠	٠,١-	٣,٠	١,٩	٣,٥	٢,٣	٣,٤	٠,٣	كرواتيا
٠,٥	٠,١	١,٣-	٠,٩-	١,٦-	٠,٧-	٠,٢	٢,٠	٤,٥	٢,٣	١,٢	هنغاريا
٥,٧-	٧,٠-	٨,٩-	٩,١-	٧,٠-	٥,٧-	٧,٦-	٥,٥-	٨,٠-	٨,٨-	٧,٢-	كوسوفو
٨,٥-	١٢,٠-	١٣,٠-	١٠,٥-	٧,٧-	٩,٣-	١٠,٦-	٥,٧-	٣,٦-	٦,٠-	٦,٠-	مولدوفا
١٢,٥-	١٣,٠-	١٣,٨-	٩,٢-	٢٦,٠-	١٤,٣-	١٧,٠-	١٦,١-	١٦,٢-	١١,٠-	١٢,٤-	الجبل الأسود
٢,٥-	٣,٦-	٥,٨-	٣,٥-	٣,٤-	٣,٣-	٠,١-	١,٠-	٢,٩-	٢,٠-	٠,٥-	مقدونيا الشمالية
٢,٠-	٢,٧-	٢,٩-	٠,٩-	٢,٩	٠,٥	١,٣-	٠,٤-	٠,٨-	٠,٩-	٢,٦-	بولندا
٥,٦-	٦,٥-	٧,٠-	٧,١-	٥,٠-	٤,٩-	٤,٦-	٣,١-	١,٦-	٠,٨-	٠,٣-	رومانيا
٣,١	٨,١	١٢,٤	٦,٩	٢,٤	٣,٩	٧,٠	٢,٠	١,٩	٥,٠	٢,٨	روسيا
٥,٠-	٥,٧-	٦,١-	٤,٤-	٤,١-	٦,٩-	٤,٨-	٥,٢-	٢,٩-	٣,٥-	٥,٦-	صربيا
١,٦-	٢,٠-	٥,٧-	١,٨-	٤,٩-	٠,٧	٢,٨-	٤,٨-	٣,١-	٣,٢-	٤,١-	تركيا
...	...	...	١,١-	٣,٢	٢,٧-	٣,٣-	٢,٢-	١,٥-	١,٧	٣,٩-	أوكرانيا <sup>١</sup>
١,٥-	١,٢-	١,٢-	١,٦-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٧-	٢,٠-	٣,٣-	٣,٢-	<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>
١٠,٢-	١٦,٨-	٢٣,٦-	١٩,٧-	١٨,٤-	٧,٥-	١٤,٥-	٨,٠-	٢,٤-	٢,٢	٠,٣	أنغيغوا وبربودا
٠,٧	٠,٤	٠,٥	١,٣	٠,٩	٠,٨-	٥,٢-	٤,٨-	٢,٧-	٢,٧-	١,٦-	الأرجنتين
١,٣	٤,١-	٢,٧-	٩,٠	١٣,١-	٢,٥	١,٠	٤,٦	٤,٦	٣,٩	٤,٨-	أروبا
٥,٢-	١٢,٦-	١٨,١-	١٩,٣-	٢٣,٥-	٢,٧-	٩,٣-	١٣,٧-	١٢,٣-	١٢,٤-	١٩,٧-	جزر البهاما
٣,٨-	٩,٠-	١٢,٣-	١١,٤-	٦,٩-	٣,١-	٤,٠-	٣,٨-	٤,٣-	٦,١-	٩,٢-	بربادوس
٧,٧-	٨,٩-	٩,٣-	٨,٩-	٨,١-	٩,٥-	٨,٠-	٨,٦-	٩,١-	١٠,١-	٨,١-	بليز
٤,٠-	٢,٠-	١,٥-	٠,٥	٠,٤-	٣,٣-	٤,٣-	٥,٠-	٥,٦-	٥,٨-	١,٧	بوليفيا
٢,١-	١,٦-	١,٥-	١,٧-	١,٧-	٣,٥-	٢,٧-	١,١-	١,٤-	٣,٠-	٤,١-	البرازيل
٢,٥-	٣,٤-	٤,٥-	٦,٧-	١,٩-	٥,٢-	٤,٦-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٨-	٣,٦-	شيلي
٣,٩-	٣,٤-	٣,٢-	٥,٧-	٣,٤-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٢-	٤,٥-	٦,٤-	٥,٢-	كولومبيا

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢									
١,٥-	١,٢-	١,٢-	١,٦-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٧-	٢,٠-	٣,٣-	٣,٢-	<b>أمريكا اللاتينية والكاريببي (تتمة)</b>
٢,٧-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٣-	١,١-	١,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٢,١-	٣,٤-	٤,٧-	كوستاريكا
١٣,٠-	٢٦,٠-	٣٢,١-	٣١,٤-	٣٠,٠-	٣٧,٩-	٤٢,٤-	٨,٦-	٧,٧-	٤,٧-	٥,٤-	دومينيكا
٢,٢-	٢,٥-	٣,٥-	٢,٥-	٢,٠-	١,٣-	١,٥-	٠,٢-	١,١-	١,٨-	٣,٢-	الجمهورية الدومينيكية
٢,١	٢,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٦	٠,١-	١,٢-	٠,٢-	١,١	٢,٢-	٠,٧-	إكوادور
٥,١-	٥,٥-	٦,٧-	٤,٣-	٠,٥	٠,٦-	٣,٣-	١,٩-	٢,٣-	٣,٢-	٥,٤-	السلفادور
١٢,٤-	٢٠,٦-	٢٧,٩-	٢٤,٥-	٢١,٠-	١٤,٦-	١٦,١-	١٤,٤-	١١,٠-	١٢,٥-	١١,٦-	غرينادا
٠,٥	٠,٣	٠,٠	٢,٧	٥,٥	٢,٣	٠,٩	١,١	١,٠	١,٢-	٣,٣-	غواتيمالا
٢٤,٥	٣٦,٣	٤٥,٤	٣٠,٠-	١٤,٥-	٥٤,١-	٢٩,٠-	٤,٩-	١,٥	٣,٤-	٦,٧-	غيانا
٠,٨-	٠,٦-	٠,٨	٠,٥	١,١	١,١-	٢,٩-	٢,٢-	١,٨-	٥,١-	٧,٣-	هايتي
٤,٢-	٤,٨-	٤,٤-	٤,٩-	٢,٨	٢,٧-	٦,٦-	١,٢-	٣,١-	٤,٧-	٦,٩-	هندوراس
٤,٣-	٢,١-	٥,٢-	٠,٧	٠,٣-	٢,٣-	١,٦-	٢,٧-	٠,٣-	٣,٠-	٨,٠-	جامايكا
١,١-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٤-	٢,٤	٠,٣-	٢,٠-	١,٧-	٢,٢-	٢,٦-	١,٩-	المكسيك
٢,١-	١,٤-	٣,٠-	٢,٦-	٥,٩	٦,٠	١,٨-	٧,٢-	٨,٥-	٩,٩-	٨,٠-	نيكاراغوا
٢,٧-	٣,٣-	٤,١-	٢,٩-	٢,٢	٥,٠-	٧,٦-	٦,٠-	٧,٨-	٩,٠-	١٣,٤-	بنما
٠,٧	٠,٤	٢,٩-	٠,٨	٢,٧	٠,٥-	٠,١	٣,٠	٣,٦	٠,٤-	٠,١-	باراغواي
١,٤-	١,٤-	١,٥-	٢,٨-	٠,٨	١,٠-	١,٧-	١,٣-	٢,٦-	٥,٠-	٤,٥-	بيرو
١,٠-	٣,٣-	٥,٠-	٤,٨-	٨,٠-	٢,١-	٥,٥-	١٠,٥-	١٢,٣-	٨,٣-	٠,٣	سانت كيتس ونيفس
٠,١	١,٠-	٥,٣-	١٠,٩-	١٤,٧-	٥,٧	١,٥	٢,٠-	٦,٥-	٠,٠	٢,٥-	سانت لوسيا
٨,٩-	٢٦,٤-	٢٧,٧-	٢٤,٥-	١٥,٦-	٣,١-	١٠,٢-	١١,٧-	١٢,٧-	١٤,٧-	٢٤,٧-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,١-	٠,٢	١,٠-	٥,٢	٩,١	١١,٣-	٣,٠-	١,٩	٤,٨-	١٥,٣-	٧,٤-	سورينام
٤,٧	٧,٣	٩,٩	٤,٥	٠,٦-	٤,٣	٦,٨	٦,١	٣,٥-	٨,٢	١٥,٠	ترينيداد وتوباغو
١,٣-	٠,٠	٠,٢-	١,٩-	٠,٨-	١,٦	٠,٤-	٠,٠	٠,٨	٠,٣-	٣,٠-	أوروغواي
...	٦,٥	٩,٠	١,٤-	٩,٣-	٦,٨	٨,٨	٦,١	١,٤-	٥,٠-	٢,٤	فنزويلا
١,٤	٥,٦	٨,٣	٣,٠	٢,٥-	٠,٥	٢,٩	١,١-	٤,١-	٣,٩-	٤,٩	<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>
...	...	...	...	١١,٢	١١,٧	١٢,٢	٧,٦	٩,٠	٣,٧	٦,٥	أفغانستان <sup>١</sup>
٥,٠-	٠,٢-	٢,٩	٢,٨-	١٢,٧-	٩,٩-	٩,٦-	١٣,١-	١٦,٥-	١٦,٤-	٤,٤-	الجزائر
٥,٧-	٥,٩-	٦,٢-	٢,٤-	٣,٨-	٧,٤-	٧,٠-	١,٥-	١,٠-	٢,٧-	٧,٨-	أرمينيا
١٧,١	٢٨,٥	٣٧,٢	١٥,٢	٠,٥-	٩,١	١٢,٨	٤,١	٣,٦-	٠,٤-	١٣,٩	أذربيجان
١,٧	٧,٧	١٠,٨	٦,٧	٩,٣-	٢,١-	٦,٤-	٤,١-	٤,٦-	٢,٤-	٤,٦	البحرين
١,٥	٣,٢-	٤,٧-	١,٠-	١٠,٧	١٧,٠	١٤,٢	٤,٨-	١,٠-	٢٩,٢	٢٣,٩	جيبوتي
٢,٦-	٤,٦-	٤,٣-	٤,٦-	٣,١-	٣,٦-	٢,٤-	٦,١-	٦,٠-	٣,٧-	٠,٩-	مصر
٥,٦-	٧,٥-	١١,٤-	٩,٨-	١٢,٤-	٥,٥-	٦,٨-	٨,٠-	١٢,٥-	١١,٨-	١٠,١-	جورجيا
٣,٥	٢,٠	٣,٥	٢,٠	٠,١-	٠,٦	٥,٢	٣,١	٢,٩	٠,٣	٢,٦	إيران
١,٧	١٠,١	١٥,٨	٥,٩	١٠,٨-	٠,٥	٤,٣	٤,٧-	٧,٥-	٦,٤-	٢,٦	العراق
٣,١-	٤,٦-	٥,٩-	١٠,١-	٨,١-	٢,١-	٦,٩-	١٠,٦-	٩,٧-	٩,٠-	٧,١-	الأردن
٢,١-	٠,٣	٣,٠	٣,٠-	٣,٨-	٤,٠-	٠,١-	٣,١-	٥,٩-	٣,٣-	٢,٨	كازاخستان
١٩,٠	٢٧,٢	٣١,٣	١٦,١	٣,٢	١٢,٥	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-	٣,٥	٣٣,٤	الكويت
٦,٠-	٩,٣-	١٢,٢-	٥,٢-	٤,٥	١٢,١-	١٢,١-	٦,٢-	١١,٦-	١٥,٩-	١٧,٠-	جمهورية قبرغيزستان
...	...	...	...	١٤,٢-	٢٨,٠-	٢٨,٤-	٢٦,٢-	٢٣,٤-	١٩,٨-	٢٨,٨-	لبنان <sup>١</sup>
٥,٤	١٩,١	٢٧,٩	٢١,٦	٢٠,٧-	١١,٩	٢٦,٨	١٤,٧	٢٥,٤-	٥٣,٥-	٧٨,٣-	ليبيا <sup>١</sup>
٠,٦-	١٣,٤-	١٤,٠-	٢,٢-	٧,١-	١٠,٥-	١٣,٣-	١٠,٠-	١١,٠-	١٥,٥-	٢٢,٢-	موريتانيا
٣,١-	٤,٠-	٦,٠-	٢,٩-	١,٥-	٣,٧-	٥,٣-	٣,٤-	٤,١-	٢,١-	٦,٠-	المغرب
١,٥	٥,٦	٥,٩	٣,٧-	١٢,٠-	٥,٥-	٥,٤-	١٥,٦-	١٩,١-	١٥,٩-	٥,٢	عمان
٢,٥-	٤,١-	٥,٣-	٠,٦-	١,٥-	٤,٢-	٥,٤-	٣,٦-	١,٦-	٠,٩-	١,١-	باكستان
٤,٨	١٥,١	١٩,٩	١٤,٧	٢,٠-	٢,٤	٩,١	٤,٠	٥,٥-	٨,٥	٢٤,٠	قطر
٤,٦	١٤,٨	١٩,٥	٦,٦	٣,١-	٤,٨	٨,٨	١,٥	٣,٧-	٨,٧-	٩,٨	المملكة العربية السعودية
١٣,٢-	١٢,٤-	١٢,٨-	١٤,٩-	١٠,٨-	١٠,٤-	٦,٢-	٧,٧-	٧,١-	٦,٣-	٦,٥-	الصومال
٦,١-	٧,٠-	٦,٦-	٥,٩-	١٧,٥-	١٥,٦-	١٤,٠-	٩,٤-	٦,٥-	٨,٥-	٥,٨-	السودان
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سوريا <sup>٢</sup>
١,٩-	٢,٢-	١,٤-	٢,٨	٤,١	٢,٢-	٤,٩-	٢,١	٤,٢-	٦,١-	٣,٤-	طاجيكستان
...	...	١٠,١-	٦,٢-	٥,٩-	٧,٨-	١٠,٤-	٩,٧-	٨,٨-	٩,١-	٩,٣-	تونس <sup>١</sup>
١,٤	٥,٩	٥,٨	٢,٠	٣,٣-	٢,٨	٤,٩	١١,١-	٢٣,١-	١٧,٣-	٧,٨-	تركمنستان
٨,٢	١٤,٠	١٨,٥	١١,٧	٥,٩	٨,٩	٩,٨	٧,١	٣,٧	٤,٩	١٣,٥	الإمارات العربية المتحدة
٥,٠-	٧,٤-	٩,٥-	٧,٠-	٥,٠-	٥,٦-	٦,٨-	٢,٤	٠,٢	١,٠	٣,٦	أوزبكستان
٩,٦-	١٢,٤-	١٢,٨-	١٢,٧-	١٢,٣-	١٠,٤-	١٣,٢-	١٣,٢-	١٣,٩-	١٣,٩-	١٣,٦-	الضفة الغربية وغزة
٦,٣-	٩,٩-	١٢,٣-	٤,٧-	٦,٠-	٣,٨-	٠,٨-	١,٤-	٢,٨-	٦,٢-	٠,٧-	اليمن



آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِث انتكاسة في التعافي العالمي

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تتمة)  
(٧ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢,٣-	٢,٥-	١,٧-	١,١-	٣,٠-	٣,٢-	٢,٣-	٢,٢-	٣,٦-	٥,٧-	٣,٦-	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,٣-	٤,٩	١١,٠	١١,٣	١,٥	٦,١	٧,٣	٠,٥-	٣,١-	٨,٨-	٢,٦-	أنغولا
٤,٠-	٥,٥-	٥,٨-	٤,٥-	١,٧-	٤,٠-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٠-	٦,٠-	٦,٧-	بنن
٣,٣	٢,٨	٠,٥	٠,٥-	١٠,٨-	٧,٠-	٠,٤	٥,٦	٨,٠	٢,٢	١١,١	بوتسوانا
٤,٩-	٥,٣-	٥,٧-	٣,١-	٠,١-	٣,٣-	٤,١-	٥,٠-	٦,١-	٧,٦-	٧,٢-	بوركينافاسو
١١,٨-	١٥,٧-	١٨,٦-	١٣,٥-	١٠,٢-	١١,٦-	١١,٤-	١١,٧-	١١,١-	١١,٥-	١٥,٦-	بوروندي
٥,٦-	٨,٦-	١١,٥-	١٢,٥-	١٥,٩-	٠,٤-	٥,٢-	٧,٨-	٣,٨-	٣,٢-	٩,١-	كابو فيردي
٣,٥-	٢,٩-	١,٦-	٣,٣-	٣,٧-	٤,٣-	٣,٥-	٢,٦-	٣,١-	٣,٦-	٣,٩-	الكاميرون
٥,٤-	٨,٤-	١١,٠-	١٠,٦-	٨,٥-	٤,٩-	٨,٠-	٧,٨-	٥,٣-	٩,١-	١٣,٣-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٦,٦-	٢,٣-	١,٣	٤,٥-	٧,٦-	٤,٤-	١,٤-	٧,١-	١٠,٤-	١٣,٨-	٨,٩-	تشاد
٧,٤-	٨,٢-	٨,٣-	٣,٤-	١,٦-	٣,٣-	٢,٩-	٢,١-	٤,٤-	٠,٣-	٣,٨-	جزر القمر
٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	١,٠-	٢,٢-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٣-	٤,١-	٣,٩-	٤,٨-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢,٣	١٤,٧	٢٦,٠	١٥,٤	٠,١-	٠,٤	٠,١-	٦,٠-	٤٨,٧-	٣٩,٠-	١,٠	جمهورية الكونغو
٣,٦-	٤,٤-	٤,٨-	٣,٧-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٩-	٢,٠-	٠,٩-	٠,٤-	١,٠	كوت ديفوار
٥,٢-	٢,٠-	١,٦-	٣,٤-	٤,٢-	٠,٩-	٢,١-	٧,٨-	٢٦,٠-	١٧,٧-	٤,٣-	غينيا الاستوائية
١١,٤	١٣,٣	١٣,٥	١٣,٥	١١,٤	١٣,٠	١٥,٤	٢٤,٠	١٥,٣	٢٠,٨	١٧,٣	إريتريا
٠,٣	٠,٢-	٢,١-	٠,٥	٦,٧	٤,٣	١,٣	٦,٢	٧,٩	١٣,٠	١١,٦	إسواتيني
٣,٧-	٤,٤-	٤,٥-	٣,٢-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٥-	٨,٥-	١٠,٩-	١١,٥-	٧,٩-	إثيوبيا
١,٨-	٠,١-	١,٧	٦,٩-	٦,٠-	٠,٩-	٢,١-	٨,٧-	١١,١-	٥,٦-	٧,٦	غابون
٩,٤-	١١,٨-	١٤,٩-	٩,٥-	٣,٢-	٦,١-	٩,٥-	٧,٤-	٩,٢-	٩,٩-	٧,٣-	غامبيا
٣,٤-	٣,٥-	٣,٦-	٣,٠-	٣,١-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٣-	٥,١-	٥,٧-	٦,٨-	غانا
٦,٨-	٨,٥-	٩,٦-	٤,٠-	١٣,٧-	١١,٥-	١٩,٢-	٦,٧-	٣٠,٧-	١٢,٥-	١٤,٤-	غينيا
٣,٦-	٤,٨-	٥,٦-	٣,١-	٢,٦-	٨,٨-	٣,٦-	٠,٣	١,٤	١,٨	٠,٥	غينيا-بيساو
٥,٠-	٥,٣-	٥,٨-	٥,٤-	٤,٧-	٥,٣-	٥,٥-	٧,٠-	٥,٤-	٦,٣-	٩,٣-	كينيا
٤,٤-	٨,٩-	١٥,٦-	٩,٣-	٢,٠-	٢,١-	١,٤-	٢,٦-	٦,٧-	٤,٠-	٥,٢-	ليسوتو
١٤,٠-	١٥,٩-	١٦,١-	١٧,٨-	١٦,٣-	١٩,٦-	٢١,٣-	٢٢,٣-	٢٢,٩-	٢٨,١-	٣٤,٧-	ليبيريا
٣,٦-	٦,٢-	٦,٥-	٥,٥-	٥,٤-	٢,٣-	٠,٧	٠,٤-	٠,٥	١,٦-	٠,٣-	مدغشقر
٨,٣-	١٥,٤-	١٧,٣-	١٤,٥-	١٣,٨-	١٢,٦-	١٢,٠-	١٧,٨-	١٣,١-	١٢,٢-	٥,٨-	ملاوي
٤,٨-	٤,٩-	٥,٣-	٤,٥-	٢,٣-	٧,٥-	٤,٩-	٧,٣-	٧,٢-	٥,٣-	٤,٧-	مالي
٤,٨-	٨,٠-	١٤,٠-	١١,١-	١٢,٥-	٥,٤-	٣,٩-	٤,٦-	٤,٠-	٣,٦-	٥,٤-	موريشيوس
٩,٠-	٣٩,٠-	٤٤,٩-	٢٢,٤-	٢٧,٦-	١٩,١-	٣٠,٣-	١٩,٦-	٣٢,٢-	٣٧,٤-	٣٦,٣-	موزامبيق
٢,٣-	٤,٤-	٦,٩-	٧,٣-	٣,٠	١,٨-	٣,٤-	٤,٤-	١٦,٥-	١٣,٦-	٩,٤-	ناميبيا
٧,٨-	١٣,٨-	١٥,٨-	١٥,٨-	١٣,٤-	١٢,٢-	١٢,٦-	١١,٤-	١١,٤-	١٥,٣-	١٢,١-	النيجر
٠,٧-	١,١-	١,١-	٠,٨-	٤,٠-	٣,٣-	١,٥	٣,٤	١,٣	٣,١-	٠,٢	نيجيريا
٦,٢-	١٠,٣-	١١,٤-	١٠,٥-	١١,٩-	١١,٩-	١٠,١-	٩,٥-	١٥,٣-	١٢,٧-	١١,٤-	رواندا
٤,٦-	٨,٧-	١٢,١-	٩,٧-	١٠,٣-	١٢,١-	١٢,٣-	١٣,٢-	٦,١-	١٢,٠-	٢٠,٧-	سان تومي وبرينسيبي
٤,٢-	٨,٤-	١٣,٠-	١١,٨-	١٠,٩-	٧,٩-	٨,٨-	٧,٣-	٤,٢-	٥,٧-	٧,٠-	السنغال
١٦,١-	٢٣,٦-	٣٠,٠-	٢٠,٣-	٢٣,٠-	١٦,٢-	١٧,٤-	١٩,١-	١٩,٧-	١٨,١-	٢٢,٤-	سيشيل
٧,٨-	١٣,٧-	١٧,٢-	١٣,٠-	٦,٨-	١٤,٣-	١٢,٤-	١٨,٣-	٧,٦-	٢٣,٦-	٩,٤-	سيراليون
٢,٠-	١,٠-	١,٣	٣,٧	٢,٠	٢,٦-	٣,٠-	٢,٤-	٢,٧-	٤,٣-	٤,٨-	جنوب إفريقيا
١,٣	١,١	٩,٥	٧,٦-	١٥,٦-	١,٥	٧,٣	٤,٨	١٦,٨	١,٧	١,٢-	جنوب السودان
٢,٥-	٣,٦-	٤,٣-	٣,٣-	١,٨-	٢,٦-	٣,١-	٢,٦-	٤,٢-	٧,٧-	٩,٨-	تنزانيا
٢,٦-	٦,٤-	٥,٩-	٣,٣-	١,٥-	٠,٨-	٢,٦-	١,٥-	٧,٢-	٧,٦-	٦,٨-	توغو
٩,٠-	٩,٨-	٧,٠-	٧,٩-	٩,٣-	٦,٢-	٥,٧-	٤,٨-	٣,٨-	٦,٠-	٦,٥-	أوغندا
٣,٦	٤,٣	٤,٤	٦,٧	١٢,٠	٠,٦	١,٣-	١,٧-	٣,٣-	٢,٧-	٢,١	زامبيا
٢,٥-	١,٥	٢,٥	٣,٦	٤,٧	٤,٠	٣,٧-	١,٣-	٣,٤-	٨,٠-	١٢,٠-	زيمبابوي <sup>١</sup>

<sup>١</sup> راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان ولبنان وليبيا وتونس وأوكرانيا وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قطرية» في الملحق الإحصائي.  
<sup>٢</sup> بيانات عام ٢٠١١ والأعوام التالية لا تتضمن سوريا نظرا للموقف السياسي الذي يخيم عليه عدم اليقين.

## الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٢٠٢٣	٢٠٢٢									
<b>الاقتصادات المتقدمة</b>										
رصيد الحساب المالي										
٨١,٩	٢٤,٢-	٣٧٤,٧	١٠٨,٩	٢٢٥,٨	٤٣٥,٢	٤٦٢,٠	٤٣٢,١	٣٣٥,٦	٣٠٥,٥	
٢,٨	٣٩,٨	٤١٢,٥	١١٣,٤	٣٧,٥	٥٣,٣-	٣٥٥,٤	٢٤٦,٧-	٢,٧	٢٤٤,٠	الاستثمار المباشر، صاف
١٠٨,٢	٩٥,٦	٤٠٤,٠	٢٥٧,٤	١٢٦,٠	٤٦١,١	١٧,٥	٤٨٤,٦	٢١٦,٧	٥٨,٨	استثمارات الحافظة، صافية
٥٦,٢	٣٥,٦	٥٩,٢	٨٥,٧	٢٧,١	٥١,٩	٢١,٨	٣٢,٤	٨٥,٦-	١,٨	المشتقات المالية، صافية
٢١٦,١-	٣٣١,٣-	١,١٠٤,٤-	٧٠٦,٤-	٣٢,٥-	١٥٢,٤-	١٧٧,٩-	١٦,٩-	٢٤,٥-	١٣٩,١-	استثمارات أخرى، صافية
١٣٠,٢	١٣٥,٧	٦٠٢,٨	٣٥٨,٩	٦٧,٦	١٢٧,٩	٢٤٤,٨	١٧٨,٥	٢٢٦,٦	١٤٠,٠	التغير في الاحتياطيات
<b>الولايات المتحدة</b>										
رصيد الحساب المالي										
٨٥٧,١-	٨٧٩,٥-	٧٢٩,٣-	٦٥٣,٠-	٤٨٠,٤-	٣٤٨,٤-	٣٤٤,٦-	٣٦٢,٦-	٣٢٣,١-	٢٩٧,١-	
٩٩,٢-	٩٢,٣-	١٢,٣	١٠٠,٤	١٨٠,٠-	٣٤٤,٣-	٢٨,٦	١٧٤,٦-	٢٠٩,٤-	١٣٥,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٢٩٦,٩-	٢٦٥,٦-	٨,٦	٤٩٠,١-	١٩٠,٦-	٣٢,٢	٣٢١,٤-	١٩٥,٠-	٥٣,٥-	١١٤,٩-	استثمارات الحافظة، صافية
١٥,٣-	١٤,٥-	٢٢,٢-	٥,٨-	٤١,٧-	٢٠,٤-	٢٤,٠	٧,٨	٥٣,٠-	٥٤,٣-	المشتقات المالية، صافية
٤٤٥,٨-	٥٠٧,٢-	٨٢٨,٩-	٢٦٦,٤-	٧٢,٧-	٢٠,٨-	١٧٤,١-	٤,٠-	٣٧,٠-	٢٥٩,٩-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	١١١,٠	٩,٠	٤,٧	٥,٠	١,٧-	٢,١	٦,٣-	٣,٦-	التغير في الاحتياطيات
<b>منطقة اليورو</b>										
رصيد الحساب المالي										
...	...	٣٧٤,٩	٢٢٥,٤	٢٣٣,١	٣٤٤,٩	٣٩٢,٨	٣١٣,٢	٣٣٨,٥	٣٧٢,٦	
...	...	٣٤٤,٠	١٧٢,١-	٨٠,٠	١٢٧,٩	٧٤,١	١٥٠,٨	٢٤٤,٣	٨٩,٣	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٤٩٨,٧	٦١٢,٩	١٠٥,٠-	٢٧٢,٦	٤٠٢,٦	٥٢٩,٨	١٣٣,٥	٨٧,٠	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	٨٢,٢	١٠,٥	٧,٨	٤٦,٩	١٢,٩	١١,٢	١٢٦,٥	٤٩,٧	المشتقات المالية، صافية
...	...	٧٠٤,١-	٢٤٠,٨-	٢٤٣,٣	١٣٢,٤-	٩٥,٥-	٣٩٥,٧-	١٧٧,٤-	١٤٢,٢	استثمارات أخرى، صافية
...	...	١٥٤,١	١٥,٠	٧,١	٢٩,٨	١,٢-	١٧,١	١١,٦	٤,٤	التغير في الاحتياطيات
<b>ألمانيا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٣١٣,٤	٢٤٩,٨	٣٧٢,٥	٢٤٧,١	٢٠٨,٦	٢٩١,٧	٣١٢,٥	٢٨٩,٠	٢٦٠,١	٣١٩,٣	
٦٦,٨	٦٩,٩	١٢٠,٥	٤,٠-	٨٤,٦	٢٥,١	٣٧,٩	٤٨,٠	٦٨,٥	٨٧,٣	الاستثمار المباشر، صاف
١٧١,٣	١٢٧,٩	٣٠١,٩	٤٨,٩	٧٨,٠	١٨١,٢	٢٢٩,٦	٢٢٠,٠	٢١٠,٥	١٧٩,٩	استثمارات الحافظة، صافية
٣٧,٧	٤,٣	٧٢,٢	١٠٩,٩	٢٧,٥	٢٦,٨	١٢,٦	٣١,٧	٣٣,٧	٥١,٢	المشتقات المالية، صافية
٣٧,٦	٤٧,٦	١٥٩,٨-	٩٢,٣	١٩,١	٥٨,٢	٣٣,٩	١٢,٥-	٥٠,٢-	٤,٣	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٣٧,٧	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	١,٤-	١,٩	٢,٥-	٣,٤-	التغير في الاحتياطيات
<b>فرنسا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٤٨,٩-	٥١,٧-	٥٧,٦-	٥٩,٩-	٢١,٩-	٢٨,٤-	٣٦,١-	١٨,٦-	٠,٨-	١٠,٣-	
٢٩,١	٢٧,٣	٢٦,٤	٤١,٠	٥,٤	٦٠,٢	١١,١	٤١,٧	٧,٨	٤٧,١	الاستثمار المباشر، صاف
١٦,٥-	١٨,٢-	١٨,٩-	٤١,٥-	٧٦,٩-	١٩,٣	٣٠,٢	٠,٢	٤٣,٢	٢٣,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٣	٧,٠	٢٠,٦	٢٧,٢-	٤,١	٣٠,٥-	١,٤-	١٧,٦-	١٤,٥	٣١,٧-	المشتقات المالية، صافية
٦٥,٧-	٧٠,١-	١١٢,٧-	٣٦,٨-	٤٢,٣	٨٩,٧-	٧٢,٦-	٤٥,٤-	٧٤,٢-	٢,٩-	استثمارات أخرى، صافية
٣,٨	٢,٢	٢٧,٠	٤,٦	٣,٢	١٢,٣	٣,٤-	٢,٥	٨,٠	١,٠	التغير في الاحتياطيات
<b>إيطاليا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٧١,٥	٤٩,٧	٤٣,٢	٧١,٥	٦٠,٨	٣٨,٨	٦١,٢	٣٧,٤	٤٢,٩	٧٨,٤	
١٠,٥	٩,٧	٩,٦	٢١,٧	١,٦	٦,١-	٠,٥	١٢,٣-	٢,٠	٣,١	الاستثمار المباشر، صاف
١٥,١-	٣٩,٧-	١٥١,٢	١٢٣,٨	٥٨,٠-	١٥٦,٥	١٠٢,٠	١٥٧,١	١١١,٧	٣,٢	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٦	٠,٦	٠,٩	٣,٣-	٢,٩	٣,٣-	٨,٤-	٣,٦-	١,٣	١,٩-	المشتقات المالية، صافية
٧٥,٦	٧٩,٠	١٤٣,١-	٧٥,٢-	١١٠,٦	١١١,٥-	٣٥,٩-	١٠٢,٥-	٧٢,٧-	٧٥,٢	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢٤,٥	٤,٦	٣,٦	٣,١	٣,٠	١,٣-	٠,٦	١,٣-	التغير في الاحتياطيات
<b>إسبانيا</b>										
رصيد الحساب المالي										
٢٩,٢	٢٨,٦	٣٨,٢	٢٠,٢	٢٨,٣	٣٨,٣	٤٠,٠	٣٩,٢	٣١,٨	٢٢,٨	
٧,١	٦,٥	١١,٤-	٢٢,٤	٧,٤	١٩,٩-	١٤,١	١٢,٤	٣٣,٤	١٤,٢	الاستثمار المباشر، صاف
١٤,٢	١٤,٤	٣٥,٥	٩٠,٩	٥٣,٥-	٢٨,١	٣٧,١	٦٤,٩	١٢,٠	٨,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٠	٠,٠	٥,٠	٨,١-	٨,٥-	١,٢-	٨,٧	٤,٨	٤,٢	١,٣	المشتقات المالية، صافية
٧,٩	٧,٧	٣,١-	٨٤,٦-	٨٢,١	٢٨,٧	٢٤,٠-	٥٠,١-	٢٣,٣-	١٠,٩	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	١٢,٢	٠,٤-	٠,٨	٢,٦	٤,١	٩,١	٥,٥	٥,٢	التغير في الاحتياطيات

**الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)**  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
<b>اليابان</b>										
١٣٨,٨	١١٤,٢	٩٨,٤	١٢٨,٦	٢٢٧,٩	١٨٣,٩	١٦٨,٣	٢٦٦,٥	١٨٠,٩	٥٨,٩	رصيد الحساب المالي
١٤٨,٦	١٤٠,٦	١٢٠,١	٨٩,٥	٢١٨,٥	١٣٤,٦	١٥٥,٠	١٣٧,٥	١٣٣,٣	١١٨,٧	الاستثمار المباشر، صاف
٤٩,١	٢٧,٠	١٩٨,٦-	٣٧,٠	٨٧,٤	٩٢,٢	٥٠,٦-	٢٧٦,٣	١٣١,٥	٤٢,٣-	استثمارات الحافظة، صافية
٢٢,٣	٢٢,٣	٢٢,٣	٨,٤	٣,٢	٠,٩	٣٠,٤	١٦,١-	١٧,٧	٣٤,٠	المشتقات المالية، صافية
٩٢,٧-	٨٧,٣-	٩١,٧	١٧,٢-	١٠٦,٧-	٦٧,٩-	١٠,٠	١٢٥,٦-	١٠٦,٧-	٦٠,٠-	استثمارات أخرى، صافية
١١,٥	١١,٥	٦٢,٨	١٠,٩	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٦	٥,٧-	٥,١	٨,٥	التغير في الاحتياطيات
<b>المملكة المتحدة</b>										
١٨١,٥-	١٨٧,٤-	٦٠,٩-	٥٦,١-	٨٩,٧-	١٠٢,٩-	٨٤,٤-	١٥٩,٩-	١٦٥,٩-	١٤١,٦-	رصيد الحساب المالي
٧,٤	٢٧,٠	٨٠,٢	٨٣,٦-	٥١,٦-	٤,٩-	٤٦,١	٢٩٧,٤-	١٠٦,٠-	١٧٦,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٢٠٠,٠-	١٨٣,١-	٣٤٩,٤-	١٧,٣-	٣٨,٢	٣٦١,١-	١٢٠,١-	٢٠٠,١-	٢٣١,٧-	١٦,٣	استثمارات الحافظة، صافية
٦,٤	٥,٩	٣٩,٤-	٣٩,٠	١١,٣	١١,٢	١٣,٣	٢٩,٣	١٢٨,٦-	٣١,٢	المشتقات المالية، صافية
٤,٧	٣٧,١-	٢٢٣,٤	٩,٢	٨٦,٦-	٢٢٧,٢	٣٢,٤-	٢٩٩,٥	٢٦٨,٢	٢٤,٧-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢٤,٤	٣,٣-	١,١-	٢٤,٨	٨,٨	٨,٨	٣٢,٢	١١,٧	التغير في الاحتياطيات
<b>كندا</b>										
٢,٢-	٢٤,٥	٢,٧	٢٩,٣-	٣٨,٣-	٣٥,٨-	٤٤,٢-	٤٥,٤-	٥١,٨-	٤٣,١-	رصيد الحساب المالي
٣٣,٧	٣٤,٣	٣٠,٢	٢٣,٤	٢٩,٢	٢٠,٤	٥٣,٤	٣٣,٥	٢٣,٦	١,٣	الاستثمار المباشر، صاف
١٧,٥-	١٥,٥	٤١,٤-	٦٧,٨-	١,٦-	٣,٤	٧٤,٩-	١٠٣,٦-	٣٦,٢-	٣٢,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
١٨,٤-	٢٥,٢-	٦,٣-	١٣,٨	٦٦,٠-	٥٨,٢-	٢٣,٥-	١٩,١	٤٧,٨-	١٦,٩-	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٢٠,٢	١,٣	٠,١	١,٥-	٠,٨	٥,٦	٨,٦	٥,٣	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>										
٥٠٠,٩	٥١٧,١	٥٢٨,٠	٤١٠,٤	٣٣٩,٨	٣٥٥,٥	٣٠٩,٤	٣٢٥,٣	٢٩٥,٢	٢٩٧,٢	رصيد الحساب المالي
١٩٠,٠-	١٦٤,٢-	١٠٩,٦-	٦٤,٧	٤٣,٣-	٣٢,٦	١٥٨,٣-	٧٩,٧-	١٠٢,٥-	٦,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٤٧,١	٣٥٤,٠	٤٦٤,٦	٣٠٠,٢	٣٠٩,٠	٣٧٢,٦	١٥١,٤	٢٤٧,٦	٣٢٤,٧	١٧٤,٠	استثمارات الحافظة، صافية
١١,٤-	٤,٦-	١٨,٢-	٩,٠-	٢٠,٠	٣١,٩	٥,٦-	٣,٢	١٢,٠-	٢٢,٤-	المشتقات المالية، صافية
٢٤٤,٦	٢١٦,٠	٥١,١-	٢٦٩,٢-	٢٣,٢	١٣١,١-	١٠٨,٤	٣,٩	٩٠,٩-	٤٠,٣	استثمارات أخرى، صافية
١١٠,٠	١١٥,٣	٢٤١,٨	٣٢٣,٨	٣٠,٨	٤٩,٥	٢١٣,١	١٥٠,٢	١٧٦,٠	١١١,٥	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>										
٤٧٤,٨	٧٣٤,٧	٢٣٣,٣	٦٣,٨	١٣١,٥-	٢٤٢,٤-	٢٦٧,٤-	٤٠٩,٧-	٣٠٠,٤-	١٥,٠	رصيد الحساب المالي
٣٧٠,٢-	٣٠٣,٤-	٥١٠,٦-	٣٤٣,٩-	٣٦٣,٥-	٣٧٣,٤-	٣١٣,٠-	٢٦٠,٦-	٣٤٤,١-	٤٣٤,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
١٣,٧-	٧٦,٤	٨٠,٨	١٣,٧	٥٤,٠-	١٠١,٩-	٢٠٩,٠-	٥٨,٣-	١٢٤,٦	٨٨,٤-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٣٥٤,٠	٣٩٤,٤	١٥٣,٨	٢٧٩,٣	١١٢,٢	١٠٦,٤	٦٦,٩	٣٨٩,٠	٤٨٠,٠	٤١٢,٥	استثمارات أخرى، صافية
٤٩٨,٨	٥٦٤,٦	٥١١,٤	٨٠,٩	١٧١,٢	١٢٧,٨	١٨٧,٢	٤٨٣,٢-	٥٨٤,٩-	٩٥,٣	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
<b>المجموعات الإقليمية</b>									
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>									
رصيد الحساب المالي									
١٥٢,٨	١٧٦,٥	٧٠,٥	١٥٢,١	٥٤,٢-	٢٥٩,٩-	٥٧,٨-	٢٧,٥-	٧٢,١	١٥٣,٦
١٥٨,٣-	١٥١,٧-	٢٩٥,٩-	١٦٤,٦-	١٤٤,٦-	١٦٩,٦-	١٠٨,٥-	٢٦,٢-	١٢٩,٠-	٢٠١,٦-
١٠٦,٧-	٦٤,٨-	٣١,٢-	١٠٧,٤-	٧٢,٩-	٩٩,٥-	٧٠,١-	٣١,١	٨١,٧	١٢٥,٢-
١٠,٩	١٠,٨	١٠,٤	١٥,٨	٢,٦-	٤,٧	٢,٢	٤,٦-	٠,٨	٠,٧
١٨٦,٨	٢٢٩,٤	١٣٦,٧	٢٤٠,٩	٧٠,٠	١٧,٣-	٨٠,٠-	٣٥٧,٠	٤٦٠,٥	٢٨١,٦
٢٢٠,٩	١٥٣,٦	٢٥٢,٧	١٦٧,٧	٩٧,٠	٢٢,٨	١٩٩,٢	٣٨٤,٨-	٣٢٢,٧-	١٩٦,٤
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>									
رصيد الحساب المالي									
٩٧,٧	١٥٩,٠	١١٢,١	١٢,٥	٦٣,٥	١١٠,٠	٢٣,٠-	١٠,٣	٦٨,٦	٢٦,٢-
١٥,٧-	١١,٦	٢٨,٦-	٣٦,٧-	٥٣,٣-	٢٥,٤-	٢٨,٨-	٤٥,٧-	٢٢,١-	٠,٣
٤٧,٢	٦٠,٧	٣٦,٤	٢٠,٥	١,٦-	١١,٠	٣٤,٥-	٩,٤-	٥٣,٤	٢٣,٩
٢,٦	٤,١	٢,٣-	٠,٠	١,٤	٢,٨-	٢,٥-	٠,٤	٥,٠	٥,٨
٢٧,٥	٥٧,٤	٢٧,٥-	٣٢,١	٢٣,٨	٧٩,٨	٢٦,٦	٢٩,٦	٤٠,٢	٦٦,٥
٣٦,٤	٢٥,٥	١٣٤,٣	٢,٤-	٩٣,٢	٤٧,٤	١٦,٤	٣٥,٤	٧,٩-	١٢٢,٧-
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبي</b>									
رصيد الحساب المالي									
٧٠,٨-	٦٧,٢-	٨٨,٢-	٢,٨	١٢٠,٥-	١٦٠,٧-	١٠٨,٩-	١٠٦,٤-	١٨٧,٩-	١٩٦,٣-
١٢٤,٣-	١٠٩,٢-	٩٨,٦-	٨٩,٢-	١١٤,٩-	١٤٩,٠-	١٢١,٤-	١٢٤,٧-	١٢٢,٨-	١٤١,١-
١٧,٥-	٤,٧-	٤,٦-	١,٦	١,٧	١٤,٢-	٣٩,٣-	٥٠,٥-	٥٠,٨-	١٠٨,٢-
٣,٣	٣,١	٠,٩	٥,٧	٤,٩	٤,١	٣,٩	٢,٩-	١,٤	٦,٨
٤٦,٠	١٥,٣	٣٦,٢-	٦٨,٣	٢٠,٧	١٥,٤-	٣٠,٧	٥٠,٦	٢٢,٨	٦,٥
٢١,٦	٢٨,٢	٥٠,٣	١٢,٢	٣٢,٣-	١١,٥	١٣,٢	١٨,٧	٣١,٦-	٣٩,٨
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>									
رصيد الحساب المالي									
٣٣٨,٩	٤٨٧,٧	١٣٨,٦	٧٤,٨-	٣٤,٧	١٠٩,٠	٣٣,٠-	٢٢٠,٥-	١٨٥,٣-	١٦١,٨
٢٩,١-	٢١,٠-	٢٠,٠-	٢٥,٤-	٢٢,١-	٨,٩-	١٦,٨-	٢٩,٧-	١٢,٤-	٤٣,٧-
٦٠,٧	٧٦,٦	٣٥,٧	٨٥,٩	٢٨,٠	٥,٢	٤١,١-	١٢,٢-	٦١,٨	١٢٩,٧
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
١٠٢,٦	٨٩,١	٨٣,٦	٥٨,٦-	٢١,٠	٧٩,٣	٨٨,٩	٣٨,٩-	٥٢,١-	٦٨,١
٢١٣,٢	٣٥٥,٩	٤٦,٨	٨٥,٦-	٧,١	٤١,٢	٥٧,٣-	١٤٨,٠-	١٩٦,٣-	٩,٢-
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>									
رصيد الحساب المالي									
٤٣,٧-	٢١,٣-	٠,٣	٢٨,٨-	٥٥,٠-	٤٠,٨-	٤٤,٧-	٦٥,٥-	٦٧,٧-	٧٨,٠-
٤٢,٨-	٣٣,٢-	٦٧,٤-	٢٧,٩-	٢٨,٧-	٢٠,٦-	٣٧,٤-	٣٤,٣-	٣٧,٧-	٤٨,٢-
٢,٦	٨,٦	٤٤,٤	١٣,١	٩,٢-	٤,٥-	٢٤,٠-	١٧,٤-	٢١,٥-	٨,٦-
٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٧	٠,٣	٠,٦-	٠,٣	٠,٩	٠,٣-	١,٥-
٨,٩-	٣,٢	٢,٨-	٣,٤-	٢٣,٢-	١٩,٩-	٠,٧	٩,٢-	٨,٦	١٠,٢-
٦,٧	١,٤	٢٧,٢	١٠,٠-	٦,٢	٤,٨	١٥,٧	٤,٦-	١٦,٥-	٩,٠-

آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّثُ انتكاسة في التعافي العالمي

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات										
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
٤١٤,٢	٥٨٣,٨	٢٠٤,٢	٤٨,٣-	٧٦,٣	١٧٩,٦	١٨,٣	١٨٤,٥-	١٨١,٦-	١٨٥,٤	رصيد الحساب المالي
١٠,٣-	٥,٩-	٥,٤-	١١,٠-	٦,٨-	١٥,٠	١٠,١	١٩,٤-	١١,٥-	٢٩,٥-	الاستثمار المباشر، صاف
٧١,٧	٨٥,٢	٥٧,٤	٨٥,٦	٢٦,٦	٦,٥	٣٥,٥-	٩,٩-	٦٧,٧	١٣٧,٧	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
١٣٧,١	١٤٠,١	١٠٧,٠	٤٤,٧-	٤٥,٠	١١٣,١	١١٥,٩	٠,٤	١٨,٠-	٩٤,٧	استثمارات أخرى، صافية
٢٢٣,٢	٣٧٦,٧	٥١,٦	٨٧,٧-	١٠,٢	٥٢,٥	٦٥,٨-	١٦٤,٢-	٢٢٣,٨-	٣٤,٦-	التغير في الاحتياطيات
<b>غير الوقود</b>										
٦٠,٦	١٥٠,٩	٢٩,١	١١٢,١	٢٠٧,٨-	٤٢٢,٠-	٢٨٥,٦-	٢٢٥,٢-	١١٨,٨-	١٧٠,٤-	رصيد الحساب المالي
٣٥٩,٩-	٢٩٧,٥-	٥٠٥,١-	٣٣٢,٩-	٣٥٦,٧-	٣٨٨,٤-	٣٢٣,٠-	٢٤١,٢-	٣٣٢,٦-	٤٠٤,٧-	الاستثمار المباشر، صاف
٨٥,٤-	٨,٧-	٢٢,٤	٧١,٩-	٨٠,٦-	١٠٨,٤-	١٧٣,٥-	٤٨,٤-	٥٦,٩	٢٢٦,١-	استثمارات الحافظة، صافية
١٦,٩	١٨,١	٢١,٩	٢٨,٦	٨,٣	٦,٦	٣,٩	٦,٢-	٦,٨	١١,٨	المشتقات المالية، صافية
٢١٧,٠	٢٥٤,٣	٤٦,٩	٣٢٤,٠	٦٧,٢	٦,٧-	٤٨,٩-	٣٨٨,٧	٤٩٨,٠	٣١٧,٨	استثمارات أخرى، صافية
٢٧٥,٦	١٨٨,٠	٤٥٩,٨	١٦٨,٧	١٦٠,٩	٧٥,٣	٢٥٣,٠	٣١٩,٠-	٣٥١,١-	١٢٩,٩	التغير في الاحتياطيات
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
٣٢٤,٠-	٣٠١,٦-	٢٦٥,٧-	٩٤,٠-	٢٩٥,٠-	٣٥٨,٠-	٣٢٨,٨-	٢٦٨,١-	٣٠٤,٢-	٣٧٧,٧-	رصيد الحساب المالي
٣٣١,١-	٢٩٠,٩-	٢٧١,٤-	٢٥١,٧-	٣٠٠,٣-	٣١٢,٠-	٢٧٢,٣-	٢٩٢,٣-	٢٨٠,١-	٢٨٥,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٥٥,٠-	٩,٨-	٤٤,٠-	٤٦,٧-	٣٤,٢-	٣٥,٣-	١٢٣,٦-	٦٤,٤-	٥٢,٦-	٢١١,٨-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
٢١,٤-	٦,٣	١٥٤,٧-	٤٥,٠	٦٢,٢-	١٦,٢-	٣٢,١-	٢٥,٧	٣٨,٤	١١,٠-	استثمارات أخرى، صافية
٨١,٧	١٠,٣-	٢٠٩,٨	١٤٩,١	١٠٤,٨	٣,٦	٩٢,٤	٧٤,٦	١١,٨-	١٢٠,٦	التغير في الاحتياطيات
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
<b>حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠-٢٠١٦</b>										
...	...	٢١,٣-	١٩,٤-	٤٠,٦-	٤٠,١-	٥٠,٣-	٧٢,٢-	٦٦,٨-	٤٦,٩-	رصيد الحساب المالي
...	...	٢٥,٦-	٢١,١-	٢٨,٦-	٢٣,٧-	١٩,٦-	٢٨,٥-	٣٧,٣-	٢٢,٩-	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٢١,٥-	٧,٥	١٢,٨-	١٦,٥-	٢٨,٩-	٩,١-	١,٠	٤,٥-	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية، صافية
...	...	١٩,٧	٨,٩	٥,٢	٤,٣-	١٠,٤-	٣٧,٠-	٢٣,٤-	٦,٠-	استثمارات أخرى، صافية
...	...	٧,٤	١٤,٢-	٣,٩-	٤,٩	٨,٩	٢,٨	٦,٨-	١٣,٢-	التغير في الاحتياطيات
<b>للتذكرة</b>										
<b>العالم</b>										
٥٥٦,٧	٧١٠,٥	٦٠٨,٠	١٧٢,٧	٩٤,٣	١٩٢,٨	١٩٤,٦	٢٢,٤	٣٥,٢	٣٢٠,٥	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدلارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.  
١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط -٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠٠٤	
											<b>الاقتصادات المتقدمة</b>
٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,٧	٠,٤	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٥-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٨	١,٠	٠,٨	٠,٠	٠,٥-	رصيد الحساب الجاري
٢٤,٢	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٤,١	٢٣,١	٢٣,٤	٢٣,٤	٢٣,٣	٢٢,٦	٢١,٥	٢١,٧	الادخار
٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٩	٢٢,٥	٢٢,٢	٢٢,٦	٢٢,٣	٢٢,١	٢١,٦	٢١,٤	٢٢,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>الولايات المتحدة</b>
٢,٤-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٣,٠-	٢,٢-	٢,٢-	١,٨-	٢,٢-	٢,٨-	٤,٠-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٤-	٣,٢-	٣,٥-	٣,٥-	٢,٩-	٢,٢-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	٢,٨-	٤,٠-	رصيد الحساب الجاري
٢١,٨	٢١,٢	٢٠,٦	٢٠,٠	١٩,٢	١٩,٤	١٩,٦	١٩,٥	١٩,٩	١٧,٢	١٦,٩	الادخار
٢٢,٤	٢٢,٥	٢٢,١	٢١,٤	٢١,٢	٢١,٤	٢١,١	٢٠,٨	٢٠,٦	١٩,٨	٢٠,٩	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>منطقة اليورو</b>
...	...	...	٢,٧	١,٩	٢,١	٢,٦	٣,٠	٣,١	٠,٨	٠,٢	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٦	٢,٢	١,٨	٢,٤	١,٩	٢,٣	٢,٩	٣,٢	٣,٠	٠,٧	٠,١	رصيد الحساب الجاري
٢٥,٥	٢٥,١	٢٥,٠	٢٦,٤	٢٤,٨	٢٥,٨	٢٥,٤	٢٤,٩	٢٤,٣	٢٢,٥	٢٢,٧	الادخار
٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٨	٢٢,٨	٢٢,٠	٢٢,٩	٢١,٩	٢١,٣	٢٠,٧	٢٠,٨	٢١,٨	الاستثمار
...	...	...	٠,٣	٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>ألمانيا</b>
٧,٠	٦,٩	٥,٩	٧,٤	٦,٩	٧,٥	٨,٠	٧,٧	٨,٦	٦,٦	٥,٩	صافي الإقراض والاقتراض
٧,٠	٦,٩	٥,٩	٧,٤	٧,١	٧,٦	٧,٩	٧,٨	٨,٥	٦,٦	٥,٩	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٩	٢٨,٦	٢٨,٦	٣٠,١	٢٨,٢	٢٩,٧	٢٩,٩	٢٨,٨	٢٨,٥	٢٦,٨	٢٦,٢	الادخار
٢١,٩	٢١,٨	٢٢,٧	٢٢,٧	٢١,١	٢٢,١	٢١,٩	٢١,٠	٢٠,٠	٢٠,٢	٢٠,٣	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>فرنسا</b>
١,٠-	١,٦-	١,٨-	٠,٥-	١,٨-	٠,٢-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٣-	صافي الإقراض والاقتراض
١,١-	١,٧-	١,٨-	٠,٩-	١,٩-	٠,٣-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٣-	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٣	٢٣,١	٢٣,٢	٢٤,١	٢١,٨	٢٤,١	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٢,١	٢١,٩	٢٢,٤	الادخار
٢٤,٣	٢٤,٨	٢٥,٠	٢٥,٠	٢٣,٧	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٣,٤	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٧	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>إيطاليا</b>
٣,٤	٣,٣	٢,٤	٣,٣	٣,٧	٣,١	٢,٥	٢,٧	٢,٤	٠,٧-	١,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٨	٢,٤	١,٨	٣,٣	٣,٧	٣,٢	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٠,٨-	١,٤-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,١	٢١,٨	٢١,٨	٢٣,٣	٢١,٥	٢١,٥	٢١,١	٢٠,٦	٢٠,٢	١٨,١	١٩,٠	الادخار
١٩,٢	١٩,٤	٢٠,٠	٢٠,٠	١٧,٧	١٨,٢	١٨,٥	١٨,١	١٧,٦	١٨,٩	٢٠,٤	الاستثمار
٠,٥	٠,٩	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>إسبانيا</b>
١,٩	١,٩	٢,٠	١,٩	١,٢	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٣,٤	١,٢-	٤,٣-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٩	٠,٨	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	١,٧-	٤,٨-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٣	٢١,٨	٢١,٥	٢٢,٤	٢١,٥	٢٣,٠	٢٢,٤	٢٢,٢	٢١,٩	١٩,٢	٢٠,١	الادخار
٢١,٠	٢١,٤	٢١,٢	٢١,٥	٢٠,٧	٢٠,٩	٢٠,٥	١٩,٤	١٨,٨	٢٠,٩	٢٤,٩	الاستثمار
٠,٥	١,٥	١,٧	٠,٩	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٥	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>اليابان</b>
٣,١	٢,٦	٢,٣	٢,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٤,١	٣,٨	٢,١	٢,٨	صافي الإقراض والاقتراض
٣,١	٢,٧	٢,٤	٢,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	٢,١	٢,٩	رصيد الحساب الجاري
٢٨,٢	٢٧,٩	٢٧,٧	٢٨,١	٢٨,٤	٢٩,٣	٢٩,١	٢٩,٣	٢٨,٨	٢٦,٣	٢٧,٦	الادخار
٢٥,٠	٢٥,٢	٢٥,٤	٢٥,٢	٢٥,٤	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٥,٢	٢٤,٨	٢٤,٢	٢٤,٧	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	رصيد الحساب الرأسمالي
											<b>المملكة المتحدة</b>
٣,٨-	٤,٩-	٥,٥-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٧-	٤,٠-	٣,٧-	٥,٤-	٣,٩-	٣,١-	صافي الإقراض والاقتراض
٣,٧-	٤,٨-	٥,٥-	٢,٦-	٢,٥-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٦-	٥,٣-	٣,٨-	٣,١-	رصيد الحساب الجاري
١٣,٨	١٢,٤	١٢,١	١٤,٥	١٤,٢	١٥,٣	١٤,٠	١٤,٦	١٢,٤	١٢,٥	١٣,٦	الادخار
١٧,٤	١٧,٢	١٧,٦	١٧,١	١٦,٧	١٨,٠	١٧,٩	١٨,٢	١٧,٧	١٦,٤	١٦,٧	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي

آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِثُ انتكاسة في التعافي العالمي

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)  
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط											
-٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠٠٤	
<b>كندا</b>											
١,٣-	٠,١-	١,١	٠,١	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٧-	٠,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٣-	٠,١-	١,١	٠,١	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	٢,٧-	٠,٩-	رصيد الحساب الجاري
٢٣,١	٢٣,٨	٢٤,٥	٢٣,٨	٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٠	٢٠,٧	١٩,٧	٢١,٣	٢٢,٦	الادخار
٢٤,٤	٢٣,٩	٢٣,٤	٢٣,٧	٢٢,٣	٢٣,١	٢٣,٤	٢٣,٦	٢٢,٨	٢٤,٠	٢٣,٥	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>اقتصادات متقدمة أخرى<sup>١</sup></b>											
٤,٨	٥,٣	٦,٠	٧,١	٥,٧	٤,٧	٤,٦	٤,٧	٥,٠	٤,٢	٤,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٤,٨	٥,٣	٥,٩	٧,٢	٥,٦	٤,٧	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٤,٣	٤,٠	رصيد الحساب الجاري
٣١,١	٣١,٨	٣٢,٥	٣٣,١	٣١,٥	٣٠,١	٣٠,٣	٣٠,٧	٣٠,٤	٣٠,٤	٣٠,٤	الادخار
٢٥,٩	٢٦,٠	٢٥,٩	٢٥,٤	٢٥,٦	٢٥,٣	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٦,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١-	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية</b>											
٠,٢	١,٠	١,٦	١,٠	٠,٦	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	١,٢	٢,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٠,١	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٥	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	١,١	٢,٣	رصيد الحساب الجاري
٣٤,١	٣٤,٥	٣٤,٦	٣٣,٤	٣٣,٨	٣٢,٢	٣٢,٤	٣١,٥	٣١,٠	٣٢,٥	٣٢,٠	الادخار
٣٤,١	٣٣,٧	٣٣,٢	٣٣,٧	٣٣,٨	٣٢,٥	٣٢,٩	٣١,٩	٣١,٥	٣١,٧	٣٠,٠	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>المجموعات الإقليمية</b>											
<b>آسيا الصاعدة والنامية</b>											
٠,١	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	٢,٢	٣,٣	صافي الإقراض والاقتراض
٠,١	٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	٢,٢	٣,٢	رصيد الحساب الجاري
٤٠,١	٤٠,٣	٣٩,٩	٣٩,٥	٤٠,١	٣٩,٥	٣٩,٩	٤٠,١	٣٩,٩	٤٢,٩	٤٢,٠	الادخار
٤٠,٠	٣٩,٨	٣٩,٣	٣٨,٥	٣٨,٦	٣٩,٠	٤٠,٢	٣٩,٢	٣٨,٦	٤٠,٧	٣٩,٠	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>أوروبا الصاعدة والنامية</b>											
٠,٧	٢,٤	٣,٩	٢,٢	٠,٧	١,٨	٢,٢	٠,٢-	٠,١	٠,٤-	٠,٤-	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢	١,٧	٣,٢	١,٧	٠,٠	١,٣	١,٧	٠,٥-	٠,٣-	٠,٧-	٠,٦-	رصيد الحساب الجاري
٢٢,٩	٢٣,٨	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٣,٧	٢٤,٢	٢٥,٥	٢٤,١	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٣,٢	الادخار
٢٢,٧	٢٢,٠	٢٢,٢	٢٤,٢	٢٣,٧	٢٢,٨	٢٣,٦	٢٤,٦	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٣,٦	الاستثمار
٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>أمريكا اللاتينية والكاريبية</b>											
١,٤-	١,٢-	١,٢-	١,٦-	٠,٠	٢,٠-	٢,٦-	١,٧-	٢,٠-	٢,١-	٠,٦-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٤-	١,٢-	١,٢-	١,٦-	٠,٢-	٢,١-	٢,٧-	١,٧-	٢,٠-	٢,٢-	٠,٧-	رصيد الحساب الجاري
١٩,٨	١٩,٧	١٩,٧	١٧,٩	١٧,١	١٦,٨	١٦,٥	١٦,٣	١٦,٦	١٩,٦	٢١,٠	الادخار
٢١,١	٢٠,٧	٢٠,٥	١٩,٧	١٨,٠	١٨,٩	١٩,٢	١٨,٣	١٨,٣	٢٢,٠	٢١,٧	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>الشرق الأوسط وآسيا الوسطى</b>											
٢,٤	٥,٦	٨,٢	٣,٠	٢,٣-	٠,٥	٢,٧	١,١-	٣,٩-	٦,٤	٩,٠	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٤	٥,٦	٨,٢	٣,٠	٢,٥-	٠,٥	٢,٩	١,١-	٤,١-	٦,٣	٩,٢	رصيد الحساب الجاري
٣٠,٣	٣٣,١	٣٥,٦	٣٠,٦	٢٥,٩	٢٨,١	٢٨,٩	٢٦,١	٢٣,٥	٣٣,٨	٣٥,٩	الادخار
٢٨,٥	٢٨,٣	٢٨,١	٢٨,٧	٣٠,٦	٣٠,٢	٢٨,٤	٢٩,٣	٢٨,٩	٢٩,١	٢٨,٢	الاستثمار
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
<b>إفريقيا جنوب الصحراء</b>											
٢,٢-	٢,١-	١,٣-	٠,٧-	٢,٥-	٢,٨-	١,٩-	١,٨-	٣,٢-	١,٤-	١,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٥-	٢,٥-	١,٧-	١,١-	٣,٠-	٣,٢-	٢,٣-	٢,٢-	٣,٦-	٢,١-	٠,٢	رصيد الحساب الجاري
١٨,٨	١٨,٩	١٩,٤	٢٠,٣	٢٠,٣	١٩,٦	١٩,٣	١٨,٤	١٧,٧	١٩,٥	٢٠,٦	الادخار
٢١,٣	٢١,٤	٢١,١	٢١,٤	٢٣,٢	٢٢,٩	٢١,٣	٢٠,٥	٢١,٠	٢١,٥	٢٠,٥	الاستثمار
٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٧	١,٢	رصيد الحساب الرأسمالي

## الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)

(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط -٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٣-٢٠٠٤
<b>المجموعات التحليلية</b>										
<b>حسب مصدر إيرادات التصدير</b>										
<b>الوقود</b>										
٣,٥	٧,٢	١٠,٤	٤,٣	٢,١-	١,٩	٥,٢	١,٠	٢,٨-	٨,٠	١٢,٠
٣,٥	٧,٣	١٠,٦	٤,٤	٢,٣-	٢,٠	٥,٤	١,٢	٢,٩-	٨,١	١٢,٢
٣٢,٢	٣٦,٣	٣٩,٤	٣٣,٨	٢٧,٨	٣٠,٨	٣١,٦	٢٧,١	٢٤,٢	٣٥,١	٣٨,٦
٢٩,٢	٢٩,٤	٢٩,١	٣٠,٦	٣٣,٥	٣١,٥	٢٨,٦	٢٨,٤	٢٧,٦	٢٩,٠	٢٧,٩
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢
<b>غير الوقود</b>										
٠,٣-	٠,١	٠,٣	٠,٦	٠,٩	٠,١-	٠,٧-	٠,١-	٠,١	٠,١	٠,٩
٠,٣-	٠,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٧
٣٤,٣	٣٤,٢	٣٣,٩	٣٣,٣	٣٣,٤	٣٢,٣	٣٢,٥	٣٢,٠	٣١,٩	٣٢,٠	٣٠,٩
٣٤,٧	٣٤,٣	٣٣,٧	٣٢,٩	٣٢,٧	٣٢,٦	٣٣,٤	٣٢,٣	٣٢,٠	٣٢,١	٣٠,٣
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢
<b>حسب مصدر التمويل الخارجي</b>										
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي</b>										
١,٩-	١,٩-	١,٩-	١,٧-	٠,٥-	١,٨-	٢,٤-	٢,٠-	١,٩-	٢,٥-	١,٧-
٢,١-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٠,٨-	٢,٠-	٢,٧-	٢,٢-	٢,١-	٢,٨-	٢,٠-
٢٣,٦	٢٣,٢	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٢,٢	٢٢,١	٢٣,٠	٢٣,٣
٢٥,٨	٢٥,٤	٢٥,٣	٢٤,٨	٢٣,٧	٢٤,٦	٢٥,٢	٢٤,٥	٢٤,٢	٢٥,٧	٢٥,٤
٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣
<b>اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين</b>										
<b>الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٠ - ٢٠١٦</b>										
...	...	...	٢,١-	٢,١-	٣,٩-	٣,٩-	٥,٠-	٦,٠-	٣,٦-	١,٣-
...	...	...	٢,٤-	٢,٧-	٤,٢-	٤,٣-	٥,٥-	٦,٣-	٤,٣-	٢,٢-
...	...	...	١٥,٢	١٤,٧	١٦,٨	١٧,٧	١٦,٣	١٥,٢	١٩,٠	٢١,٠
...	...	...	١٧,٩	١٨,١	٢١,٩	٢٢,٠	٢٢,٥	٢١,٩	٢٣,١	٢٣,٣
...	...	...	٠,٣	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٧	٠,٩
<b>اللتذكرة</b>										
<b>العالم</b>										
٠,٣	٠,٥	٠,٧	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٣
٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٣
٢٨,٦	٢٨,٤	٢٨,٤	٢٨,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٧,٠	٢٦,٦	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٠
٢٧,٩	٢٧,٦	٢٧,٣	٢٦,٧	٢٦,٤	٢٦,٦	٢٦,٥	٢٦,٠	٢٥,٤	٢٥,١	٢٤,٧
٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتُستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتُستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية. فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرية وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات. ١ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.



## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِث انتكاسة في التعافي العالمي

### الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

توقعات				متوسطات					
متوسطات				متوسطات					
٢٠٢٧-٢٠٢٤	٢٠٢٣-٢٠٢٠	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٣-٢٠١٤	٢٠١٣-٢٠٠٤		
التغير السنوي %									
٣,٣	٢,٥	٣,٦	٣,٦	٦,١	٣,١-	٣,٠	٤,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	
١,٧	١,٥	٢,٤	٣,٣	٥,٢	٤,٥-	١,٩	١,٦	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٥	٣,٢	٤,٤	٣,٨	٦,٨	٢,٠-	٣,٩	٦,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
للذكورة									
الناتج الممكن									
١,٦	١,٢	٢,٠	١,٩	٢,٤	١,٣-	١,٣	١,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	
٣,٧	٢,٧	٤,٤	٥,٠	١٠,١	٧,٩-	٣,٠	٥,٤	حجم التجارة العالمية <sup>١</sup>	
الواردات									
٣,٠	٢,٦	٤,٥	٦,١	٩,٥	٨,٧-	٣,٢	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٨	٢,٩	٤,٨	٣,٩	١١,٨	٧,٩-	٢,٨	٩,١	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
الصادرات									
٣,٢	٢,١	٤,٧	٥,٠	٨,٦	٩,١-	٢,٨	٤,٥	الاقتصادات المتقدمة	
٤,٣	٣,٦	٣,٦	٤,١	١٢,٣	٤,٨-	٣,٤	٧,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
معدلات التبادل التجاري									
٠,٣	٠,٢	٠,٣	١,١-	٠,٧	٠,٨	٠,٣	٠,٤-	الاقتصادات المتقدمة	
٠,٥-	٠,٢	١,٠-	١,٩	١,٤	١,٢-	٠,٤-	١,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي									
المصنوعات									
١,٥	٣,٧	٢,٩	٨,٨	٦,٨	٣,٢-	٠,٨	٢,٦		
النفط									
٥,٩-	١٠,٨	١٣,٣-	٥٤,٧	٦٧,٣	٣٢,٧-	١,٢-	١٣,٧		
السلع الأولية غير الوقود									
٠,٤-	١٠,١	٢,٥-	١١,٤	٢٦,٨	٦,٨	٢,٢	٨,٤		
أسعار المستهلكين									
الاقتصادات المتقدمة									
١,٩	٣,٠	٢,٥	٥,٧	٣,١	٠,٧	١,٩	٢,٠		
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية									
٤,٥	٦,٦	٦,٥	٨,٧	٥,٩	٥,٢	٥,٤	٦,٣		
أسعار الفائدة									
سعر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل <sup>٢</sup>									
٠,٥	١,٩-	٠,٤-	٤,٤-	٢,٥-	٠,٣-	٠,٦-	١,٣		
أرصدة الحساب الجاري									
الاقتصادات المتقدمة									
٠,٥	٠,٣	٠,٠	٠,١-	٠,٧	٠,٤	٠,٥	٠,٥-		
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية									
٠,١	٠,٩	٠,٩	١,٥	٠,٩	٠,٥	٠,٣	٢,٣		
الدين الخارجي الكلي									
٢٥,٨	٢٩,٧	٢٧,٢	٢٨,١	٣٠,٧	٣٢,٦	٣٠,١	٢٧,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	
خدمة الدين									
٩,٣	١٠,٤	٩,٧	١٠,٠	١٠,٦	١١,٣	١٠,٨	٩,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	

<sup>١</sup> تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

<sup>٢</sup> متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

# آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

## أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: توترات التعافي مزدوج السرعة البطالة والسلع الأولية والتدفقات الرأسمالية
سبتمبر ٢٠١١	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو وتصاعد في المخاطر
إبريل ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: النمو يعود وبعض المخاطر يبقى
أكتوبر ٢٠١٢	آفاق الاقتصاد العالمي: التوافق مع الديون المرتفعة والنمو المتباطئ
إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتا
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تركبات وغيوم وعدم يقين
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
أكتوبر ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية
إبريل ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير
أكتوبر ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة
إبريل ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح
إبريل ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تحدت انتكاسة في التعافي العالمي

## أولا: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

إبريل ٢٠١١، الإطار ١-٢	سيناريوهات التطورات السلبية في آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	سيناريوهات التعريفية الجمركية
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣	المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١	تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو	تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	سيناريوهات بديلة
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-١	تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢١	إطار السيناريو

## ثانياً: استقصاءات تاريخية

الحسن والسيء والقبيح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة  
ما تأثير فترات الركود؟

أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الثالث  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١

## ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

التعافي العالمي: ما هو الوضع الراهن؟  
كيف يؤثر عدم اليقين على الأداء الاقتصادي؟  
صلابة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: هل تدوم؟  
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟  
انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا

إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٢، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٣، الفصل الثاني  
تقرير خاص حول التداعيات  
إبريل ٢٠١٣، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الثالث

اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟  
ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟  
على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية  
تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي  
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى  
تداعيات التغييرات في السياسة النقدية الأمريكية  
الادخار والنمو الاقتصادي

أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢  
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣

في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل  
الأزمة المالية العالمية وأثنائها وبعد وقوعها  
أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة  
على المدى المتوسط

إبريل ٢٠١٤، الفصل الرابع

أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١  
أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات

إبريل ٢٠١٤، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٢،  
تقرير خاص حول التداعيات

هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار  
العام على الاقتصاد الكلي

أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣

الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية  
إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن  
التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤

إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣

إبريل ٢٠١٥، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١

التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية  
هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات  
سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة

إبريل ٢٠١٦، الفصل الثالث

تدابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية  
في بيئة خارجية معقدة

إبريل ٢٠١٧، الفصل الثاني

إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات

نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: التفاوتات وتقارب  
مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١

إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣

إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤

إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-١

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثاني

الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة  
هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟  
ديناميكيات النمو الممكن في الآونة الأخيرة

آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة

آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨

- الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب  
إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة:  
ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟  
مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية  
في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع  
الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية  
نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام  
نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات  
على الآفاق العالمية  
توابع جائحة كوفيد-19: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط  
عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم  
البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل

## رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

- تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة  
شح النفط والنمو والاختلالات العالمية  
قيود دورة الحياة على إنتاج النفط العالمي  
الغاز الطبيعي غير التقليدي: هل يغير قواعد اللعبة؟  
آثار الصدمات النفطية في الأجل القصير على النشاط الاقتصادي  
استخدام المرشحات منخفضة الترددات لاستخلاص الاتجاهات العامة للدورة الاقتصادية  
النموذجان التجريبيان للطاقة والنفط  
تطورات أسواق السلع الأولية وآفاقها المتوقعة  
الاستثمار المالي والمضاربة وأسعار السلع الأولية  
صوب حيث يمكن أن تصيب الهدف: تقلبات أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية  
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية  
تذبذبات أسعار السلع الأولية والبلدان المصدرة لها  
الأثار الاقتصادية الكلية لصددمات أسعار السلع الأولية على البلدان منخفضة الدخل  
تذبذب أسعار السلع الأولية والتحدى الإنمائي في البلدان منخفضة الدخل  
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية  
الطاقة غير التقليدية في الولايات المتحدة  
أزمة عرض الغذاء - من هم الأشد تأثراً بالأزمة؟  
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية  
الوحش الذي لم يهاجم: هل كُمن التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟  
هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحنى فيليبس؟  
استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية  
طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قطرية مقارنة  
مركبات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط  
تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف  
أسعار وتنبؤات السلع الأولية  
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
- أكتوبر 2019، الإطار 1-4  
أكتوبر 2019، الفصل 3  
إبريل 2020، الفصل 2  
أكتوبر 2020، الفصل 2  
أكتوبر 2020، الإطار 2-1  
إبريل 2021، الإطار 1-1  
إبريل 2021، الفصل 2  
إبريل 2021، الإطار 2-1  
أكتوبر 2021، الفصل 3  
إبريل 2011، الملحق 1-2  
إبريل 2011، الفصل الثالث  
إبريل 2011، الإطار 3-1  
إبريل 2011، الإطار 3-2  
إبريل 2011، الإطار 3-3  
إبريل 2011، الملحق 3-1  
إبريل 2011، الملحق 3-2  
سبتمبر 2011، الملحق 1-1  
سبتمبر 2011، الإطار 1-4  
سبتمبر 2011، الفصل الثالث  
إبريل 2012، الفصل الأول  
تقرير خاص  
إبريل 2012، الفصل الرابع  
إبريل 2012، الإطار 4-1  
إبريل 2012، الإطار 4-2  
أكتوبر 2012، الفصل الأول  
تقرير خاص  
أكتوبر 2012، الإطار 1-4  
أكتوبر 2012، الإطار 1-5  
إبريل 2013، الفصل الأول  
تقرير خاص  
إبريل 2013، الفصل الثالث  
إبريل 2013، الإطار 3-1  
أكتوبر 2013، الفصل الأول  
تقرير خاص  
أكتوبر 2013، الإطار 1-1  
أكتوبر 2013، الإطار 1-2  
إبريل 2014، الإطار 1-3  
إبريل 2014، الفصل 1  
تقرير خاص  
أكتوبر 2014، الفصل 1  
تقرير خاص

## آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدِّث انتكاسة في التعافي العالمي

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في  
حقبة انخفاض أسعار النفط

إبريل ٢٠١٥، الفصل ١  
تقرير خاص  
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١  
تقرير خاص  
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١  
تقرير خاص، الإطار ١-١ ت-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٤

انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟  
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي

منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب

إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية  
مريض ألمت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي  
هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بظفرة في النشاط أثناء طفرات  
السلع الأولية؟

إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص  
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة  
في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري  
انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة  
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء  
في الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،  
تقرير خاص  
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣

ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟  
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد  
غير التقليدية في سوق النفط العالمية

إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،  
تقرير خاص

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١،  
تقرير خاص

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠١٨، الفصل ١،  
تقرير خاص

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢،  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت-١،  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٤-١

ما أسباب كبح التضخم الأساسي في الاقتصادات المتقدمة؟

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢،  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت-١،  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٤-١

دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت-١،  
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثالث

آفاق التضخم: المناطق والبلدان

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢،  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ١

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة

أكتوبر ٢٠١٨، الفصل الثالث

عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها

إبريل ٢٠١٩، الفصل ١،  
تقرير خاص

تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها  
ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠١٩، الفصل ١،  
تقرير خاص

التطورات والتنبؤات في أسواق السلع الأولية

أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١،  
تقرير خاص

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠٢٠، الفصل الأول،  
تقرير خاص

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،  
تقرير خاص

ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟

أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،  
تقرير خاص، الإطار ١-١ ت-١،  
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-١،  
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١

أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين

أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١،  
تقرير خاص

تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢،  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢،  
إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص

ذعر من التضخم

أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢،  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢،  
إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص

التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد-١٩

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢،  
إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص

التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري

## خامسا: سياسة المالية العامة

- رصيد الموازنة والميزان التجاري: هل يُفصل التوأَم عند الولادة؟  
هل نسيءُ تقدير مضاغفات المالية العامة قصيرة الأجل؟  
انعكاسات ارتفاع مستوى الدين العام في الاقتصادات المتقدمة  
الحسن والسيء والقبیح: ١٠٠ عام من التعامل مع أعباء الدين العام المفرطة  
التفاوت الكبير في السياسات  
فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص  
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي  
تحسين كفاءة الاستثمار العام  
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية  
مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام  
طفرات السلع الأولية والاستثمار العام  
آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟  
تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية  
تأثير التغيرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي  
السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان

## سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

- مؤشرات الأوضاع المالية  
تداعيات كساد أسعار المساكن في الاقتصادات المتقدمة على الأسواق المالية العالمية  
التداعيات الدولية وصنع السياسات الاقتصادية الكلية  
دورات الرواج والكساد: محفزاتها وانعكاساتها على السياسات  
هبوط أسعار الأسهم: هل هو نذير بالركود؟  
انتقال تداعيات خفض قروض التمويل من بنوك منطقة اليورو عبر الحدود  
انتقال آثار الضغوط المالية في الاقتصاد العالمي  
التفاوت الكبير في السياسات  
حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة  
سياستها النقدية  
عرض الائتمان والنمو الاقتصادي  
هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في  
اقتصادات الأسواق الصاعدة؟  
منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية  
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم  
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية  
هل تستمر انتعاش التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟  
تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي  
الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية  
هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟  
تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون  
التنظيم الاحترازي الكلي عاملاً مساعداً؟  
السياسات الاحترازية الكلية والائتمان — تحليل شمولي للنتائج التجريبية  
هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة  
للصدمات المالية العالمية؟

إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٢

سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩  
برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها  
التوسع النقدي ومخاطر التضخم  
ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم  
محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة  
دين القطاع الخاص والتعافي العالمي  
ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي

## سابعاً: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٢، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٢  
إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢

تباطؤ ضعيف بلا طائل؟ نظرة قطاعية على أسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة  
حصة العمالة في أوروبا والولايات المتحدة في فترة الركود الكبير؛ وبعده  
فرص العمل والنمو: لا يمكن تحقيق أحدهما دون الآخر؟  
إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها  
فهم الاتجاه العام التنافلي في أنصبة العمالة من الدخل  
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة  
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات  
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات  
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات  
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات  
المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة  
مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل  
الاقتصادات المتقدمة

إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-١

هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل  
هل تحصل الوظائف في الصناعة التحويلية على أجور أفضل؟ أدلة على مستوى العامل من البرازيل  
الأزمة المالية العالمية والهجرة ومعدلات الخصوبة  
تأثير الأتمتة على مستويات توظيف العمالة عقب الأزمة المالية العالمية:

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٣

دراسة حالة الروبوتات الصناعية  
ديناميكية سوق العمل في مجموعة مختارة من الاقتصادات المتقدمة  
هل يوجد عالمان منفصلان؟ الفروق الإقليمية داخل البلد الواحد  
أهو تقارب أم تباعد أكبر؟ التفاوتات والتكيف بين أقاليم البلد الواحد في  
الاقتصادات المتقدمة

أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-٢

تغير المناخ وأوجه التفاوت الإقليمية  
آثار الهجرة العالمية على الاقتصاد الكلي  
الهجرة: آثارها على سوق العمل ودور الأتمتة

إبريل ٢٠٢١، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣

الشمول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية وأثر جائحة كوفيد-١٩  
حالات الركود والتعافي في أسواق العمل: أنماط وسياسات واستجابات  
لصدمة كوفيد-١٩

الوظائف والاقتصاد الأخضر  
معضلة تشديد أسواق العمل - أمثلة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة  
عدم المساواة واستدامة الدين العام  
سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي  
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة  
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟

## ثامنا: قضايا أسعار الصرف

- نظم سعر الصرف والتعرض للأزمات في الأسواق الصاعدة  
أسعار الصرف وتدفقات التجارة: صلة مقطوعة؟  
العلاقة بين أسعار الصرف والتجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية  
قياس أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقدرات التنافسية: دور سلاسل القيمة العالمية  
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة  
ديناميكية الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات  
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات  
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات  
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
- إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢

## تاسعا: المدفوعات الخارجية والتجارة وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

- إزالة الاختلالات الخارجية من بلدان الاتحاد الأوروبي الهامشية  
التدفقات الرأسمالية الدولية - مستقرة أم متقلبة؟  
النقاط الحرجة في الالتزامات الخارجية والأزمات  
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو  
إعادة التوازن الخارجي في منطقة اليورو  
السالب والموجب في إدارة التدفقات الرأسمالية: تحقيق التوازن بين  
التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة  
محاكاة أثر التعرض للمخاطر الناتجة عن ظروف أسواق رأس  
المال الدولية  
ظفرة الغاز الصخري في الولايات المتحدة وانعكاساتها على التجارة  
هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟  
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦  
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو  
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية  
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري  
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية  
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية  
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة  
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل  
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة  
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟  
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
مع الطلب النهائي للصين  
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات  
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية  
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية  
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك  
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة  
صعود التجارة في الخدمات  
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل  
الاضطرابات التجارية العالمية  
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟  
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان  
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى  
الشركات من كولومبيا  
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية
- إبريل ٢٠١١، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١١، الفصل ٤  
سبتمبر ٢٠١١، الإطار ١-٥  
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل الرابع  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١ ت-١ خ-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٦، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل الثاني  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٤  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٤  
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤



- التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة  
موازن التجارة الثنائية والإجمالية  
فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟  
الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج  
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق  
انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل  
التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات  
ترجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨  
التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة  
آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة  
تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن  
تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا
- إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤  
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-٢  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٤-٣

## عاشرا: قضايا إقليمية

- الروابط والتداعيات بين الشرق والغرب في أوروبا  
تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو  
هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية
- إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢

## حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- هل أدت اتفاقية بلازا إلى ضياع العقود في اليابان؟  
إلى أين يتجه الفائض الخارجي للصين؟  
مؤسسة تسليف ملاك المساكن الأمريكية  
إعادة هيكل ديون قطاع الأسر في آيسلندا  
سياسات آيبيوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟  
هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟  
الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود  
الصادرات اليابانية: ما العائق؟  
تجربة الانكماش في اليابان  
هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية  
الهجرة والأجور في ألمانيا  
تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبي
- إبريل ٢٠١١، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٣-١  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٢، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٤، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢  
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٣-٤

## ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

- آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها البلدان منخفضة الدخل؟  
تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو  
دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج  
استراتيجيات التصدي لصدمة الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة  
التصدي لصدمة الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية  
التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي  
تخفيف آثار تغير المناخ  
سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٥-٣  
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٦-٣  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٣

- آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية  
تخفيف تغير المناخ - الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع  
المصطلحات
- نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء - الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية  
من هي الفئات الأكثر تضرراً من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية  
الوظائف والاقتصاد الأخضر  
التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي  
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي  
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة  
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟
- أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-ت خ-١  
أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣  
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-١  
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٣  
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١  
تقرير خاص  
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣

### ثالث عشر: موضوعات خاصة

- اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من  
السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟  
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية  
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام  
طريقة المقارنة المصطنعة  
إقبال عالمي على تملك الأراضي  
الصراعات والنمو والهجرة  
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي  
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فدادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند  
والصين وجنوب إفريقيا  
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية  
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير  
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم  
تعديل نصيب العمالة من الدخل  
الهواتف الذكية والتجارة العالمية  
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟  
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة  
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة  
تعهد الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجياً وانتقال المعرفة  
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار  
زيادة القوة السوقية  
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة  
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ - مهمة صعبة  
صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية  
الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات  
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية  
صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية  
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية  
الأثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات  
الأثار السياسية للإصلاحات الهيكلية  
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية  
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في  
الاقتصادات المتقدمة
- أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٤-٣  
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-ت خ-١  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣  
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٣  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤  
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٥-١  
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٦-١  
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٢  
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-٢  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٣  
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣  
إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢

إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢

إبريل ٢٠٢١، الفصل ١،

المرفق ١-ت خ-١

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٣

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٣

الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩

دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة

الولايات المتحدة

خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية

انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية

انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد-١٩

لقاحات «الحمض النووي الريبسي المرسال» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي

الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار

# مناقشة المجلس التنفيذي لآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٢

أدى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ١١ إبريل ٢٠٢٢.

## اتفق

المديرون التنفيذيون بوجه عام مع تقييم الخبراء لآفاق الاقتصاد العالمي، والمخاطر، وأولويات السياسات. وأشاروا إلى أن الحرب في أوكرانيا أدت إلى أزمة إنسانية مكلفة، مع تداعيات اقتصادية ومالية — من خلال قنوات أسواق السلع الأولية، والثقة، والتجارة والقنوات المالية — أدت إلى تخفيض آفاق الاقتصاد العالمي وزيادة الضغوط التضخمية في وقت لم يتعاف فيه الاقتصاد العالمي بعد من أزمة كوفيد-١٩. واتفق المديرون على أن الارتفاع الحاد في عدم اليقين قد يجعل التوقعات الاقتصادية متقلبة للغاية. واتفقوا على أن المخاطر الناشئة — نتيجة اشتداد حدة الحرب، وزيادة العقوبات على روسيا، وتشتت الأسواق المالية والتجارية، وتباطؤ الاقتصاد في الصين بحدة أكبر من المتوقع بسبب تفشي جائحة كوفيد-١٩ — إلى جانب استمرار خطر ظهور سلالات جديدة أكثر ضراوة من كوفيد-١٩ جعلت ميزان المخاطر أكثر ميلا إلى التطورات السلبية. وعلاوة على ذلك، أشار المديرون إلى أن الحرب في أوكرانيا زادت من احتمالات نقص الغذاء وتصادم التوترات الاجتماعية في ظل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، مما سيزيد من التأثير السلبي على الآفاق المتوقعة.

إزاء هذه الخلفية، اتفق المديرون على أن أولويات السياسات تختلف عبر البلدان، تبعا للظروف المحلية والاختلاف في مدى الانكشاف للمخاطر التجارية والمالية. وأكد المديرون على أن تراكم الضغوط — تباطؤ النمو الاقتصادي، والضغوط التضخمية المستمرة والمتصاعدة، وزيادة انعدام أمن الغذاء والطاقة، واستمرار انقطاعات سلاسل الإمداد، واحتمال ظهور موجات جديدة من كوفيد-١٩ — يجعل الاختيار بين السياسات الوطنية أكثر تعقيدا، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي شهدت انكماشاً في الحيز المتاح للسياسات بعد الإجراءات الضرورية التي اتخذتها لمواجهة جائحة كوفيد-١٩. وعلى المستوى العالمي، أكد المديرون على أن التعاون والحوار على مستوى متعدد الأطراف لا يزالان ضروريين لنزع فتيل التوترات الجغرافية-السياسية وتجنب التشتت، والقضاء على الجائحة، ومواجهة التحديات العديدة التي تواجه عالمنا المترابط، ولا سيما تغير المناخ.

واتفق المديرون على أن سياسة المالية العامة، في العديد من البلدان، تُنفذ في بيئة يحيطها قدر كبير من عدم اليقين وتتسم بارتفاع التضخم وتباطؤ النمو وارتفاع مستويات الدين وتشديد شروط الاقتراض. ورغم إقرار المديرين بالدور الذي تؤديه سياسة المالية العامة في وقت التعرض للصدمات الكبيرة المعاكسة، فقد رأوا أن الدعم المقدم من المالية العامة، لا سيما في البلدان التي تعاني من تشديد القيود على ميزانياتها، ينبغي أن يركز على المجالات ذات الأولوية وأن يوجّه للفئات الأشد ضعفاً. وأكدوا على أن سياسة المالية العامة، في البلدان التي يكون فيها النمو الاقتصادي قوي والتضخم مرتفع، ينبغي أن تلغي تدريجياً الدعم الاستثنائي المرتبط بالجائحة، مع التقدم نحو عودة الأوضاع إلى طبيعتها. وأقر المديرون بأن العديد من الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل تواجه خيارات صعبة في ظل الحيز المالي المحدود وزيادة المطالبات على الحكومات بسبب انقطاع إمدادات الطاقة والحاجة الملحة لضمان الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، أكدوا على أن وضع إطار سليم وموثوق به للمالية العامة على المدى المتوسط، بما في ذلك تحديد أولويات الإنفاق وتدابير زيادة الإيرادات، يمكن أن يساعد في إدارة الاحتياجات العاجلة مع ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين. وأكد المديرون على أن التدابير قصيرة الأجل لتخفيف آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة لا ينبغي أن تقوض الإجراءات الرامية إلى ضمان زيادة الصلابة من خلال الاستثمار في الصحة والغذاء ومصادر الطاقة الأنظف.

واتفق المديرون على أن السلطات النقدية ينبغي أن تتخذ إجراءات حاسمة للحيلولة دون ترسخ الضغوط التضخمية وتجنب انفلات التوقعات التضخمية عن الركيزة المستهدفة. وأشاروا إلى أن البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة يتعين عليها مواصلة تشديد موقف السياسة النقدية لإعادة التضخم بشكل موثوق إلى مستواه المستهدف والحفاظ على مصداقية السياسة التي تحققت بصعوبة. وأكد المديرون على أن وضع سياسة نقدية تتسم بالشفافية وقائمة على بيانات ومفصح عنها بوضوح يعد في غاية الأهمية لتجنب عدم الاستقرار المالي. ورأوا أنه إذا ما حدث تشديد مفاجئ للأوضاع المالية العالمية، يمكن

من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والقضاء على الجائحة. وفي إشارة إلى أن العديد من البلدان تواجه ارتفاع التقلب وزيادة الإنفاق نتيجة الجائحة والأزمات الإنسانية وتشديد الأوضاع المالية، دعا المديرين الصندوق والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى أن تكون على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم المالي. وفي الوقت نفسه، أشاروا إلى أن إعادة هيكلة الديون على نحو سريع ومنظم، ولا سيما من خلال تحسين الإطار المشترك لمجموعة العشرين، ستكون ضرورية في الحالات التي يكون فيها دعم السيولة غير كاف. وأشار المديرين إلى أن التطورات الحادة المتزايدة في تغير المناخ تزيد من الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم ملموس في التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وأكدوا على أهمية تكثيف الجهود لتنفيذ خارطة طريق المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP26) إلى جانب اتخاذ إجراءات ملائمة لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بأمن إمدادات الطاقة. ورأى المديرين أن التعاون الدولي بشأن ضرائب الشركات ونظام تسعير الكربون يمكن أن يساعد أيضا في تعبئة الموارد لتعزيز الاستثمارات الضرورية والحد من عدم المساواة. ومع استمرار الجائحة، أكد المديرين أن الحصول على اللقاحات والاختبارات والعلاجات على نحو سريع وعادل وأوسع نطاقا لا يزال أولوية قصوى. وأكدوا مجددا على أن إجراءات معالجة الندوب الناجمة عن الجائحة تظل عاملا حاسما في تعزيز الآفاق على المدى الطويل وخلق اقتصاد عالمي أكثر صلابة واحتواء للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المديرين إلى حل سلمي للحرب في أوكرانيا، وإنهاء الأزمة الإنسانية الناجمة عنها، والعودة إلى النظام الدولي القائم على القواعد الذي ساعد على انتشار الملايين من الفقر على مدار العقود الماضية.

أن تتعرض الاقتصادات الصاعدة والنامية لخروج التدفقات الرأسمالية وينبغي أن تكون على استعداد لاستخدام جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك التدخلات في أسواق الصرف الأجنبي وإجراءات إدارة التدفقات الرأسمالية. عند الحاجة وبما يتماشى مع رؤية الصندوق المؤسسية بشأن تحرير تدفقات رؤوس الأموال وإدارتها ودون أن تحل محل مرونة سعر الصرف والتكيف الاقتصادي الكلي المبرر. واتفق المديرين على أن الحرب في أوكرانيا ستكون بمثابة اختبار لمدى صلابة النظام المالي. وأشاروا إلى أنه رغم عدم تحقق أي حدث نظامي حتى الآن، فقد ارتفعت مخاطر الاستقرار المالي على عدة أبعاد بينما ضاقت الأوضاع المالية العالمية بشكل كبير. واتفق المديرين على أنه ينبغي القيام بمراقبة دقيقة للروابط بين الكيانات السيادية والبنوك في الأسواق الصاعدة التي يمكن أن تشكل فيها هذه الروابط مواطن ضعف. وأشاروا كذلك إلى مخاطر تشتت أسواق رأس المال ونظم الدفع، وإنشاء كتل للعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، والتوسع في استخدام الأصول المشفرة، وزيادة تكرار الهجمات الإلكترونية. وأوصى المديرين بتشديد مجموعة مختارة من أدوات السلامة الاحترازية الكلية لمعالجة الجيوب التي تكمن فيها مواطن الضعف الكبيرة مع تجنب مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية والتشديد غير المنظم للأوضاع المالية. ودعوا أيضا إلى وضع معايير عالمية شاملة واتباع استراتيجية تغطي جوانب متعددة للأصول المشفرة، وتقوية الإشراف على شركات التكنولوجيا المالية ومنصات التمويل اللامركزي. واتفق المديرين على أن التعاون القوي متعدد الأطراف ضروري لمواجهة الأزمات الإنسانية سواء القائمة أو التي تتكشف تطوراتها، والحفاظ على مستويات السيولة العالمية، وإدارة المديونية الحرجة، وضمان الأمن الغذائي، والتخفيف

## في هذا العدد:

### الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

### الفصل ٢

دين القطاع الخاص  
والتعافي العالمي

### الفصل ٣

سوق عمل أكثر خضرة:  
التوظيف والسياسات  
والتحول الاقتصادي

### الفصل ٤

التجارة وسلاسل القيمة العالمية  
أثناء الجائحة

ISBN 979-8-4002-0735-8



9 798400 207358 >

مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC)

إبريل ٢٠٢٢